



THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

القسطاع الإعلامي الفلسطيني

تقييم الاحتياجات والتحديات والتعددية



شباط/فبراير ٢٠٢٢

بدعم من

إعداد





THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

مؤسسة سمير قصير منظمة غير ربحية وغير حكومية، تعمل على نشر الثقافة الديمقراطية في لبنان والعالم العربي، وتُشجّع أصحاب المواهب الواعدة في مجال الصحافة الحرة والمستقلة. أنشأت المؤسسة مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز) الذي يعمل على رصد انتهاكات حرية التعبير في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين.

تُنظّم مؤسسة سمير قصير دورات عالية المستوى لبناء قدرات الصحفيين وتمكينهم من تحسين تغطيتهم للقضايا الحساسة، بمساعدة مدربين محليين ودوليين ومؤسسات عالمية تُعنى بتطوير وسائل الإعلام. كما تُقدّم المؤسسة دعماً مالياً وقانونياً، ومساعدات في مجال السلامة والاستضافة الآمنة، إلى الصحفيين الذين يواجهون المخاطر، وتعمل على إصلاح التشريعات والممارسات التي تُضيّق الخناق على حرية التعبير. بعد انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، أطلقت المؤسسة أكبر مبادرة لدعم الإعلام، تستهدف وسائل الإعلام اللبنانية والصحفيين اللبنانيين، لمساندة الحالات الطارئة وسُبل المعيشة الخاصة بالصحفيين، واستدامة الإعلام المستقل، والصحافة الاستقصائية.

تضمّ مؤسسة سمير قصير فريقاً من ٢٣ شخصاً يتوزعون في بيروت، عمّان، القدس، رام الله، غزة، باريس وأمستردام.



اليونسكو هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتتمثل رسالتها في إرساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية والعلوم والثقافة. كما يسعى قطاع الاتصالات والمعلومات في اليونسكو إلى تعزيز حرية التعبير، وتطوير وسائل الإعلام، والوصول إلى المعلومات والمعرفة «لتعزيز التداول الحر للأفكار بالكلمة والصورة». إذ تساهم برامج اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، لا سيما في مجال وصول الجمهور إلى المعلومات.

سليمان بشارات

مُحاضر وباحث ومدرب متخصص في القضايا الإعلامية والسياسية والاجتماعية وريادة الأعمال، صدر له العديد من الأوراق البحثية والدراسات مع مؤسسات محلية وإقليمية. استشاري معتمد لدى هيئات فلسطينية عدّة، مقيم مشاريع ومشارك في إعداد الخطط الاستراتيجية. مدير ومؤسس «يوس» للاستشارات والدراسات الاستراتيجية في رام الله. ساهم في إعداد القسم الثالث من الدراسة.

محمد حسين أبو عرقوب

صحافي ومدرب وباحث في الإعلام، حاصل على شهادة البكالوريوس في الصحافة من فلسطين، وشهادتي ماجستير، الأولى في الإعلام من الأردن، والثانية في العلاقات الدولية والاقتصاد من الولايات المتحدة الأميركية. عمل لأكثر من ١٥ سنة في الإعلام العربي، متخصص في الإعلام الرقمي والإذاعي. أستاذ سابق في الإعلام في الجامعات الفلسطينية، أنجز عدداً من الدراسات مع مؤسسات دولية وإقليمية. ساهم في إعداد القسم الثاني من الدراسة.

محمد عثمان

صحافي وباحث ومراسل مؤسسة سمير قصير في قطاع غزة منذ العام ٢٠١٥. تخرّج من كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون، من جامعة الأقصى في غزة. يمتلك خبرة في مجال التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية والمكتوبة، وعمل مراسلاً لموقع «المونيتور» الأميركي. حاصل على العديد من الجوائز العربية والفلسطينية، من بينها جائزة الصحافة العربية في دبي عن فئة الشباب في العام ٢٠١١، والمرتبة الأولى في فئة التحقيقات الصحفية في مسابقة حرية الإعلام التي أطلقتها الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية للعام ٢٠١١. ساهم في إعداد القسمين الأول والثاني من الدراسة.

محمد كيلاني

رائد أعمال ومؤسس لعدد من الشركات الناشئة، مرشد ومؤثر في مجال ريادة الأعمال وحاصل على جوائز عربية وعالمية في مجال الإبداع (زمالة أشوكا، سينرجوز للمبدعين العرب، ممثل العرب - منظمة الشباب الدولية)، ومتحدث في منصة (تيدكس) المتخصصة بالأفكار الاستثنائية حول العالم تحت عنوان «يولد الإبداع من رحم المعاناة». ساهم في إعداد القسم الثالث من الدراسة.

وداد جربوع

منسقة الأبحاث الخاصة بحرية التعبير في مركز «سكايز» للحريات الإعلامية والثقافية التابع لمؤسسة سمير قصير (منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، ومسؤولة الملفين اللبناني والفلسطيني في المركز، وتُجري أبحاثاً تتعلّق برصد وسائل الإعلام حول قضايا اجتماعية وسياسية حسّاسة. كانت الباحثة الرئيسية في مشروع مرصد ملكية وسائل الإعلام في لبنان بالشراكة مع «مراسلون بلا حدود». وهي أيضاً ميسرة مجموعات تركيز لدراسة أنماط استهلاك المواطنين لوسائل الإعلام. حاصلة على إجازة في الصحافة من الجامعة اللبنانية الدولية وشهادة بناء القدرات للمنظمات غير الربحية من الجامعة اللبنانية الأميركية. ساهمت في إعداد القسم الأول من الدراسة، وأشرفت على إعداد التقرير بنسخته النهائية.

جدول المحتويات

٥.....	الملخص التنفيذي
٧.....	المقدمة
٨.....	القسم الأول: تقييم الاحتياجات ودراسة المحتوى
٩.....	المشهد الإعلامي الفلسطيني
٢٤.....	احتياجات المؤسسات الإعلامية في فلسطين: تمويل ودعم وحماية... وتعديل القوانين
٢٩.....	الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة المضمون
٦٠.....	القسم الثاني: الإعلام الفلسطيني ومؤشرات تطور الإعلام الخاصة باليونسكو
٦١.....	الإطار النظري
٦٢.....	أنظمة مواتية لحرية التعبير والتعددية والتنوع في الإعلام
٨٢.....	بيئة رقمية حرة ومُنصفة
٩٥.....	تعددية وسائل الإعلام
١٠٥.....	وسائل الإعلام منصة للخطاب الديمقراطي
١١٨.....	بناء القدرات المهنية لدعم حرية الإعلام
١٣٨.....	البنية التحتية تدعم استقلالية الإعلام وتعدديته
١٤٤.....	القسم الثالث: دراسة السوق والمؤشرات الاقتصادية للقطاع الإعلامي الفلسطيني
١٤٥.....	السياق العام
١٤٨.....	المنهجية
١٥١.....	هيكلية الإعلام الفلسطيني
١٥٢.....	السوق الإعلامي الفلسطيني
١٥٩.....	القدرة على جلب التمويل
١٦٤.....	المستقبل التمويلي للإعلام في فلسطين
١٦٦.....	الخلاصات والاستنتاجات
١٦٩.....	الملاحق

الملخص التنفيذي

باتت المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تُصارع لتحظى بفرص أكبر في ظلّ التحديّات المستمرة التي تواجهها، بداية من الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة، إذ دفعت تلك المؤسسات مع صحافييها ثمناً باهظاً، آخره ما شهده قطاع غزة من غارات جويّة وقصف إسرائيلي خلال شهر أيار/مايو ٢٠٢١، أدى إلى مقتل صحافيين فلسطينيين جرّاء استهداف منزليهما بالقصف الإسرائيلي، والتدمير الكامل لبعض الأبراج التي تستضيف مؤسسات إعلامية عدّة، مخلفّة خسائر مادية فادحة. بالإضافة إلى ذلك، أصيب عشرات الصحافيين الآخرين، إما أثناء تغطيتهم الأحداث أو نتيجة هجمات القوات الإسرائيلية في مختلف مناطق الضفة الغربية. بالموازاة، فرض التضييق على الحريّات الإعلامية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من جهات والتعقيدات السياسية والأمنية الداخلية الفلسطينية تحدّيات كبيرة أمام تطوّر الإعلام في فلسطين.

وكذلك دفعت التحوّلات في مفاهيم العمل الإعلامي والأدوات الجديدة المستخدمة، في ظلّ عصر الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، المؤسسات الإعلامية إلى البحث أكثر في الأدوات والأساليب التي يمكن أن تُحقّق حالة من الإشباع لدى المتابعين، ما انعكس بشكل مباشر على إمكانية الاستثمار الإعلانّي أو الاستثمار في صناعة المحتوى.

لذلك، أطلقت مؤسسة سمير قصير بالتعاون مع اليونيسكو مشروعاً بحثياً تحت عنوان «**القطاع الإعلامي الفلسطيني: تقييم الاحتياجات والتحديات والتعددية**»، يسعى إلى تقييم تأثير الصراع على الصحافيين ووسائل الإعلام، وعلى التنوّع الإعلامي واستدامة وسائل الإعلام في فلسطين؛ وأيضاً إلى إنشاء آلية استجابة سريعة لتلبية الاحتياجات الطارئة للصحافيين ووسائل الإعلام، ووضع خارطة طريق لتشجيع التعددية في قطاع الإعلام الفلسطيني.

وانطلقت الدراسة في قسمها الأول من خلال مسح شامل للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية (التلفزيون والإذاعة والمطبوعات والإعلام الإلكتروني) العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واختيار ما بين ستّ وثمانين مؤسسات كعيّنة من كل فئة لإعداد تقرير لتحديد احتياجات المؤسسات الإعلامية في فلسطين وتقييمها، ومناقشة الإصلاحات الضرورية في الإطارين القانوني والتنظيمي لوضع خارطة طريق لأولويات برامج الدعم الدولية لتلبية تلك الاحتياجات. إضافة إلى ذلك، تمّ اختيار ٣٠ وسيلة إعلامية فلسطينية تُشكّل عيّنة من فئات الإعلام الفلسطيني الأربع، لرصد مضمون ومحتوى هذه المؤسسات من خلال البحث في القضايا التي تمّ تناولها في المقالات والتقارير والتحقيقات والمقابلات الصادرة عنها، وعرض تلك الاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من تحليل المضمون لتحسين نوع المحتوى والأداء الإعلامي.

وقدّم القسم الثاني شرحاً لخلفيات ومنهجيات وأهداف دراسة تطوّر الإعلام في فلسطين التي تقيّم الواقع الحالي بمشكلاته وتحدياته، حيث أعطى نظرة أولية إلى سوق وسائل الإعلام وظروف التشغيل، والنظام التنظيمي للملكية، والربح، وقوانين التشهير والرقابة، وذلك وفق مؤشرات تعتمدها منظمة اليونسكو لتقييم تطور الإعلام مثل: ملكية وسائل الإعلام وتركيزها، الترخيص والتسجيل، دور تطوير الإعلام وحرية التعبير، والتنظيم الذاتي ودور النقابات المهنية، التشريعات، البيئة الرقمية، وبناء القدرات المهنية وغيرها، إضافة إلى تقديم مجموعة توصيات خاصة لكل فئة.

أما القسم الثالث، وتحت عنوان «قدرة الوسائل الإعلامية على توليد الإيرادات المالية - دراسة استكشافية على الحالة الفلسطينية»، فقد هدف إلى التعرّف إلى قدرة المؤسسات الإعلامية الفلسطينية على توليد وجذب التمويل في ظل طبيعة التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، وذلك بالاعتماد على منهجية مركّبة تجمع ما بين الوصف والتحليل، والاستناد إلى مجموعة من الأدوات البحثية التي تمثلت في الاستمارة الإلكترونية والمقابلات المعمّقة والمجموعة البؤرية

المركزة. واستعرضت الدراسة في محطّاتها مجموعة من المَـحاور والقضايا، حيث طرحت في مدخلها نبذة مختصرة وسريعة عن الإعلام في فلسطين وبعض المحطّات التي مرّ بها، وكذلك الحالة الرقمية الفلسطينية ومحدّداتها. كما استعرض المحور الثاني عدداً من المراجعات والجهود البحثية التي ناقشت القضايا التي تتعلّق بالإعلام الفلسطيني وخصوصاً الأدبيات التي تتطرّق إلى الأبعاد المالية الخاصة بالقطاع الإعلامي.

وأخيراً، تمّ استخلاص مجموعة من التوصيات من قِبل الباحثين والصحافيين المشاركين في مجموعات التركيز، المعروضة للنقاش مع نخبة من الأكاديميين، وممثّلين عن مراكز التدريب والتطوير الإعلامي، وشخصيات حكومية رسمية، وحقوقيين، وصحافيين، وممثّلين عن المنظمات المدنية، والمناحين الدوليين، ومدراء تنفيذيين للمؤسسات الإعلامية الخاصة والرسمية.

ترتسم ملامح خريطة الإعلام الفلسطيني عبر محطات يؤرخها الباحثون بما تعرّضت له القضية الفلسطينية، إذ تعود الجذور الأولى للإعلام في فلسطين إلى العهد العثماني عقب إصدار صحيفة القدس عام ١٨٧٦. وفي العام ١٩١١ صدرت أول صحيفة يملكها الفلسطينيون وأطلق عليها اسم صحيفة «فلسطين»، التي أغلقت من قبل العثمانيين أولاً ثم من قبل الانتداب البريطاني. في عام ١٩٣٦ أنشأ البريطانيون أول محطة إذاعية باللغة العربية تبث من القدس، ثم نشط إصدار الصحف في الخمسينيات بإصدار أربع صحف في الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الأردني وهي «فلسطين» و«المنار» و«الضفة» و«الجهاد»، وأصبحت صحيفتا «الضفة» و«الجهاد» في ١٩٥١ صحيفة واحدة تحت مسمى صحيفة «القدس» التي ما زلت تصدر حتى هذا التاريخ. وفي قطاع غزة الذي كان يُدار من مصر نشأ عدد من الصحف أبرزها صحيفة «التحرير» عام ١٩٥٨١.

في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ (النكسة)، أغلقت الصحف الفلسطينية، إلا أن صحيفة «القدس» اليومية عادت للصدور في العام ١٩٦٨ عقب استصدار تصريح إسرائيلي، ثم تبعها العديد من الصحف اليومية والأسبوعية الفلسطينية التي تصدر من القدس المحتلة بتراخيص إسرائيلية.

استقرار آلاف الفلسطينيين في الشتات نتاج حملات التهجير المبرمجة التي نفّذها الاحتلال الإسرائيلي بحقهم، دفع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٢، إلى إطلاق بث «إذاعة فلسطين» من القاهرة باعتبارها منبراً فلسطينياً تُخاطب من خلاله الشعب الفلسطيني. إلا أن التحوّل الأبرز في محطات الإعلام الفلسطيني، كان عقب توقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام ١٩٩٣، وإقامة السلطة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة والتي بدأت تسعى إلى وضع هيكلية إدارية لتنظيم المؤسسات المختلفة بما فيها القطاع الإعلامي حيث صدر في العام ١٩٩٥ قانون الصحافة، ويفتح المجال أمام انطلاق العشرات من المؤسسات الإعلامية والصحف والإذاعات والمحطات التلفزيونية واستمرار انتشارها.

في المقابل، كان القطاع الإعلامي الرقمي في فلسطين أكثر سرعة واتساعاً من الإعلام التقليدي مقارنة بالعمر الزمني لبداية ظهوره، بالرغم من التضييق الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع الاتصالات ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، إذ أنه كان الجهة المسيطرة على القطاع ولم يسمح بانتشار خطوط الاتصالات. في عام ١٩٩٥، أعطت إسرائيل الصلاحيات على قطاع الاتصالات الأرضية للسلطة الفلسطينية وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٦ قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٦ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي العام ١٩٩٧ انطلق العمل الفعلي من خلال أول شركة اتصالات فلسطينية خاصة، لتشريع ببناء بنية تحتية وتجهيز شبكة رقمية تمكّن فلسطين من الاتصال بالعالم، وتؤسس في ما بعد لأرضية أساسية للإعلام الحديث والرقمي.^١

في عام ١٩٩٩، أعطت إسرائيل أول ترّدّات لعمل شركة تابعة لشركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل» تُسمى «جوال» للعمل في قطاع الاتصالات اللاسلكية، ووضعت شرطاً وهو أن تتم مشاركة الترددات مع الشركات الإسرائيلية. في عام ٢٠٠٧، منحت السلطة الفلسطينية التراخيص اللازمة لعمل شركة الوطنية «موبايل» (أصبحت «أوريدو فلسطين» في ٢٠١٨). وفي عام ٢٠٠٩، أعطت إسرائيل شركة «الوطنية» الترددات اللازمة لعملها في الضفة الغربية فقط. في عام ٢٠١٥، وافقت إسرائيل على إعطاء الفلسطينيين ترّدّات الجيل الثالث ٣G للعمل، وفي العام ٢٠٢١ أعطت إسرائيل وزارة الاتصالات الفلسطينية ترّدّات الجيل الرابع ٤G إلا أنه لم يتم تفعيله حتى الآن ضمن الشبكات الخلوية.^٢

١ - ياسين، عبد القادر، الصحافة والحياة السياسية في فلسطين (١٩٠٧-١٩٤٨)، دار الشرق، القاهرة.

٢ - قطاع الاتصالات في فلسطين، ورقة مقدّمة لقمة المعلومات المنعقدة في تونس ٢٠٠٥.

٣ - المرجع السابق.

القسم الأول:

**تقييم الاحتياجات
ودراسة المحتوى**

المشهد الإعلامي الفلسطيني

التلفاز



يُعتبر التلفزيون الوسيلة الأبرز لتلقي الأنباء والمعلومات في فلسطين. هناك ١٧ قناة محلية وفضائية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب استطلاع أجرته شركة «ألفا» فلسطين، يتابع ٨٢٪ من الفلسطينيين القنوات المحلية و٦٧٪ القنوات الفضائية الفلسطينية والعربية. القنوات التي تم اختيارها كعينة في هذه الدراسة هي: «الأقصى»، «كل الناس»، «فلسطين»، «الكوفية»، «القدس اليوم»، «وطن»، و «معاً».

يتمتع عدد من القنوات التلفزيونية السبع المشمولة في هذه الدراسة، بارتباطات سياسية، وتمثل الأحزاب السياسية مصدراً هاماً للتمويل، إذ تُعتبر قناة «الأقصى» القناة الرسمية التابعة لحركة «حماس»، فيما تتبع قناة «الكوفية» للتيار الإصلاحي التابع للقيادي الفلسطيني محمد دحلان، بينما تُعدّ فضائية «القدس اليوم» قريبة من حركة «الجهاد الإسلامي»، أما تلفزيون «فلسطين» فهو التلفزيون الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية.

تلفزيون «كل الناس»: تلفزيون محلي تأسس في العام ٢٠١٣ ضمن مجموعة إعلامية تابعة لـ «شركة البلدي للدعاية والإعلام»، يغطي محافظة طولكرم في الضفة الغربية بالكامل، وبعض المناطق خارج المحافظة إضافة إلى الداخل الإسرائيلي المجاور، كما يبث بشكل مباشر عبر الموقع الإلكتروني، إضافة إلى قناة على اليوتيوب «Kolalnas TV» التي يبلغ تعداد المشاركين فيها ١٢٩,٠٠٠ وعدد المشاهدات ٤٠,٦٩٠,٠٩٢، وكذلك صفحة على فايسبوك «تلفزيون ورايو كل الناس».

تلفزيون «وطن»: تأسس بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، تملكه «شبكة وطن للإعلام» في مدينة رام الله، وهو ملكية أهلية خاصة مستقلة، يديره معمر عرابي، ويضم أيضاً «مركز وطن للإعلام»، و«وطن للإنتاج التلفزيوني» و«وكالة وطن».

قناة «فلسطين»: القناة الرئيسية التي تديرها هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في رام الله، وهي تُعدّ التلفزيون الرسمي التابع للسلطة الفلسطينية. بدأت البث في العام ١٩٩٦، وتبث مزيجاً من الأخبار والمحتوى الترفيهي. وبشكل عام، تُعتبر البرامج التي تبثها إيجابية تجاه السلطة الفلسطينية. في العام ١٩٩٩ بدأ البث التلفزيوني للقناة من قطاع غزة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي العام نفسه تحول التلفزيون الفلسطيني إلى قناة فضائية معززة بدورة إخبارية وبرامجية. تبث القناة الفضائية على التلفزيون الأرضي المحلي في الضفة الغربية، حيث يوجد حوالي ١١ برجاً لتقوية الموجة الأرضية في المدن الفلسطينية.

قناة «العودة»: قناة تلفزيونية فضائية فلسطينية تُعبر عن توجهات حركة «فتح». بدأت بثها من العاصمة الأردنية عمّان، ومن ثم بدأت البث من مدينة رام الله في الضفة الغربية بعدما اشترتها مجموعة «ريتش» للإنتاج الإعلامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد سميت «العودة» تأكيداً

على تمسك الشعب الفلسطيني بحق عودته إلى أرضه وعدم تنازله عنها. تنتهج القناة الخط التحريري الملتزم بالقضية الفلسطينية وعدالتها، والهادف إلى إبراز المعاناة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتدمج ما بين البرامج الجادة والترفيهية ونشرات الأخبار والبرامج الإخبارية.

تلفزيون «السلام»: تلفزيون محلي تأسس في العام ١٩٩٣ عقب توقيع اتفاقية أوسلو كأول تلفزيون محلي في فلسطين، وقد حصل على ترخيص من وزارة الإعلام، وهو شريك وعضو فعال في شبكة «معاً» التلفزيونية منذ أعوام وحتى الآن. يصل بثه إلى مناطق محافظة طولكرم كافة، إضافة إلى منطقة المثلث داخل مناطق العام ٤٨، وأجزاء كبيرة من محافظات قلقيلية وسلفيت وجنين ونابلس. يُقدّم البرامج المتنوعة التي تتناول المجالات كافة، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية، الرياضية، الفنية، نشرات الأخبار، برامج المسابقات والبرامج الترفيهية.

تلفزيون «بلاد»: قناة تلفزيونية فلسطينية محلية، مملوكة لشركة «بلاد» للراديو والتلفزيون. تأسست في مدينة طولكرم في الضفة الغربية في العام ١٩٩٤، ويقع مقرّها في المدينة. يصل بثها إلى مناطق محافظة طولكرم كافة، ومناطق العام ٤٨ الملاصقة للمدينة، إضافة إلى محافظات الضفة الغربية المجاورة.

قناة «مساواة» الفضائية: قناة تلفزيونية فلسطينية مخصّصة لعرب العام ٤٨. يقع مقرّها الرئيسي في مدينة رام الله وتبثّ منها، وهي تابعة للهيئة الفلسطينية العامة للإذاعة والتلفزيون. بدأ بث قناة فلسطين ٤٨ في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٥ بعد حفلة الإنطلاقة في فندق «غولدن كراون» في مدينة الناصرة. تتخذ القناة من مدينة الناصرة مقراً لها وتختصّ بأخبار عرب العام ٤٨.

قناة «المهد»: تأسست في العام ١٩٩٦ في مدينة بيت لحم، تملكها «شركة المهد للإنتاج الإذاعي والتلفزيوني»، تُقدّم باقة من البرامج السياسية والاجتماعية وكذلك الدينية.

قناة «بيت لحم»: قناة محلية تبثّ من مدينة بيت لحم، تملكها «شركة مير للبث والإنتاج التلفزيوني»، وتُقدّم باقة من البرامج المتنوعة.

تلفزيون «الفجر الجديد» أو تلفزيون «الفجر»: قناة إعلامية فلسطينية محلية مُستقلّة، تأسست في العام ١٩٩٦ كشركة مساهمة خاصة في مدينة طولكرم في الضفة الغربية، وتبثّ للعالم من خلال البث المباشر. تُعنى بالقضايا المحلية الفلسطينية بالدرجة الأولى من خلال مجموعة من البرامج والنشرات الإخبارية، كما تعمل على بث المباريات والأفلام والمسلسلات التلفزيونية.

قناة «معاً» الفضائية: تأسست في العام ٢٠٠٥ وهي جزء من شبكة «معاً»، وهي مؤسسة إعلامية غير ربحية تأسست في العام ٢٠٠٢ بهدف تعزيز الإعلام المستقلّ في فلسطين. تبثّ الأخبار المحلية بواسطة مراسليها المنتشرين في العديد من المناطق. برامجها متنوعة، ومنها: برنامج الحصاد، معاً ٢٤، برنامج انتباهة، جولة في الصحافة العبرية، فلسطين الخير، وصوت الناس.

قناة «الأقصى»: قناة فضائية وأرضية، أسسها فتحي حماد في العام ٢٠٠٦ في غزة باعتبارها القناة الرسمية التابعة لحركة «حماس». تبثّ تغطية إخبارية إلى جانب البرامج الترفيهية والدينية، ولكن بالتحديد، من وجهة نظر «حماس» السياسية. وقد تعرقلت أعمالها وحركة موظفيها إلى حد كبير بسبب الصراع في المنطقة. وقد صنّفتها السلطات الإسرائيلية في العام ٢٠١٩ «منظمة إرهابية» كونها تابعة لحركة «حماس». بدأت القناة بإذاعة ثم بمرئية (تلفزيون أرضي) ثم بصوت الأقصى مباشر (إذاعة) وانتقلت إلى فضائية. قصفت الطائرات الإسرائيلية البرج الذي يتواجد فيه مقرّها بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١، ما أدى إلى إصابته بأضرار جسيمة.

قناة «القدس اليوم»: قناة فضائية قريبة من حركة «الجهاد الإسلامي». تحوي باقة متنوعة من الأقسام الإخبارية والدينية والثقافية والفكرية. قصفت الطائرات الإسرائيلية البرج الذي يتواجد فيه مقرّها بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١، ما أدى إلى إصابته بأضرار جسيمة.

قناة «فلسطين اليوم» الفضائية: قناة تلفزيونية فضائية تأسست في العام ٢٠٠٩. تتبع لحركة «الجهاد الإسلامي» وتبث باللغة العربية على مدار ٢٤ ساعة، لها مقرّ في غزة وآخر في بيروت. مدير مكتب غزة عامر عامر، ومديرها العام في لبنان سيف موعد. قصفت الطائرات الإسرائيلية البرج الذي يتواجد فيه مقرّها في غزة بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٢١، ما أدى إلى تضرّره بشكل كبير.

قناة «أمواج الرياضية» (الأرضية): قناة تلفزيونية تبثّ في قطاع غزة منذ نحو عشر سنوات، وتنقل كل ما يتعلّق بكرة القدم والرياضة في القطاع.

قناة «الكوفية»: قناة فضائية فلسطينية تتبع لـ«التيار الإصلاحي» التابع للقيادي محمد دحلان، ومعارضة للسلطة الفلسطينية. تأسست منذ نحو تسع سنوات، وتقدّم برامج سياسية ومتنوّعة. لها مقرّان، الأول في القاهرة، والثاني في قطاع غزة. قصفت الطائرات الإسرائيلية البرج الذي يتواجد فيه مقرّها في غزة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢١، ما أدى إلى تضرّره بشكل كبير.

قناة «أونروا»: قناة تلفزيونية فضائية تربوية وتعليمية، تُشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا».

الإذاعات



تنتشر في فلسطين ٦٠ محطة إذاعية (١٨ في قطاع غزة و٤٢ في الضفة الغربية)، وبحسب استطلاع لشركة «ألفا» فلسطين، يتابع ٩٤٪ من الفلسطينيين الإذاعات المحلية و ٦٪ إذاعات دولية.

الإذاعات التي تمّ اختيارها كعيّنة في هذه الدراسة هي: «علم»، «صوت القدس»، «نساء FM»، «الرّاية»، «أجيال»، «صوت فلسطين»، «راديو بيت لحم ٢٠٠٠» و «راديو الشعب».

ومن بين المحطات الإذاعية الثماني المُدرجة في اختيار فريق العمل، هناك إذاعة واحدة مملوكة للسلطة الفلسطينية (إذاعة «صوت فلسطين»)، بينما تتبع إذاعة «صوت القدس» لحركة «الجهاد الإسلامي»، وإذاعة «الشعب» لـ«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين».

إذاعة «المؤشر»: راديو المؤشر الاقتصادي، الإذاعة الاقتصادية الأولى في فلسطين، تدعمها وكالة «المؤشر الاقتصادي» الإعلامية، والتي انطلقت على يد صحافيين فلسطينيين وبتمويل ذاتي. متخصصة بالشأن الاقتصادي، وتتطرّق إلى القطاع الشبابي واحتياجاته، وفرص العمل ومداخلها، القطاع المصرفي وأهميته، الاستثمار وحجمه ومواطنه، المزارعين وتطلّعاتهم، الحرفيين ومهاراتهم، التجار والمستوردين والمصدّرين، النقل العام ومشكلاته.

إذاعة 24FM: تأسست في العام ٢٠١٤ وتتبع لشركة «أفكار» للإنتاج الإعلامي والإذاعي في مدينة رام الله في الضفة الغربية المملوكة من القطاع الخاص. يُديرها طاقم من المتخصصين في العمل الإعلامي والإذاعي. يقع مقرّها في قلب مدينة رام الله، ولها شبكة من الأصدقاء والمتطوعين الذين يقدمون خدمات إعلامية وإذاعية مختلفة. تهدف الإذاعة بالأساس إلى تشكيل مسار جديد في العمل الإذاعي المحلي في فلسطين، وتتخذ من الإعلام المجتمعي استراتيجيتها لها، وتطمح إلى تقديم إعلام تفاعلي مباشر يصل المجتمع بصانعي القرار، من خلال برامجها الحوارية والتوعوية التفاعلية. تبث من خلال موجاتها العاملة في شمال الضفة الغربية ٩٤,٨ ووسطها ٩٧,٩، كما يمكن الاستماع لها من خلال www.24fm.ps في كافة أنحاء العالم وعلى مدار ٢٤ ساعة.

إذاعة «جيزواليم 24»: تأسست في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢١ في مدينة رام الله، تملكها شركة «أفكار» التي يُديرها إيهاب الجريري. حصلت على تمويل لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تأسيسها من قبل الاتحاد الأوروبي. تُقدّم باقة من البرامج المتنوعة والأخبار، وتديرها مي أبي عصب.

إذاعة «نساء FM»: أول محطة إذاعية نسائية في فلسطين، مستقلة، تبث من رام الله، تملكها شركة «نساء» للبث الإذاعي. تعمل على تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين النساء اللواتي يفصلهن الجدار ونقاط التفتيش، وكذلك إشراك الرجال في النقاش حول حقوق المرأة. تدعو إلى قضايا المرأة عبر مزيج من البرامج الإذاعية مثل: الأخبار والتسليّة والاتصالات المباشرة وبرامج تعنى بخدمة الجمهور والإعلانات الموجهة حول النساء وبرامج تدريب للنساء الإعلاميات. تحافظ على علاقاتها بالمنظمات والمجموعات واللجان النسائية والمناسبات والشخصيات في كافة المواقع عبر برامج الاتصال المباشر والمقابلات المحلية.

إذاعة «صوت الحرية»: تأسست بجهود مجموعة من الإعلاميين والصحافيين وعلى رأسهم الصحافي مجدي العرابيد. إذاعة خاصة مملوكة لشركة «المحيط» الإعلامية، وجاءت انطلاقتها عبر الأثير الفلسطيني بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وتتخذ من ١٠٤,٥ تردداً لها للبث على موجة FM. تمّ تسجيلها كشركة مساهمة لدى كافة الجهات الرسمية الفلسطينية. تُقدّم مجموعة من البرامج تتناسب مع أذواق ومتطلبات الجمهور المختلفة، حيث تتضمن خطتها الإعلامية برامج عدة يتم تطويرها في كل دورة برامجية، فهناك البرامج الإخبارية التحليلية الحوارية، والترفيهية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية والأسرية، وتلك الخاصة بالمرأة والرياضة.

راديو «رابعة»: تبث من مدينة الخليل وتستهدف معظم شرائح المجتمع، وتعتمد على التنوع في البرامج المبني على كفاءة الطاقم العامل، والمتمثل بمجموعة من الإعلاميات والإعلاميين الذين لهم خبرة وافية في مجال العمل الإذاعي المحلي، بالإضافة إلى مختصين في مجالات علمية وطبية ودينية مختلفة يتم تدريبهم لتقديم برامج اختصاصية في الطب والقانون بمساعدة طاقم الإذاعة التي تبث برامجها على تردد FM ٨٨,٧ والبث الإلكتروني www.r4fm.ps على مدار الساعة مع مجموعة من البرامج الخدمائية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إذاعة «موطني»: تابعة لمفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية لمفوضيات حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، مملوكة لشركة «سكاي» للدعاية والإعلان.

راديو «كوول FM»: بدأ بالبث في الأول من تموز/يوليو ٢٠١٠، يغطي منطقة بيت لحم وجزء من رام الله والقدس والخليل، هي المحطة الإذاعية الأولى باللغة الأجنبية في فلسطين (الإنجليزية)، والتي تقدم برامج متنوعة وإخبارية وموسيقى. تبث عبر الانترنت عبر www.coolfm.ps.

إذاعة «صوت النجاح»: بدأت في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٣، وتستهدف كل الفئات والأجيال. تبث من مقرّها في حرم جامعة النجاح الوطنية في نابلس من خلال موجة ترددها ٨٨,٥ ميغاهيرتز، وتغطي من خلال بثها الأرضي مناطق نابلس وطولكرم بشكل كامل، كما تشمل التغطية مدينتي قلقيلية وجنين إضافة إلى

الساحل الفلسطيني ومنطقة المثلث. كما تبث برامجها بشكل حيّ ومباشر عبر موقعها على الإنترنت. تعقد العديد من الإتفاقيات الإعلامية المشتركة ومنها إتفاقيات مع راديو فرنسا الدولي RFI والإذاعة الألمانية دويتشه فيله DW وراديو البحر المتوسط RM البلجيكي وغيره بما يفتح الباب لتبادل البرامج والخبرات، والحصول على دورات تدريبية ذات علاقة بعمل الإذاعة.

راديو «صوت الشباب»: إذاعة فلسطينية محلية غير ربحية، تبث من مدينة الظاهرية. تساهم في تنمية ومعالجة قضايا المجتمع الفلسطيني، هدفها بناء شراكة إعلامية مع المجتمع الفلسطيني، أفراداً ومؤسسات، بما يساهم في تحقيق المنفعة المجتمعية في مجال التنمية والديمقراطية. تتميز بكونها منبراً للشباب الفلسطيني للتعبير عن آرائهم وقضاياهم ومساهماتهم.

شبكة «الغد» الإعلامية: شبكة إذاعية مُستقلةً صاحبها مجدي طه. تأسست في العام ٢٠٠٤، تملك استوديوهات إنتاج تُراعي أعلى مُستويات الجودة، مما يساهم في مساعدة الشركات والمؤسسات الحصول على أفضل إنتاج إعلاني إذاعي على مُستوى الوطن.

إذاعة «صبا FM»: إذاعة خاصة تملكها شركة «السنابل» للبث الإذاعي. تأسست في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ومقرّها في بلدة الزبائدة في محافظة جنين في شمال الضفة الغربية. تبث برامجها محلياً على التردد ٩٤,٨ ميغاهيرتز لتغطي مدن وقرى محافظتي جنين وطوباس بالإضافة إلى البث على شبكة الإنترنت من خلال موقعها الإلكتروني على العنوان www.sebafm.net والذي من خلاله يمكن الاستماع إلى برامج الإذاعة في جميع أنحاء العالم. مديرها محمد العزموطي.

راديو «ريحان» السياحي: تأسست شركة «ريحان إف إم» في منتصف العام ٢٠١٥ في البث التجريبي، وانطلقت على الهواء مع بداية العام ٢٠١٦ في أحدث الأجهزة والمعدات التقنية وعدد من البرامج التنموية المجتمعية المتنوعة والترفيهية. مملوكة من شركة «ريحان» للبث الإذاعي المساهمة المحدودة، وهي أول إذاعة فلسطينية متخصصة في رسالتها الإعلامية بتوثيق التراث الفلسطيني وبلاد الشام وترويج ودعم السياحة الدينية والترفيهية على كامل الأراضي المقدسة في فلسطين والشرق.

راديو «حياة»: انبثقت من خلال شركة «أرتك» الفنية للدعاية والإعلان، وهي شركة مساهمة خصوصية محدودة، مقرّها الرئيس في مدينة نابلس، وتعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومسجلة لدى مراقب الشركات منذ العام ٢٠٠٦. توفر الشركة خدمات عدّة، مثل الدعاية والإعلان والخدمات التسويقية، وتسعى إلى الارتقاء بصناعة الدعاية والترويج والإعلان في فلسطين. وفي العام ٢٠٠٩ أسست الشركة في مقرّها الرئيس «راديو حياة» الذي يبث عبر الموجة ١٠٠,٨ FM.

راديو «هوا نابلس»: محطة إعلامية تأسست في العام ٢٠١٤ في مدينة نابلس وتقدّم برامج متنوعة.

«شباب إف إم»: إذاعة فلسطينية مستقلة تتبع شركة «بانوراما» للتلفزة والصحافة والإعلام وتبث من قلب مدينة نابلس على الموجة ١٠١,٤. مديرها محرم البرغوثي.

راديو «الريف»: تبث الإذاعة على الموجتين FM ١٠٣,٢ و FM ١٠٤,٢ في كافة محافظات الوطن. تُعتبر الإذاعة الفلسطينية الوحيدة التي تبث للداخل الفلسطيني (أراضي الـ ٤٨) وتحديدًا منطقة النقب والمثلث الجنوبي. لا تتبع لأي فصيل سياسي أو أي جهة أخرى. تتعاون مع الكثير من الصحف والقنوات المحلية والعربية وبعض وكالات الأخبار العربية والفلسطينية مثل صحيفة «أخبار النقب»، «قناة FM» الفضائية، شبكة «شفا» الإخبارية وراديو «روتانا»، في الكثير من الأمور الفنية والإعلامية والإعلانية.

«راية إف إم»: جزء من شركة «راية» للإعلام والنشر التي تأسست في رام الله في العام ٢٠٠٧. تتخذ من حي البالوع في مدينة البيرة في رام الله مقراً لها. يعمل فيها كادر من الإداريين والصحفيين والفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية، وبرامجها إخبارية اجتماعية وثقافية واقتصادية.

إذاعة «فرح صوت المحبة والسلام»: تأسست في العام ٢٠٠٢، تتبع شبكة «فرح»، وهي شبكة إعلامية فلسطينية مستقلة أسسها الإعلامي فتحي ناطور مع انطلاق عمله في مجال الصحافة في العام ١٩٨٩. انطلقت كمؤسسة إنتاج تلفزيوني تحت اسم «المؤسسة الفلسطينية للإنتاج التلفزيوني» في العام ١٩٩٣.

راديو «مدى»: تأسس في مدينة أريحا، مملوك لشركة العربية للإرسال الإذاعي.

راديو «الخليل»: محطة إذاعية فلسطينية تأسست في العام ١٩٩٧، تتبع لشركة «الوعد» للإذاعة والتلفزيون والاستثمار، تبث على تردد ٩٠,٤ FM وتغطي الجنوب الفلسطيني، ويبلغ بثها قطاع غزة كاملاً وأجزاء من الأردن وجزءاً من شمال الضفة، كما تبث عبر الإنترنت. تعرضت لعدد من المضايقات الإسرائيلية، وكان أبرزها مصادرة معدّاتها في العام ٢٠١٥، وإغلاقها لمدة ستة أشهر بتهمة التحريض على العنف.

راديو «طريق المحبة»: تُعدّ واحدة من مجموعة شركات «هادي سوفت» للبرمجة والتصميم الفني والإعلاني، أسسها رجل الأعمال عامر إبراهيم عبد الهادي. فانبثقت شركة «رؤيا للبث والإنتاج الفني والإعلاني» والتي حصلت على رخصة مزاولة المهنة وبدأت بثها التجريبي في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧، في وقت كانت تجربة العمل الإذاعي ما زالت حديثة في فلسطين.

راديو «بيت لحم 2000»: تأسست الإذاعة في تموز/يوليو ١٩٩٦ في مدينة بيت لحم، على الموجة ١٠٦,٣ FM، ومن خلال الرابط الإلكتروني www.rb2000.ps بثت باقة من البرامج الإعلامية المتنوعة التي تحظى برعاية من قبل شركات فلسطينية عدّة، تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ومناطق الـ٤٨. تضمّ فريقاً مكوناً من ٢٥ موظفاً، مديرها الصحافي جورج قنواتي.

شبكة «أجيال» الإذاعية: تتكوّن الشبكة من ٨ إذاعات تبث كلها من فلسطين، وهي: راديو أجيال، راديو رام الله إف إم، راديو أنغام، من خلال ٢٢ موجة FM منتشرة في محافظات الوطن، أما الإذاعات الخمس الأخرى فهي إذاعات متخصصة تبث فقط عبر الإنترنت، وهي: إذاعة رام الله للقرآن الكريم، إذاعة كلاسيك، إذاعة طرب، إذاعة الموسيقى وراديو ١٠١ للأغاني الغربية. مديرها وليد نصار. تأسست الشبكة في العام ١٩٩٩ وتتبع لشركة «البكري» للبث الإذاعي، وقد تمّ بناء الشبكة الإذاعية الأكبر في فلسطين لتضم ١١ موجة لراديو أجيال تغطي كل الضفة وغزة ومناطق الـ٤٨ وأجزاء من الأردن. إضافة إلى ذلك، تستخدم الشبكة التقنيات الإلكترونية الحديثة كي يصل بثها إلى كل مستخدمي هذه الوسائل في العالم، من خلال موقعها الرسمي www.arn.ps، وكذلك عبر موقع التواصل الاجتماعي Facebook من خلال الرابط www.facebook.com/ajyal.fm، وعبر البرنامج في فلسطين عبر الأجهزة والهواتف الذكية. ولكل إذاعة منها لون خاص، وهي:

• **راديو «أجيال»:** تأسس في رام الله في العام ٢٠٠١، يُعنى بالثقافة والأخبار والبرامج المجتمعية التي تُركّز على القصة المحلية الفلسطينية من خلال نشرات الأخبار المنتظمة عند رأس كل ساعة ومن خلال البرامج السياسية والاقتصادية والرياضية والاجتماعية وبرامج التراث الفلسطيني.

• **راديو «رام الله FM»:** يُعتبر الراديو الشبابي في فلسطين، تأسس في العام ٢٠٠١، وأعيد افتتاحه بالاسم الجديد (رام الله FM) في العام ٢٠١٨.

• **راديو «أنغام»:** الإذاعة الموسيقية الأولى في فلسطين المتخصصة بالأغاني العربية والأجنبية، فحازت على استماع شريحة كبيرة من المهتمين الشباب في فلسطين أو عبر الإنترنت.

إذاعة «صوت فلسطين»: الإذاعة الرسمية للسلطة الفلسطينية، وهي مؤسسة إعلامية تقع ضمن هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، أنشئت في العام ١٩٩٥، تبث برامجها باللغة العربية، وتتنوع بين نشرات الأخبار على رأس كل ساعة، والبرامج الاجتماعية والثقافية والقضايا المحلية

والأغاني الوطنية والشعبية. مقرّها الرئيسي في رام الله، تبث على ترددات مختلفة في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تمّ إنشاء محطة إذاعية ثانية في قطاع غزة تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهي «صوت فلسطين، البرنامج الثاني»، وبدأت بثها الرسمي بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، بمناسبة العيد الوطني (يوم الأرض)، وبساعات بث يومي بلغت ١٧ ساعة.

شبكة «معاً» الإذاعية: تضم عدداً من الراديوهات في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، هي **راديو «القمر»** ٩٨,٤ FM في أريحا، **راديو «كل الناس: راديو الشمال»** ٩٥,٦ FM في سلفيت، **راديو «البلد»** ٩٥,٦ FM في جنين، **راديو «بانوراما»** ١٠٣,٢ FM في نابلس، **راديو «بلدنا»** ٩٥,٧ FM في بيت لحم، **راديو «نغم»** ٩٩,٧ FM في قلقيلية، **راديو «نابلس»** ٩٣,٥ FM في نابلس، **راديو «مرح»** ١٠٠,٦ FM في الخليل. تتبع لشبكة «معاً» وهي مؤسسة إعلامية غير ربحية تأسست في العام ٢٠٠٢ بهدف تعزيز الإعلام المستقل في فلسطين.

راديو «وطن»: تأسس في آذار/مارس من العام ٢٠١٩، ويث على الموجة ٩٩,٢ FM، لينضم إلى شبكة «وطن» الإعلامية (تلفزيون وطن - وكالة وطن للأبناء - وطن للتدريب الإعلامي).

إذاعة «الفجر»: إذاعة محلية تعرف بـ«الفجر إف إم»، تأسست في العام ٢٠١٤، تعمل على تغطية مناطق شمال فلسطين، وتبث للعالم من خلال البث المباشر، وهي تابعة لتلفزيون الفجر في الضفة الغربية.

راديو «الشباب»: إذاعة مجتمعية فلسطينية تبث على الموجة رقم ٩٨,٢ FM من مدينة غزة. توقفت عن البث في العام ٢٠٠٧ بسبب الانقسام الفلسطيني في العام ذاته، إذ تتبع لتيار القيادي الفلسطيني محمد دحلان. وبتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، عادت لتبث مجدداً بالإضافة إلى إطلاق موقعها الإلكتروني، وصفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تبث فيها برامجها بشكل مرئي.

إذاعة «صوت القدس»: مؤسسة إعلامية فلسطينية تأسست في مدينة غزة أواخر العام ٢٠٠٤، وانطلقت رسمياً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تعمل كجزء من شركة «شبكة القدس للإعلام» التي تهتم بكل ما يتعلق بالإنتاج الإعلامي. تتبع لحركة «الجهاد الإسلامي».

إذاعة «صوت الأسرى»: تأسست في مدينة غزة، وتتبع لحركة «الجهاد الإسلامي»، وجزء من شبكة القدس للإعلام، وهي إذاعة إسلامية تهتم بقضايا الأسرى بشكل خاص. تم إنشاؤها في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والذي صادف يوم الأسير الفلسطيني، مهمتها حمل همّ وقضية الأسرى في السجون، الإعلام والأخبار. تغطي كل قطاع غزة وبعضاً من أجزاء الضفة. كما تغطي أجزاء من المناطق المصرية مثل أطراف العريش ورفح المصرية. قصفت الطائرات الإسرائيلية البرج التي يتواجد فيه مقرّها في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢١، ما أدى إلى تضرره بشكل كبير.

إذاعة «ألوان الرياضية»: تأسست في مدينة غزة، وهي أول إذاعة فلسطينية متخصصة في المجال الرياضي، مديرتها وصاحبها وائل العاوير، تبث موضوعاتها الرياضية لمدة ١٨ ساعة يومياً. تتضمن أقساماً مختلفة منها ما يهتم بالمحليات، وبالرياضة النسوية، وبالرياضة العربية، والأوروبيات، وكذلك بالاتحادات الرياضية والأندية، ورياضة ذوي الاحتياجات الخاصة.

إذاعة «ألوان»: إذاعة منوعة خاصة، تبث من قطاع غزة، مديرتها وصاحبها المهندس وائل العاوير.

إذاعة «صوت البراق» و إذاعة «البراق»: تتبع شبكة «البراق» الإعلامية التي تأسست في مدينة غزة، وهي شبكة إعلامية إخبارية فلسطينية تعمل على معالجة ومتابعة القضايا السياسية والأحداث اليومية على مدار الساعة. تتبع للجان المقاومة.

راديو «غزة FM ١٠٠,٩»: تأسست الإذاعة في مدينة غزة، وتتضمن سلسلة برامج متنوعة، تغلب عليها البرامج الفنية.

إذاعة «الإيمان»: تأسست في ٢٠ شباط/فبراير من العام ٢٠٠٤، تبث على التردد FM ٩٦، قدّمت دورات مختلفة من البرامج المتنوعة التي استهدفت شرائح المجتمع كافة، من خلال تطوير عروضها وجولاتها الإخبارية والتعمّق في ما وراء الأخبار، من خلال استضافتها للخبراء والمحلّين السياسيين.

إذاعة «صوت الشعب»: مملوكة لشركة «نبأ» للإنتاج الفني والإعلامي. تبث على التردد FM ١٠٦، وهي إذاعة محلية فلسطينية تتبع لـ«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين». برامجها متنوعة تناقش وتعالج شؤون المرأة والشباب وحقوق الإنسان والعمال. تغطي كامل قطاع غزة، وأجزاء من مدينة الخليل في الضفة الغربية. يعمل فيها طاقم متخصص يتكوّن من نحو عشرين موظفاً في الاقسام كافة، إضافة إلى طاقم من المراسلين إلى جانب التعاون مع العديد من الصحفيين والإعلاميين وجهات مختلفة.

إذاعة «الرأي الفلسطينية»: تُعدّ جهة إعلامية رسمية ناطقة باسم الحكومة الفلسطينية التابعة لحركة «حماس» في قطاع غزة، وتعبّر عن سياساتها ومواقفها وتعمل على التواصل المباشر مع شرائح المجتمع كافة لتقريب الرؤية الحكومية للجمهور الفلسطيني. تهدف إلى التعبير عن آراء الحكومة وتوضيح مواقفها من مختلف القضايا على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، وإلى بناء جسر مع الجماهير والمتابعين والمهتمين من جهة أخرى. أقيمت الإذاعة في إطار تصوّر وزارة الداخلية والأمن الوطني لتوجيه رسالة مسموعة إلى الجمهور، وانطلقت على هذا الاعتبار وبدأت تبثّ برامجها باسم «الإذاعة الفلسطينية» على تردد FM ٩٨ منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وخلال إحدى جلسات مجلس الوزراء دعا بعضهم إلى تحوّل الإشراف عليها إلى المكتب الإعلامي الحكومي لتكون ناطقة باسم الحكومة ككل وليس وزارة واحدة فقط، وبالفعل سلّمت وزارة الداخلية مقرّ الإذاعة وتجهيزاته إلى المكتب الإعلامي.

إذاعة «الإسراء»: تبث على تردد FM ١٠٠,٦، باقتها البرمجية المتنوعة تعكس ما في جامعة الإسراء في غزة. انضمت إلى الإذاعات الوطنية في العام ٢٠١٤.

إذاعة «صوت الأقصى»: أطلقتها حركة «حماس» في العام ٢٠٠٣، وهي تابعة أيضاً لشبكة «الأقصى» الإعلامية. بدأت البث عبر الإنترنت في العام التالي في محاولة للوصول إلى الشتات الفلسطيني. وشكلت نقطة انطلاق لإعلام «حماس» في المنطقة، وهي إذاعة إسلامية تضم برامج دينية إخبارية اجتماعية تربوية وثقافية. تبث على التردد FM ١٠٦,٧. تغطي كل قطاع غزة وبعضاً من أجزاء الضفة، من بينها الخليل وأطراف من رام الله وجنين وبعض المناطق الأخرى، كما تغطي أجزاء من المناطق المصرية مثل أطراف العريش ورفح المصرية. لا تقتصر على لون معيّن، بل هي إذاعة دينية، إخبارية، سياسية، اجتماعية، تربوية وثقافية.

إذاعة «زمن FM»: تأسست في العام ٢٠١٨، وتقدّم برامج متنوعة اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وترفيهية وبرامج للمرأة مع التركيز على التراث. يتكوّن طاقم العمل من المتخصّصين في العمل الإعلامي والإذاعي، لتقديم خدمات إعلامية وإذاعية مختلفة ومنهم أحمد سعيد، محمود زعير ومادلين شقليه. تبث من خلال موجاتها العاملة في مدينة غزة FM ٩٠,٦، كما يمكن الاستماع إليها من خلال موقعها الإلكتروني في كافة أنحاء العالم.

إذاعة «علم»: تبث من جامعة الخليل، تقدّم مجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية والسياسية والعلمية والرياضية والثقافية وكذلك مستجدات الأخبار والأحداث في الجامعة. تتميز بموظفيها المتخصّصين والأكاديميين الذين يشاركون في تقديم البرامج ذات الصلة بمجالهم المهني، فضلاً عن البحوث المتعمقة والتحقق من الوقائع والأحداث المتداولة. يتكوّن طاقم العمل من ١٧ موظفاً من المهنيين والمتخصّصين ويتلقّون الدعم من عشرات المتدريين الداخليين.

إذاعة «الجامعة»: تبث من الجامعة العربية الأميركية، مديرتها محمد العزموطي، وهي إذاعة جامعية، تعليمية، شبابية، اجتماعية، ثقافية عامة، تتناول قضايا المجتمع عموماً، والقضايا المجتمعية التي لا تلقى الاهتمام الإعلامي اللازم بشكل خاص. تعمل على تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية بتناول القضايا الوطنية وتحليلها. تبث من خلال الموجة FM ٩٧,١ والبث المباشر على الإنترنت عبر موقع الجامعة العربية الأميركية وصفحة الإذاعة على «فايسبوك» AAUP Radio.

إذاعة «الأقصى مباشر»: انبثقت عن شبكة «الأقصى» الإعلامية التابعة لحركة «حماس».

إذاعة «القرآن الكريم» (غزة): متخصصة بالقرآن الكريم، تتبع للجامعة الإسلامية.

إذاعة «صوت الوطن»: تبث من مدينة غزة على تردد FM ١٠٥، وهي إذاعة سياسية متنوعة، وتتبع لـ«الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين».

إذاعة «نماء»: تأسست في تموز/يوليو ٢٠٢١ في شمال قطاع غزة، وتتبع لجمعية «نماء» الخيرية ونادي «نماء» الرياضي، وتقدم برامج متنوعة.

إذاعة «المنازل»: إذاعة خاصة، يملكها الصحفي والمصور طلال أبو رحمة. تبث من قطاع غزة على الموجة FM ٩٢ وهي إذاعة متنوعة تأسست في العام ٢٠٠٣.

إذاعة «طيف»: أسستها مجموعة من الأسرى المحررين في قطاع غزة وتهتم بشؤون الأسرى. تعرض مقرها في برج الشروق للتدمير في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة (بين ١١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١).

إذاعة «الصحفي الصغير»: تأسست في العام ٢٠١٢، وتتبع لـ«نادي الصحفي الصغير» الذي تأسس في العام ١٩٩٧ واهتم بتشجيع الأطفال على نشر مقالاتهم وكتاباتهم في وسائل الإعلام المختلفة في الداخل والخارج، لتنمية مواهبهم ومشاركة المجتمع أفكارهم وطموحاتهم. دُمّر مقرها في برج الشروق خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة (بين ١١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١).

المطبوعات



في العام ١٩٩٥، أصدرت السلطة الفلسطينية قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني، وهو أحد أوائل القوانين التي أصدرتها السلطة بعيد تأسيسها، واعتباراً من تلك اللحظة وحتى العام ٢٠١٦، تمّ منح ٣٠٩ تراخيص لمختلف الأفراد والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية لصحف ومجلات يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية، ولكن تلك التراخيص ليست كلها نشطة (لم يتم استخدام معظمها من قبل المستلمين).

وتنتشر في فلسطين حالياً ١٢ صحيفة (٥ في الضفة الغربية و٧ في قطاع غزة) و ٦ مجلات (٣ في الضفة الغربية و٣ في قطاع غزة)، منها ما هو يومي أو أسبوعي أو نصف شهري أو شهري، بعضها

توقّف عن الصدور بشكل ورقي وأصبح إلكترونياً فقط بسبب التعثّر المالي. وبحسب دراسة نُشرت لشركة «ألفا» فلسطين في العام ٢٠١٩، يقرأ ٧٩٪ من الفلسطينيين الصحف المطبوعة، بينما يقرأ ٣١٪ الصحف الإلكترونية اليومية. أما على صعيد المجلات، فيقرأ ٥٤٪ من الفلسطينيين المجلات المطبوعة، في حين يقرأ ٥٦٪ منهم المجلات الإلكترونية.

الصحف التي تمّ اختيارها كعينة في هذه الدراسة هي: صحيفة «فلسطين»، صحيفة «الاستقلال»، صحيفة «الأيام»، صحيفة «الحدث»، صحيفة «الحياة الجديدة»، صحيفة «الرسالة» وصحيفة «الرأي».

صحيفة «القدس»: تأسست في العام ١٩٥١ في القدس الشرقية على يد محمود أبو الزلف بعد دمج صحيفتين صغيرتين. تُعتبر من أقدم المطبوعات الفلسطينية المملوكة لإحدى الأسر والنشطة منذ مدة طويلة. ونظراً إلى موقع مقرّها، فهي تخضع لتشريعات الرقابة الإسرائيلية، وتُعدّ الأكثر توزيعاً وقراءةً فلسطينياً، وأقلّها تأثراً بالبيئة الإعلامية الحزبية، وتصدر في الضفة الغربية. في ٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٩ توقفت عن الصدور للمرة الأولى منذ انطلاقتها، إثر إضراب موظفيها بسبب عدم تسلمهم مستحقّاتهم المالية لمدة أربعة أشهر، لكنها عادت إلى الصدور ومستمرة حتى الآن.

صحيفة «الأيام»: تأسست في العام ١٩٩٥ كأول صحيفة فلسطينية في الضفة الغربية، لا سيّما بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وكان رئيس تحريرها أكرم هنية مستشاراً لرئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات لفترة طويلة. مقرّها الرئيسي في الضفة الغربية، ولها فرع في مدينة غزة.

صحيفة «الحياة الجديدة»: صحيفة يومية سياسية شاملة، تأسست من قبل السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٥ في الضفة الغربية كجريدة رسمية على يد نبيل عمرو والصحافي والكاتب حافظ البرغوثي، وترأس تحريرها الأخير منذ التأسيس حتى العام ٢٠١٢. على الرغم من ملكيتها للسلطة، فقد انتقدت الصحيفة في الماضي السياسات المحلية للسلطة الفلسطينية ونشرت تقارير عن حالات الفساد. ومع ذلك فهي تعتبر لسان حال السلطة. يرأس تحريرها حالياً محمود أبو الهيجاء، وكان قد سبقه على رئاسة التحرير يحيى خلف وعارف حجاوي. تتواجد مقرّاتها الرئيسية في الضفة الغربية، مع وجود فرع لها في قطاع غزة دُمّر في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على القطاع (بين ١١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١) بعد تدمير الطيران الإسرائيلي برج الشروق الذي كان يتواجد فيه مقرّها.

صحيفة «فلسطين»: يومية سياسية شاملة، صدر العدد الأول منها في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ في قطاع غزة عن شركة الوسط للإعلام والنشر، بعد أن حصلت على ترخيص من وزارة الإعلام بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. تصف الصحيفة نفسها بأنها «مستقلة»، غير أنها ترتبط بعلاقات قوية مع حركة «حماس»، فهي تتبع لرجال أعمال ومستثمرين قريبين من الحركة. يُدير تحريرها اليوم الصحافي مفيد أبو شمالة، ويعمل فيها كادر إعلامي وفني وإداري متخصص، وتطبع بعدد صفحات ٣٢ يومياً، وتصدر ملاحق اجتماعية واقتصادية ورياضية نصف شهرية بواقع ستة ملاحق شهرياً. لها موقع إلكتروني يُحدّث باستمرار، ويوجد مركز تدريب تابع لها حيث تُعقد فيه دورات متخصصة في جميع فنون الإعلام. مقرّها الرئيسي والوحيد في مدينة غزة، تمّ تدميره في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة (بين ١١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١) بعد قصف الطيران الإسرائيلي برج الجوهرة الذي يتواجد فيه المقرّ.

صحيفة «الرسالة»: تأسست في العام ١٩٩٦ كصحيفة يومية في قطاع غزة، وكانت تصدر مرّتين في الأسبوع منذ العام ٢٠٠٦ (تحوّلت إلى إلكترونية منذ أكثر من عام). وتُعتبر بمثابة الناطقة بلسان حركة «حماس»، إذ تأسست باسم حزب «الخلاص» الذراع السياسي في التسعينات لحركة «حماس»، وغالباً ما تحمل تصريحات رسمية من كبار مسؤولي الحركة. تطوّرت مسيرتها حتى تمكّنت من إطلاق موقعها الإخباري اليومي «الرسالة نت» في العام ٢٠٠٤ ونسخته الإنكليزية إلى جانب خدمة الأخبار العاجلة بالرسائل القصيرة، و«راديو الرسالة» عبر الإنترنت. تملكها «مؤسسة الرسالة للإعلام».

صحيفة «الاستقلال»: صحيفة يومية سياسية شاملة تصدر في قطاع غزة. كانت تصدر نصف أسبوعية مؤقتاً، وصدر العدد الأول منها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. توقفت عن الصدور بنسختها الورقية في العام ٢٠١٩ بسبب الأزمة المالية، وتُركّز على إجراء المقابلات السياسية حول القضايا الاستراتيجية المطروحة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، وتولي اهتماماً بالشؤون المعيشية للشعب الفلسطيني. تتبع لحركة «الجهاد الاسلامي»، ويرأس تحريرها خالد صادق، ويوجد لها مقرّ وحيد في مدينة غزة.

صحيفة «الرأي» الحكومية: صحيفة يومية شاملة، كانت تصدر نصف أسبوعية مؤقتاً (الإثنين والخميس من كل أسبوع) منذ العام ٢٠٠٩، عن وزارة الإعلام التابعة لحكومة «حماس» في قطاع غزة، لكنها تحوّلت بسبب الأزمة المالية التي تضرب قطاع غزة للنشر إلكترونياً فقط. يرأس تحريرها رئيس مكتب الإعلام الحكومي في غزة سلامة معروف، ومدير تحريرها اسماعيل الثوابته.

صحيفة «الصباح»: صحيفة سياسية يومية شاملة تصدر في قطاع غزة، أسسها سري محمد القدوة في العام ١٩٩٥. كانت تصدر أسبوعياً مؤقتاً في مدينة غزة، وكانت تتناول أهم الأخبار السياسية والاجتماعية والثقافية العربية والمحلية. تحوّلت إلى إلكترونية منذ سنوات، وتنشر اليوم أخبارها عبر موقعها الإلكتروني فقط.

صحيفة «الحدث الفلسطيني»: صحيفة أسبوعية اقتصادية اجتماعية ثقافية، تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر في رام الله، يرأس مجلس إدارتها سامي سرحان. واستكمالاً لدور ومادة النسخة الورقية تفتح «الحدث» نافذة يومية على موقعها الإلكتروني لأهم الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مقالات الرأي والثقافة.

صحيفة «الاقتصادية»: تأسست في قطاع غزة كشركة بين عدد من الصحافيين في العام ٢٠١٢، وكانت نصف شهرية، غير أنها توقفت عن الطباعة خلال الأعوام الأخيرة بسبب الأزمة المالية، وبقيت تنشر عبر موقعها الإلكتروني. صاحبها ومديرها العام ورئيس تحريرها الصحافي محمد خالد أبو جياب.

صحيفة «الرياضية»: صحيفة أسبوعية بدأت تطبع في قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٣. تُشرف على إصدارها شركة «بروإفنت للإنتاج الإعلامي»، رئيس تحريرها عاهد عوني فروانة. تحوّلت خلال السنوات الأخيرة للنشر عبر موقعها الإلكتروني فقط نتيجة الأزمة المالية.

صحيفة «صوت النساء»: مجلة دورية تصدر مرتين في الشهر في الضفة الغربية عن «طاقم شؤون المرأة»، ويتم نشرها كملحق مع صحيفة الأيام. تُموّل من قبل «مؤسسة كونراد أديناور» الألمانية منذ العام ١٩٩٧، ومهمتها «تعزيز العدالة والمساواة للمرأة، وتشجيعها على المشاركة بشكل كامل وفَعّال في المجتمع». نالت سمعة وشهرة واسعتين باعتبارها أحد المصادر الجادة للأخبار والتقارير والبحوث حول قضايا النساء في فلسطين.

مجلة «السعادة»: مجلة شهرية تصدر في قطاع غزة، وتتناول في مضمونها مختلف القضايا الاجتماعية والأسرية والثقافية، مستهدفةً مختلف الشرائح العمرية، وتُعدّ من أولى المجلات الاجتماعية في فلسطين التي تهتم بصحافة الأسرة، إذ صدر العدد الأول منها في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. تصدر عن «مؤسسة الثريا للاتصال والإعلام»، إحدى المؤسسات التي تمتلكها حركة «حماس» في قطاع غزة، وهي كيان صحفي يسعى إلى النهوض بالواقع الإعلامي والثقافي والبحثي على المستوى الفلسطيني المحلي، إلى جانب مواكبة التطور في المجالات الإعلامية وتدريب الكوادر الشبابية على أحدث التقنيات واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ترأس تحريرها الصحافية ماريهان أبو لين، وتعرضت في العام ٢٠٢٠ لأزمة مالية، ما أدى إلى توقف طباعتها، لكنها عادت إلى الصدور بعد ثمانية أشهر.

مجلة «صوت المرأة»: مجلة إلكترونية دورية تهدف إلى رفع صوت النساء في المجتمع الفلسطيني واستعراض قضاياهن والمطالبة بحقوقهن ومحاربة التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث تشارك النساء آراءهن وأفكارهن من خلال هذه المجلة التي تأتي كأحد مخرجات مشروع «أنا أستطيع» الرئيسية، بالتعاون مع مركز الحياة المستقلة للأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة الذي تموله الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي AICS، وتنفذه مؤسسة EducAid البريطانية بالشراكة مع المنتدى الاجتماعي التنموي، وغرفة تجارة وصناعة غزة، وجمعية الأمل لتأهيل المعاقين في رفح، والشركاء الإيطاليين: الشبكة الإيطالية للإعاقة والتنمية RIDS والمركز التعاوني الاجتماعي للاعتماد على الذات ميشيل إكونونتينو C.P.A.

مجلة «بلسم»: تأسست سنة ١٩٧٤، تحت اسم «مجلة الهلال الأحمر الفلسطيني». وتم اعتماد الاسم «بلسم» سنة ١٩٨٢ حيث نقلت المجلة لتتابع صدورها من العاصمة القبرصية، إثر مغادرة أطر منظمة التحرير الفلسطينية لبيروت بسبب حصارها، وقد كان رئيس تحريرها في تلك الفترة الكاتب عبد الرحمن بسيسو. لكن بعد قيام السلطة الفلسطينية سنة ١٩٩٤، أصبحت المجلة تصدر من رام الله، وهي مجلة شهرية تعنى بمواضيع صحية واجتماعية وثقافية، فيما يقوم عدد من الأخصائيين بتحرير المواضيع المتعلقة بالنواحي الطبية والإرشادات الصحية.

مجلة «فلسطين الشباب»: مجلة فلسطينية تأسست في العام ٢٠٠٧. تهدف إلى إظهار الإبداعات الفلسطينية الجديدة في الداخل الفلسطيني وفي الشتات. لا تقتصر على النصوص الأدبية، رغم وجودها، فهي تتيح الفرصة لنشر التجارب الشبابية بالإضافة إلى المقالات النقدية. تضم صفحاتها مجموعة من الصور الفوتوغرافية والأعمال الفنية المتنوعة. تحولت في سنوات إلى مشروع ثقافي عبر تبنيها عدداً من النشاطات الثقافية والفنية مثل تأليف هيئة استشارية للمجلة تكونت من شباب يعملون وينشطون في مجالات ثقافية وفنية مختلفة داخل فلسطين والشتات.

مجلة «العربي» للدراسات الإعلامية: مجلة علمية إلكترونية تصدر عن المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية في فلسطين، رئيس تحريرها الدكتور أحمد ظاهر.

مجلة «الغيداء»: تأسست في العام ١٩٩٧. مجلة متخصصة بالمرأة والأسر، تصدر في قطاع غزة مرة كل ثلاثة شهور عن مركز شؤون المرأة، وهو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز حقوق المرأة والمساواة الجندرية من خلال برامج تمكين المرأة والأبحاث والمناصرة. ترأس تحريرها اليوم ريم البحيصي.

الصحافة الرقمية



في حزيران/يونيو ٢٠١٧، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قانون الجرائم الإلكترونية رقم (١٦) بموجب مرسوم رئاسي، وقد تم إقراره بسرية وفرض مباشر من دون التشاور مع منظمات المجتمع المدني. وكانت التشريعات فيه تفتقر إلى تعريفات واضحة لمصطلحات مثل «النظام العام» و«الأمن القومي» و«الأخلاق العامة» و«الوحدة الوطنية»، ما أثار خوف المجتمع المدني والناشطين من أن يؤدي استخدام تلك المواد كأداة قمعية وإسكاتٍ للمعارضة السياسية.

وبعد ضغوط مورست من قبل المجتمع المدني تمّ نشر قانون مُعدّل للجريمة الرقمية، وهو القانون رقم (١٠)، الذي وافق عليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيار/مايو ٢٠١٨، بدل القانون رقم (١٦)، وبعدها بسنتين تمّ إصدار قرار بقانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠، قضى بتعديل قانون رقم (١٠)، إلا أنه لا يزال يُثير حفيظة المؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني باعتبار أن حرية الرأي والتعبير مهدّدة بالملاحقة القانونية.

في دراسة لشركة «ألفا» فلسطين في العام ٢٠١٩، يستخدم ٩٣٪ من الفلسطينيين تطبيق «فايسبوك»، فيما سجّل «ماسنجر» الخاص بـ«فايسبوك» نسبة استخدام ٩١٪، ثم «واتس اب» نسبة ٨٧٪، و«يوتيوب» ٨٤٪، و«إنستغرام» ٨٣٪.

وتنتمي بعض المواقع الإخبارية في فلسطين إلى الأحزاب السياسية نفسها التي تمتلك وسائل الإعلام التقليدية في البلاد العاكسة لمواقفها، كما أن الأجنات السياسية نفسها المعروضة في وسائل الإعلام التقليدية موجودة أيضاً على الإنترنت.

المنافذ الإخبارية التي تمّ اختيارها كعينة في هذه الدراسة هي: «دنيا الوطن»، «وكالة شهاب»، «شبكة قدس الإخبارية»، «متراس»، «وفا»، وكالة «الوطنية للإعلام»، «بوابة ٢٤»، و«شبكة فلسطين الإخبارية».

موقع «ألترا فلسطين»: موقع إعلامي شبابي عربي مُنوّع، يهدف إلى توفير مساحة لقضايا الشباب العربي، ومتابعتها على مختلف مستوياتها وسياقاتها، حيث يعتمد في محتواه على مساهمات مجموعة واسعة من الشباب العربي في مختلف البلدان. يعمل فيه فريق من الصحفيات والصحفيين والمختصين الشباب من مختلف الدول العربية. وموقع «ألترا صوت» الذي انطلق في العام ٢٠١٥، أطلق مواقع فرعية تغطّي بعض الدول العربية، منها موقع «ألترا فلسطين» الذي يغطّي الأخبار والقضايا الفلسطينية.

«متراس»: منصّة إعلام رقمية، تهتمّ بإنتاج موادّ معرفيّة وصحافيّة عن فلسطين وحولها، وكل ما يمكن أن يتقاطع معها إقليمياً، كما أنّها منفتحة على موادّ أخرى من شأنها إفادة العاملين في المجالين السياسي والمجتمعي، وتقدّم ذلك كلّ في قالب يجمع بين الصحافيّ والبحثي. تتميز بالرصانة المهنيّة والأسلوب الرقمي المعاصر.

«شمس نيوز»: مؤسسة إعلامية فلسطينية مقرّبة من حركة «الجهاد الاسلامي»، انطلقت مطلع العام ٢٠١٤ في قطاع غزة، تغطّي مختلف المجالات، تعزيزاً لمفهوم العمل الإعلامي الشامل بحيادية. وهي مؤسسة غير ربحية.

وكالة «خبر» الفلسطينية للصحافة: انطلقت في ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، وتعرّف عن نفسها بأنها «نبض الشارع»، تهتمّ بتغطية جميع الأحداث والموضوعات على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، من خلال شبكة من المراسلين والمتعاونين المنتشرين داخل الوطن وخارجه. تتخذ من مدينتي رام الله وغزة مقراً لها.

وكالة «سوا» الإخبارية: وكالة أخبار مستقلة، تتبع لمؤسسة «بيت الصحافة» في مدينة غزة، تأسست في العام ٢٠١٤، تهتمّ بمتابعة كافة القضايا والأحداث اليومية الفلسطينية. يرأس تحريرها حكمت أبو زكري.

وكالة «فلسطين اليوم» الإخبارية: تأسست في أواخر العام ٢٠٠٣ في قطاع غزة، وتطورت الصفحة لتشمل كافة الفنون الصحفية ووسائل الإعلام الحديث سواء أكان «يوتيوب» أو «فايسبوك» أو «تويتر»، ما أعطاها زخماً كبيراً في الأوساط الإعلامية العربية والإسلامية والدولية لتصبح من أهم

المواقع الفلسطينية. تعتمد الوكالة التي تُعتبر إحدى الأذرع الإعلامية لحركة «الجهاد الإسلامي» بشكل أساسي على محرري «الدسك» الموجودين في غزة، فهم يتابعون مجريات الأحداث بالتعاون مع المراسلين المنتشرين في الأراضي الفلسطينية والمحيط العربي، حيث تتلقى بشكل يومي الأخبار والتقارير الخاصة من ١٢ مراسلاً في غزة والضفة الغربية، وثلاثة آخرين في الدول العربية.

«**وطن للأبناء**»: موقع إخباري مستقل، مقره رام الله في الضفة الغربية. يسعى إلى تقديم إعلام وطني ديمقراطي، وهو جزء من منظومة إعلامية تضم كلاً من «تلفزيون وطن»، «مركز وطن للإعلام»، «وطن للإنتاج التلفزيوني» وإذاعة «وطن أف أم». يهتم بكل ما يرتبط بالقضية الفلسطينية من مستجدات وتطورات سياسية واقتصادية وحقوقية وثقافية ورياضية، إضافة إلى الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالثوابت الفلسطينية، كالأجئين، وحقوق العودة، والأسرى، والقدس ومقاومة الجدار، وتغطية ذلك من خلال زاوية التلفاز الإلكتروني (web.tv) الذي ينفرد الموقع به إلى جانب الخبر والتحليل المدعم بالصورة.

وكالة «وفا» الرسمية: أنشئت في نيسان/أبريل من العام ١٩٧٢ تطبيقاً للقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المنعقدة في القاهرة. ثم صدر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٩٧٢، كهيئة مستقلة مرتبطة هيكلياً وسياسياً وإدارياً برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، لتتولى مهمة التعبئة الإعلامية والتصدي ومواجهة الدعاية المعادية، ولتكون منبراً مستقلاً يتولى نقل الأحداث الوطنية. تركّز عمل «وفا» منذ تأسيسها على نقل الخبر الفلسطيني، وخصوصاً البلاغات العسكرية الصادرة عن القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية، لكن هذا العمل توسّع، ليشمل تغطية الأحداث الوطنية على تنوعها وأخبار تجمّعات الشتات الفلسطيني، ونقل كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية. انطلق عمل الوكالة في بدايته بسيطاً ومتواضعاً، وتركّز في نشرة يومية باللغة العربية، تطوّر بعدها إلى إصدار نشرة يومية باللغة الإنكليزية وثانية باللغة الفرنسية، ومن ثم نشرة للرصد الإذاعي، وأخرى لأقوال الصحف العربية والدولية وثالثة لرصد الصحافة والإذاعات الإسرائيلية، وكان الهدف من هذه النشرات الإخبارية أولاً تزويد الصحافة المحلية والعربية والدولية بالموقف الفلسطيني، وتزويد صانع القرار بأخبار الأنباء المتعلقة بالقضية الفلسطينية من مختلف العواصم عبر رصدها وتحليلها.

موقع «أمد»: موقع إخباري فلسطيني تأسّس في قطاع غزة على يد السياسي الفلسطيني حسن عصفور، وكان يطمح إلى أن يكون صحيفة يومية تطبع في غزة، لكن هذا الحلم لم يتم حتى اللحظة. يواكب الموقع الأخبار والقضايا الفلسطينية اليومية.

وكالة «فلسطين الآن»: وكالة إخبارية فلسطينية قريبة من حركة «حماس»، ومكوّنة من شبكة إلكترونية تضم موقعاً إلكترونياً إخبارياً وخدمات الأخبار العاجلة على الهاتف النقال بالتعاون مع شركة «جوال» و«الوطنية موبايل»، ويعدّ موقع الوكالة من المواقع المائة الأكثر زيارة في فلسطين. إسلامية التوجّه، داعمة للمقاومة الفلسطينية، وتتخذ من مدينة غزة مقراً لها. تعتمد في تغطيتها الإخبارية على طاقم مكوّن من عشرات المحررين والمراسلين الموزعين على كافة أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية وبعض مناطق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨. تعرّض موقعها منذ افتتاحه لمحاولات متعددة ومتنوعة المصادر والأسلوب بهدف تعطيله وإخماد صوته.

وكالة «سما»: وكالة أنباء فلسطينية مستقلة، مقرها مدينة غزة. تتنوّع خدماتها المقدّمة ما بين توفير خدمات إخبارية صحفية أو إنتاجية أو فنية، لتلبي حاجة المؤسسات الإعلامية بكافة أشكالها واختلاف توجهاتها. مديرتها العام صهيب أبو حسنة، ومديرة تحريرها هدى بن سعيد.

وكالة «الوطنية للإعلام»: انطلقت في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ كشركة ومكتب إنتاج وخدمات تلفزيونية في مدينة غزة، بعدما كانت مكتباً للإنتاج الإعلامي. تسعى إلى توفير أفضل الإمكانيات

التقنية والمعرفية والأرشيفية لأية جهة ترغب في تنفيذ عمل تلفزيوني في فلسطين. في السنوات الأخيرة افتتحت الوكالة موقعاً إخبارياً تميّز بتقديم الأخبار والتقارير اليومية المصحوبة بالفيديوهات.

وكالة «شهاب»: وكالة أنباء فلسطينية إخبارية انطلقت في قطاع غزة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تتبع لحركة «حماس»، وتعمل على مدار الساعة لنقل الأحداث على الساحة الفلسطينية.

وكالة الصحافة الفلسطينية «صفا»: تأسست في قطاع غزة وتتبع لحركة «حماس». تُعدّ إحدى أكثر وكالات الأنباء نموّاً على الساحة الفلسطينية. مقرّها في غزة.

«دنيا الوطن»: تأسست بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مقرّها الرئيسي في قطاع غزة، ويرأس تحريرها عبد الله عيسى.

شبكة «فلسطين» الإخبارية: تأسست في العام ٢٠٠٣ باللغتين العربية والإنكليزية، وبعدها انطلقت باللغة الفرنسية. تبث مواجز إخبارية في الوقت نفسه على محطات إذاعية عدّة في الضفة الغربية.

وكالة «معاً» الإخبارية: تأسست في العام ٢٠٠٥، ويديرها رائد عثمان. تقوم بتشغيل قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية. كانت انطلاقاً الأولى بدعم من الممثلة الدنماركية ونظيرتها الهولندية في السلطة الوطنية الفلسطينية. تغطّي الأخبار السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والرياضية من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق المحتلة داخل الخط الأخضر، بالإضافة إلى آخر التطورات في الشأن الإسرائيلي. كما تقوم باستمرار بترجمة مقتطفات من الصحافة العبرية لتقديمها للقراء باللغة العربية، وتقدّم مقالات أدبية وتحقيقات حول مواضيع متنوعة تتراوح بين شؤون الأسرى والمشاريع الرامية إلى تطوير الاقتصاد. لها مكتبان رئيسيان، الأول في مدينة بيت لحم والثاني في مدينة غزة، بالإضافة إلى مكتبين فرعيين في كل من الخليل ونابلس. تنشر «معاً» الأخبار على مدار ٢٤ ساعة يومياً باللغات الثلاث، العربية والعبرية والإنكليزية. كما تنشر القصص والتحليلات ومقالات الرأي. يتم بث برامجها من قبل محطات تلفزيونية أرضية مختلفة في الضفة الغربية وأحياناً من قبل قناة فلسطين الفضائية. كما أطلقت موقعاً إلكترونياً للتجارة الإلكترونية يُسمّى «سوق معاً». ويأتي تمويلها من عائدات الإعلانات ومن المانحين الأجانب.

«بوابة الهدف» الإخبارية: موقع إلكتروني لمجلة الهدف التي أصدرها غسان كنفاني في العام ١٩٦٩، لكنها لا تصدر الآن، ويتم النشر فقط من خلال موقع «بوابة الهدف». مقرّها في مدينة غزة، وتتبع لـ«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وتغطّي الأخبار والقضايا اليومية الفلسطينية.

وكالة الصحافة الوطنية «نبأ»: مؤسسة غير ربحية ذات شخصية إعلامية مستقلة، مقرّها مدينة غزة، تغطّي مختلف المجالات على الساحة الفلسطينية.

شبكة «نوى» الإخبارية: شبكة نسوية إعلامية إلكترونية أطلقتها مؤسسة «فلسطينيات» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأطلقتها في نسختها الجديدة في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨. تُركّز على القصص الصحفية وتغطية الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تقارير معمّقة، صور وفيديو، وانفوغراف و ليس أخباراً منقولة عن مصادر أخرى. لها مقرّان، الأول في رام الله، والثاني في قطاع غزة، وقد تعرّض لأضرار جسيمة بقصف الطيران الإسرائيلي على القطاع ما بين ١١ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٢١.

موقع «البوابة ٢٤» الإخباري: موقع إخباري إلكتروني فلسطيني مستقلّ، تأسس في العام ٢٠٢٠، ويهتم بنقل الأحداث محلياً وعربياً ودولياً. تعرّض مقرّه للتدمير بعد القصف الإسرائيلي لبرج الجوهرة الذي يتواجد فيه في الحرب الأخيرة على القطاع بين ١١ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١.

شبكة «قدس» الإخبارية: وسيلة إعلامية فلسطينية مستقلة، تعمل على تغطية أخبار فلسطين على مدار الساعة، وتتخذ من الإعلام الجديد أداة للتعبير الحر لنقل صورة فلسطين الكاملة. يعمل معظم مراسليها بشكل تطوعي ليتحرروا من شروط الممول، وبشكل مستقل ليتحرروا من شروط الحزب، وفق تعريفها لنفسها. مقرها في مدينة رام الله في الضفة الغربية.

شبكة «إخباريات» الإلكترونية: شبكة إخبارية إلكترونية مستقلة، تأسست في العام ٢٠٠٣، يرأس تحريرها ويديرها الصحافي رومل السويطي، مقرها في مدينة نابلس في الضفة الغربية.

موقع «الاقتصادي»: موقع متخصص يصدر عن شركة «ديجيتال بلس» للخدمات الإعلامية والإعلانية، مقره في مدينة رام الله. يُقدّم المعلومة الحديثة والمعقّمة المتعلقة بكافة القطاعات الاقتصادية من خلال التقارير المكتوبة والمصورة المميزة، بحيث يوفر للمتلقّي الوسائل التقنية الحديثة للتصفح بطريقة سهلة، بالتركيز على المؤثرات البصرية والتفاعلية وتقديم مادة تحريرية تحاول تبسيط الرقم الإحصائي والاقتصادي للجمهور الفلسطيني والعربي، ومن خلال خلق حالة تفاعل بين احتياجات المواطن وتطلعات المسؤولين. يرأس تحريره محمد عبد الله.

«شاشة نيوز»: موقع فلسطيني عربي إخباري ترفيهي مستقل، مقره في مدينة رام الله. يسعى إلى تقديم خدمات الأخبار والترفيه للمواطنين الفلسطينيين والعرب في شتى أنحاء العالم. يتبنّى توجّهاً وطنياً تحرّرياً ليبرالياً إنسانياً، ويلتزم بالقوانين العربية، وبمبادئ حقوق الإنسان المقررة عالمياً، ويستند إلى توجه اجتماعي يتماشى مع حرية الفكر والكلمة ومع حرية وعمل المرأة.

دوز: موقع إخباري متخصص بالصحافة المحلية في محافظة نابلس، يقدم باقة إخبارية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، ورياضية وخدمتية واسعة. يحظى مشروع دوز للصحافة المحلية بدعم من هيئة التعاون والتنمية الألمانية (GIZ) وتنفذه الأكاديمية الألمانية للإعلام. المدير العام عبد الرحمن عثمان.

احتياجات المؤسسات الإعلامية في فلسطين: تمويل ودعم وحماية... وتعديل القوانين



يُشكّل هذا التقرير محاولة لمعرفة احتياجات المؤسسات الإعلامية في فلسطين وتقييمها، ومناقشة الإصلاحات الضرورية في الإطارين القانوني والتنظيمي، من أجل وضع خارطة طريق لأولويات برامج الدعم الدولية لتلبية تلك الاحتياجات. ويندرج التقرير ضمن إطار مشروع أكبر يسعى إلى تقييم تأثير الصراع على الصحفيين ووسائل الإعلام في فلسطين، وأيضاً إلى إنشاء آلية استجابة سريعة لتلبية الاحتياجات الطارئة للصحفيين ووسائل الإعلام، ووضع خارطة طريق لتشجيع التعددية في قطاع الإعلام الفلسطيني.

المنهجية

أربع جلسات نقاش عقدتها مؤسسة سمير قصير من بيروت، عبر تطبيق «زوم» (Zoom) تحت عنوان «ما هي الاحتياجات الطارئة للمؤسسات الإعلامية في فلسطين؟»، وذلك على مدى أربعة أيام متتالية لممثلين عن فئات الإعلام الفلسطيني الأربع، التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمّ اختيار ما بين ستّ وثمانية مؤسسات كعينة من كل فئة، آخذين بالاعتبار التوزيع الجغرافي بين الضفة والقطاع، وكذلك أنواع الإعلام ما بين الرسمي والحزبي والخاص/المستقل.

ووجهت الأسئلة نفسها إلى الفئات الأربع المشاركة، والتي تضمّنت التالي

- ما هي المشكلات والتحديات التي يواجهونها؟
- ما هي الاحتياجات الطارئة لتلك المؤسسات الإعلامية وللصحافيين العاملين فيها؟
- ما هي البرامج وورش التدريب التي قامت بها هذه المؤسسات لتطوير قدرات الصحافيين؟ هل هي كافية أم هناك نواقص، وما هي الدورات وورش العمل التي يحتاجها الصحافيون؟
- ما هي الإصلاحات الضرورية في الإطار القانوني (مثل تعديل موادّ تحدّ من حرية التعبير أو عمل الصحافيين)، أو إصلاحات تنظيمية داخل تلك المؤسسات تساعد على تحسين وضع الصحافيين العاملين فيها؟

المؤسسات المشاركة

شارك في جلسة النقاش الخاصة بمحطات التلفزة كلّ من المدير العام لشبكة «الأقصى» الإعلامية التي تضمّ فضائية «الأقصى» وسام عفيفة (قطاع غزة)، ورئيسة تحرير تلفزيون «كل الناس» لما أبو زينة (الضفة الغربية)، ومدير قناة «الكوفية» أحمد حرب (قطاع غزة)، والمدير العام لتلفزيون «وطن» معمر غرابي (الضفة الغربية)، والمدير العام لشبكة «معاً» الإعلامية التي تضمّ فضائية «معاً» رائد عثمان (الضفة الغربية)، ومدير البرامج في فضائية «القدس اليوم» محمد أبو شاويش (قطاع غزة).

وفي الجلسة الخاصة بالإذاعات، شارك كلّ من مدير البرامج في إذاعة «علم» صلاح الدين أبو حسن (الضفة الغربية)، ورئيس تحرير إذاعة «راية FM» شادي زماعرة (الضفة الغربية)، ومدير إذاعة «صوت الشعب» باسم وشاح (قطاع غزة)، ومدير إذاعة «زمن FM» رامي الشرافي (قطاع غزة)، ومدير إذاعة «أجيال» وليد نصار (الضفة الغربية)، ورئيس قسم المذيعين في إذاعة «صوت القدس» عبد الناصر أبو

عون (قطاع غزة)، ومدير إذاعة «بيت لحم ٢٠٠٠» جورج قنواطي (الضفة الغربية)، ومديرة إذاعة «نساء FM» ميسون عودة (الضفة الغربية).

وعن الصحف، شارك كلّ من مراسل الاقتصاد والمحليات في صحيفة «الأيام» وعضو إدارة التحرير سائد أبو فرحة (الضفة الغربية)، والمدير العام لمؤسسة «الرسالة» للإعلام ورئيس تحرير صحيفة «الرسالة» رامي محمود خريس (قطاع غزة)، ورئيس تحرير صحيفة «الاستقلال» خالد صادق (قطاع غزة)، ومدير تحرير صحيفة «فلسطين» مفيد أحمد أبو شمالة (قطاع غزة)، ومدير مكتب صحيفة «الحياة الجديدة» تحسين الأسطل (قطاع غزة)، ورئيسة تحرير صحيفة «الحدث» رولا سرحان (الضفة الغربية)، وممثل عن صحيفة «الرأي» الحكومية بسام العطار (قطاع غزة).

أمّا عن المواقع والوكالات الإلكترونية، فقد شارك في الاجتماع كل من مدير الإنتاج في «شبكة قدس الإخبارية» عمر زين الدين (قطاع غزة)، ومديرة العمليات في موقع «متراس» سلوى حسين (الضفة الغربية)، ورئيس تحرير شبكة «فلسطين الإخبارية» PNN منجد جادو (الضفة الغربية)، والمدير التنفيذي لـ«الوكالة الوطنية للإعلام» سامر ترزي (قطاع غزة)، والمدير العام لموقع «البوابة ٢٤» ميسون كحيل (قطاع غزة)، ومن إدارة التحرير في «دنيا الوطن» حنين حمدونة (قطاع غزة)، ومدير مؤسسة «شهاب» الإعلامية رماح مبارك (قطاع غزة)، ومديرة وكالة «وفا» الرسمية خلود عساف (الضفة الغربية).

التحديات والاحتياجات الطارئة

اتّفق المشاركون في الجلسات الأربع على أن كافة المؤسسات الإعلامية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بقطاعاتها الأربعة، التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني، بحاجة إلى **التمويل بشكل طارئ** لتأمين النفقات التشغيلية وتوظيف كوادر جديدة في ظل الحاجة الكبيرة إلى ذلك، إذ أن **المؤسسات الإعلامية أصبحت تبحث عن «الصحافي الشامل»** والذي يستطيع أن يقوم بمهام عدّة، من تقديم وإنتاج وتصوير وغيرها، وذلك لعدم قدرة المؤسسات على توظيف كادر كامل لتلك المهام.

وأكد المشاركون على أهمية التمويل والدعم المالي كحاجة طارئة، خصوصاً وأن عدداً كبيراً من المؤسسات الإعلامية اضطرت إلى الإغلاق في السنوات الماضية، وازدادت الأزمة بعد جائحة «كورونا» التي بدأت بالانتشار في فلسطين منذ شهر آذار/مارس من العام ٢٠٢٠، وأثّرت بشكل كبير على عائدات الإعلانات، ولا سيّما في وسائل الإعلام التقليدي التلفزيوني والإذاعي والمطبوع، إثر توجّه عدد من الشركات نحو الإعلام الإلكتروني الجديد لنشر إعلاناتها في المواقع الإلكترونية والإعلام الاجتماعي. واقترح المشاركون ضرورة البحث في إنشاء صناديق عربية لدعم محطات التلفزة الفلسطينية قبل «فوات الأوان» وانهارها.

وعلى الرغم من تأكيد غالبية المشاركين على أن محطات التلفزة والإذاعات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة إلى معدّات التسجيل والكاميرات وحواسيب وغيرها من المعدّات الضرورية، غير أن **الوضع الأمني في غزة جعل لها خصوصية**، إذ أن محطات التلفزة والإذاعات في القطاع بحاجة إلى توفير معدّات كاملة لها، من بينها كاميرات وأجهزة تسجيل للتلفزيونات، وأجهزة «ترانسмитر» للبثّ الإذاعي، وحتى مقارّ لها بديلة نتيجة فقدانها مكاتبها التي تمّ تدميرها كلياً أو جزئياً في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة في أيار/مايو ٢٠٢١، بالإضافة إلى فقدان الأرشفة المصوّر والمكتوب لعدد من المؤسسات، فالحاجة عند بعض المؤسسات الإعلامية كبيرة، خصوصاً وأن البعض منها عاد ليبدأ من «الصفر».

وشدّد المشاركون على الحاجة الضرورية إلى **توفير أدوات الحماية والسلامة للصحافيين** (الخوذة والدرع) وتحديدًا في قطاع غزة الذي يعاني من وضع أمني غير مستقرّ في ظل نقص كبير في تلك المعدّات، بسبب منع السلطات الإسرائيلية إدخالها إلى القطاع عبر المعابر الإسرائيلية من جهة (مثل معبر بيت حانون)، وأيضاً لصعوبة إدخالها من معبر رفح من الجهة المصرية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير في حال وُجدت في القطاع، أو إلى إنتاج بعضها محلياً بجودة رديئة جداً مقارنة بما يتمّ تصنيعه عالمياً، وبالتالي تؤدي إلى تعرّض الصحافيين والمصوّرين لإصابات بالغة محتملة يمكن أن تؤدي بحياتهم.

كذلك، أشار ممثلو المؤسسات الإعلامية في الفئات الأربع من قطاع غزة إلى ضرورة إيجاد **ضمانات حماية دولية لعدم استهداف القوات الإسرائيلية لمقرّاتهم وللصحافيين** (كما حصل في العدوان الأخير

على قطاع غزة في أيار/مايو ٢٠٢١). وتحذّر المشاركون عن أزمة الكهرباء الموجودة في القطاع منذ أكثر من ١٥ عاماً، فكانت الحاجة ماسة إلى تأمين الكهرباء عن طريق المولدات التي تتواجد في القطاع، ولكن بأسعار مرتفعة. وحتى لو تواجدت تلك المولدات عند المؤسسة الإعلامية فإن تكلفة الصيانة بسبب فقدان قطع الغيار وغلائها تُشكّل تحدياً إضافياً، كما شددوا على ضرورة توفير إنترنت قوي (الإنترنت في غزة ٢G).

كما أكدوا خلال الجلسات الأربع، على ضرورة التواصل مع مؤسسات دولية تُعنى بدعم الصحفيين وحمايتهم من أجل الحصول على **التمويل اللازم لتأمين علاج في الخارج للصحفيين** الذين تعرّضوا أو يتعرّضون لإصابات خطيرة داخل قطاع غزة نتيجة العدوان المستمر. وكذلك طالب المشاركون بجلسات وأنشطة **دعم نفسي** عاجلة وفورية للكوادر الصحفية وتحديداً العاملة في القطاع، لتخفيف الآثار النفسية للأحداث الصعبة التي يقومون بتغطيتها، وضرورة التوعية على أهمية هذا الدعم على الصحة النفسية.

وطالب المشاركون أيضاً بضرورة تحييد الصحفيين وتسهيل عملهم و**التوقف عن ملاحقتهم من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة وأجهزة حكومة «حماس» في غزة**، إذ ينعكس الصراع السياسي بين «حماس» و«فتح» على العاملين في المؤسسات الإعلامية، فتواجه مثلاً بعض المؤسسات الإعلامية الحزبية مشكلات في الحصول على موادّ تلفزيونية في الضفة الغربية أو الاتفاق مع مراسل خاص لها بسبب العقوبات التي تضعها السلطة الفلسطينية في طريق عملهم، ويحصل الأمر نفسه أيضاً للصحفيين العاملين في القطاع من قبل حكومة «حماس».

الدورات وورش العمل المطلوبة في برامج الدعم الدولي

أكد ممثلو بعض المحطات المشاركة، مثل تلفزيون «وطن» في الضفة الغربية، أنه يملك مراكز تدريب وأكاديميات لتدريب الصحفيين وإيجاد فرص عمل لهم في ما بعد، فيما دّمّ الطيران الإسرائيلي في الحرب الأخيرة مركز تدريب صحيفة «فلسطين» في شهر أيار/مايو ٢٠٢١، والذي كان قدّم مئات الدورات في الكتابة والتحرير والتصوير الصحفي. وحسب ما أشار إليه المشاركون فإنهم عقدوا دورات على مدار السنوات السابقة في التقديم التلفزيوني والتحرير والتصوير والسلامة المهنية والهندسة الصوتية وصحافة الموبايل وتقديم البرامج الإذاعية والإلقاء الصوتي وصحافة التحقق من الأخبار والمونتاج والتصميم والسردي القصصي والتسويق. وعلى الرغم من الدورات التي تمّ تقديمها من قبل المؤسسات المشاركة في جلسات النقاش، إلا أن معظمها توقف منذ أكثر من سنة بفعل جائحة «كورونا» والأزمات المالية، وارتفاع تكاليف تلك الدورات.

وطالب المشاركون بتوفير **فرص للتدريب في دورات وورش خارج فلسطين وداخلها في الإسعافات الأولية، والسلامة المهنية، والدعم والعلاج النفسي**، ولا سيّما لصحافيي قطاع غزة العاملين في بيئات خطيرة، وكذلك دورات أخرى خارجية متخصصة في العمل الإعلامي للاطلاع على بيئات العمل العربية والأجنبية، كنوع من توأمة بين المؤسسات الإعلامية لتبادل الخبرات، كما شددوا على ضرورة مشاركة مدربين أجانب لتقديم هذه الدورات وورش العمل على مستوى عالٍ، وتحديدًا في التحقيقات الاستقصائية والدورات المتخصصة في بعض أنواع الإعلام كالصحافة الاقتصادية.

ونتيجة لتعاظم دور الإعلام الجديد وأهميته، رأى المشاركون في الجلسات ضرورة عقد دورات لتعامل الصحفيين مع الإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي وتحديدًا من ناحية التسويق، بالإضافة إلى دورات في الأمن الرقمي للحفاظ على سلامتهم من التهديدات الإلكترونية والاختراق والابتزاز وسرقة البيانات والتعدّي على الخصوصية، التي يُمكن أن يتعرّضوا لها خلال عملهم الصحفي. وكان إجماع على ضرورة **التدريب للمساعدة في تحقيق استدامة المؤسسات** في ظل العقوبات والأزمات المالية.

الإصلاحات الضرورية في الإطار القانوني



لفت المشاركون في الجلسات الأربع من الإعلام التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني، إلى أن الإعلام الفلسطيني بحاجة إلى «ثورة» على التشريعات الخاصة فيه، وشدّدوا على أهمية الضغط باتجاه تنفيذ الإصلاحات الضرورية في الإطار القانوني، خصوصاً وأن القوانين يختلف تطبيقها في الضفة الغربية عن قطاع غزة. فمثلاً طالب ممثلو المؤسسات الإعلامية التي تقع مقرّاتها في الضفة الغربية في الجلسات الأربع بضرورة **تعديل قانون الجرائم الإلكترونية** الذي سنّته السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية عام ٢٠١٧، ليتماشى مع التزامات السلطة القانونية والدولية، كون هذا القانون يحدّ من حرية النشر والتعبير عن الرأي. وهنا طلبوا أن يُمارَس ضغط على السلطة الفلسطينية لرفع الحظر الذي وضعته منذ أكثر من عامين على بعض المواقع الإلكترونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. من جهتهم، شدد المشاركون في الجلسات الأربع من قطاع غزة على ضرورة **وقف العمل بقانون «سوء استخدام التكنولوجيا»** الذي تستخدمه حكومة «حماس» في قطاع غزة لتقييد حرية التعبير وملاحقة الصحفيين.

وأكد المشاركون على ضرورة عقد ورش عمل مشتركة بين صحفيين ومحامين ومؤسسات حقوقية وممثلين عن السلطة القضائية لتعديل تلك القوانين لتكون وفق المعايير الدولية لحرية الرأي وحرية الصحافة والإعلام، فيما أجمعوا على ضرورة **الضغط على السلطة الفلسطينية لإقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات** في فلسطين.

بالإضافة إلى ذلك، اعتبر المشاركون أن الخطوة الأولى والضرورية هي **كفّ يد الأجهزة الأمنية** في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الصحفيين ومؤسساتهم، ومنها رفع الشروط الأمنية التي تضعها أجهزة الأمن ووزارتا الإعلام والاتصالات لإعطاء تراخيص للمؤسسات الإعلامية. وأكدوا على ضرورة **دعم نقابة الصحفيين الفلسطينيين** من قبل المنظمات المحلية والدولية، وحمايتها من التجاذبات السياسية ليكون دورها فعالاً في مساندة الجسم الإعلامي.

الإصلاحات التنظيمية الداخلية

طالب المشاركون في الجلسات الأربع بضرورة إصلاح أنظمة ولوائح الرواتب داخل المؤسسات الصحفية، ولا سيّما في قطاع غزة، ورفعها، و**تحسين الحقوق الوظيفية**، إذ أن هناك مؤسسات لا تلتزم بعقود وظيفية، أو لا تطبّق بنود هذه العقود في حال الصرف التعسفي مثلاً، وركّزوا على ضرورة الوضوح في ما يتعلّق بمبالغ نهاية الخدمة والمعاش.

وشدّدوا على أهمية تغيير النظرة والعلاقة بين المدير أو المسؤول والصحفيين، فعلى سبيل المثال المدير أو المسؤول يمنع الصحفي من حضور دورات خارجية لأنه يتغيّب عن العمل على الرغم من أن الدورة تكون لمصلحة العمل والمؤسسة. وأيضاً تحدّثوا عن تردّد بعض المؤسسات الإعلامية في المساهمة في تطوير قدرات الصحفيين العاملين فيها خوفاً من أن يتركوا العمل ويتوجّهوا إلى مؤسسة أخرى يمكن أن تقدّم لهم شروطاً عملية وحوافز أفضل.

وأشار بعض المشاركون في الجلسة إلى الحاجة لخدمة التأمين الصحي بأسعار مخفضة للصحافيين، وبشروط ومعايير أفضل تغطيهم في حال الإصابة أو حوادث العمل، خصوصاً لغير العاملين في المؤسسات الإعلامية الرسمية والصحافيين المستقلين (freelance).

الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة المضمون

يركّز هذا القسم من الدراسة على ٣٠ وسيلة إعلامية فلسطينية تُشكّل عيّنة من فئات الإعلام الفلسطيني الأربع، التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتمّ من خلالها البحث في القضايا التي تمّ تناولها في المقالات والتقارير والتحقيقات والمقابلات الصادرة عنها. كما سيُحدّد هذا القسم المصادر التي اعتمدت عليها هذه الوسائل الإعلامية، على الصعيدين الكمي والنوعي.

المنهجية

رصدت هذه الدراسة المادة الصحافية الأساسية على الصفحة الأولى من الصحف المشاركة، أي المواد الصحافية التي يتمّ تسليط الضوء عليها بشكل أساسي كأول خبر على صفحاتها الورقية أو على المواقع الإلكترونية، والتي تمّ رصدها مرّتين في اليوم.

بالنسبة إلى القنوات التلفزيونية والراديو، رصدت الدراسة النشرات الإخبارية الرئيسية ومحتوى البرامج الحوارية الأساسية التي تُعرض بشكل يومي في سبع قنوات هي: «هنا فلسطين» (الأقصى)، «ملف اليوم» (فلسطين)، «حوار الليلة» (الكوفية)، «هذا المساء» (القدس اليوم)، «شد حيلك يا وطن» (وطن)، «قضايا منوعة» (معاً)، «نور الملح» (كل الناس)، وثمانية محطات إذاعية فلسطينية هي: «حكي الناس» (علم)، «بانوراما القدس» (القدس)، «منتصف النهار» (نساء FM)، «مع الناس» (راية)، «لقاء خاص» (أجيال)، «ساعة زمن» (زمن)، «جولة الظهيرة» (بيت لحم ٢٠٠٠)، «نبض البلد» (الشعب)، وذلك في الفترة الممتدة بين ٢٦ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ ضمناً.

وسائل الإعلام المشمولة في الدراسة

توزّعت وسائل الإعلام المشمولة في الدراسة كالآتي:

التلفاز

- الأقصى
- كل الناس
- فلسطين
- الكوفية
- القدس اليوم
- وطن
- معاً

الإذاعة

- علم
- صوت القدس
- نساء FM
- الراية
- أجيال
- زمن FM
- بيت لحم ٢٠٠٠
- الشعب

الصحف الورقية والإلكترونية

- فلسطين
- الاستقلال
- الأيام
- الحدث
- الحياة الجديدة
- الرسالة
- الرأي

المواقع الإلكترونية

- دنيا الوطن
- وكالة شهاب
- شبكة قدس الإخبارية
- متراس
- وفا
- الوكالة الوطنية للإعلام
- بوابة ٢٤
- شبكة فلسطين الإخبارية

تمّ إدخال ١٠١٤ مادة بالمجموع نُشرت خلال هذه الفترة في قاعدة البيانات التي تضمّنت المعلومات التالية:

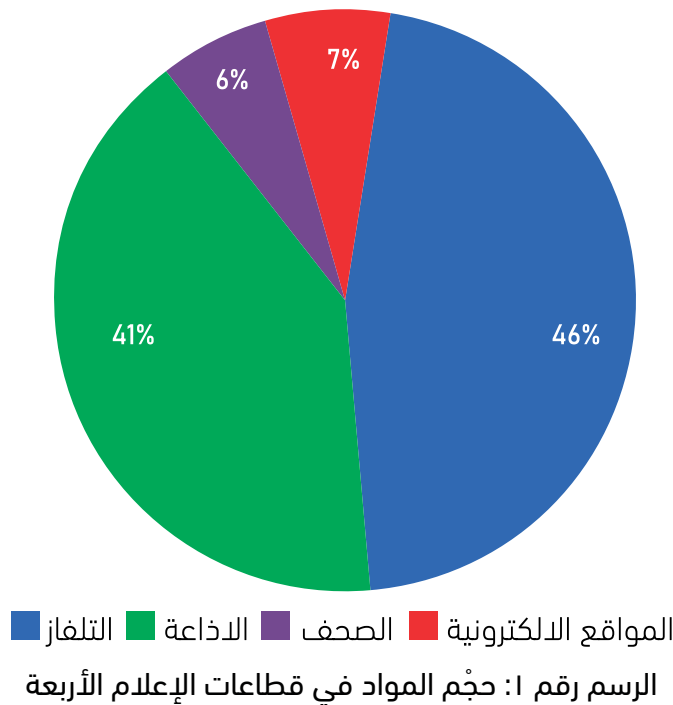
- إسم المؤسسة الإعلامية
- القسم: البرامج الحوارية أو النشرات الإخبارية الرئيسية
- العنوان
- تاريخ النشر
- الرابط الإلكتروني
- نوع المادة: خبر، تقرير إخباري، مقال رأي، تحقيق استقصائي، مقابلة
- القناة المُستخدمة: نص، مقطع فيديو، صورة
- عدد الصور
- عدد مقاطع الفيديو
- المدة الإجمالية لمقاطع الفيديو
- المواضيع الرئيسية: سياسة محلية، سياسة إقليمية، سياسة دولية، عسكري، ثقافي، إقتصادي، إجتماعي، بيئي، تعليمي، حقوقي أو إنساني، رياضي، جندي، علم/تكنولوجيا، تربية، دين، صحّة، قانون، مواضيع أخرى

- عدد المصادر
- طبيعة المصادر: عسكري/أمني، سياسي، أكاديمي، ناشط، خبير، رسمي، حكومي، منظمة غير حكومية، منظمة دولية، مواطن، مهني

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة لا تُشكّل تقييماً شاملاً لقطاع الإعلام الفلسطيني بأكمله، فهي لا تتضمن تدقيقاً خارجياً للمعلومات الواردة في المواد المذكورة أعلاه. كما أنها لا تُدقق بالمصادر ولا تشمل مقابلات مع محرّري وسائل الإعلام المُختارة للحصول على المزيد من التفاصيل حول سياسة التحرير الخاصة بكل منها. لكن من شأن هذه الدراسة أن تُشكّل أساساً للمقارنات المعيارية والمتابعة مع مرور الوقت والمقارنات الدولية، كما تُعدّ أداة لمساعدة قطاع الإعلام الفلسطيني بفتاته الأربع في جهوده لتنويع محتواه وتطويره، وتعزيز قدرته التحريرية، ومعالجة أوجه القصور التي يواجهها لصياغة استراتيجية فعّالة للمحتوى الإعلامي.

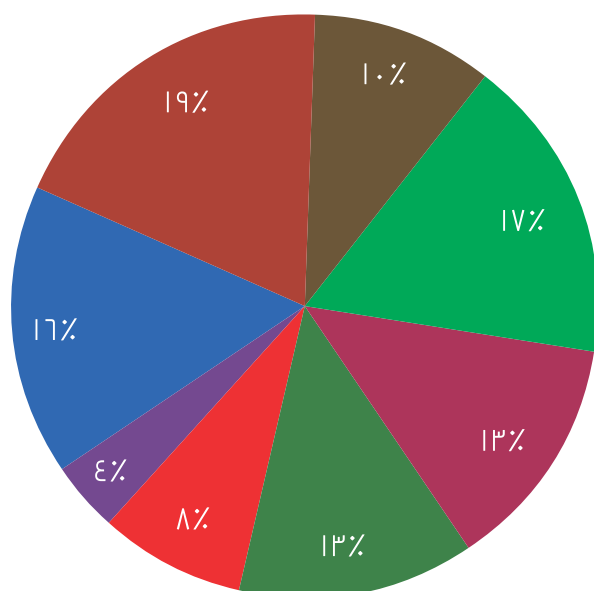
تحليل البيانات

خلال فترة الرصد، تمّ إنتاج ١٠١٤ مادة بالمجموع، التلفاز (٤٦٦)، الإذاعة (٤١١)، الصحف (٦٥)، والمواقع الإلكترونية (٧٢)، وسجّل التلفاز عدد المواد الأكبر بنسبة ٤٦٪ بسبب عدد التقارير والمواضيع التي تقدّم في نشرات الأخبار، يتبعه الراديو بنسبة ٤١٪ بعدد المواد ثم المواقع الإلكترونية بنسبة ٧٪ التي تمّ رصدها مرّتين في اليوم، تليها الصحف بنسبة ٦٪ بأقل عدد المواد. غطّت عملية الرصد مجموعة من المعايير الكميّة والنوعية، إذ إن هذه الدراسة تعتمد على معايير صحافية أساسية مثل نوع المادة والقناة المُستخدمة والمصادر الواردة في المقالات والتقارير بالإضافة إلى عددها وطبيعتها.



الإذاعة

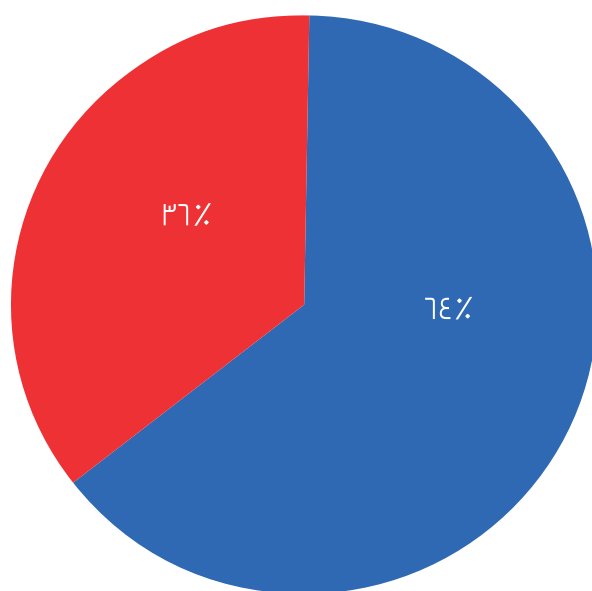
توزّعت الـ ٤١١ مادة من المواد المرصودة في الإذاعات بين إذاعة «بيت لحم ٢٠٠٠» بنسبة ١٩٪ من البيانات كما يظهر في الرسم رقم ٢، تليها بفارق بسيط «صوت القدس» ١٧٪، و«الشعب» ١٦٪، ثم «راية» و«نساء FM» ١٣٪، و«علم» ١٠٪، ثم «أجيال» ٨٪، بينما سجّلت إذاعة «زمن» أقل نسبة من البيانات ٤٪ بسبب عدم بثّها نشرات إخبارية وتركيزها على البرامج الحوارية.



٢٠٠٠ بيت لحم الشعب زمن أجيال رأية نساء FM صوت القدس علم

الرسم رقم ٢: حجم البيانات في قطاع الإذاعات

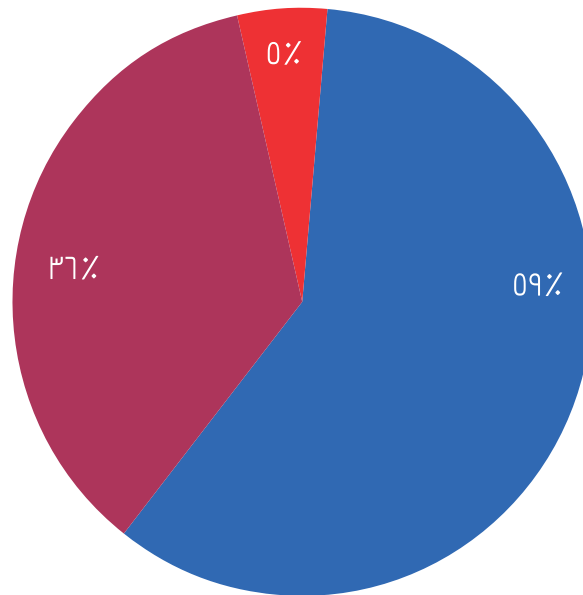
شكّلت نشرات الأخبار النسبة الأكبر من المواد التي تمّ رصدها (٦٤%) كما يظهر في الرسم رقم ٣، فيما سجّلت البرامج الحوارية نسبة (٣٦%) في الإذاعات الفلسطينية.



برنامج حوارى نشرة أخبار

الرسم رقم ٣: طبيعة البرامج على الإذاعات

توزعت المواد الـ ٤١١ حسب نوعها: ٥٩% منها من الأخبار، وتأتي بشكل أساسي من تغطية الأحداث الجارية المحليّة والدولية، تليها المقابلات بنسبة ٣٦% من مجموع المضمون حسب الرسم رقم ٤، وأخيراً التقارير الإخبارية بنسبة ٥%.



فيديو تعليمي ■ تقرير اخباري ■ مقابلة ■ مقال رأي ■ خبر

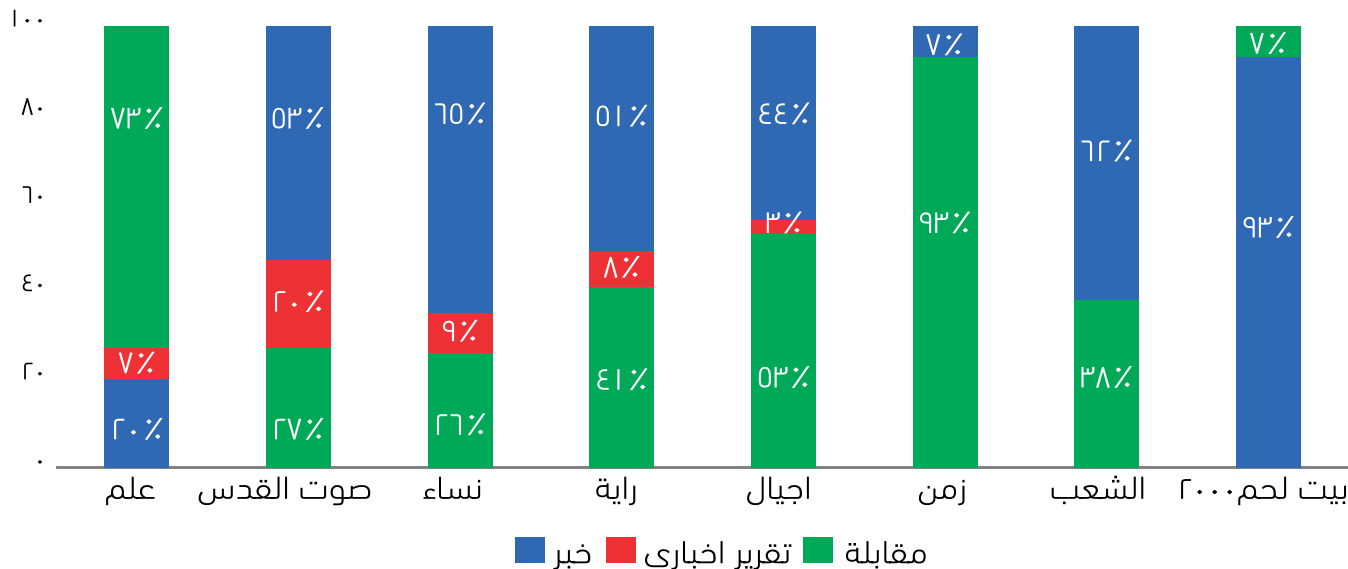
الرسم رقم ٤: نوع المواد في قطاع الإذاعة

تمثل الأخبار النسبة الأكبر من مضمون أغلب الإذاعات المرصودة، كما يظهر في الرسم رقم ٥، وتحديدًا إذاعة «بيت لحم ٢٠٠٠» بنسبة ٩٣% من مضمونها، تليها إذاعة «الشعب» بنسبة ٦٢%، بينما تشكّل إذاعة «زمن» أقل نسبة، مع ٧%، بسبب عدم بثّها نشرات إخبارية وتركيزها أكثر على البرامج الحوارية.

كما أن المقابلات حظيت بنسبة عالية من المضمون والتي تركّزت تحديدًا في كلّ من نشرات الأخبار والبرامج الحوارية، وسجّلت إذاعة «علم» أعلى نسبة في المقابلة ٧٣%، وأيضًا إذاعة «الشعب» مع ٣٨%، بينما سجّلت «بيت لحم ٢٠٠٠» أقل نسبة وهي ٧% من مضمونها.

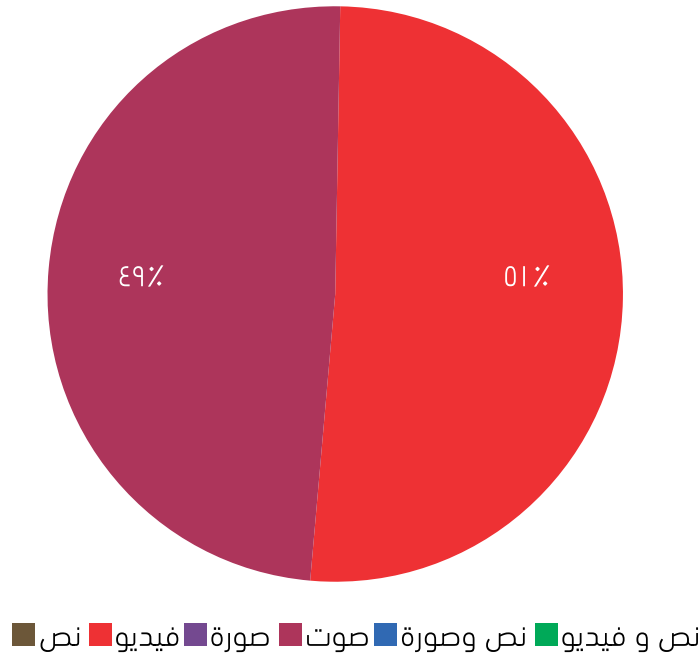
أما في ما يتعلّق بالتقارير الإخبارية، فقد سجّلت «صوت القدس» النسبة الأعلى ٢٠%، في حين لم تُسجّل كل من «بيت لحم ٢٠٠٠» وإذاعة «الشعب» و«زمن» أي تقارير إخبارية.

في حين لم يتمّ رصد أي تحقيق استقصائي ضمن المواد المرصودة.



الرسم رقم ٥: نوع المواد حسب كل إذاعة

تركّزت الوسائط المعتمدة على المواقع الإلكترونية للإذاعات على الفيديو كما يظهر في الرسم رقم ٦، حيث يتمّ البثّ المباشر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالإذاعات داخل الاستديوهات، ويتمّ عرض تقارير مصوّرة إخبارية أو غيرها، فحصد الفيديو على نسبة ٥١٪ والصوت ٤٩٪. وبلغ متوسط مدة الفيديو دقيقتين (٣٧ فيديو بنسبة ٣٦,٦٪).

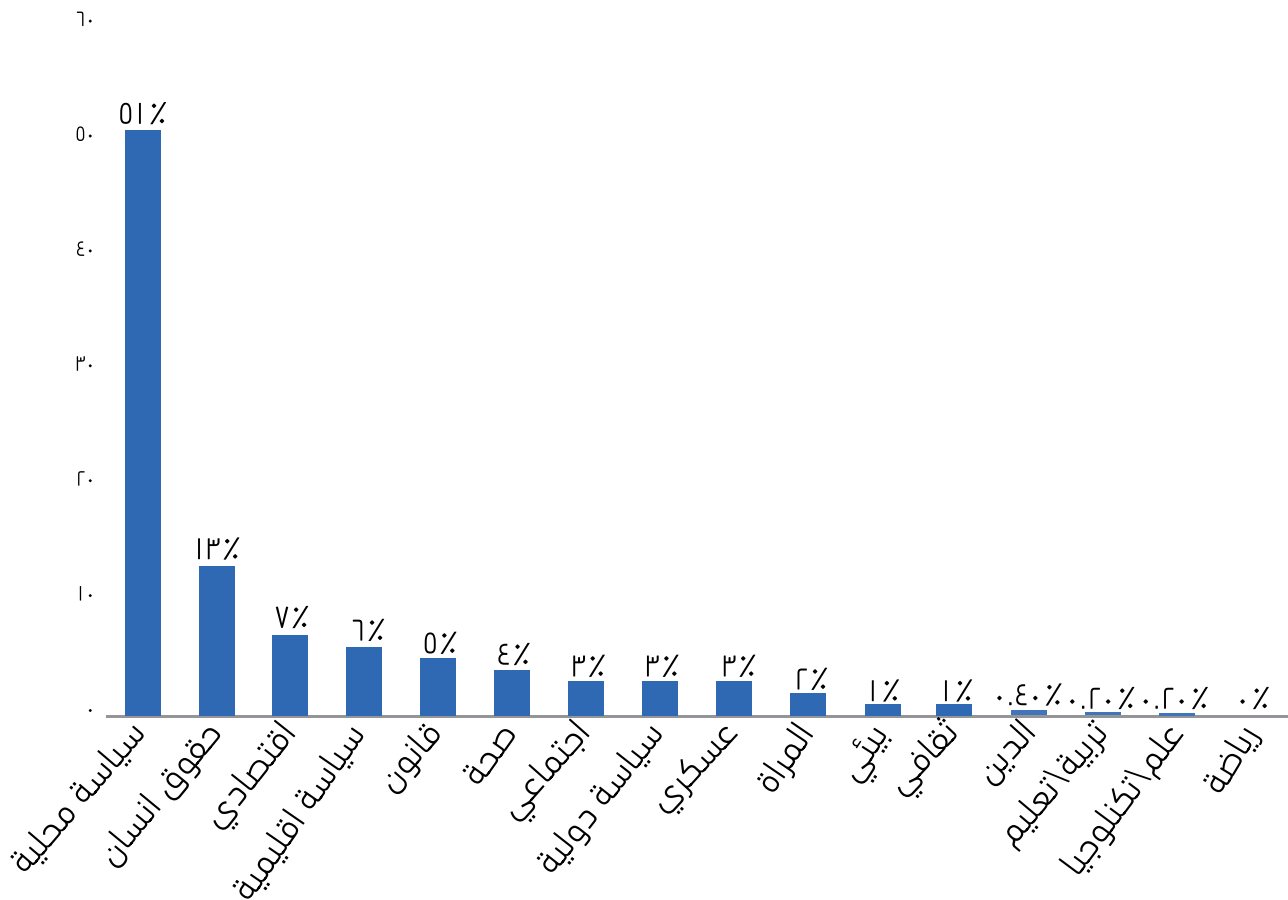


الرسم رقم ٦: نوع الوسائط المعتمدة في قطاع الإذاعات

كانت **الأخبار المحليّة هي الموضوع الأكثر تكراراً** بين المواد التي تمّ رصدها عبر الإذاعات الثماني كما يظهر في الرسم رقم ٧، مع تغطيتها في ٢٠٩ مادة من أصل ٤١١ (أي ٥١٪ من المواد المنشورة)، تليها حقوق الإنسان في ٥٥ مادة (أي ١٣٪ من المضمون)، وتناولت ٢٨ مادة الاقتصاد (٧٪)، و٢٣ مادة السياسات الإقليمية (٦٪)، أيضاً ٢٠ مادة عن القانون (٥٪)، تليها ١٨ مادة عن الصحة (٤٪) والتي تركّزت حول جائحة «كورونا».

وسجّلت الأخبار الدولية والعسكرية نسبة متشابهة، مع ١٤ مادة (أي نسبة ٣٪ لكل منهما)، تليها الأخبار الاجتماعية مع ١١ مادة بنسبة ٣٪، أما المسائل الجنديرية فكانت ضمن ٧ مواد أي بنسبة ٢٪، والأخبار الثقافية والبيئية بنسبة متشابهة مع ٤ مواد أي بنسبة ١٪ لكل منهما؛ تربية وتعليم، مادة واحدة من المجموع أي ٠,٢٪، وتسجيل الدين مادتين أي ٠,٤٪، وصفر عن الرياضة.

أما بالنسبة إلى المواضيع التي تُعتبر غالباً موجّهة للشباب مثل العلوم والتكنولوجيا، فنادرًا ما تمّ تناولها عبر الإذاعات الثماني، مع تسجيل مادة واحدة عن العلوم والتكنولوجيا (٠,٢٪ من المضمون).



الرسم رقم ٧: المواضيع المشمولة في قطاع الإذاعات

تصدّرت الأخبار المحليّة قائمة مواضيع كلّ الإذاعات المشاركة في الدراسة والرصد (الرسم رقم ٨)، ففي راديو «أجيال» شكّلت ٥٢٪ تليها الأخبار الدولية (٦ مواد) بنسبة ١٨٪ من المضمون، تليها أخبار الاقتصاد والصحة (مادتان) بنسبة متشابهة ٦٪ لكلّ منهما.

كذلك تصدّرت الأخبار المحليّة ضمن مواضيع إذاعة «علم» النسبة الأعلى بـ ٢١ مادة أي ٥١,٢٪، ثم حقوق الإنسان بـ ٧ مواد مع تشكيلها ١٧٪ من مضمونها، يليها الاقتصاد بـ ٦ مواد بنسبة ١٤,٦٪، والقانون بـ ٤ مواد بنسبة ٩,٧٪.

أما إذاعة «بيت لحم ٢٠٠٠»، فقد تصدّرت الأخبار المحليّة قائمة مواضيعها بـ ٧٠ مادة أي بنسبة ٨٨٪ من مجموع المضمون، تليها الأخبار الإقليمية بـ ٣ مواد بنسبة ٤٪، والأخبار الصحية والعسكرية بنسبة ٣٪ لكلّ منهما، إضافة إلى الأخبار المتعلقة بحقوق الإنسان بمادة واحدة بنسبة ١٪.

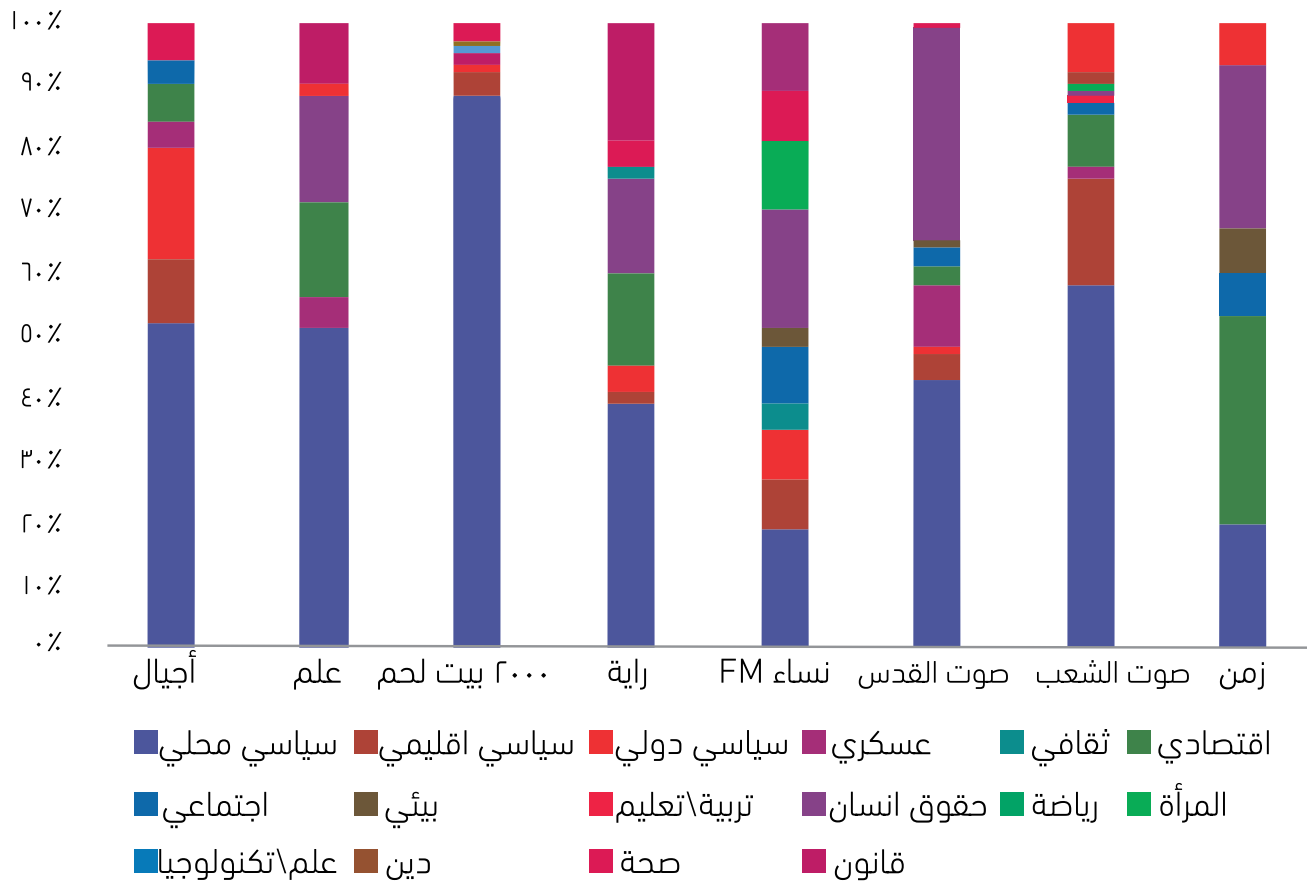
شكّلت الأخبار المحليّة أيضاً النسبة الأعلى في إذاعة «راية» بـ ٢٠ مادة أي بنسبة ٣٩٪، ثم الأخبار القانونية (١٠ مواد) بنسبة ١٩٪، تليها قضايا الاقتصاد وحقوق الإنسان بنسبة متشابهة (٨ مواد) أي ١٥٪ لكلّ منهما.

بينما تنوّعت المواضيع التي تناولتها إذاعة «نساء FM»، فسجّلت القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وأيضاً الأخبار المحليّة النسبة نفسها ١٩٪ (١٠ مواد) من المضمون لكلّ منهما، تليها القضايا المتعلقة بالمرأة والقانون، أيضاً بنسبة متشابهة ١١٪ لكلّ منهما (٦ مواد).

وتصدّرت الأخبار المحليّة قائمة مواضيع «صوت القدس» بنسبة ٤٣٪ من مضمونها (٣٠ مادة)، تليها القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بنسبة ٣٤٪ (٢٤ مادة)، ثم الأخبار العسكرية بنسبة ١٠٪ (٧ مواد).

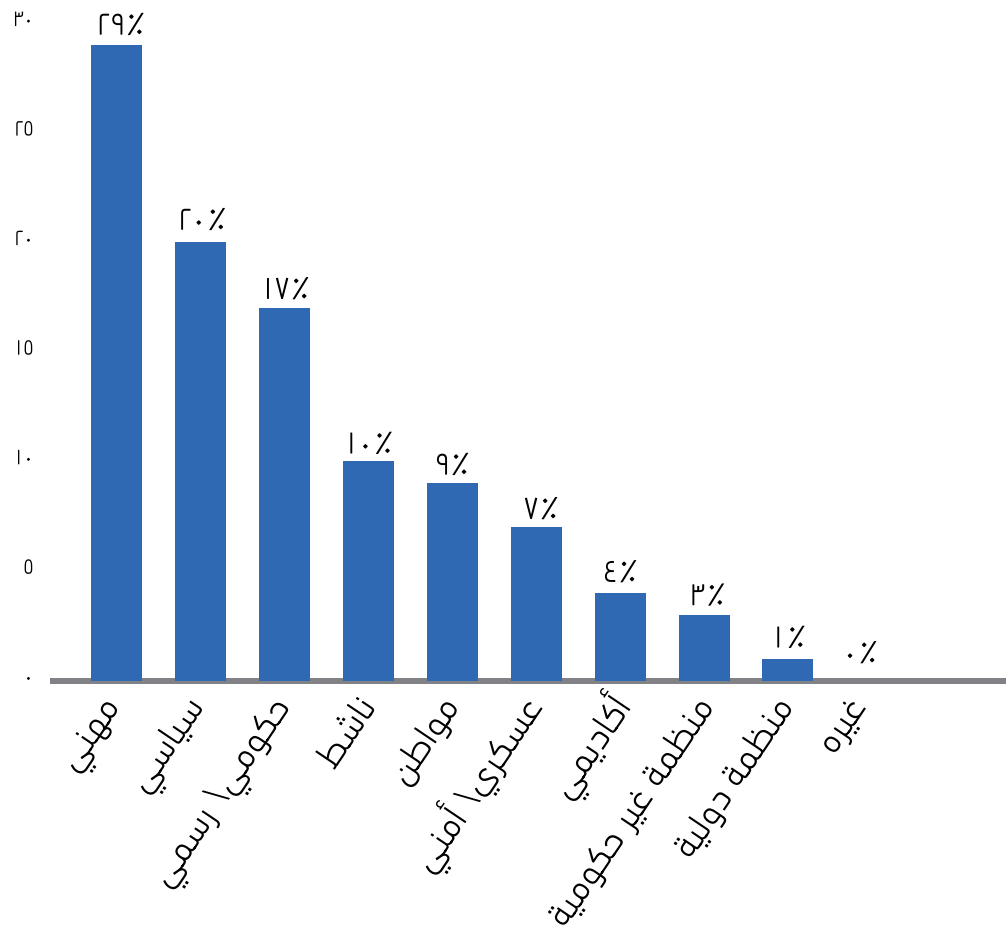
أما «صوت الشعب» فقد برزت الأخبار المحلية (٣٨ مادة) بأعلى نسبة ٥٨٪ من مضمونها، تليها الأخبار الإقليمية بنسبة ١٧٪، والأخبار المتعلقة بالصحة والاقتصاد بنسبة متشابهة ٨٪ لكل منهما.

وأخيراً إذاعة «زمن» التي سجّلت أقلّ عدد من المواد، بسبب عدم بثّها نشرات أخبار، إلا أن القضايا الاقتصادية كانت الأبرز في مضمونها (٥ مواد) بنسبة ٣٣٪، تليها قضايا حقوق الإنسان بنسبة ٢٧٪ من مضمونها.



الرسم رقم ٨: المواضيع المشمولة حسب كل إذاعة

كان لافتاً اعتماد الإذاعات المذكورة على مصدر مهني/خبير بشكل أساسي كما يظهر في الرسم رقم ٩، ثم السياسي، والحكومي، حيث ظهر ١١٦ مصدراً مهنيّاً، و٨١ مصدراً سياسياً، و٦٩ مادة مصدرها حكومي/رسمي، وذلك من أصل مجموع مصادر بلغ ٤٠٢، أي بنسبة ٢٩٪ (مهني)، و٢٠٪ (سياسي) و١٧٪ (حكومي/رسمي)، وتراجع مصدر الناشط إلى نسبة ١٠٪، والمواطن ٩٪، والعسكري/الأمني ٧٪، يُسجّل كلّ من الأكاديمي ٤٪، والمنظمات غير الحكومية ٣٪، والمنظمات الدولية ١٪.



الرسم رقم ٩: أنواع المصادر في قطاع الإذاعات

إلا أن بعض الإذاعات أعطى صوتاً للمواطنين والمهنيين والناشطين المتأثرين بالقضايا المطروحة، كما يظهر في الرسم رقم ١٠. فمثلاً أعطت إذاعة «بيت لحم ٢٠٠٠» صوتاً للمواطنين العاديين في ١٩ مادة أي بنسبة ١٨٪ لتكون النسبة الأعلى بين الإذاعات وبفارق واضح. وأيضاً النسبة الأعلى كمصدر للناشطين بنسبة ١٦٪، والمهنيين بنسبة ٢٥٪ من مضمونها.

في حين سجّلت إذاعة «الشعب» النسبة الأعلى في اعتمادها على المصادر السياسية (٢٥ مادة) بنسبة ٣٠٪، والمهنية بنسبة ٢٣٪، والحكومية/الرسمية في ١٧ مادة بنسبة ٢٠٪، والناشطين ١٢٪.

أما «صوت القدس» فقد أعطت الصوت الأعلى للسياسي، حيث قدمت ١٩ مادة من موادها أي بنسبة ٤٦٪ من المجموع، يليه المهني بنسبة ٢٩٪، والعسكري بنسبة ١٢٪، وسجّل المواطن والأكاديمي والناشط نسبة ضئيلة هي ٣٪.

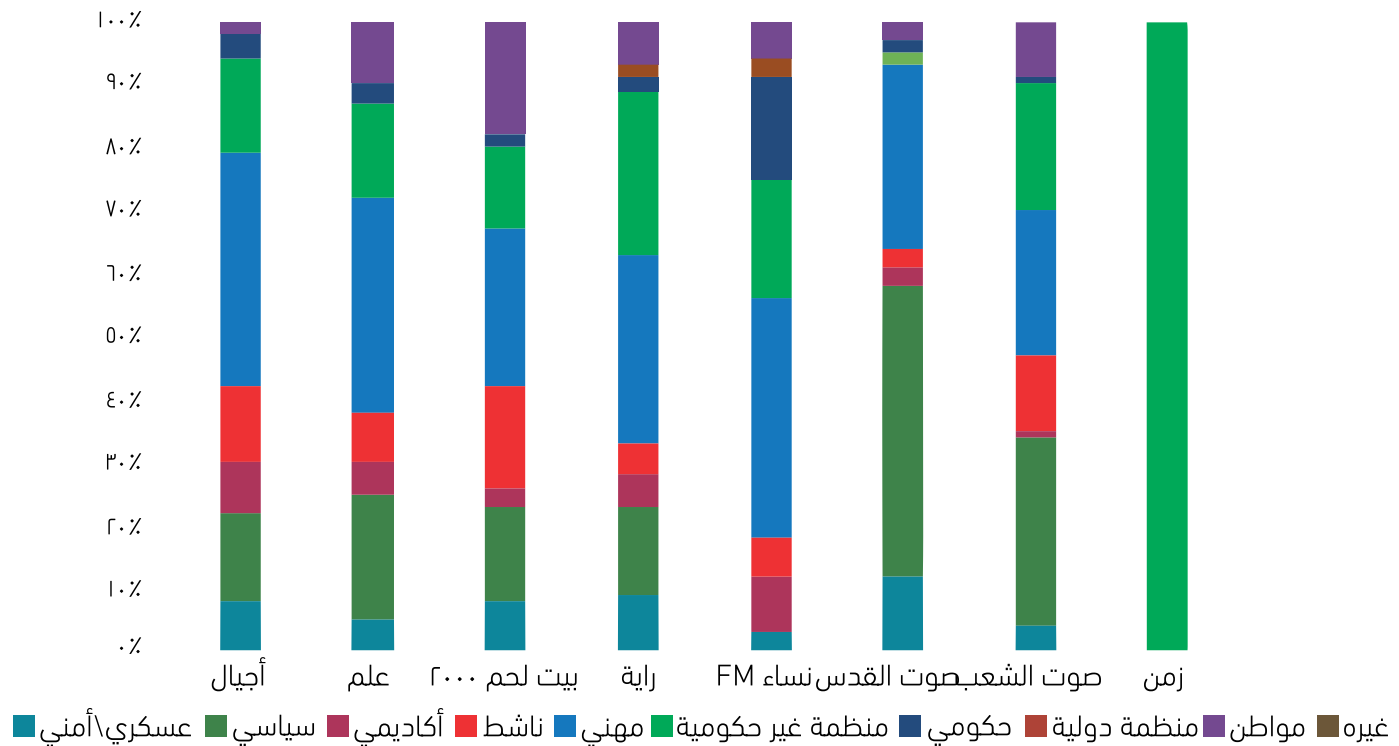
بينما أعطت إذاعة «نساء» مساحةً أوسع نسبياً للمهنيين بنسبة ٣٨٪، وللمصادر الحكومية بنسبة ١٩٪، تليها المنظمات غير الحكومية بأعلى نسبة عن باقي الإذاعات ١٦٪، في حين غابت المصادر السياسية تماماً عن مضمونها.

أما في «راية»، فقد شكّل المصدر المهني ٣٠٪، والحكومي نسبة ٢٦٪، يليهما السياسي بنسبة ١٤٪، ثم المصدر العسكري بنسبة ٩٪.

وكان لافتاً اعتماد إذاعة «زمن» على مصادر حكومية فقط، في حين غابت باقي المصادر عن موادها المرصودة.

أما «علم»، فقد شكّل المصدر المهني، أي الأشخاص الذين يعملون في مجال خبرتهم، النسبة الأعلى في موادها بنسبة ٣٤٪، أما السياسي فبنسبة ٢٠٪، يليهما الحكومي بنسبة ١٥٪، ثم المواطن بنسبة ضئيلة ١٠٪.

في حين تعدّدت المصادر في إذاعة «أجيال»، بين المهني بنسبة ٣٧٪، والحكومي ١٥٪، ثم السياسي بنسبة ١٤٪.

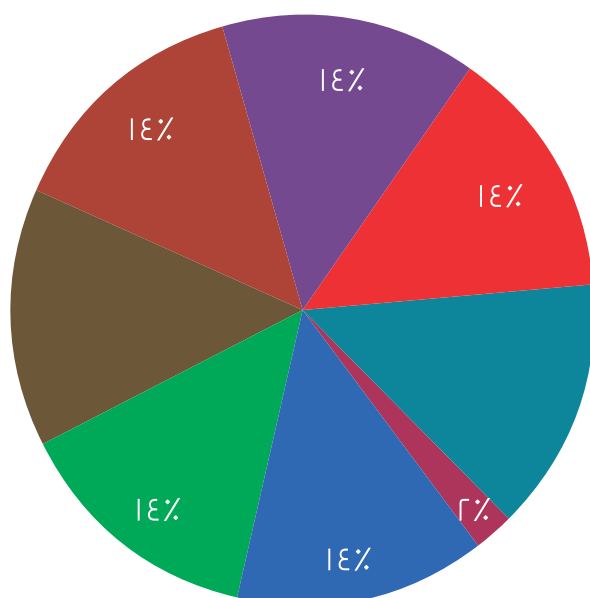


الرسم رقم ١٠: توزّع المصادر حسب الإذاعات

في هذه الدراسة، يتمّ تعريف المصادر على أنهم الأفراد الذين يقدّمون المعلومات الواردة في المقابلات أو التقارير. وفي المواد الـ ٤١١، تمّ الاستشهاد بـ ٤٠٢ مصدر، أي بمتوسط ٠,٩ مصدر لكل مادة، وهو ما يُشير إلى تدني عدد المصادر إلى أقلّ من الحدّ الأدنى المعترف به في معايير جودة الصحافة والإعلام، أي على الأقل ٣ مصادر في كل خبر أو تقرير.

المواقع الإلكترونية

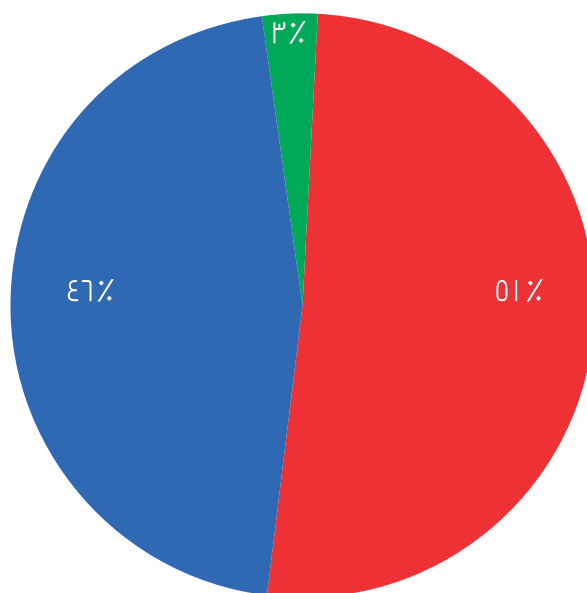
حجم المادة في المواقع الإلكترونية الإخبارية كان تقريباً متساوياً كما يظهر في الرسم رقم ١١، بسبب اعتمادنا في المنهجية على رصد تلك المواقع مرّتين في اليوم، واختيار الخبر الأبرز الذي يتمّ تسليط الضوء عليه من قبل إدارة الموقع. بناء على ذلك تمّ رصد ١٠ مواد من كل موقع إلكتروني إخباري، أي بمجموع ٧٢ مادة، من بينها مادتان لـ «متراس» لعدم تحديث الموقع بمواد جديدة خلال فترة الرصد.



شبكة فلسطين الاخبارية ١٤% وكالة الوطنية للإعلام ١٤% بوابة ٢٤ ١٤% شبكة القدس الاخبارية ١٤% متراس ٢% وكالة شهاب ١٤% دنيا الوطن ١٤% وفا ١٤%

الرسم رقم ١١: حجم البيانات في قطاع المواقع الإلكترونية

توزعت المواد الـ ٧٢ حسب نوعها: ٣٧ مادة منها من التقارير الإخبارية أي بنسبة ٥١٪، تليها الأخبار بـ ٣٣ مادة أي بنسبة ٤٦٪ من مجموع المضمون حسب الرسم رقم ١٢، وأخيراً مقال الرأي بمادتين أي بنسبة ٣٪.



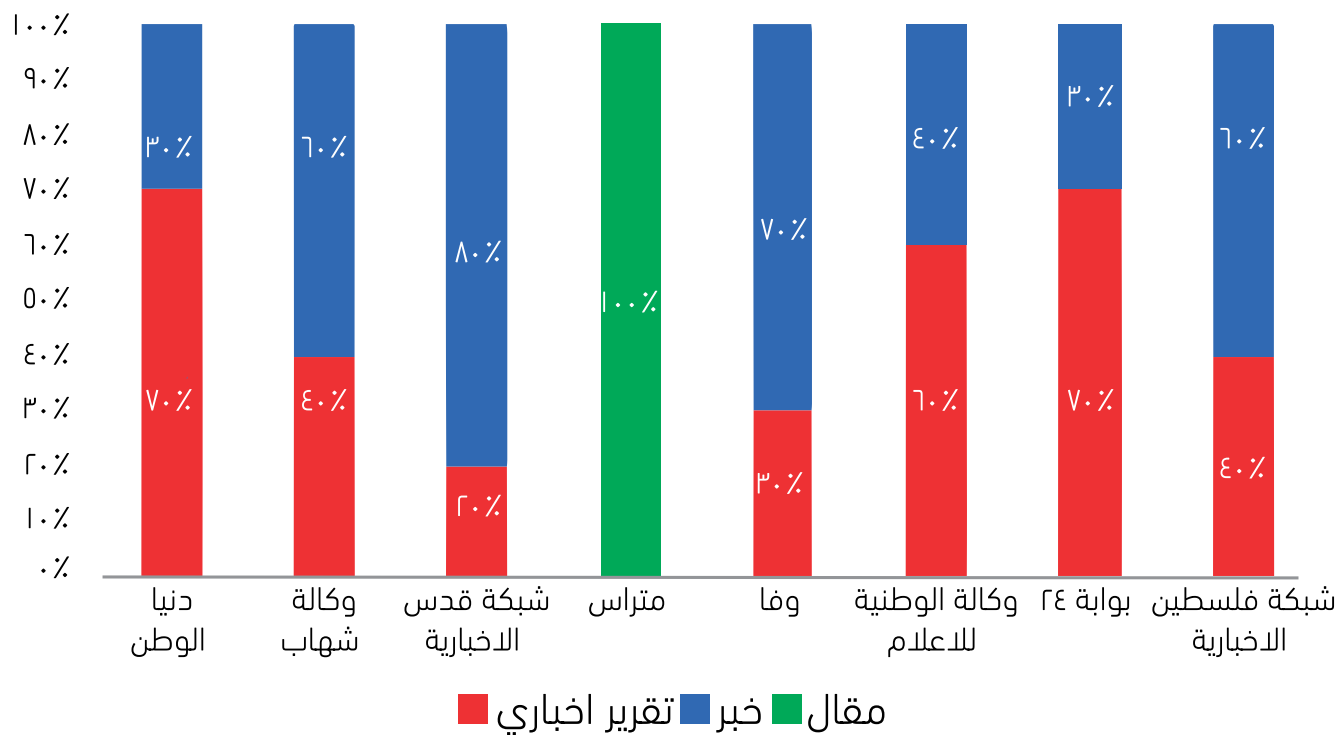
مقال ٣% خبر ٤٦% تقرير اخباري ٥١%

الرسم رقم ١٢: نوع المواد على المواقع الإلكترونية

من اللافت أن المواقع الإخبارية التي ركّزت على نشر التقارير كانت نسبة نشرها للأخبار ضئيلة، وبالعكس كما يظهر في الرسم رقم ١٣. فمثلاً شكّلت التقارير الإخبارية النسبة الأكبر من مضمون «شبكة قدس الإخبارية» بنسبة ٨٠٪ أما الأخبار فكانت نسبتها ٢٠٪، كذلك «وفا» التي كانت نسبة التقارير ٧٠٪ من مضمونها، إلا أن الأخبار فيها شكّلت ما نسبته ٣٠٪، تليها «شبكة فلسطين الإخبارية» و«شهاب» بنسبة متشابهة في التقارير الإخبارية وهي ٦٠٪ لكل منهما، أما الأخبار فكانت أيضاً نسبتها متشابهة وهي ٤٠٪ من مضمون كل منهما.

أما «الوكالة الوطنية للإعلام» التي كانت نسبة تقاريرها الإخبارية منخفضة نسبياً ٤٠٪، فقد ارتفع عدد الأخبار في مضمونها ٦٠٪، وأيضاً «دنيا الوطن» و«بوابة ٢٤» بنسبة متشابهة هي ٣٠٪ في التقارير الإخبارية، أما الأخبار فشكّلت النسبة الأعلى من مضمونها وهي ٧٠٪ لكل منهما.

أما في ما يتعلّق بالمقال فقد تركّز فقط في «متراس» بنسبة ١٠٠٪، مع صفر تقارير وأخبار، في حين لم يتمّ رصد أي تحقيق استقصائي أو مقابلة ضمن المواد المرصودة.

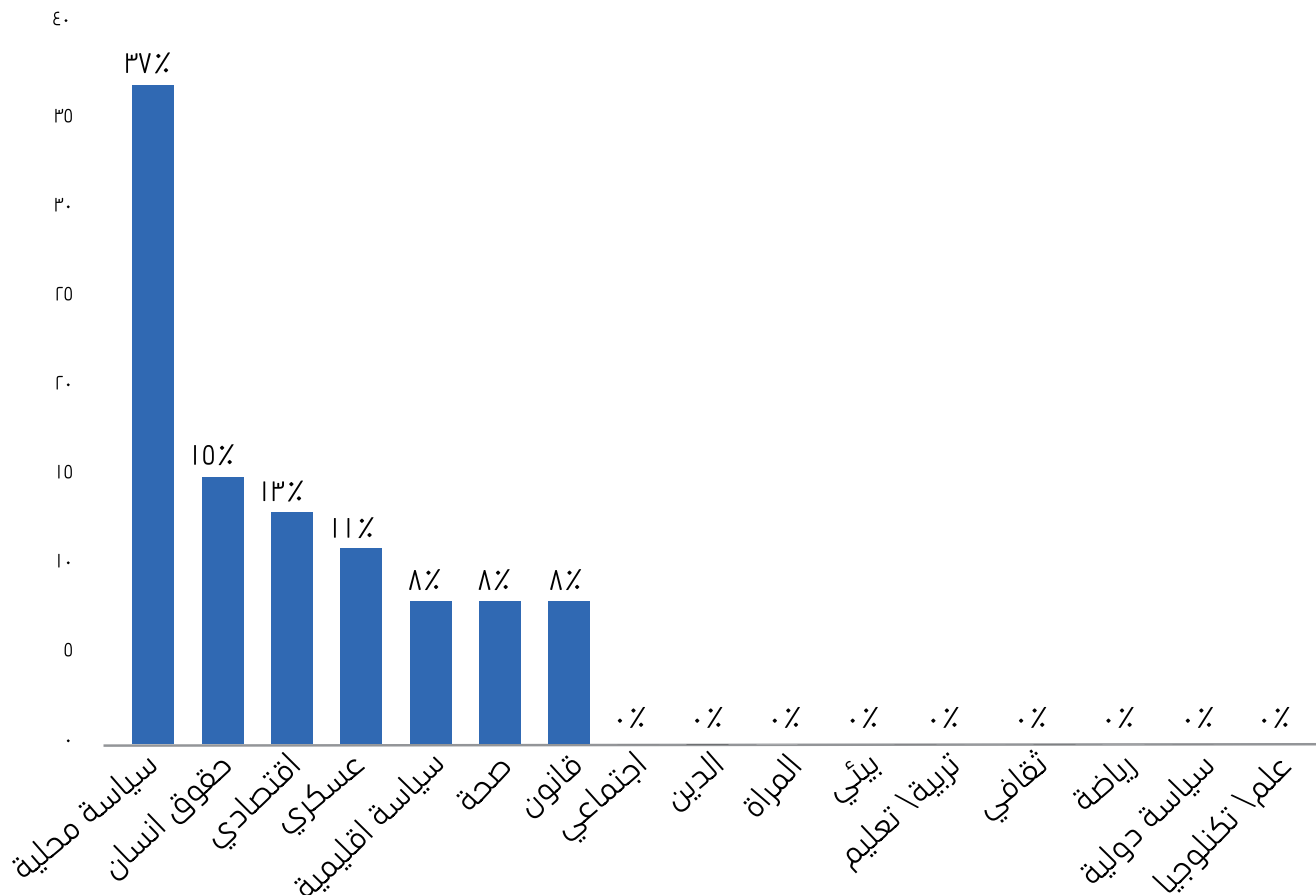


الرسم رقم ١٣: نوع المواد حسب كل موقع إلكتروني

تركّزت الوسائط المعتمدة في جميع المواقع الإلكترونية على مزيج من النص والصورة. ففي الإجمال استخدمت كل المواقع المرصودة معدّل ١,١ صورة في المادة الواحدة (٨٤ صورة بالمجموع)، فيما لم يتمّ استخدام أي من الوسائط الأخرى في المواد التي تمّ رصدها.

أما الأخبار السياسية المحليّة فكانت الموضوع الأكثر تكراراً بين المواد التي تمّ رصدها، كما يظهر في الرسم رقم ١٤، شكّلت ٢٦ مادة من أصل ٧٢ أي بنسبة ٣٦٪ من مجموع المواد، تليها حقوق الإنسان في ١١ مادة أي ١٥٪، ثم الاقتصاد بـ ٩ مواد أي ١٣٪، والعسكرية بـ ٨ مواد أي ١١٪، وسجّلت الأخبار الإقليمية والصحية والقانونية ٦ مواد لكل منها أي بنسبة ٨٪ لكل موضوع.

وكان لافتاً عدم تسجيل أي مادة تتعلّق بالمرأة، أو العلوم والتكنولوجيا، والمواضيع البيئية والتربوية، والثقافية والرياضية، كمواضيع أساسية بارزة في المواقع المرصودة.



الرسم رقم ١٤: المواضيع المشمولة في المواقع الإلكترونية

تصدّرت الأخبار السياسية المحليّة منشورات «دنيا الوطن» بـ ٥ مواد من أصل ١٠ من مجموع موادها أي بنسبة ٥٠٪، تليها الصحة (مادتان) بنسبة ٢٠٪، وحقوق الإنسان والقانون والعسكري بمادة واحدة بنسبة متشابهة هي ١٠٪ لكلّ منها، في حين لم تُسجّل أي مادة في باقي المواضيع.

أما «وكالة شهاب»، فقد سجّلت أيضاً الأخبار السياسية المحليّة أعلى نسبة وهي ٥٠٪، وباقي المواد التي رُصدت تتعلّق بالقانون والعسكر والاقتصاد بنسبة ١٠٪ لكلّ منها.

كذلك احتلّت الأخبار السياسية المحليّة المركز الأول بـ ٥ مواد ضمن مواضيع «شبكة القدس الإخبارية» مع تشكيلها ٥٠٪ من مجموع موادها، تليها أخبار العسكر والقانون بمادتين لكلّ منهما أي بنسبة ٢٠٪، وأخيراً مادة واحدة عن حقوق الإنسان أي بنسبة ١٠٪.

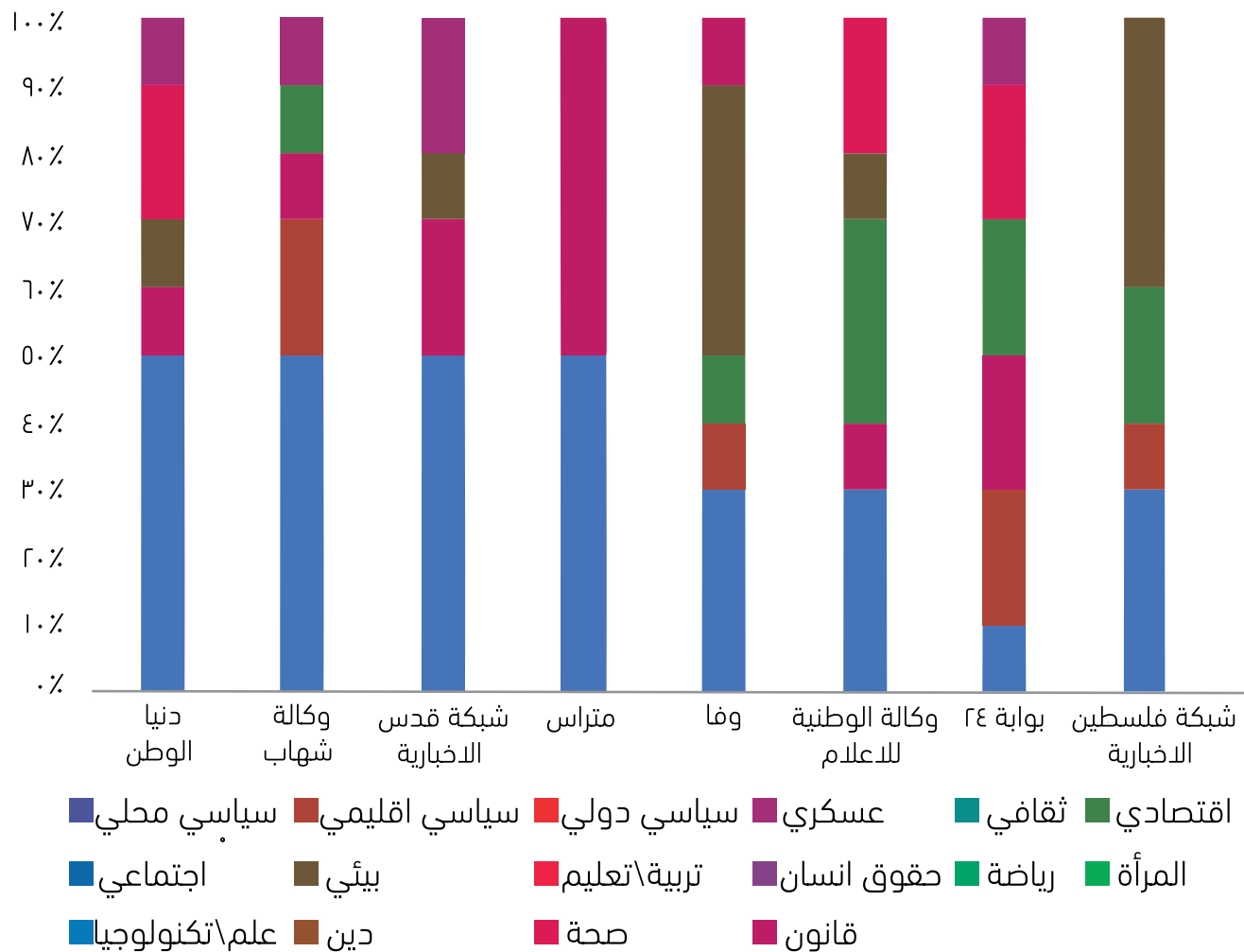
بالنسبة إلى موقع «متراس»، لم يتمّ تسجيل سوى مادتين، واحدة في الشأن السياسي المحلي ٥٠٪ والثانية في الشأن العسكري ٥٠٪، نظراً إلى عدم تحديث الموقع بمواد جديدة خلال فترة الرصد.

في حين كانت المواضيع التي تصدّرت «وفا» عن حقوق الإنسان التي بلغت نسبتها ٤٠٪ (٤ مواد)، تليها الأخبار السياسية المحليّة بـ ٣ مواد أي ٣٠٪، ثم مادة لكل من الاقتصاد والقانون والإقليمي أي بنسبة ١٠٪ لكلّ منها.

أما «الوكالة الوطنية للإعلام»، فقد كانت الأخبار السياسية المحليّة والاقتصادية الأكثر بروزاً بـ ٣ مواد لكلّ منهما أي بنسبة ٣٠٪ لكلّ موضوع، والصحة بمادتين أي ٢٠٪، ثم المواضيع العسكرية بمادة أي ١٠٪، وكذلك حقوق الإنسان بمادة واحدة أي بنسبة ١٠٪.

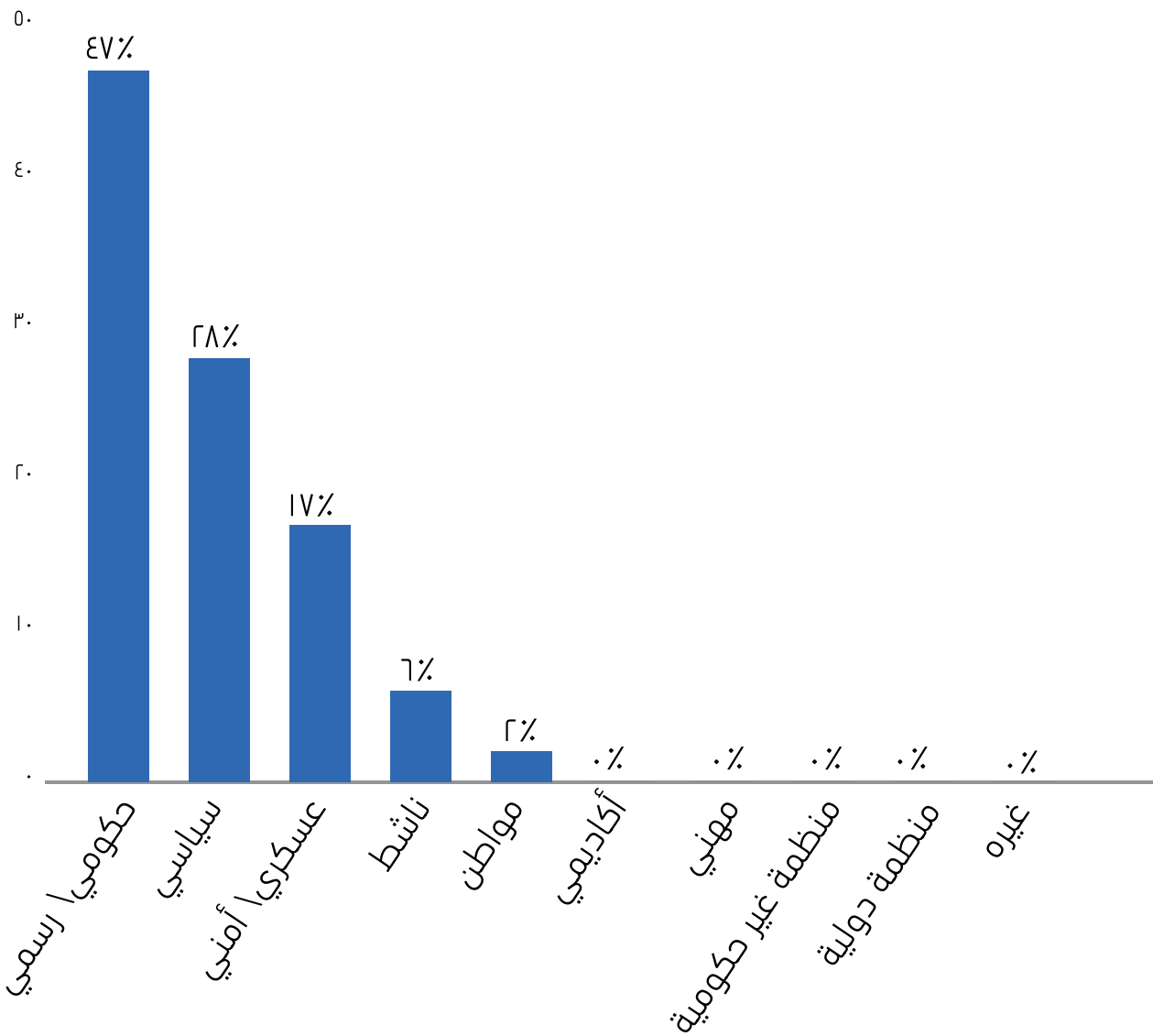
وشكّلت المواضيع الاقتصادية والصحية والعسكرية والإقليمية نسبة ٢٠٪ من مضمون كل واحدة منها، تليها الأخبار المحليّة والقانون بمادة واحدة لكل فئة من المواضيع، أي بنسبة ١٠٪ من مجموع مضمونها.

وأخيراً، شكّلت حقوق الإنسان المواضيع الأكثر بروزاً ضمن منشورات «شبكة فلسطين الإخبارية»، مع ٤ مواد، أي بنسبة ٤٠٪ من مضمونها، يليها السياسي المحلي بـ ٣ مواد أي ٣٠٪، ثم الاقتصاد بمادتين أي ٢٠٪، والأخبار الإقليمية بمادة واحدة أي ١٠٪ من مجموع مضمونها، كما يظهر في الرسم رقم ١٥.



الرسم رقم ١٥: المواضيع المشمولة حسب كل موقع إلكتروني

كان لافتاً اعتماد المواقع الإخبارية على مصدر حكومي/رسمي بشكل أساسي حسب الرسم رقم ١٦، حيث ظهرت ٣٠ مادة مصدرها حكومي/رسمي من أصل ٦٤ مادة، أي بنسبة ٤٧٪، تليها ١٨ مادة مصدرها سياسي بنسبة ٢٨٪، ثم عسكري/أمني في ١١ مادة بنسبة ١٧٪، ثم الناشط في ٤ مواد بنسبة ٦٪ وأخيراً مادة واحدة للمواطن بنسبة ٢٪ من المجموع. يعكس هذا الواقع إعطاء هذه المواقع الإخبارية **المساحة الأكبر للسياسيين والمسؤولين حكوميين**، وفي الوقت ذاته تمّ إلغاء صوت الأكاديميين والخبراء، مع إعطاء مساحة ضئيلة جداً للناشطين والمواطنين.



الرسم رقم ١٦: أنواع المصادر في المواقع الإلكترونية

وأعطت «وفا» مساحةً أوسع نسبياً لمصادر حكومية رسمية (٦ مواد) كما يظهر في الرسم رقم ١٧، أي بنسبة ٥٥٪، يليها المصدر العسكري/الأمني بنسبة ٢٧٪، ثم السياسي بنسبة ١٨٪، وغابت تماماً مصادر الناشطين والمواطنين والأكاديميين والفئات الأخرى. كذلك سجّلت «الوكالة الوطنية للإعلام» النسبة الأعلى في اعتمادها على المصادر الحكومية الرسمية (٦ مواد) أي بنسبة ٦٠٪، والسياسية ٤٠٪، بينما غابت باقي الفئات عن مضمون الوكالة.

أما «شبكة فلسطين الإخبارية» فقد أعطت أيضاً الصوت الأعلى للمصادر الحكومية الرسمية بـ ٦ مواد أي بنسبة ٨٦٪ من المجموع، يليها المصدر السياسي بمادة واحدة أي بنسبة ١٤٪، وكان لافتاً غياب باقي الفئات بشكل كامل.

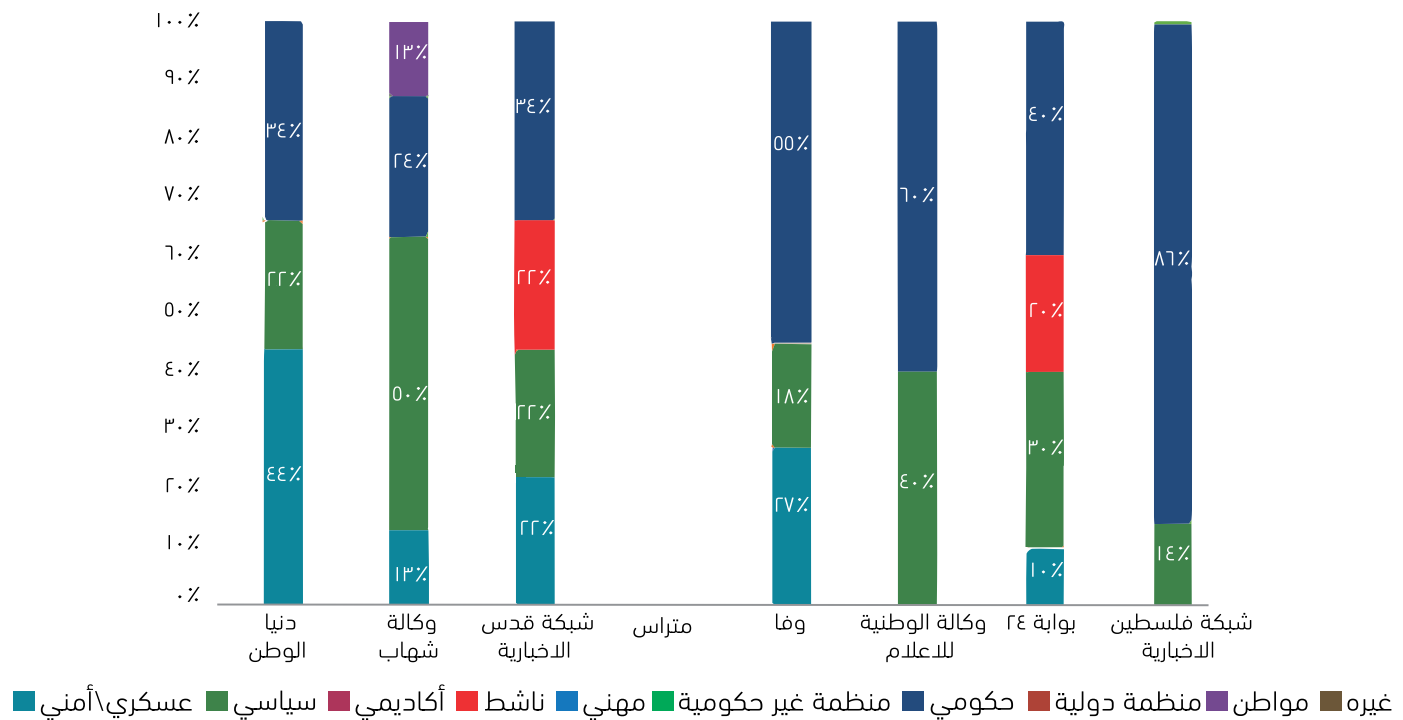
في «دنيا الوطن» شكّلت المصادر العسكرية النسبة الأعلى بـ ٤٤ مواد أي بنسبة ٤٤٪، يليها المصدر الحكومي بـ ٣٤ مواد بنسبة ٣٤٪ والسياسي ٢٢٪، فيما غابت باقي المصادر في المواد المرصودة.

في «شهاب» تعدّدت المصادر بين السياسي، مع تشكيله النسبة الأعلى وهي ٥٠٪ من المواد، يليها المصدر الحكومي/الرسمي بنسبة ٢٤٪، ثم المصدر العسكري والمواطن بنسبة متساوية ١٣٪ لكل منهما.

وأعطت «بوابة ٢٤» مساحة أكبر للمصادر الحكومية (٤ مواد) أي بنسبة ٤٠٪، والسياسي ٣ مواد بنسبة ٣٠٪، ثم الناشط مع مادتين بنسبة ٢٠٪ والعسكري مادة واحدة أي بنسبة ١٠٪.

وفي «شبكة قدس الإخبارية» شكّلت المصادر الحكومية ٣٤٪، تليها مصادر الناشط والسياسي والعسكري بنسبة متساوية ٢٢٪ لكلٍّ منها.

ولم يُسجَل أي مصدر في مواد «متراس» المرصودة.

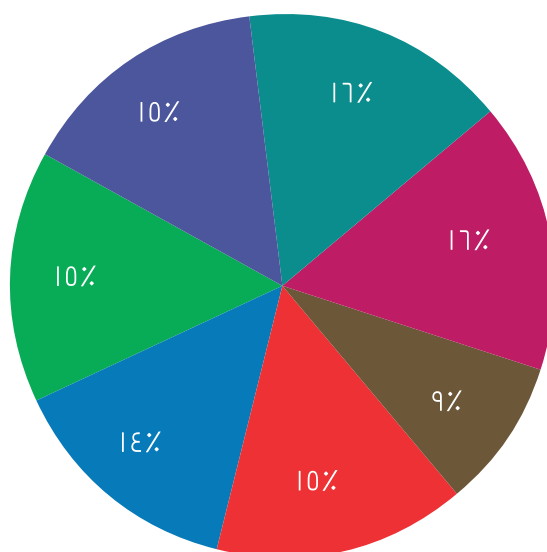


الرسم رقم ١٧: توزّع المصادر حسب المواقع الإلكترونية

في هذه الدراسة، يتمّ تعريف المصادر على أنهم الأفراد الذين يقدّمون المعلومات الواردة في المقابلات أو التقارير، وفي المواد الـ ٧٢، تمّ الاستشهاد بـ ٦٤ مصدرًا، أي بمتوسط ٠,٨ مصدر لكلّ مادة، وهو ما يُشير إلى تدني عدد المصادر إلى أقلّ من الحدّ الأدنى المُعترف به في معايير جودة الصحافة وهو ٣ مصادر في المادة الواحدة.

المطبوعات

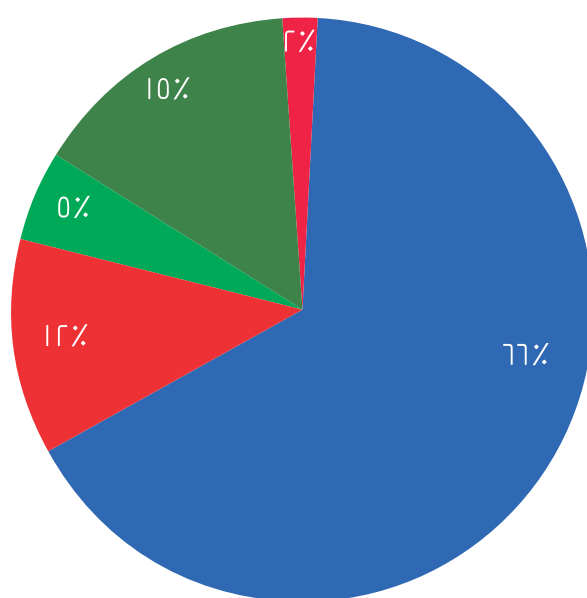
المنهجية التي تمّ اتّباعها في هذا السياق، تمثّلت برصد النسخة الورقية أو الـ PDF والمواقع الإلكترونية للصحف مرّتين في اليوم، إلّا أن صحفًا عدّة اكتفت بالمادة التي أصدرتها في نسختها الورقية ولم تقم بتحديث الموقع، بعكس المواقع الأخرى التي قامت بتحديث موقعها واستمرت بنشر الأخبار والتقارير والمقالات، والتي أنتجت ما مجموعه ٦٥ مادة، فاختلف حجم المواد من صحيفة إلى أخرى كما يظهر في الرسم رقم ١٨.



الرأي ■ الرسالة ■ الحياة الجديدة ■ الحدث ■ الأيام ■ الاستقلال ■ فلسطين

الرسم رقم ١٨: حجم البيانات في قطاع المطبوعات

توزّعت المواد الـ ٦٥ حسب نوعها: ٤٣ مادة منها من الأخبار أي بنسبة ٦٦٪، تليها المقابلات بـ ١٠ مواد أي بنسبة ١٥٪، ثم التقارير الإخبارية بـ ٨ مواد أي بنسبة ١٢٪، ومقال الرأي بـ ٣ مواد بنسبة ٥٪، وأخيراً تحقيق استقصائي واحد بنسبة ٢٪ حسب الرسم رقم ١٩.



تحقيق استقصائي ■ مقابلة ■ تقرير اخباري ■ خبر ■ مقال

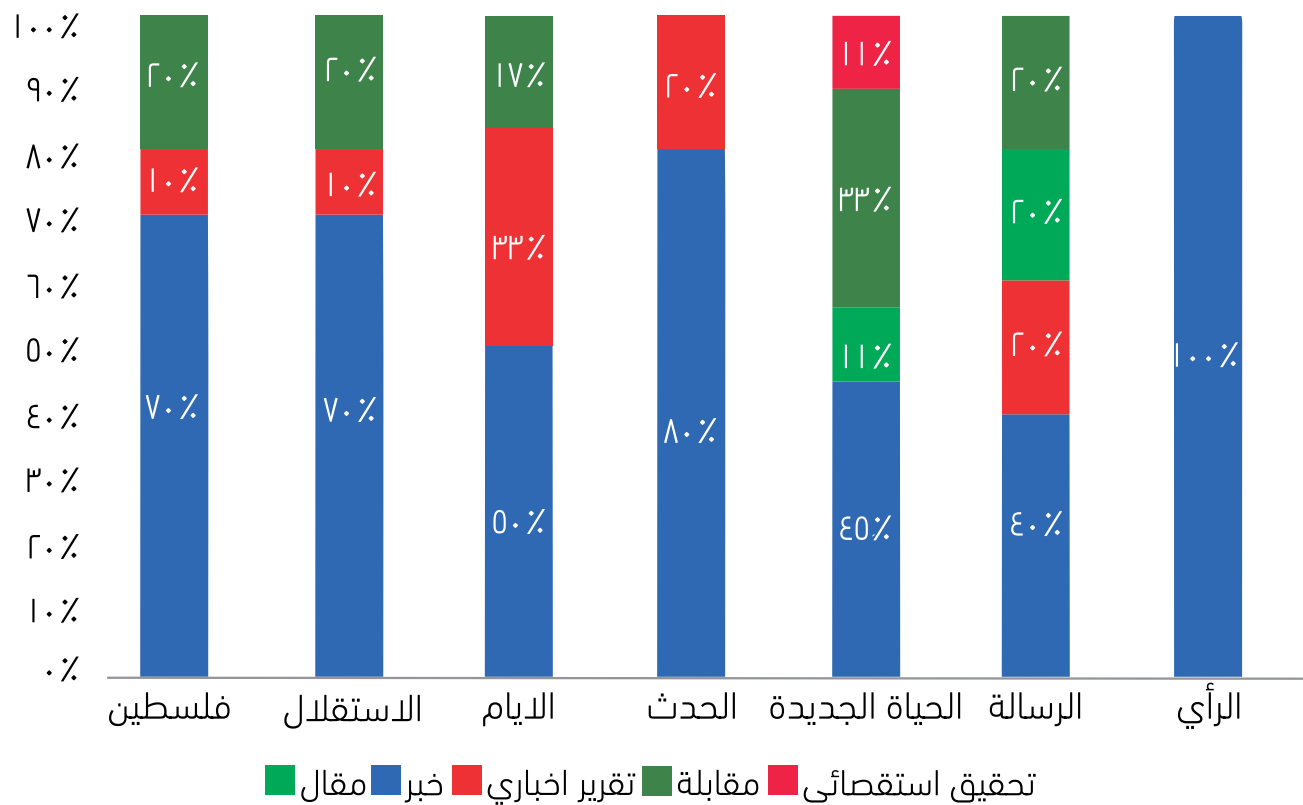
الرسم رقم ١٩: نوع المواد في المطبوعات

تُمثِّل الأخبار النسبة الأكبر من مضمون كل الصحف المرصودة كما يظهر في الرسم رقم ٢٠، وتحديدًا في صحيفتي «الرأي» بنسبة ١٠٠٪، و«الحدث» بنسبة ٨٠٪، ثم في «فلسطين» و«الاستقلال» بنسبة ٧٠٪ لكل منهما.

بينما شكَّلت المقابلات ٣٣٪ من مضمون «الحياة الجديدة»، و٢٠٪ من مضمون كلٍّ من «فلسطين» و«الاستقلال» و«الرسالة».

أما مقال الرأي، فقد سجَّل فقط في مضمون «الحياة الجديدة» بنسبة ١١٪، وفي «الرسالة» حيث شكَّل ٢٠٪ من مضمونها.

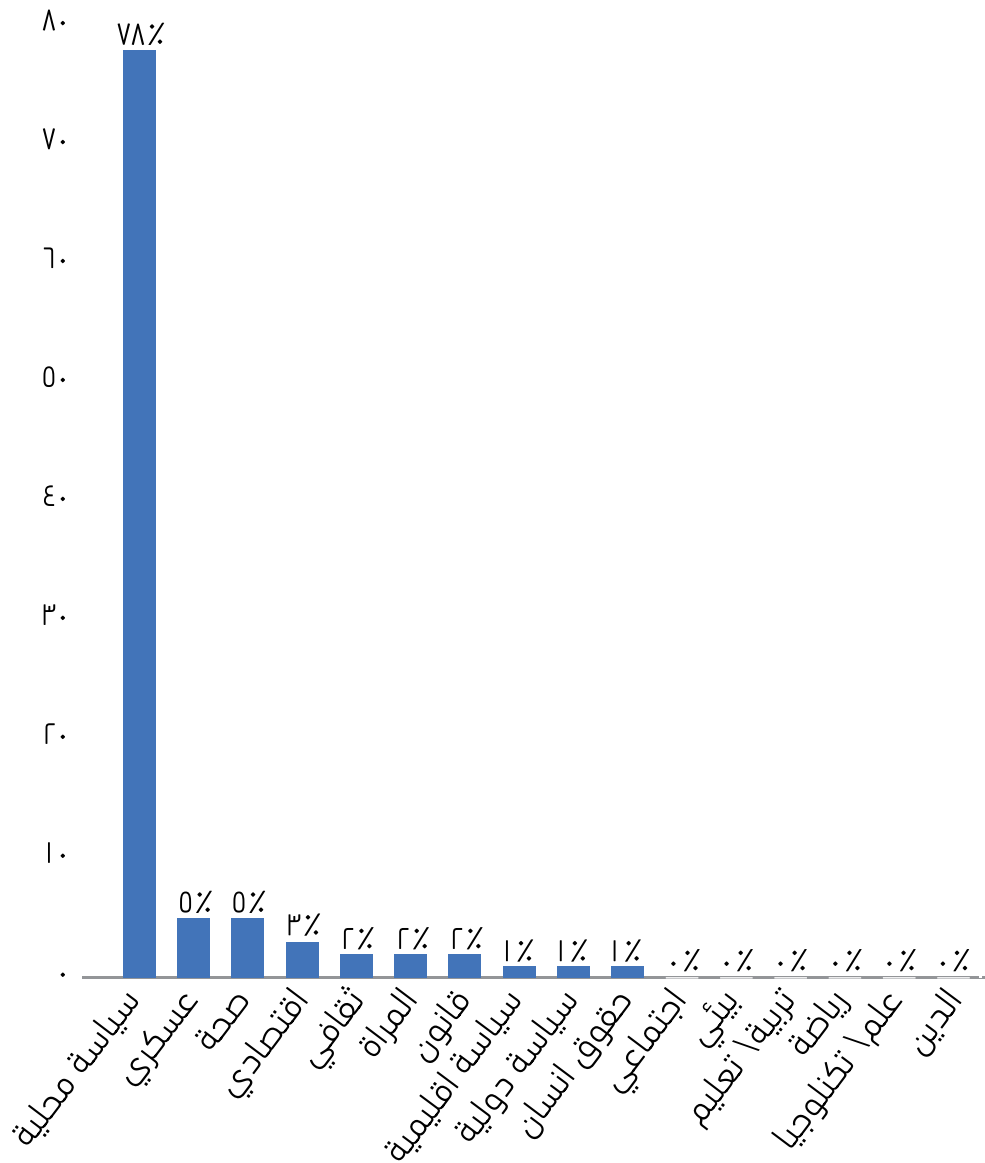
فيما تركَّز التحقيق الاستقصائي فقط في مضمون «الحياة الجديدة» بمادة واحدة، وشكَّل ١١٪ من مضمونها.



الرسم رقم ٢٠: نوع المواد حسب كل وسيلة مطبوعة

تركَّزت الوسائط المعتمدة في جميع الصحف على مزيج من النص والصورة. ففي الإجمال استخدمت كلُّ المواقع المرصودة معدَّل ٠,٨ صورة في المادة الواحدة (٥٥ صورة بالمجموع). لم يتمَّ استخدام أي من الوسائط الأخرى في المواد التي تمَّ رصدها.

أما الأخبار السياسية المحلية فكانت الموضوع الأكثر تكراراً بين المواد التي تمَّ رصدها كما يظهر في الرسم رقم ٢١، مع بنسبة عالية وهي ٧٨٪ من المواد المنشورة، وبفارق كبير عن باقي المواضيع، إذ تليها مواضيع عن الصحة والعسكر بنسبة ٥٪ لكلٍّ منهما، ثم الاقتصاد بنسبة ٣٪، بعد ذلك القانون والمرأة والثقافة بنسبة ٢٪ لكلٍّ منها، وأخيراً أخبار سياسية وإقليمية وحقوق إنسان بنسبة ١٪ لكلٍّ منها. واللافت عدم تسجيل أي مادة تتعلَّق بالعلوم والتكنولوجيا، أو المواضيع البيئية أو التربوية أو الاجتماعية، أو الرياضية كمواضيع أساسية بارزة في المواقع المرصودة.



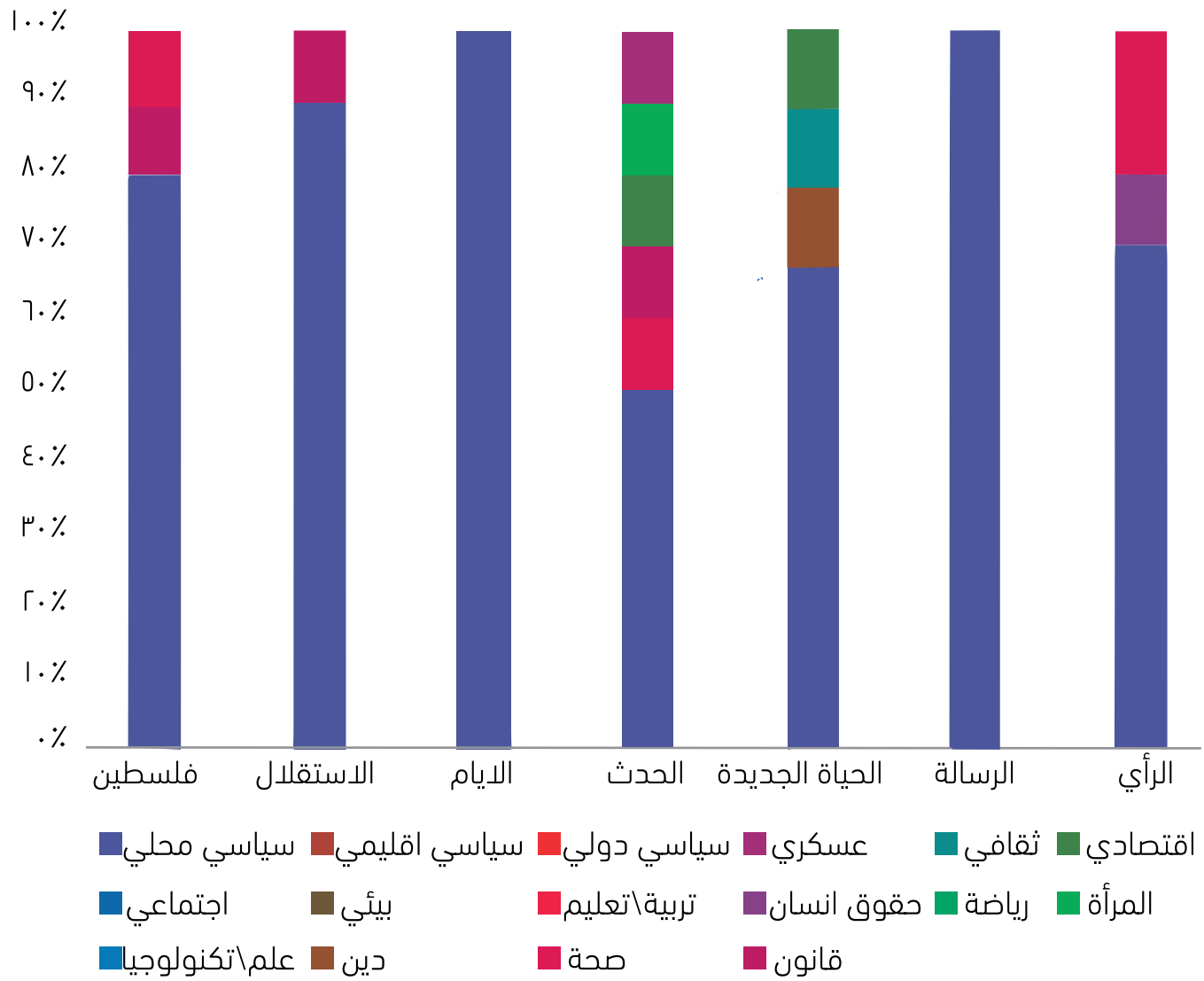
الرسم رقم ٢١: المواضيع المشمولة في قطاع المطبوعات

أعطت كل الوسائل الإعلامية الأولوية للمسائل السياسية المحلية كما يظهر في الرسم رقم ٢٢، فتصدّرت قائمة مواضيع كل من «الرسالة» و«الأيام» بنسبة ١٠٠٪، وكذلك شكّلت الأخبار السياسية المحلية ٩٠٪ من مضمون «الاستقلال»، فيما شكّل الموضوع العسكري نسبة ١٠٪، وغابت كافة المواضيع الأخرى عن مضمونها.

وأيضاً، احتلت الأخبار السياسية المحلية المركز الأول ضمن مواضيع «فلسطين» به مواد أي بنسبة ٨٠٪، تليها بفارق كبير المواضيع الصحية والعسكرية بنسبة ١٠٪ لكل منهما. ولم تختلف النسبة كثيراً في منشورات «الرأي»، حيث تصدّرت الأخبار السياسية المحلية بنسبة ٧٠٪، تليها الصحة ٢٠٪، ثم حقوق الإنسان بنسبة ١٠٪.

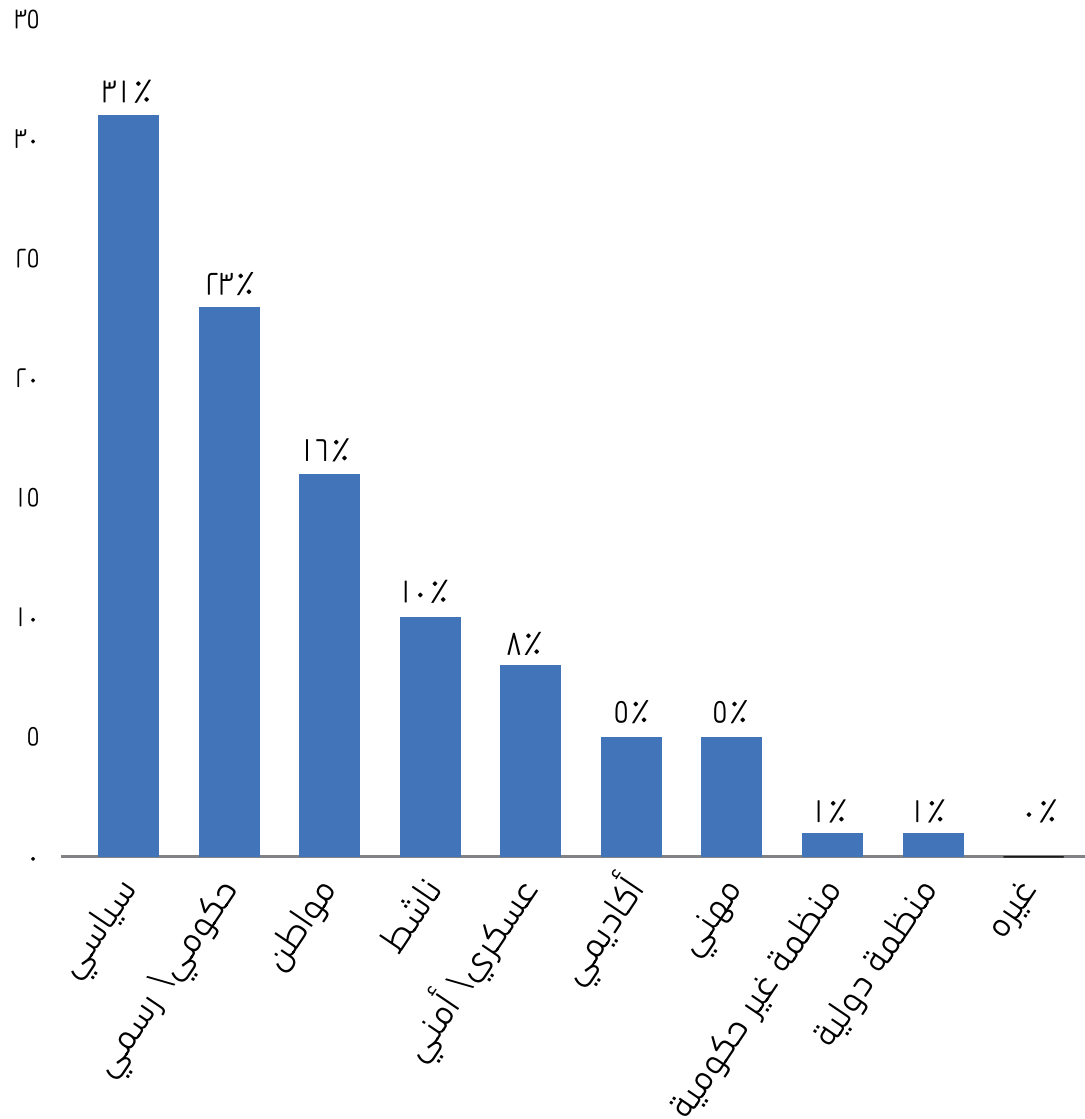
أما في «الحياة الجديدة»، فقد سجّلت الأخبار السياسية المحلية النسبة الأعلى وهي ٦٧٪، تليها المسائل الإقليمية والاقتصادية والثقافية بنسبة ١١٪ لكل منها.

وتنوّعت المواضيع في «الحدث» من الأخبار السياسية المحلية التي شكّلت ٥٠٪، إلى الأخبار الدولية والعسكرية والاقتصادية والجندرية والقانونية بنسبة ١٠٪ لكل منها.



الرسم رقم ٢٢: المواضيع المشمولة حسب كل وسيلة مطبوعة

كان لافتاً اعتماد الصحف على المصدر السياسي بشكل أساسي مثلما يُشير الرسم رقم ٢٣، حيث ظهرت ١٩ مادة مصدرها سياسي من أصل ٦٢ مادة أي بنسبة ٣١٪، تليها ١٤ مادة من مصدر حكومي أي بنسبة ٢٣٪، ما يعكس إعطاء تلك الوسائل الإعلامية المساحة الأكبر لهما، بينما سُجّلت ١٠ مواد لمصدر المواطن أي بنسبة ١٦٪، والناشط بنسبة ١٠٪، ثم المصدر العسكري/الأمني بنسبة ٨٪، والأكاديمي والمهني بنسبة ٥٪ لكل منهما، والمنظمات غير الحكومية والدولية بنسبة ١٪ لكل منهما.



الرسم رقم ٢٣: أنواع المصادر في قطاع المطبوعات

أعطت الوسائل الإعلامية في منشوراتها المساحة الأكبر للمصادر السياسية والحكومية كما يظهر في الرسم رقم ٢٤، فشكّلت المصادر السياسية في «الرسالة» النسبة الأعلى عن باقي الصحف بنسبة ٤٥٪ من مصادرها، يليها صوت المواطن بنسبة ٢٢٪، ثم العسكري والناشط بنسبة ١١٪ لكل منهما.

في «الاستقلال» شكّلت المصادر السياسية ٤٠٪، يليها المصدر الحكومي بنسبة ٢٠٪، ثم المواطن والمنظمات غير الحكومية والعسكري والمهني بنسبة متشابهة وهي ١٠٪ من مجموع مصادرها.

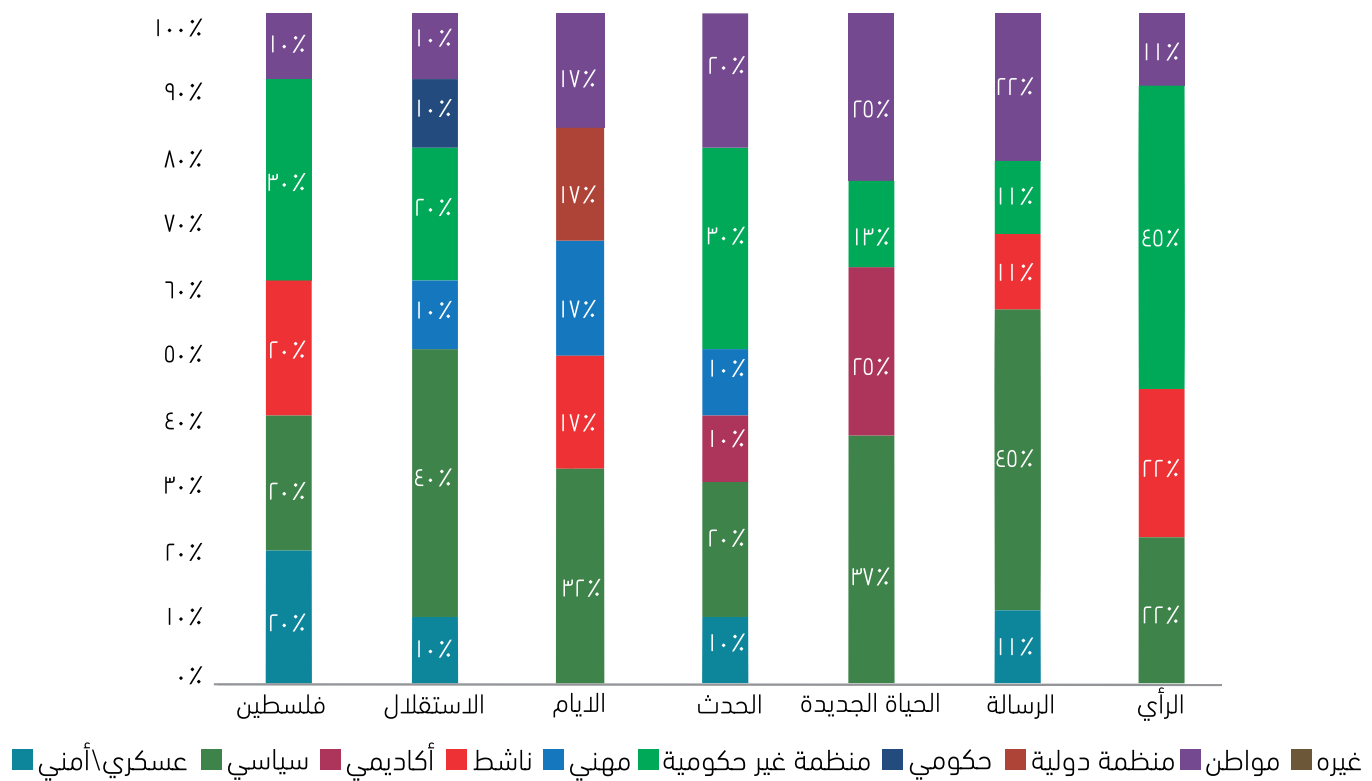
أما في «الأيام» فتنبّعت المصادر من السياسي بنسبة ٣٢٪، إلى الناشط والمهني والمنظمات الدولية والمواطن بنسبة ١٧٪ لكل مصدر منها، واللافت كان غياب المصدر الحكومي الرسمي.

كذلك في «الحياة الجديدة» التي تعدّدت مصادرها بين سياسي، والذي شكّل ٣٧٪، وأكاديمي ومواطن ٢٥٪ لكل منهما، وحكومي بنسبة ١٣٪ من مجموع مصادرها.

في حين شكّلت المصادر الحكومية في «الرأي» النسبة الأعلى وهي ٤٥٪، ثم الناشط والسياسي بنسبة ٢٢٪ لكل منهما، والمواطن ١١٪ من مجموع مصادرها.

واعتمدت «الحدث» على مصادر متعدّدة، أبرزها الحكومي بنسبة ٣٠٪ من مجموع مصادرها، ثم المواطن والسياسي بنسبة ٢٠٪ لكل منهما، والمهني والعسكري والأكاديمي بنسب متساوية ١٠٪ لكل منها.

أما «فلسطين» فقد سجّلت المصادر الحكومية النسبة الأعلى من مصادرها بمعدّل ٣٠٪، ثم العسكري والسياسي والناشط بنسبة متساوية ٢٠٪ لكلّ منها، وأخيراً المواطن بنسبة ١٠٪ من مجموع مصادرها.

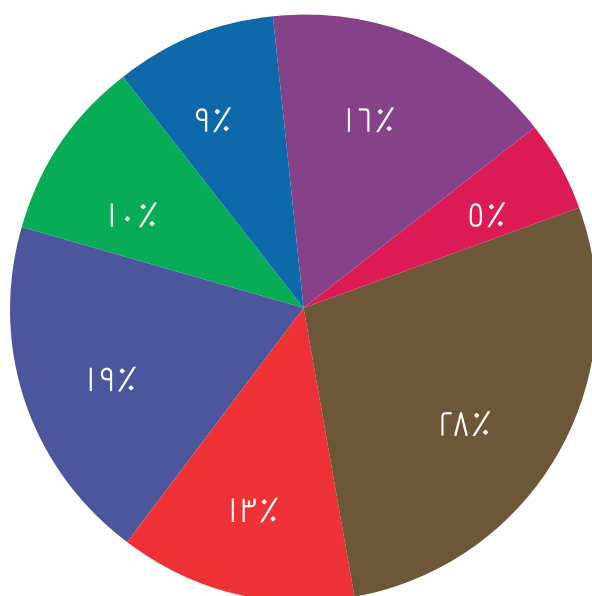


الرسم رقم ٢٤: توزّع المصادر حسب كل وسيلة مطبوعة

في هذه الدراسة، يتمّ تعريف المصادر على أنهم الأفراد الذين يقدّمون المعلومات الواردة في المقابلات أو التقارير، وفي المواد الـ ٦٥، تمّ الاستشهاد بـ ٦١ مصدراً، أي بمتوسط ٠,٩ مصدر لكلّ مادة، وهو ما يشير إلى تدني عدد المصادر إلى أقلّ من الحدّ الأدنى المعترف به في معايير جودة الصحافة وهو ٣ مصادر في المادة الواحدة.

التلفاز

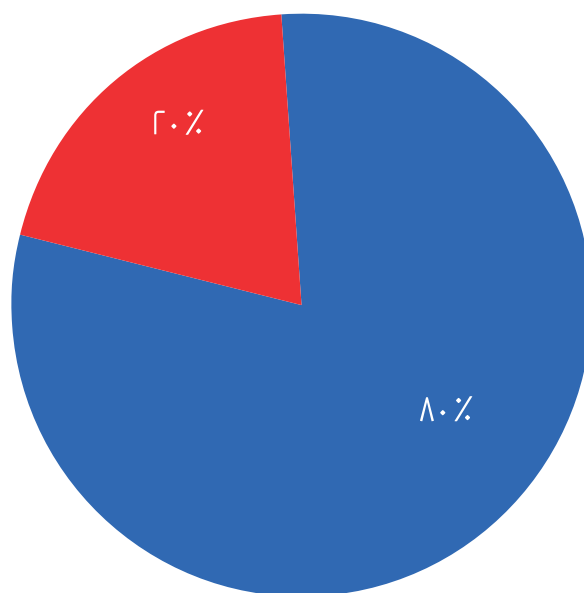
توزّعت المواد الـ ٤٦٦ التي تمّ جمعها من الوسائل الإعلامية التلفزيونية المرصودة، خلال فترة الرصد، كالآتي: تلفزيون «فلسطين» بـ ١٢٨ مادة أي ٢٨٪، والتي شكّلت النسبة الأعلى من المواد، كما يظهر في الرسم رقم ٢٥، يليه «القدس اليوم» بـ ٩٠ مادة أي ١٩٪، ثم «الأقصى» بـ ٧٢ مادة أي ١٦٪، و«الكوفية» بـ ٦١ مادة أي ١٣٪، ثم «وطن» بـ ٤٦ مادة أي ١٠٪، يليه «معاً» بـ ٤٤ مادة أي ٩٪، وأخيراً «كل الناس» بـ ٢٥ مادة أي ٥٪.



معاً وطن القدس ليوم الكوفية فلسطين كل الناس الأقصى

الرسم رقم ٢٥: حجم البيانات في قطاع التلفاز

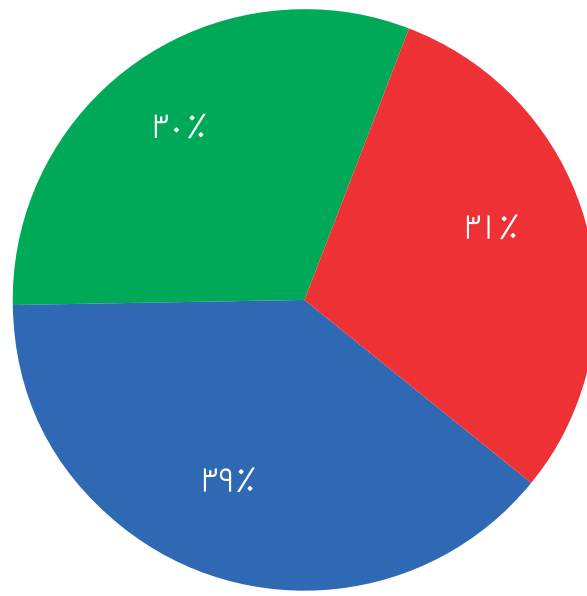
شكّلت نشرات الأخبار النسبة الأكبر من المواد التي تمّ رصدها في التلفزيونات بنسبة ٨٠% كما يظهر في الرسم رقم ٢٦، فيما سجّلت البرامج الحوارية نسبة ٢٠%.



نشرة أخبار برنامج حوارية

الرسم رقم ٢٦: طبيعة البرامج على التلفزيونات

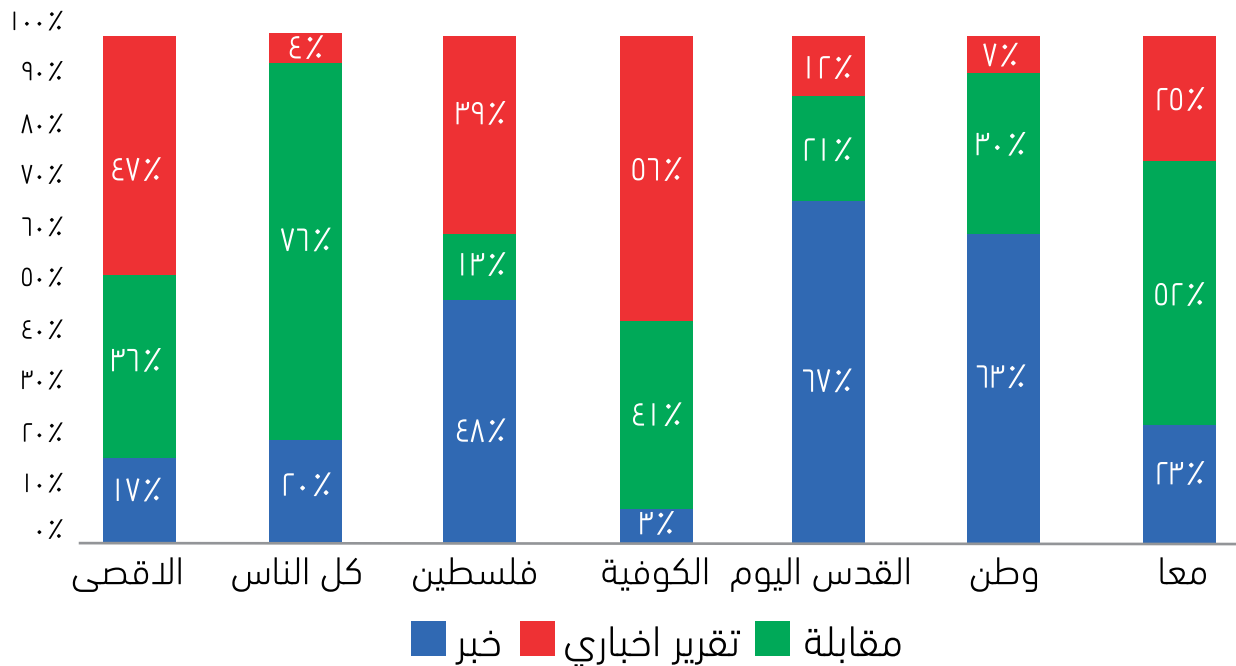
توزعت المواد الـ٤٦٦ حسب نوعها كما يظهر في الرسم رقم ٢٧: ٣٩٪ منها من الأخبار، وتأتي بشكل أساسي من تغطية الأحداث الجارية المحليّة والدولية، تليها التقارير الإخبارية بنسبة ٣١٪، ثم المقابلات بنسبة ٣٠٪ من مجموع المضمون.



■ مقابلة ■ تقرير اخباري ■ خبر

الرسم رقم ٢٧: نوع المواد على التفاز

تمثل الأخبار النسبة الأكبر من المضمون في اثنتين من وسائل الإعلام السبع المرصودة، كما يظهر في الرسم رقم ٢٨، وتحديداً في كل من «القدس اليوم» بنسبة ٦٧٪ و«وطن» بنسبة ٦٣٪، بينما حظيت المقابلات على النسبة الأكبر من مضمون «كل الناس» ٧٦٪، و«معا» بنسبة ٥٢٪. أما التقارير الإخبارية فسجلت في «الكوفية» ٥٦٪، و«الأقصى» ٤٧٪، أي النسبة الأعلى.

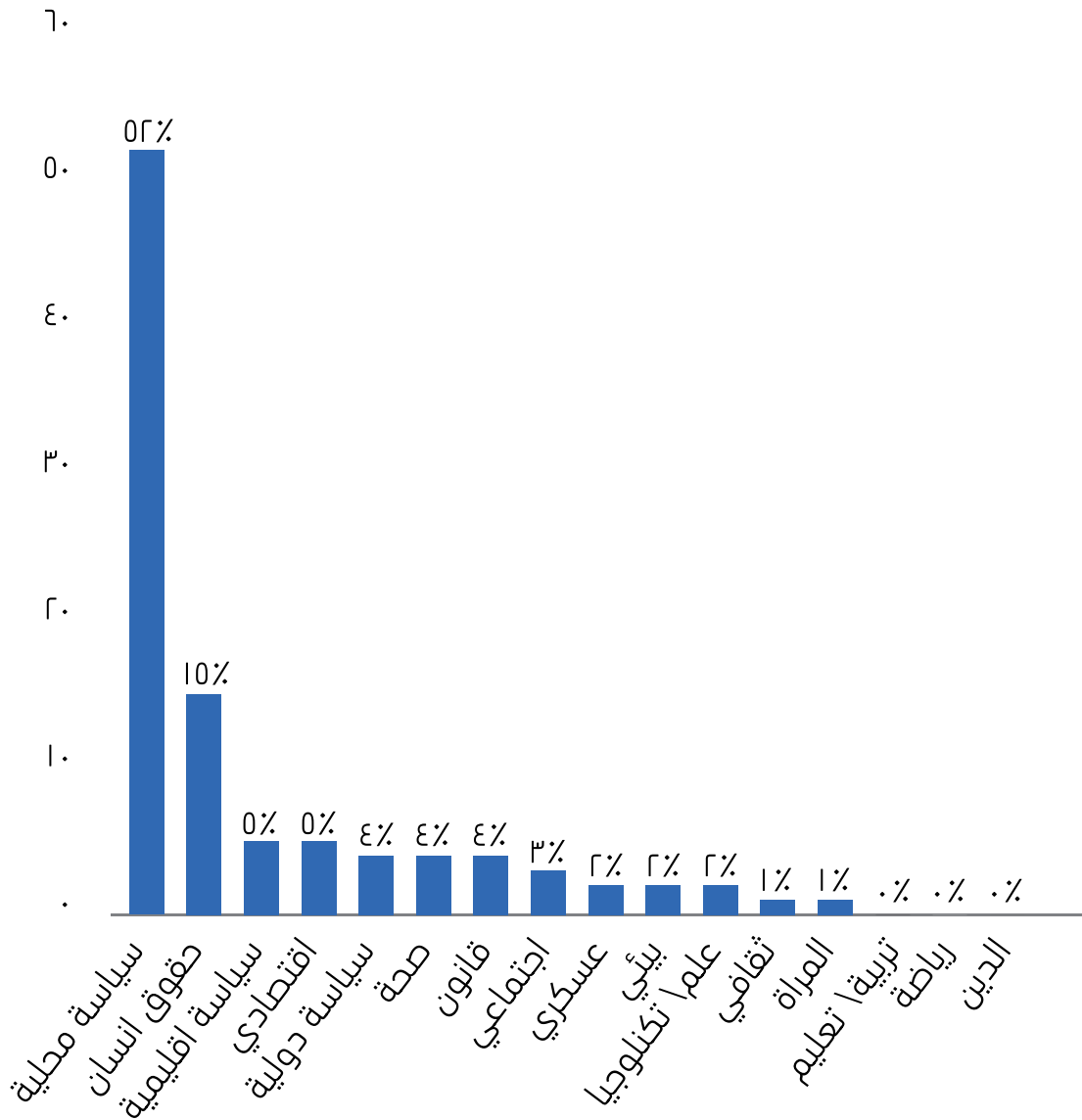


■ مقابلة ■ تقرير اخباري ■ خبر

الرسم رقم ٢٨: نوع المواد حسب كل وسيلة تلفزيونية

تركزت الوسائط المعتمدة في التلفزيونات على الفيديو بشكل كامل، ففي الإجمال تمّ تسجيل ٤٦٦ فيديو من وسائل الإعلام المرصودة، ومعدّل متوسط طول الفيديو دقيقتان ونصف الدقيقة.

أما الأخبار المرتبطة بالسياسة المحليّة فكانت الأكثر تكراراً بين المواضيع التي تمّ رصدها، كما يظهر في الرسم رقم ٢٩، مع تغطيتها ٢٤٣ مادة من أصل ٤٦٦، أي بنسبة ٥٢٪ من مجموع المواد، تليها مواضيع حقوق الإنسان في ٧٢ مادة أي ١٥٪، وبعدها السياسات الإقليمية والمواضيع الاقتصادية بنسبة ٥٪ لكلّ منهما، ثم السياسات الدولية والصحة والقانون بنسبة ٤٪ لكلّ منها، تليها المواضيع الاجتماعية بنسبة ٣٪، ثم المواضيع التكنولوجية والعسكرية والبيئية بنسبة ٢٪ لكلّ موضوع، وأخيراً الاقتصاد والمرأة بنسبة ١٪ لكلّ منهما.



الرسم رقم ٢٩: المواضيع المشمولة في قطاع التلفزيون

أعطت معظم الوسائط الإعلامية الأولوية للمسائل السياسية المحليّة كما يظهر في الرسم رقم ٣٠، فتصدّرت قائمة مواضيع «الأقصى» التي سجّلت أعلى نسبة وهي ٨٦٪ من مضمونها وبفارق كبير عن باقي المواضيع، علم وتكنولوجيا ٨٪ وهي أيضاً النسبة الأعلى في هذا الموضوع عن باقي التلفزيونات، والصحة والبيئة بنسبة ٣٪ لكلّ منهما، وأيضاً المواضيع السياسية الإقليمية والعسكرية بنسبة ١٪ لكلّ منهما.

أما الموضوع الذي تصدر منشورات «معا» فكان حقوق الإنسان الذي بلغت نسبته ٣٤٪ من مضمونها، وهي النسبة الأعلى عن باقي التلفزيونات في هذا الموضوع، ثم المواضيع السياسية المحلية بنسبة ٢٠٪، ثم القانون ٩٪، علم/تكنولوجيا واقتصاد بنسبة ٨٪ لكل منهما، والمواضيع الجندرية والثقافية والبيئية ٥٪ لكل منها، وأخيراً السياسة الإقليمية وكذلك الدولية ٣٪ لكل منهما.

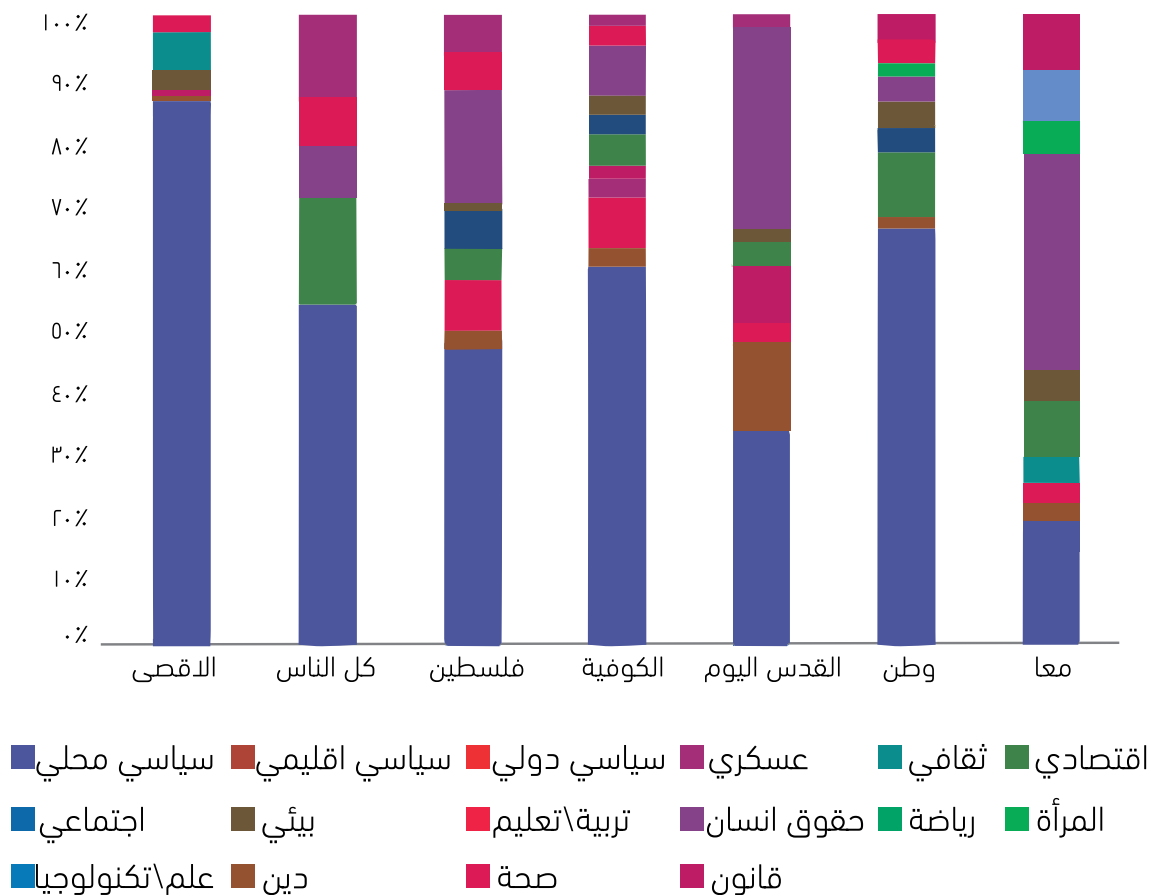
في حين احتلت الأخبار السياسية المحلية قائمة منشورات «وطن» بنسبة ٦٦٪، يليها الاقتصاد ١٠٪، والمواضيع القانونية، الصحية، والبيئية، والاجتماعية، وحقوق الإنسان بنسبة ٤٪ لكل منها، فيما سجّلت القضايا الجندرية والإقليمية نسبة ٢٪.

وتنوّعت المواضيع في «الكوفية» من الأخبار السياسية المحلية التي شكّلت نسبة ٦٠٪ من مضمونها، إلى السياسي الدولي وحقوق الإنسان بنسبة متساوية ٨٪، وسجّل كل من المواضيع الإقليمية، والعسكرية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية ٣٪ من مضمونها، أما القانون والثقافة فشكّلا نسبة ٢٪.

وركّزت «كل الناس» على المواضيع السياسية المحلية بنسبة ٥٤٪، تليها الاقتصادية ١٨٪ والقانونية ١٣٪، أما حقوق الإنسان فكانت بنسبة ٨٪ من مضمونها.

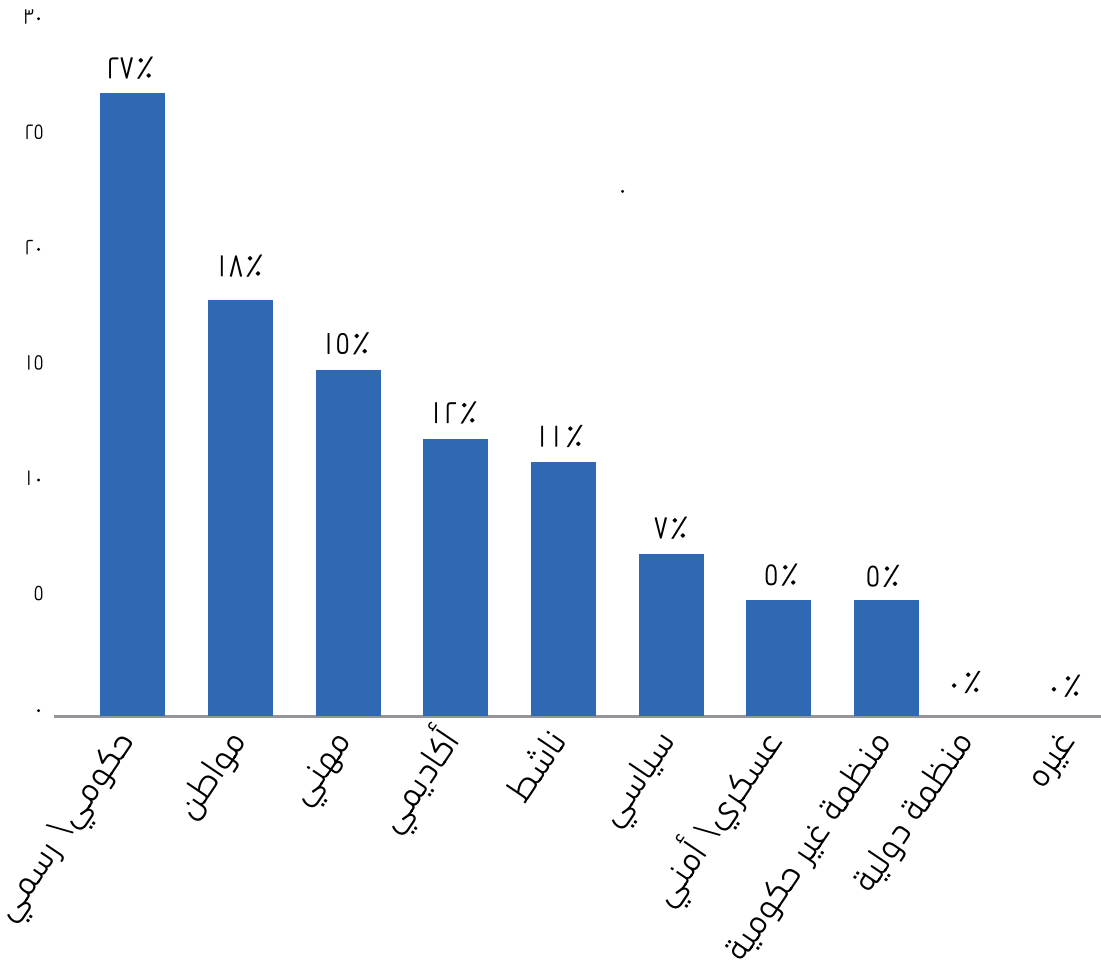
وأيضاً، احتلت الأخبار السياسية المحلية المركز الأول ضمن مواضيع «فلسطين» بنسبة ٤٧٪ من مضمونها، تليها حقوق الإنسان بنسبة ١٨٪، ثم الأخبار السياسية الدولية بنسبة ٨٪، والمواضيع القانونية، الصحية، والاجتماعية بنسبة ٦٪ لكل منها، والسياسات الإقليمية ٣٪ والبيئة ١٪.

وأخيراً «القدس اليوم» التي شكّلت الأخبار السياسية المحلية نسبة ٣٤٪ من مضمونها، وحقوق الإنسان بنسبة ٣٠٪، تليها الأخبار الإقليمية بنسبة ١٤٪، والموضوع العسكري ٩٪، ثم الاقتصاد ٤٪ والصحة والسياسي الدولي ٣٪ لكل موضوع، والبيئة ٢٪، والقانون ١٪.



الرسم رقم ٣٠: المواضيع المشمولة حسب كل وسيلة تلفزيونية

وكان لافتاً اعتماد التلفزيونات على المصدر الحكومي/الرسمي بشكل أساسي حسب الرسم رقم ٣١، حيث ظهر أن ٩٩ مادة من أصل ٣٥٤ مصادرها حكومي، أي بنسبة ٢٧٪، وأعطت التلفزيونات صوتاً للمواطنين المتأثرين بالقضايا المطروحة، في ٦٢ مادة، أي بنسبة ١٨٪ من المضمون، يليها المصدر المهني أو الخبير بنسبة ١٥٪، ثم الأكاديمي ١٢٪، والناشط ١١٪، فيما تراجعت المصادر السياسية بنسبة ٧٪ والعسكرية ٥٪، والمنظمات غير الحكومية أيضاً بنسبة ٥٪ من المضمون.



الرسم رقم ٣١: أنواع المصادر في قطاع التلفاز

أعطت «الأقصى» المساحة الأوسع لمصادر سياسية بنسبة ٤١٪ من مضمونها، يليها المواطن بنسبة ١٩٪، والأكاديمي ١٦٪، ثم المصادر العسكرية والحكومية والناشط والمهني بنسب متساوية هي ٦٪.

في «كل الناس» كان المصدر الحكومي هو الأبرز بنسبة ٣٢٪، يليه المهني أو الخبير بنسبة ٢٤٪، والسياسي والمواطن بنسبة متساوية ١٦٪ لكل منهما، ثم العسكري والمنظمات غير الحكومية بنسبة ٤٪ لكل منهما.

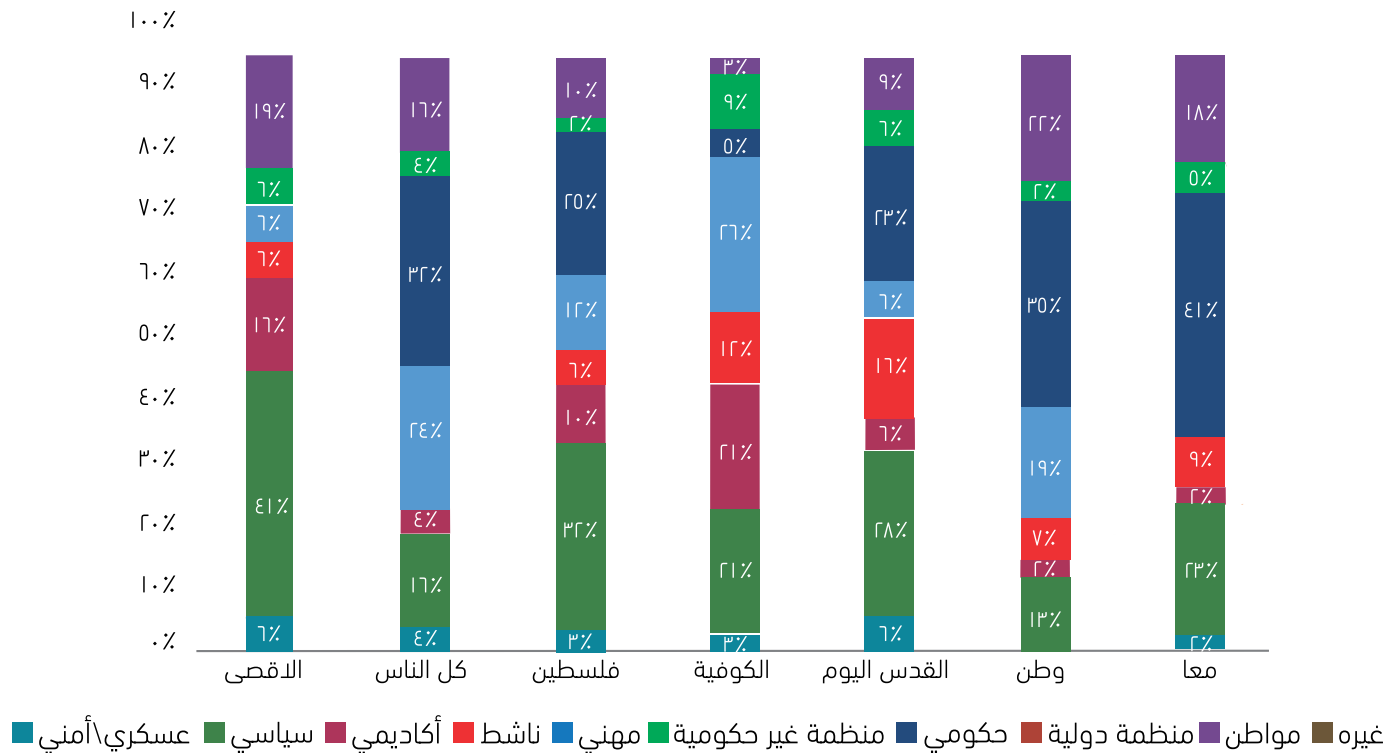
أما «فلسطين» فقد شكّلت المصادر السياسية النسبة الأعلى ٣٢٪ من مجموع مصادرها، تليها المصادر الحكومية بنسبة ٢٥٪. وليس مستغرباً ارتفاع المصادر الحكومية والسياسية كونه التلفزيون الرسمي، وبعدها المصدر المهني ١٢٪، ثم الأكاديمي والمواطن بنسبة ١٠٪، في حين شكّلت المصادر العسكرية ٣٪ والمنظمات غير الحكومية ٢٪.

واعتمدت «الكوفية» على مصادر متعدّدة، أبرزها المهني الذي شكّل أعلى نسبة وهي ٢٦٪ من مجموع مصادرها، والأكاديمي والسياسي بنسبة ٢١٪ لكل منهما، ثم الناشط ١٢٪، وسجّلت مصادر المنظمات غير الحكومية النسبة الأعلى عن باقي التلفزيونات وهي ٩٪، يليها المصدر الحكومي ٥٪، ثم العسكري والمواطن بنسبة ٣٪ لكل منهما.

أما «القدس اليوم» فسجّلت المصادر السياسية النسبة الأعلى ٢٨٪، والمصدر الحكومي ٢٣٪، يليه الناشط ١٦٪، ثم المواطن ٩٪، وأخيراً المنظمات غير الحكومية والعسكري والأكاديمي والمهني بنسبة ٦٪ لكلّ منها.

وكذلك في «وطن» الذي تعدّدت مصادره بين الحكومي الذي شكل النسبة الأعلى مع ٣٥٪، ثم المواطن ٢٢٪، أما المهني فقد شكّل ١٩٪ من مجموع مصادره، يليه السياسي بنسبة ١٣٪، والناشط ٧٪، والمنظمات غير الحكومية ٢٪.

بينما أعطى «معاً» المساحة الأكبر للمصادر الحكومية مع ٤١٪ وهي الأعلى بين كل التلفزيونات، يليها المصدر السياسي بنسبة ٢٣٪، ثم المواطن بنسبة ١٨٪، وبعده الناشط بنسبة ٩٪، والمنظمات غير الحكومية ٥٪، وأخيراً المصادر العسكرية والأكاديمية بنسبة ٢٪، كما يظهر في الرسم رقم ٣٢.



لرسم رقم ٣٢: توزّع المصادر حسب كل وسيلة تلفزيونية

في هذه الدراسة، يتمّ تعريف المصادر على أنهم الأفراد الذين يقدّمون المعلومات الواردة في المقابلات أو التقارير، وفي المواد الـ ٤٦٦، تمّ الاستشهاد بـ ٣٥٤ مصدراً، أي بمتوسط ٠,٧ مصدر لكل مادة، وهو ما يُشير إلى تدني عدد المصادر إلى أقلّ من الحد الأدنى المعترف به في معايير جودة الصحافة وهو ٣ مصادر في المادة الواحدة.

الاستنتاجات المُستخلصة من تحليل المضمون

في هذا القسم الكمي من التقرير، نُدقق في البيانات التي تمّ جمعها من خلال رصد مضمون ٣٠ وسيلة إعلامية فلسطينية تُشكّل عيّنة من فئات الإعلام الفلسطيني الأربع، التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني، في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً لمعايير رئيسية عدّة، وهي حجم البيانات، نوع المضمون، القناة المُستخدمة، مواضيع المواد والمصادر. وبناءً على ذلك، سنحاول تحديد اتجاهات معيّنة تشمل مختلف الأساليب والطرق الشائعة التي تتبنّاها وسائل الإعلام المرصودة في هذه الدراسة.

١- تعكس معظم وسائل الإعلام المُدرجة وتحديدًا التي لها توجّه حزبي أو سياسي، أساليب وسائل الإعلام التقليدية في تحديد المصادر، التي غالباً ما تملكها قوى سياسية قوية وتتحكّم بها، والتي **تعتمد أكثر على أحزابها والشخصيات السياسية الرسمية لتزويدها بالمعلومات.**

٢- وكذلك، تُشير البيانات التي تمّ جمعها إلى **التركيز العالي على الأخبار السياسية المحليّة** في معظم وسائل الإعلام وبفارق لافت عن باقي المواضيع، ولكن **يليه موضوع حقوق الإنسان** الذي كان بارزاً في أغلب وسائل الإعلام، في ظل تراجع لافت للمواضيع المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والثقافية وحتى الصحية في ظل جائحة «كورونا»، حيث تُعدّ هذه القضايا مواضيع مثيرة للجدل كونها تدور حول المساواة الجندرية والثقافة المضادة (أي مواجهة المعايير السائدة أو التقليدية التي تنتشر في المجتمع الفلسطيني). لكننا نحتاج إلى المزيد من المعلومات للوصول إلى نتيجة قاطعة كون فترة الرصد قصيرة نسبياً (٥ أيام).

٣- ابتعدت أغلبية وسائل الإعلام المرصودة عن تسليط الضوء على المواضيع التي تتطلب بحوثاً متعمّقة ومحدّدة، لا سيّما مواضيع العلوم والتكنولوجيا، والمواضيع التربوية. وكان لافتاً أيضاً غياب المواضيع البيئية المحليّة، في ظلّ التحدّيات البيئية التي تعيشها أراضي الضفة والقطاع نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي تزيد من التصحر والاستحواذ على المصادر المائية، وتلويث التربة والهواء، وغيرها.

٤- استطاع الإعلام الفلسطيني **فضّح جرائم وممارسات القوات الإسرائيلية** بحق الشعب الفلسطيني على كل المستويات، وتحديدًا خلال الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة في السنوات الماضية، في ظلّ الخسائر التي تكبّدها الجسم الإعلامي الفلسطيني خلال التغطية. إلا أن هذا الإعلام لم يستطع تحقيق النجاح نفسه على الصعيد الداخلي المتعلّق بالتصدّي للانقسام الداخلي الفلسطيني، حيث لعبت المؤسسات الإعلامية الحزبية والرسمية دوراً مؤثّراً في تعميق هذا الانقسام. وكشف افتقار بعض تلك المؤسسات إلى الأسس المهنية، وكانت أبرز محدّدات الخطاب الإعلامي الفلسطيني الحزبي غير المهني كالآتي:

أ - **تعزيز الخطاب التحريضي** المتبادل من جهة، و**التلاعب بالألفاظ والمصطلحات والمفاهيم** ووضعها في غير إطارها المهني، من خلال نشرات الأخبار أو البرامج الحوارية اليومية، أو حتى من خلال الصور والفيديوهات. فمثلاً يعرض تلفزيون «الأقصى» التابع لحركة «حماس» لقطات قديمة وبشكل مستمر لممثلي السلطة الفلسطينية أو حركة «فتح» في لقاءات مع شخصيات سياسية وأمنية إسرائيلية، وذلك أثناء عرضها لخبر يُسلط الضوء مثلاً على عملية اعتقال قامت بها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. أما المؤسسات الإعلامية الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية التي تقودها حركة «فتح»، كتلفزيون «فلسطين» وصحيفة «الحياة الجديدة»، ووكالة «وفا»، فتستخدم مصطلحات مثل «حركة حماس الإخوانية»، في إشارة إلى أن «حماس» تقوم بتطويع المصلحة الوطنية الفلسطينية لمصلحة الإخوان المسلمين.

ب - **الانتقائية في نشر الأخبار أو الصور أو المتحدثين** أمام وسائل الإعلام، فتغلب الأخبار والصور وأحاديث الضيوف التي تقوم على الترويج لمواقفها وإدانة مواقف معارضيها والتحريض ضدهم من دون إعطاء مساحة لهم للتعبير أو الرد.

ج - **التوظيف السياسي للأحداث** بما يتوافق مع الإطار الحزبي لكل وسيلة من تلك الوسائل من أجل استثارة عواطف الجمهور، وهذا كان واضحاً خلال تغطية المؤسسات الإعلامية التابعة لـ«حماس» أو لتلفزيون «الكوفية» التابع للقيادي الفلسطيني محمد دحلان، تبعات قضية مقتل الناشط نزار بنات، حيث تمّ استخدام تلك القضية للتصويب المستمر على السلطة الفلسطينية، في حين كانت تغطية المؤسسات الإعلامية المستقلة للقضية نفسها في إطار حقوقي.

د - **اللائق في البيانات التي تمّ جمعها من المؤسسات الإعلامية الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، أنها لا تمارس النقد والرقابة على السلطات التي تُمثّلها، وبالتالي لا يكون للإعلام الرسمي دور حقيقي في مكافحة الفساد، في حين **لم نرصد برامج أو تحقيقات استقصائية** تغطّي أو تطرح قضايا الفساد في المؤسسات الإعلامية الخاصة والمستقلة، وبالتالي غاب دوره الرئيسي المتمثل في مراقبة عمل مؤسسات القطاع العام وتصويبها.

هـ - **يستخدم الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الخاص والمستقلّ في برامجه الطويلة الطابع البانورامي**، والذي يعتمد على إيصال صوت الجمهور بشكل مباشر، بينما يعتمد الإعلام الإذاعي والتلفزيوني الحكومي والحزبي على البرامج الحوارية السياسية التي يريد إيصال أفكاره السياسية الخاصة وقناعاته من خلالها، وبسبب هذه الهيمنة، فهو ما زال بعيداً عن كونه إعلاماً يُمثّل الدولة والمجتمع بموضوعية.

و - **تغيب التقارير التفاعلية والمتعدّدة الوسائط عن الصحف والمواقع الإلكترونية** الإخبارية المرصودة، التي باتت تعتمد على معظم الوكالات العربية والعالمية، فهي مواقع جامدة، باستثناء صحيفة «دنيا الوطن» الإلكترونية التي كانت تبثّ عبر استوديو حتى وقت قريب برامج مباشرة وأخرى ميدانية.

التوصيات لتعزيز قدرات الإعلام الفلسطيني

• **تعزيز قدرات الصحفيين وتحديدًا في قسم التحقيقات الاستقصائية** لحثّهم على البحث في قضايا الفساد، وأيضاً لمواكبة التطوّر الهائل في عُرف الأخبار العالمية بعيداً عن التقديم التقليدي والجامد للأخبار.

• **إعطاء مساحة أكبر للتعبير للمواطنين والمهنيين** والناشطين المتأثرين بالقضايا المطروحة لتعزيز الموضوعية والمصداقية وتحديدًا في البرامج الحوارية، وكذلك **إعطاء مساحة للمعارضين للنظام السياسي** إن كان في الضفة الغربية أو القطاع، للتعبير عن آرائهم في التلفزيونات الرسمية أو الحزبية، حيث أن وجودهم شبه مفقود في تلك البرامج.

• **يجب على وسائل الإعلام أن تتّبع استراتيجية معيّنة** لخلق توازن بين المواضيع المحليّة والدولية والإقليمية التي تنشرها، حيث كانت نسبة السياسات المحليّة أعلى وبفارق واضح عن باقي المواضيع، لذلك من المهم إيجاد طرق لتنسيق العلاقة المترابطة بين الشؤون المحليّة والخارجية لتقديم تلك المؤسسات صورة واضحة وشاملة ومتكاملة للجمهور.

• **ضرورة التركيز على العروض المرئية للمحتويات النصّية**، إذ أصبح الجمهور يبتعد عن النصوص الطويلة، لذا فإن استخدام الصور والنصوص البسيطة والمراجع الصوتية أمر بالغ الأهمية.

- ضرورة التزام المؤسسات الإعلامية والصحافيين العاملين فيها بالقواعد الأخلاقية والمهنية لتعزيز الثقة بين تلك المؤسسات والجمهور، من حيث الدقة والموضوعية والمصداقية وعدم الانحياز، وعدم خلط الرأي بالخبر، وتنويع المصادر.

- العمل على **مكافحة الخطاب التحريضي** في محتوى المؤسسات الإعلامية الحزبية والحكومية، وتجنّب بثّ التحريض والكراهية وإثارة الفتنة الحزبية، ووصف الأحداث بموضوعية وانتقاء المصطلحات بعيداً عن التوظيف السياسي.

القسم الثاني:

الإعلام الفلسطيني ومؤشرات تطوّر الإعلام الخاصة باليونسكو

الإطار النظري

يُقدّم هذا القسم شرحاً لخلفيات ومنهجيات وأهداف دراسة تطوّر الإعلام في فلسطين التي تُقيّم الواقع الحالي بمشكلاته وتحدياته وفق مؤشرات تعتمد على منظمة اليونسكو لتقييم تطوّر الإعلام، مُضافاً إليها معايير جديدة تقييمية للبيئة الرقمية الفلسطينية. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة توصيات خاصة لكل فئة.

السياق العام

إنّ تطوّر تكنولوجيا الاتصال وانتقال المجتمعات البشرية إلى العصر الرقمي يُعدّان نقطة تحوّل غيرت مفاهيم الإعلام وبيئاته في مختلف دول العالم. ولم تكن فلسطين بعيدة عن هذا التحوّل الذي أسهم في توسيع قاعدة الجمهور، الذي بات قادراً على التفاعل والتأثير في شكل الرسالة الإعلامية ومضمونها، كما أصبح أكثر قدرة على إنتاج المحتوى الذي ينافس الإعلام التقليدي. وتُشكّل هذه المرحلة تحدياً جدياً لصناعة الإعلام والعاملين فيه.

في عام ٢٠١٤، أوصت دراسة تقييم تطوّر الإعلام في فلسطين، بضرورة «مواصلة المشاورات الواسعة النطاق بهدف تطوير خطة استراتيجية للتحوّل الرقمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وانتشار النفاذ إلى الإنترنت ووسائل الإعلام الإلكترونية في جميع أنحاء فلسطين»^٤. وتلك التوصية جاءت استشرافاً لضرورة الاستعداد لمرحلة جديدة ينبغي معها تطوير البيئة القانونية والمهنية لقطاع الإعلام الفلسطيني، متبوعاً بتطوير حقيقي لمناهج تدريس الإعلام في الجامعات والكليات الفلسطينية، وتغيير استراتيجيات التدريب الإعلامي، وتحسين بيئة الحريّات العامة، التي تُشكّل حاضنة أساسية لممارسة الإعلام باستقلالية ومهنية بعيداً عن الرقابة الذاتية.

إنّ متغيّرات مفاهيم العمل الإعلامي والأدوات الجديدة المستخدمة، والتدفّق الهائل للمعلومات عبر المنصّات الرقمية، والتشويش الذي تُحدثه المعلومات المضلّة، ونزعة التضيق على الحريّات الإعلامية بسبب التعقيدات السياسية والأمنية، تفرض تحديات جدية أمام تطوّر الإعلام في فلسطين، سواء على مستوى الممارسة المهنية، أو التدريس الأكاديمي لتخصص الإعلام، أو تقنيات التدريب المستخدمة لتأهيل الصحفيين، أو البيئة التشريعية والتنظيمية، أو الاستثمار في صناعة الإعلام وملكية المؤسسات.

وبناء عليه، فإنّ هذا القسم يشكّل تقييماً شاملاً لبيئة الإعلام في فلسطين، يقيس مستويات التطوّر، ويكشف جوانب القصور، ويُحدّد المشكلات. كما يضع توصيات تساهم في استشراف المستقبل، لتنفيذ خطط واضحة لما يجب القيام به لمعالجة الاختلالات الحاصلة في المشهد الإعلامي في فلسطين، والنهوض بالواقع عبر دعم المؤسسات والصحفيين لمسايرة التطوّر الهائل في صناعة الإعلام باعتباره ضامناً للحقوق والحريّات العامة التي تُعدّ حقاً من حقوق الإنسان المكفولة في الشريعة الدولية التي صادقت السلطة الفلسطينية على أهم اتفاقاتها ومبادئها الداعمة للحق في الحصول على المعلومات والتعبير عن الرأي.

٤- أبو عرقوب وآخرون، (٢٠١٤). تقييم تطور الإعلام في فلسطين، اليونسكو. للاطلاع على نص الدراسة باللغة العربية: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227784_ara

تستخدم هذه الدراسة منهجية التحليل النوعي المصمّم وفق مؤشرات تطوّر الإعلام المعتمدة لدى منظمة اليونسكو. ولتحقيق ذلك جمعت الدراسة البيانات والمعلومات المطلوبة عبر أساليب بحثية مكتبية وميدانية، كما نفذت أربع مجموعات تركيز مع ممثلين لوسائل إعلام فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب مجموعة من المقابلات التي أجريت مع أصحاب العلاقة في قطاع الإعلام الفلسطيني.

أنظمة مواتية لحرية التعبير والتعددية والتنوع في الإعلام



حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام والحصول على المعلومات، كفلتها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وتُعدّ ركائز أساسية لأي نظام ديمقراطي. ولممارسة هذه الحقوق، لا بدّ من وجود بيئة تشريعية داعمة لها، تُقدّم ضمانات تمنع تغيّل السلطة التنفيذية، وتحمي الأفراد من أي تهديد يرتبط بممارستهم لتلك الحقوق. كما أن هناك ضرورة لوجود أنظمة قانونية شفافة وفعّالة، تضمن اعتماد آليات مستقلة في ترخيص المؤسسات الإعلامية بشكل يضمن التعددية والتنوع. ويقول خبراء في تقرير لمنظمة اليونسكو إن «مفتاح تقييم حرية وسائل الإعلام هو الوضع القانوني لحرية التعبير، وكذلك كيفية ترجمة هذا الوضع إلى ممارسة عملية»^٥.

في فلسطين، على الرغم من أن نصوصاً قانونية أكدت صراحة على حماية الحق في حرية الرأي والتعبير وضمنت حرية الصحافة والنشر، إلا أن ترجمة هذا الوضع إلى ممارسة عملية لا تزال ضعيفة، على الرغم من التوصيات المتعددة التي دعت السلطات المعنية إلى تحديث المنظومة التشريعية بما يكفل تطبيقاً فعلياً للحريات وممارستها بشكل آمن. حيث إن تطبيق أي ضمانات لحرّيات الإعلام والرأي والتعبير يصطدم بمعوقات النظام القانوني الفلسطيني الذي يُعتبر وليد مراحل سياسية مرّت بها فلسطين منذ الانتداب البريطاني وصولاً إلى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ما جعل المنظومة التشريعية نتاج إرث لقوانين ذات مصادر متعدّدة.

إن حصول فلسطين على صفة «دولة غير عضو»^٦ في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، منحها الحق في عضوية وكالات هذه المنظمة الدولية، والمشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، مثل المعاهدات الأساسية التسع المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنشاء هيئات مجتمع مدني ترصد وتراقب تنفيذ الحكومة لمبادئ تلك المعاهدات والالتزام بها^٧. وبموجب هذا الأمر، تكون فلسطين ملتزمة أمام مجلس حقوق الإنسان بنصوص الاتفاقيات

٥- أنظر "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام": https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261065_ara

٦- قرار رقم ١٩٦٧ اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ حول مركز فلسطين في الأمم المتحدة ونص على منح فلسطين مركز

دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة: https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/Resolution_19.pdf

٧- أهم المعاهدات الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان هي: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من

الدولية لحقوق الإنسان في حال التوقيع عليها وإقرارها، وتصبح مُلزمة برفع التقارير الدورية حول إجراءاتها المتخذة على أرض الواقع لحماية هذه الحقوق، وتطوير البيئة التشريعية والقانونية لتتماشى مع مبادئ تلك الاتفاقيات، ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

وكانت المحكمة الدستورية الفلسطينية قد أقرّت بأغلبية الأعضاء بأن «الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الداخلية بحيث تكتسب قواعد هذه الاتفاقيات قوة أعلى من التشريعات الداخلية بما يتواءم مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب العربي الفلسطيني»^٨. وهو قرار خالفه العضو فواز صايمة الذي رأى أن الاتفاقيات الدولية تكتسب «قوة أعلى من قواعد التشريعات العادية وأدنى من الدستور (القانون الأساسي) بما يتواءم مع الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب العربي الفلسطيني». وأياً كان الرأي في هذه النقطة فإن الحق في حرية الرأي والتعبير في فلسطين مكفول في القانون الأساسي الفلسطيني والمعاهدات والمواثيق الدولية، لكنه يصطدم بقيود توردها نصوص التشريعات الفلسطينية العادية، وهو ما يُشكّل تحدياً أمام اكتساب تلك الحقوق حماية كاملة لكل من يمارسها.

الإطار القانوني للسياسات الإعلامية

إن تقييم الضمانات القانونية لحرية التعبير في فلسطين، يتطلب تحليل التشريعات والقوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق المعايير الدولية المعتمدة لصياغة تشريعات تُؤمّن حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام وتنوعها.

ضمانات حرية التعبير في الممارسة

إن الدستور هو أسمى تشريعات الدولة، لذا تحرص الأنظمة الديمقراطية على أن تكفل دساتيرها حرية التعبير بما يضمن ألا تتغوّّل القوانين على هذا الحق. لكن في حالة فلسطين، لا يوجد دستور دولة، لأن السلطة الوطنية الفلسطينية هي كيان سياسي يتمتع بحكم ذاتي يعمل تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهذه الحالة بقيت على الرغم من أن فلسطين حظيت باعتراف الأمم المتحدة بها دولة غير عضو. وفي الحالة الفلسطينية، يُستعاض عن الدستور بقانون يُسمّى «القانون الأساسي الفلسطيني»^٩ الذي يتكوّن من ١٢١ مادة دستورية تتعلّق بالأسس والقواعد العامة التي أقيمت على أساسها السلطة الوطنية الفلسطينية.

نظرياً، فإن القوانين التي تسنّها السلطة التشريعية الفلسطينية يجب ألا تُعارض مبادئ القانون الأساسي. ويُقدّم القانون الأساسي ضماناً صريحة بأن «حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية مُلزمة وواجبة الاحترام»^{١٠}، أي أن احترام المواطنين والتعامل معهم بشكل يحفظ كرامتهم وحرّيتهم الممنوحة لهم بموجب القانون أمر مُلزم. وتكفل المادة (١٩) من القانون الأساسي حرية الرأي والتعبير، إذ تنصّ على أنه «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو

الاختفاء القسري. للاطلاع على نصوصها: <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/coreinstruments.aspx>

٨- قرار المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، المتعلّق بحكمها في الطعن الدستوري رقم (٢٠١٧/٠٤). إذ فسرت المحكمة مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني، مقررّة سموها «على التشريعات الداخلية». للاطلاع على نص القرار: https://www.birzeit.edu/sites/default/files/mhkm_dstwry_4.pdf

٩- صدر القانون الأساسي الفلسطيني عام ٢٠٠٣، وأدخلت عليه تعديلات عام ٢٠٠٥، ويُعتبر بمثابة دستور دولة فلسطين، ويحدّد هذا القانون شكل نظام الحكم الفلسطيني، وسلطات السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، والحقوق والحرّيات العامة للمواطنين الفلسطينيين، ويُعتبر الدستور المؤقت لفلسطين حين تأسس الدولة الفلسطينية ذات السيادة.

١٠- الفقرة الثانية من المادة (١٠) من القانون الأساسي الفلسطيني.

غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون»^{١١}. وعلى الرغم من أن القانون الأساسي يقدم حماية صريحة لهذه الحقوق الأساسية، إلا أنه رتب ممارستها بمراعاة أحكام القانون الساري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أمر يصطدم بمعوقات سيتم شرحها لاحقاً.

ويعتقد الخبير في القانون الفلسطيني كارم نشوان، أن المادة (١٩) من القانون الأساسي الفلسطيني «لا تحظى باحترام السلطة التنفيذية والقضائية» الفلسطينية. ويعلّل نشوان ذلك بأن «السلطة التنفيذية وخاصة قطاعات العدالة التابعة لها لا تلتزم بأحكام قانون الإجراءات الجزائية في إجراءات الاعتقال والتفتيش المتعلقة بقضايا حرية الرأي والتعبير»^{١٢}.

وينص القانون الأساسي على أن «كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر»^{١٣}. وهذه المادة تُشكّل التزاماً صارماً بحماية الحريات بشكل عام، وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص.

ويؤكد القانون الأساسي صراحة على حرية وسائل الإعلام ومنع الرقابة إلا على مصادر التمويل فقط حيث ينص على أن:

- «تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي، وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.

- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبعث، وحرية العاملين فيها مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.

- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي»^{١٤}.

لكن مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت والخبير في القانون الفلسطيني، الدكتور محمد خضر، يعتقد أن انعكاسات نصوص القانون الأساسي الفلسطيني على واقع الحريات في فلسطين «غير ظاهرة»، معتبراً أن «هناك محاولات، لكنها استعراضية، وغالباً تحت تأثير الضغط الشعبي، أكثر من أن تكون نهجاً، بمعنى أنه بين الفترة والأخرى يقوم قاضٍ أو هيئة (مثل مجلس التأديب القضائي)، بإصدار قرار استعراضي، يشير فيه إلى أهمية حرية التعبير، وأنها مكفولة دستورياً، ولكن لا ينتج عن مثل هذا القرار مبدأ قانوني أو قضائي ملزم، يتم اتباع نهجه من قبل الأجهزة الأمنية، أو النيابة أو حتى المحاكم ذاتها»^{١٥}.

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي كان صارماً في حماية حقوق الإنسان وضمان حرية التعبير، إلا أنه ربط تطبيقها بأحكام القوانين السارية، وهذا يشكّل معضلة تحول دون تطبيق فعال لنصوصه الصريحة، لأن بعض القوانين السارية في فلسطين، وذات العلاقة بحرية التعبير وحرية الإعلام، صدرت قبل القانون الأساسي الفلسطيني، ولا تراعي معايير الحريات وحقوق الإنسان، إذ يعود بعضها إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وفترة الحكم الأردني للضفة الغربية، والإدارة المصرية لقطاع غزة،

١١- للاطلاع على نص القانون الأساسي الفلسطيني: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14138>

١٢- مقابلة مع الخبير في القانون الفلسطيني كارم نشوان، غزة، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

١٣- المادة (٣٢) من القانون الأساسي الفلسطيني.

١٤- المادة (٢٧) من القانون الأساسي الفلسطيني.

١٥- مقابلة مع مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت الدكتور محمد خضر، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

وهي قوانين تعزز السيطرة السلطوية على حرية الرأي والتعبير، مثل قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية، وقانون العقوبات الانتدابي رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ المطبق في قطاع غزة، وقانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن المطبوعات والنشر^{١٦} الذي لم يُصادق عليه المجلس التشريعي.

إضافة إلى ذلك، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية، في السنوات الأخيرة، قوانين أثارت حفيظة المؤسسات الحقوقية، أهمها القرار بقانون^{١٧} رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن الجرائم الإلكترونية^{١٨}. حيث اعتبرت منظمات حقوقية أن بعض مواد هذا القانون لا تتسجم مع مبادئ نصت عليها الاتفاقيات الدولية، مثل الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية - بودابست^{١٩}. وكان خبراء أشاروا في تقرير لمنظمة اليونسكو إلى أن غالبية الإصلاحات القانونية المتعلقة بالصحافة «تسجل تراجعاً على الرغم من أن معظم البلدان لديها ضمانات دستورية لحرية التعبير»^{٢٠}.

كما أن تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، إثر الانقسام السياسي الذي نشب عام ٢٠٠٧، عطل إقرار مشاريع قوانين مهمة مثل قانون حق الحصول على المعلومات، وقانون الإعلام المرئي والمسموع والمجلس الأعلى للإعلام.

ويستند سريان القوانين القديمة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أول قرار أصدره الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والذي نصّ على «سريان القوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة»^{٢١}.

لكن يمكن فهم المسألة من جانب آخر، فربط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في المادة (١٩) من القانون الأساسي الفلسطيني بمراعاة القوانين الأخرى، يستند إلى أنه «في المفهوم القانوني السليم لا يوجد حقوق مطلقة، المادة (١٩) تشير إلى وجود قيود على حرية التعبير، لكن حتى تكون هذه القيود مقبولة، يجب أن تراعى ألا يؤدي أي قيد إلى إهدار حرية التعبير التي هي القاعدة، وأن القيد يجب ألا ينال من جوهر الحق الدستوري، ويجعل ممارسته مستقبلاً محظورة أو محاطة بمخاطر. هذا قيد على المشرع عند وضعه لأي قانون ينظم حرية التعبير، وحتى تكتمل الصورة ومن أجل تبرير تقييد الحرية في المجتمعات غير الديمقراطية، يتم تفسير هذا النص بحيث يعني أن أي قيد على حرية التعبير طالما وُجد بالقانون فهو مقبول، وهذا بالطبع يهدر فكرة الحقوق وسموها وتنظيمها دستورياً، ويجعل النص الدستوري في مرتبة أدنى من القانون وهو بالمناسبة ما هو حاصل واقعاً» في الحالة الفلسطينية، يقول الخبير في القانون الفلسطيني الدكتور محمد خضر^{٢٢}.

والقوانين السارية في فلسطين، «لا تراعي فعلاً مبدأ مراعاة عدم إهدار حرية التعبير عند وضع القيود، بل هي لا تتسجم أساساً مع متطلبات انفتاح المجتمعات على المعلومات» في العصر الرقمي، ما يعطل تطبيق المادة (١٩) من القانون الأساسي، لأن «القصد بربط حق حرية التعبير في المادة (١٩) بأحكام القانون، هو أن وظيفة القانون الأساسي الرئيسية النص على الحقوق والحريات، من دون أن يُفصل هذه الحقوق وآليات التمتع بها، لأن هذا من اختصاص السلطة التشريعية»، يقول الخبير في القانون الفلسطيني كارم نشوان، الذي يرى أنه «يفهم من نص المادة (١٩) أن القانون الأساسي طالب

١٦- للاطلاع على نص قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن المطبوعات والنشر: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208>

١٧- مصطلح «قرار بقانون» يتعلّق بالقوانين التي يوقعها الرئيس الفلسطيني في فترة غياب المجلس التشريعي أو تعطل عمله، حيث تنص المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه «لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عُرِضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون».

١٨- للاطلاع على نص القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م بشأن الجرائم الإلكترونية: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17018>

١٩- للاطلاع على نص الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية - بودابست لسنة ٢٠٠١: <https://rm.coe.int/budapest-convention-in-arabic/1680739173>

٢٠- أنظر «الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام»: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261065_ara

٢١- قرار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، جريدة الوقائع الفلسطينية: العدد الأول، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

٢٢- مقابلة مع مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت الدكتور محمد خضر، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

المجلس التشريعي بأن يسنّ قانوناً لحماية حرية الرأي والتعبير، ولكن المجلس التشريعي لم يقم بسنّ القوانين الكفيلة بحماية هذا الحق»^{٢٣}.

ويؤكد قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني رقم (٩) لسنة ١٩٩٥^{٢٤} أن «الصحافة تمارس مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون، وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها»^{٢٥}. ويشكّل هذا النص ضماناً أخرى لحرية الصحافة، لكن المواد الأخرى في القانون تتغوّّل على استقلالية التحرير، وهو ما يتناقض مع حق المؤسسات الصحافية في ممارسة الحرية من دون تدخل السلطات في تصنيف طبيعة المضامين المنشورة، أو تقييم صحة القرارات التحريرية التي يتخذها رؤساء التحرير.

ضمانات استقلالية التحرير وحماية المصادر الصحفية

يتبنّى قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني حماية حرية الإعلام وحرية الرأي، إذ تنصّ المادة (٢) على أن «الصحافة والطباعة حرّتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسمياً في وسائل التعبير والإعلام». إلا أن المادة (٧) تضع قيوداً صريحة على حرية الإعلام وحرية الرأي والتعبير بنصّ يستخدم عبارات فضفاضة تقول إن «أ. على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة، وأن تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حق للمواطنين كما هو حق لها. ب- يجب أن لا تتضمن المطبوعات الدورية الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أية صور أو قصص أو أخبار تُخلّ بالأخلاق والقيم والتقاليد الفلسطينية».

ويلحظ أن المادة (٧) تضمّنت مجموعة من المصطلحات الفضفاضة التي يمكن أخذها بتفسير عدّة وغير محددة.

وتفرض المادة (٨) من قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني قيوداً أخرى حيث تلزم الصحفي وكل من يعمل بالصحافة «التقيد التام بأخلاق المهنة وآدابها بما في ذلك ما يلي:

أ. احترام حقوق الأفراد وحرّياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

ب. تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

ج. توخّي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث.

د. الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكّي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية.

هـ. عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمنتوج تجاري أو الانتقاص من قيمته».

ولدى تحليل هذه المادة يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين بشأن القرار التحريري في المؤسسة الصحفية:

^{٢٣} - مقابلة مع الخبير في القانون الفلسطيني كارم نشوان، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

^{٢٤} - صدر قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن المطبوعات والنشر في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٥، بموجب مرسوم رئاسي صادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السابق ياسر عرفات، ولا يزال قانوناً مؤقتاً، حيث لم يعرض على المجلس التشريعي الفلسطيني. للاطلاع على نص القانون: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208>

^{٢٥} - المادة (٣) من قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥.

١- فالصحافيون ملزمون في قراراتهم التحريرية بأخلاقيات المهنة وآدابها بموجب قانون المطبوعات والنشر، وهذا يخالف المعايير المهنية للصحافة المستقلة، والتي تشير إلى أن أخلاقيات المهنة جزء من التنظيم الذاتي تندرج ضمن مبدأ الطوعية ولا تفرضها السلطة الحاكمة.

٢- تضمّنت المادة (٨) من قانون المطبوعات والنشر عبارات فضفاضة وغير محدّدة تتعلّق بالسياسة التحريرية، ويُعاقب عليها القانون مثل نشر ما من شأنه أن يُثير العنف والتعصب والبغضاء والعنصرية والطائفية. ولم يأت القانون على ذكر المعاني المحدّدة لها أو الحالات التي تنطبق عليها تلك المعاني، وهذا بحدّ ذاته يُعدّ تقييداً لمبدأ استقلالية التحرير.

كما أن المادة (٣٧) من قانون المطبوعات والنشر تُشكّل خطراً كبيراً على استقلالية القرارات التحريرية في المؤسسة الصحافية، إذ أنها تشتمل على المحظورات التالية:

أ. يُحظر على المطبوعة أن تنشر ما يلي:

١- أي معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن العام أو أسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها.

٢- المقالات والمواد التي تشتمل على تحقير الديانات والمذاهب المكفولة حريتها قانوناً.

٣- المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافر وإثارة الطائفية بين أفراد المجتمع.

٤- وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة.

٥- المقالات أو الأخبار التي يُقصد منها زعزعة الثقة بالعملية الوطنية.

٦- المقالات أو الأخبار التي من شأنها الإساءة إلى كرامة الأفراد أو حرّياتهم الشخصية أو الإضرار بسمعتهم.

٧- الأخبار والتقارير والرسائل والمقالات والصور المنافية للأخلاق والآداب العامة.

٨- الإعلانات التي تروّج الأدوية والمستحضرات الطبية والسجائر وما في حكمها إلا إذا أُجيز نشرها مسبقاً من قبل وزارة الصحة.

ب. يُمنع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمّنت ما حظر نشره بمقتضى أحكام هذا القانون.

وبرأي أدهم مناصرة، صحافي يعمل في الضفة الغربية، فإن «الإشكالية ليست بالبيئة التشريعية والقانونية، بقدر البيئة السياسية والاجتماعية القائمة في فلسطين، والتي تلقي بظلالها على مدى استقلالية التحرير في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية عموماً». فيما يرى منجد أبو شرار، صحافي يعمل في الضفة الغربية، أن «هناك تراجعاً كبيراً يصل إلى حدّ الانهيار في البيئة التشريعية في الأراضي الفلسطينية، وسواء كانت تضمن أم لا استقلالية التحرير، فالمؤكد في هذه المرحلة أنها عاجزة تماماً عن ضمان استقلالية التحرير، إلى جانب غياب أي ضوابط أو لوائح شرف ذات طبيعة إلزامية، ما يعني أن البيئة المهنية هي الأخرى شبه عاجزة».

ويشير قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني إلى «حق المطبوعة الصحافية ووكالة الأنباء والمحرر والصحافي في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية، إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر بالدعاوى الجزائية، حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة، أو تحقيقاً للعدالة»^{٢٦}. لكن التقارير الحقوقية تشير إلى تعرّض صحافيين للاعتقال على خلفية النشر، حيث يُمارس على بعضهم الضغط للإفصاح عن مصادرهم للأجهزة الأمنية.

٢٦ - خصّصت الفقرة (د) من المادة (٤) من قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني للتأكيد على حماية سرية المصادر الصحافية.

وعلى الرغم من غموض وعمومية عبارات هذه المادة القانونية عند حديثها عن الحالات التي تطلب فيها المحكمة من الصحفي أن يكشف عن مصادره، وهي:

١- حماية لأمن الدولة؛

٢- لمنع الجريمة وتحقيقاً للعدالة.

فإن المادة تُقدّم اعترافاً قانونياً بهذا الحق للصحافيين، حيث يشير هذا النص إلى حق الصحفي الفلسطيني في حماية مصادره. ولم يحدّد ذلك بالصحافي الذي يعمل فقط في الصحافة المكتوبة، بل ينطبق ذلك على الصحفيين بغض النظر عن مؤسساتهم الإعلامية التي يعملون فيها، سواء كانت

وسائل إعلام مكتوب أو مرئي أو مسموع أو صحافة إنترنت. إذ إن وزارة الإعلام، ولعدم وجود قانون للإعلام المرئي والمسموع، تُطبّق أحكام قانون المطبوعات والنشر ذات العلاقة بالمضمون الإعلامي وحقوق الصحفيين وحرية الصحافة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع، على الرغم من أن القانون تحدّث عن الصحافة المطبوعة، ولم يأت على ذكر وسائل الإعلام الأخرى.

ويشير تقرير مقياس حرية الصحافة في فلسطين^{٢٧} إلى صعود مؤشر استقلالية عمل وسائل الإعلام لعام ٢٠٢٠، حيث سجّل ٥٥٢ نقطة، بارتفاع مقداره ٨٢ نقطة عن عام ٢٠١٩ الذي سجّل ٤٧٠ نقطة، لكنّه انخفض بمقدار ١٣ نقطة مقارنة مع المستوى الذي سجّله عام ٢٠١٨ بـ ٥٦٥ نقطة. وتُظهر نتائج التقرير أن ارتفاع مؤشر استقلالية عمل وسائل الإعلام كان ملحوظاً في الضفة الغربية (١٢٥ نقطة)، فيما كان طفيفاً في قطاع غزة (١١ نقطة).

ويكشف التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية التي تؤثر على استقلالية القرارات التحريرية في وسائل الإعلام، حيث سجّل المؤشر صعود مقياس الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية التي تستهدف السياسات التحريرية والنشر إلى ٥٤٦ نقطة لعام ٢٠٢٠، بارتفاع ٤٥ نقطة مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي سجّل ٥٠١ نقطة.

ويرى محمد الأطراش، صحفي في الضفة الغربية، أن «أبرز المُشكلات التي يتعرّض لها الصحفي الفلسطيني، هي الضغوط المباشرة وغير المباشرة، والتي ساهمت في خلق رقابة ذاتية مشدّدة لديه، وخاصة تلك التي يمارسها الاحتلال من خلال لجوئه إلى ما يُعرف بقانون التحريض، أو الضغوط الفلسطينية التي يواجهها الصحفي أثناء طرحه لقضايا تمسّ جهات سياسية وأمنية، والتي يتلقّى على أثرها تهديدات مباشرة بشكل شخصي، أو من خلال الضغط على مؤسسته، أو حتى غير مباشرة تتمثل بالتضييق عليه في بعض الإجراءات المدنيةية، أو من خلال تكرار إيصال رسائل من خلال مقربين لحثّه على عدم التطرّق إلى قضايا تمسّ بالعمل العام»^{٢٨}.

^{٢٧} - صدر تقرير مقياس حرية الصحافة في فلسطين في شباط/فبراير ٢٠٢١ عن مركز مدى للتنمية والحرّيات الإعلامية. للاطلاع على التقرير كاملاً: <https://www.madacenter.org/files/Palestine%20Press%20Freedom%20Index%202020.pdf>

^{٢٨} - مقابلة مع محمد الأطراش، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت معه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١

ضمانات الحق في الحصول على المعلومات واحترامها



تنص الفقرة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^{٢٩} على أن «لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها». والوعي الفلسطيني بأهمية الحق في الحصول على المعلومات برز مبكراً مقارنة بالدول العربية، لكن لم تثمر جهود مؤسسات المجتمع المدني في دفع السلطة الفلسطينية إلى إقرار قانون يحمي حق المواطن والصحافي في الحصول على المعلومات.

ويشير قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ في نص المادة (٦) إلى ضرورة أن «تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحافي والباحث في الإطلاع على برامجها ومشاريعها»، وهو نص عام لا يأتي مباشرة على ضمان الحق في الحصول على المعلومات التي يحتاجها الصحفيون، بل يكتفي فقط بذكر عبارة «تسهيل مهمة الصحافي».

وقد بدأت جهود إقرار قانون حق الحصول على المعلومات في فلسطين عام ٢٠٠٥، حيث ناقش المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع القانون رقم (١٨٨/٢٠٠٥/ع)^{٣٠}، وحظي النص بمناقشة عامة، ليصدر القرار رقم (١٠/١/٨٤٤) بقبول مشروع قانون حق الحصول على المعلومات وإحالة إلى اللجان المختصة (القانونية والرقابة العامة وحقوق الإنسان)، لدراسته على ضوء المناقشة العامة التي أجراها المجلس للشروع بمناقشته بالقراءة الأولى. لكن الانقسام السياسي الفلسطيني عام ٢٠٠٧، عطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني ليبقى مشروع قانون الحصول على المعلومات عالقاً، ولم يوقع عليه الرئيس الفلسطيني الذي يملك صلاحية إصدار قرارات تحمل قوة القانون وفق المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني.

ونصت المادة (٢) من مشروع قانون حق الحصول على المعلومات الفلسطيني على أن الأهداف المرجوة من إقراره هي:

١- تمكين المواطن والمقيم في فلسطين من ممارسة حق الحصول على المعلومات الموجودة لدى

٢- المؤسسات العامة وفقاً لأحكام هذا القانون.

٣- بث روح الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة الفلسطينية وتشجيع الانفتاح على الشعب.

وتنص المادة (٣) من مشروع القانون على اعتبار «جميع المعلومات التي بحوزة المؤسسات العامة محلاً للاطلاع، إلا ما دخل منها في نطاق الاستثناءات المحددة في هذا القانون». وعلى الرغم من أن هذه المادة تعني أن القاعدة العامة هي الكشف عن المعلومات، والاستثناء هو رفض الكشف عنها، إلا أن مشروع القانون احتوى على عبارات فضفاضة في المادتين (١٩ و ٢٠) بشأن أنواع المعلومات التي

^{٢٩} صدر عام ١٩٦٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن سريانه تأخر إلى بداية العام ١٩٧٦. للاطلاع على النص الكامل: <https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cescr.aspx>

^{٣٠} ناقش المجلس التشريعي الفلسطيني في دورته العاشرة - الفترة الأولى، في جلسته الأولى / الاجتماع الثالث- الذي انعقد في مدينتي رام الله وغزة يوم الثلاثاء في الخامس من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥ مشروع قانون حق الحصول على المعلومات الذي قدمه النائب عبد الفتاح حمائل.

لا يسري عليها الحق في الحصول على المعلومات، باعتبارها تدخل ضمن الاستثناءات التي لا يجوز بموجبها كشف المعلومات لطالبيها.

وتعتبر المادة (١٣) عدم الرد على طلب الحصول على المعلومة بمثابة رفض للطلب، في حين تُلزم المادة (١٨) المؤسسة العامة ببيان أسباب الرفض على أن لا تُخرج سببين هما: أن المعلومة ليست بحوزة المؤسسة، أو أن المعلومة تقع ضمن الاستثناءات المحددة في القانون. وهذا يُشكل تناقضاً بين المادتين، لأن المادة (١٣) تعطي المؤسسات الحكومية الحق في عدم الرد على طلب الحصول على المعلومة والذي يُعدّ ضمناً رفضاً للكشف عن المعلومة، وهذا يُفرض المادة (١٣) من مضمونها التي تطلب من المؤسسات الحكومية بيان سبب الرفض. ويُعتبر مشروع قانون حق الحصول على المعلومات الفلسطيني مثقلاً باستثناءات الكشف عن المعلومات والتي تتوزع على عشر مواد، في حين يُلحظ أن أربع مواد فقط تضمن حق الحصول على المعلومات.

ومن الملاحظات التي تكشف عدم انسجام نصوص مشروع القانون مع المعايير الدولية لحق الحصول على المعلومات هو إعطاء المفوض العام للمعلومات صلاحية منع الكشف عن المعلومات بموجب قناعاته الشخصية واتخاذ قرار بإبقائها سرية. كما يمنح مشروع القانون المفوض العام للمعلومات صلاحية تمديد مدة سريان طابع السرية على المعلومات التي مضى عليها ٢٠ سنة، إذا رأى ضرورة أن تبقى سرية.

وينص مشروع القانون على أن المفوض العام هو الجهة المختصة بالفصل في الاستئناف المقدم من طالب المعلومة الذي رفض طلبه، على الرغم من أن المفوض العام يعيّن بقرار من رئيس الوزراء بموافقة المجلس التشريعي، وهو ما ينفي عنه صفة الاستقلالية عن الحكومة. كما لا يعطي مشروع القانون للقضاء دوراً في النظر في شكاوى الجمهور إذا اشتكى حجب المعلومات عنه.

ومنذ عام ٢٠٠٥، قادت مؤسسات المجتمع المدني مبادرات عدّة لإقرار مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، كما قدّمت صيغاً أخرى لمشروع القانون اقترحتها المؤسسات الحقوقية على الحكومات الفلسطينية، لكنها لم تنجح. «وفي عام ٢٠١٥، تشكّل ائتلاف «خبرني» الذي يضم مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني من أجل الضغط لإقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، حيث ناقش مجلس الوزراء القانون في العام ٢٠١٧، وتمّت إحالته إلى وزارة العدل لاستكمال النقاش مع مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من جهود الحكومة للتعامل مع الفساد، وترسيخ الشفافية داخل مؤسساتها، ما زالت هناك حاجة إلى زيادة هذه الجهود لتعزيز هيئة مكافحة الفساد وترسيخ الشفافية»^{٣١}.

وفي مؤتمر «حرية التعبير تهّمنا جميعاً» الذي نظّمه المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»^{٣٢}، في رام الله عام ٢٠١٩، بالتزامن مع اليوم العالمي لحق الحصول على المعلومات في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أوصى المشاركون بضرورة تطوير القوانين الفلسطينية الخاصة بالإعلام، وإقرار قانون حق الحصول على المعلومات، وتعزيز المهنية في العمل الصحفي، كأحد أهم الركائز والسبل لحماية الحريات الإعلامية. وأكد مركز مدى أنه «أعدّ مسودة لمشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، وروّج لهذا الحق بشكل واسع، وأسهم بفعالية في النقاش حول مسودات مشاريع القوانين الأخرى المتعلقة بالإعلام».

ولا تزال فلسطين بعيدة عن تلبية المبادئ العالمية لحق الحصول على المعلومات والتي أشارت إليها منظمة Article ١٩^{٣٤} باعتبارها معايير ضرورية يجب أن تراعيها القوانين والتشريعات لضمان ممارسة

٣١ - "أهداف التنمية المستدامة"، خطة الحكومة الفلسطينية حول التنمية المستدامة ٢٠٣٠. للاطلاع: <http://palestinecabinet.gov.ps/WebSite/Upload/Documents/PNVR-Ar.pdf>

٣٢ - للاطلاع على توصيات مؤتمر «حرية التعبير تهّمنا جميعاً»: <https://www.madacenter.org/article/1550/>

٣٣ - حُدّد تاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ليكون يوماً موقوفاً للتوعية بأهمية الحق في الانتفاع من المعلومات في شتى أنحاء العالم. لمزيد من المعلومات:

<https://www.un.org/ar/events/informationaccessday/background.shtml>

٣٤ - Article ١٩ منظمة دولية غير حكومية تدافع عن الحريات العامة وحق الحصول على المعلومات، للمزيد يمكن زيارة الموقع الرسمي للمنظمة

الصحافيين والأفراد حق الحصول على المعلومات من دون معوقات، حيث تؤكد تلك المبادئ على ضرورة أن تُراعى القوانين والتشريعات المحلية حدّ الكشف الأقصى عن المعلومات، وإلزامية نشر المعلومات وتعزيز سياسة الانفتاح، ومحدودية ووضوح الاستثناءات، وتسهيل آليات الحصول على المعلومات، والتكاليف البسيطة، والاجتماعات يجب أن تكون مفتوحة للعامة، والقاعدة العامة هي الكشف عن المعلومات، وحماية المبلّغين عن الفساد من الملاحقة أو التعرّض للأذى.

أنظمة التراخيص والبث

تشرف وزارة الإعلام الفلسطينية على تنظيم قطاع الصحافة والإعلام الفلسطيني عبر منح تراخيص وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة. وتأسست عام ١٩٩٤ تحت اسم «وزارة الإعلام والثقافة» قبل أن تتحوّل إلى وزارة الإعلام بعد أن أنشئت وزارة مستقلة للثقافة. لكنّ تشكيلات الحكومات المتعاقبة لا تتضمن وزيراً للإعلام، فيما ظهرت اتجاهات لاستبدال الوزارة بمجلس أعلى للإعلام وُضع مشروع قانون لإنشائه، لكنه لم يُقرّ بعد على الرغم من مروره بمراحل متقدمة.

ترخيص المطبوعات

تحصل الصحف والمطبوعات الدورية على ترخيص من وزارة الإعلام بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم (٩) لسنة ١٩٩٥، حيث تشترط المادة (١١) أن يكون لكل مطبوعة صحافية رئيس تحرير مسؤول، لا يمارس أية وظيفة أخرى في المطبوعة الصحافية التي يعمل رئيس تحرير لها أو في غيرها، وأن لا يكون قد حُكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ومقيماً إقامة فعلية في فلسطين إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، ويكون رئيس التحرير مسؤولاً عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها، كما يعتبر القانون أن مالك المطبوعة، وكاتب المقال الذي نُشر فيها مسؤولان عما ورد فيه.

ويشترط القانون وفق المادة (١٦) في مسألة مالك المطبوعة الدورية أن يكون فلسطيني الجنسية ومقيماً في فلسطين، في حين يشترط على الفلسطيني غير المقيم الحصول على موافقة وزارة الداخلية، وأن لا يكون قد صدر بحقه حكم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

وتمنح وزارة الإعلام بموجب المادة (١٧) الرخصة لإصدار مطبوعة للصحافي المعرّف في قانون المطبوعات والنشر، والشركة الصحافية التي أسست وسجلت لغايات إصدار المطبوعات الصحافية، وللحزب السياسي. وبموجب المادة (١٩) يُصدر الوزير (أو من يقوم بصلاحياته حالياً) قراره بشأن منح رخصة المطبوعة خلال مدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب، ويكون قرار الرفض معلّلاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

لكن، منذ وقوع الانقسام السياسي الفلسطيني عام ٢٠٠٧، انفصلت وزارة الإعلام في قطاع غزة عن المقرّ العام للوزارة في رام الله حتى عام ٢٠١٥، وباتت صلاحيات منح تراخيص المطبوعات في تلك الفترة في يد حكومة حركة «حماس» التي أدارت حكومة في قطاع غزة حتى عام ٢٠١٥، قبل أن تتسلّم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية السابعة عشرة مهامها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك لا تزال صلاحيات الوزارات في قطاع غزة ضبابية وتعاني الحكومة الفلسطينية حتى اليوم من مشكلة في تنسيق القرارات وتوحيدها بين قطاع غزة والضفة الغربية، لعدم توصل حركتي «فتح» و«حماس» إلى اتفاق يُنهي رسمياً الانقسام السياسي في النظام الفلسطيني.

وبشكل عام، لا تُعدّ إجراءات ترخيص المطبوعات في فلسطين معقّدة، لكنها لا تزال لا تتماشى مع المعايير الدولية لحرية الصحافة التي تشير إلى الاكتفاء فقط بإبلاغ الجهات المعنية بصدور المطبوعة،

وعدم الحاجة إلى التقدم بطلب الحصول على ترخيص وتجديده بشكل دوري. فربط ترخيص المطبوعات الصحافية في فلسطين يُسهم في رفع مستوى التدخّل الحكومي في عمل وسياسات المؤسسات الصحافية، خاصة وأن قانون المطبوعات والنشر يضع قيوداً بعبارات فضفاضة على السياسات التحريرية والنشر، وهو ما يرفع من وتيرة الرقابة الذاتية.

وكان رئيس الحكومة الفلسطينية السابق رامي الحمدلله، أكد في المؤتمر الإعلامي الدولي لدعم الصحافيين الفلسطينيين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أنه «من أجل حماية حقوق الصحافيين في إطار الحرية المسؤولة وفق القانون، وللوصول إلى بيئة عمل إعلامية مناسبة، توجّهنا إلى تحديث منظومة القوانين المتعلقة بالعمل الصحافي، مثل قانون المطبوعات والنشر ١٩٩٥، وقانون حق الحصول على المعلومات الذي أصبح في مراحله الأخيرة تمهيداً لإقراره من مجلس الوزراء».^{٣٥} لكن منذ ذلك الوقت لم تُحرز الحكومة أي تقدّم بهذا الشأن، إذ لم تُقرّ بعد تلك القوانين.

أنظمة مستقلة تنظم البث

تُشرف وزارة الإعلام الفلسطينية على عملية منح تراخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية، بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن تردّدات البث، ووزارة الداخلية المسؤولة عن منح الموافقات الأمنية. والوزارات الثلاث تعمل تحت مظلة لجنة ثلاثية هي الجهة المخوّلة بمنح التراخيص لمحطات الإذاعة والتلفزيون، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلّق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية.^{٣٦} وهذا الواقع القانوني لا ينسجم مع المعايير الدولية التي تشير إلى ضرورة وجود جسم مستقل يُشرف على تنظيم قطاع الإعلام المرئي والمسموع. ولتحقيق الشفافية في هذا القطاع، توصي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التعليق العام رقم (٣٤) على المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بإنشاء هيئة أو سلطة ترخيص مستقلة وعامة للبث، تكون مهمتها منح التراخيص والإشراف على مراجعة الطلبات والبث فيها وفحصها.^{٣٧}

ويُعطي قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلّق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية وزارة الإعلام صلاحيات تمكّنها من التدخل في السياسة التحريرية للمحطات العاملة في فلسطين. لكن مع وجود حكومتين في الفترة بين (٢٠٠٧-٢٠١٤)،^{٣٨} واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة إثر الانقسام السياسي الذي وقع في صيف ٢٠٠٧، باتت صلاحية منح تراخيص البث في غزة تابعة للإدارة العامة للمطبوعات والنشر التابعة لوزارة الإعلام والمكتب الإعلامي الحكومي التابع لحكومة حركة «حماس»، حيث منحت هذه الإدارة عدداً من تراخيص البث التلفزيونية والإذاعية من دون التنسيق مع الحكومة في رام الله.^{٣٩}

وفي عام ٢٠١١ عملت وزارة الإعلام على صياغة مشروع قانون للإعلام المرئي والمسموع، نوقش من قبل لجان مختصة عدّة مرات، وأدى النقاش إلى إجراء تعديلات عديدة على مواده، ووافقت ذلك صياغة أخرى لمشروع قانون إنشاء المجلس الأعلى للإعلام كبديل عن وزارة الإعلام الفلسطينية. لكن

٣٥ - المؤتمر الإعلامي الدولي لدعم الصحافيين الفلسطينيين، أقيم للمرة الأولى في فلسطين، وحمل عنوان «صحافيون في مرمى النيران»، حيث حضرته شخصيات إعلامية ورسمية واعتبارية فلسطينية، ورئيس الاتحاد الدولي للصحافيين، فيليب لوروث، ونقيب الصحافيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، وممثلون عن وسائل إعلام فلسطينية.

<https://www.pjs.ps/ar/freedoms-committee/42068.html>

٣٦ - أنظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلّق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأرضية والفضائية وشركات خدمات البث الفضائي ومكاتب المحطات الفضائية والإنتاج الإعلامي: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17122>

٣٧ - لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤، أيلول ٢٠١١ <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/GC34.pdf>

٣٨ - بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، تم تكليف رامي الحمد لله بتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني لتحل محل الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9332

٣٩ - أنظر صلاحيات الإدارة العامة للمطبوعات والنشر التابعة لوزارة الإعلام في قطاع غزة: http://gmo.ps/ar/?page=menu_det&type=0&id=46

مشروع القانون لاقى انتقادات واسعة من حيث عدم إشراك مؤسسات إعلامية ومؤسسات المجتمع المدني في جهود صياغته، إضافة إلى ملاحظات قُدِّمتها مؤسسات مثل مجلس منظمات حقوق الإنسان الذي أشار إلى أن صيغة مشروع القانون «واردة على نحو ضبابي وفضفاض»، حيث أوصى بضرورة «السير على نهج تجربة الأمم المتحدة في اختيار المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، القائمة على المنهجية التنافسية، وإسقاطها على عملية اختيار أعضاء مجلس إدارة المجلس الأعلى للإعلام، باعتبارها تجربة دولية هامة ومفيدة وبناءة على هذا الصعيد»^{٤٠}.

الرقابة في القانون والممارسة

نظرياً يكفل القانون الأساسي الفلسطيني حماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أشكال الرقابة التي يمكن أن تفرضها السلطة التنفيذية، إذ تنصّ الفقرة (٣) من المادة (٢٧) على أن «تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون، وبموجب حكم قضائي». وفعلياً لا تفرض التشريعات الفلسطينية رقابة مسبقة على الإعلام الفلسطيني، ولا تمارس الجهات الرسمية مثل وزارة الإعلام رقابة مسبقة بمفهومها المجرد.

لكن أكثر أنواع الرقابة التي يعاني منها الصحفيون الفلسطينيون ومؤسساتهم الإعلامية، هي الرقابة الذاتية التي يمكن تصنيفها ضمن ممارسات الرقابة المسبقة التي يفرضها الصحفيون ومؤسساتهم على أنفسهم نتيجة لحالة الخوف التي تفرضها ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية ضد الصحفيين.

الترهيب والرقابة الذاتية

في حزيران/يونيو ٢٠١٩، أكد رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية، على احترام حقوق الصحفيين وعدم المساس بحرية الإعلام: «سنكون أوفياء للقلم وحرية الصحافة والتعبير، وقبول النقد البناء والعمل عليه، من خلال السياسات والتشريعات التي ستعمل على حماية المواطنين والصحفيين»^{٤١}. لكن على أرض الواقع فإن المشهد يعكس غير ذلك، فالرقابة الذاتية في فلسطين تتشكل نتيجة فرض حالة من الخوف والترهيب على الصحفيين والناشطين ممن ينشرون معلومات قد تزعج السلطات الأمنية أو جهات نافذة، سواء إسرائيلية أو فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعلى سبيل المثال سجّلت تقارير المنظمات الحقوقية حالات استدعاء أمني واعتقالات استهدفت صحفيين، وهذا من شأنه أن يعزّز أنواع الرقابة، وأخطرها الرقابة الذاتية.

في النصف الأول من عام ٢٠٢١، ارتفع مستوى انتهاكات الحريات الإعلامية في فلسطين بشكل ملحوظ^{٤٢}. وبلغ عدد الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وجهات فلسطينية إلى جانب

سياسات شركات التواصل الاجتماعي تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها مدينة القدس ٣٨٤ انتهاكاً، بزيادة بلغت ١٤٧ انتهاكاً (٦٢٪) مقارنة بـ ٢٣٧ حالة سجّلت في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

٤٠ - أنظر النص الكامل لملاحظات مجلس منظمات حقوق الإنسان بشأن المجلس الأعلى للإعلام: <https://www.alhaq.org/ar/palestinian-human-rights-organizations-council/2393.html>

٤١ - تصريحات رئيس الحكومة الفلسطينية، محمد اشتية، يؤكد فيها على حرية الصحافة: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=8VoP0na85692

٤٢ - تم الحصول على البيانات المتعلقة بالانتهاكات من تقرير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"، في النصف الأول من عام ٢٠٢١. للاطلاع على التقرير كاملاً: <https://www.madacenter.org/article/1742>

وارتكبت السلطات الإسرائيلية الجزء الأكبر من هذه الانتهاكات بواقع ٢٥٣ انتهاكاً بنسبة بلغت ٦٦ بالمئة، تليها الجهات الفلسطينية التي ارتكبت ٨٧ انتهاكاً بنسبة بلغت ٢٣ بالمئة، فيما ارتكبت شبكات التواصل الاجتماعي ٤٣ انتهاكاً بنسبة بلغت ١١ بالمئة. وبلغ عدد عمليات المنع من التغطية التي ارتكبتها قوات إسرائيلية بحق صحفيين فلسطينيين في النصف الأول من عام ٢٠٢١ نحو ٣٨ عملية، إضافة إلى ١٣ عملية استُهدف فيها صحفيون أثناء عملهم الصحفي، و١٤ عملية إتلاف أو احتجاز معدات الصحفيين أثناء التغطية الميدانية، واحتجاز ثلاثة صحفيين.

وبشأن الانتهاكات الفلسطينية التي تُمثل نوعاً من الرقابة والترهيب، فقد وقع معظمها في الضفة الغربية (٧٦) انتهاكاً بنسبة ٨٧ بالمئة، فيما سجلت غزة ١١ انتهاكاً بنسبة ١٣ بالمئة. ويعود سبب ارتفاع عدد الانتهاكات في الضفة الغربية إلى ممارسات التعقيم التي مارستها الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال الأحداث التي تبعت مقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، خلال عملية اعتقال عنيفة نفّذتها قوة فلسطينية في الخليل في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١، حيث عانى الصحفيون من حالة من الترهيب والرقابة على التغطية الميدانية والنشر لكل ما يتعلّق بحراك الشارع ضد السلطة الفلسطينية، إذ سجلت ٢١ حالة منع تغطية وست حالات استدعاء واستجواب وسبع حالات تحريض بحق صحفيين وناشطين في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، واجه الصحفيون ثلاث حالات منع تغطية، وحالت استدعاء واستجواب، فيما لم تُسجل حالات تحريض^{٤٣}. وانخفاض عدد الانتهاكات في قطاع غزة يعود إلى القبضة الأمنية التي تمارسها القوى الأمنية التابعة لحركة حماس، والتي تحدّ من حرية الإعلام هناك.

ويعتقد محمد الرجوب، صحفي من الضفة الغربية، أن هناك «مخاوف مرتبطة بوجود الاحتلال الاسرائيلي، وضغوطاً أخرى تفرضها شبكة مصالح القطاع الخاص، وضغوطاً مرتبطة بمنظومة القوى التقليدية والعشائرية والحزبية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. لكن الأهم من ذلك كله أن منظومة الإعلام الفلسطيني بشكل عام تعاني من تشوّهات مهنية بنيوية ما يجعلها ضعيفة في مواجهة كل ما من شأنه أن يمسّ استقلالية التحرير»^{٤٤}.

الحماية التشريعية لحرية الإنترنت



حرية استخدام المنصّات الرقمية والإنترنت تصطدم عادة بحاجة الدولة إلى فرض قيود قانونية تمنع الجريمة الإلكترونية، وهو ما يثير القلق من محاولة السلطة التنفيذية استغلال القانون لفرض قيود على حرية التعبير على الإنترنت من خلال النشر عبر المنصّات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. فهل تحتاج فلسطين إلى قانون للجرائم الإلكترونية؟ تكشف بيانات المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^{٤٥} ٢٠١١ أن أكثر من نصف الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) من مستخدمي الإنترنت قد تعرضوا لتهديدات معلوماتية متنوعة بنسبة ٥٣,٧ بالمئة. وبيّنت نتائج التحليل أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تبيّن أن هذا النوع من التهديد الإلكتروني ينتشر بشكل أكبر في قطاع غزة بنسبة ٦١,٩ بالمئة، مقارنة بالضفة الغربية التي بلغت النسبة فيها ٤٩,١ بالمئة. وقد تباينت هذه النسبة على مستوى المحافظات لتبلغ أقصاها حوالي ٧٠ بالمئة في محافظتي طولكرم في الضفة الغربية وخانيونس، وأدناها في محافظة سلفيت في الضفة الغربية بنسبة ١٨,٣ بالمئة.

^{٤٣} - المصدر السابق.

^{٤٤} - مقابلة مع محمد الرجوب، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
^{٤٥} - أحدث بيانات أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الجريمة الإلكترونية في فلسطين ضمن تقرير صدر عام ٢٠١٣، للاطلاع على التقرير كاملاً: https://www.pCBS.gov.ps/portals/_pCBS/PressRelease/Press_Ar_ECrim2012A.pdf

بيانات المسح أشارت إلى أن التهديدات على شبكة الإنترنت تنوّعت بين الفيروسات (٤٧ بالمئة)، والتعرّض للمحتوى غير اللائق (١٣,١ بالمئة)، وتخريب المعلومات أو العبث فيها (٩,٣ بالمئة)، وسرقة البيانات الشخصية (٧,٣ بالمئة). وهناك تباين واضح في مستويات وأنواع التهديدات المعلوماتية عبر الإنترنت بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ أشارت نتائج المسح إلى أن مستوى تهديدات المحتوى غير اللائق وسرقة البيانات الشخصية وبطاقة الائتمان كان أعلى في الضفة الغربية، في حين أن تهديد الفيروسات وتخريب البيانات أو العبث بها كان أعلى في قطاع غزة.

وللتعامل مع الجرائم الإلكترونية، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، القرار بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن الجرائم الإلكترونية. وعلى لسان حسن العوري، الذي كان مستشاراً للرئيس الفلسطيني للشؤون القانونية حينها، حدّدت السلطة الفلسطينية هدف القانون بالقول إنه «سيعمل على تنظيم المعاملات الإلكترونية، وعمل المواقع الإلكترونية الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي»، مبيّناً أن «قانون العقوبات لم يكن يشمل القطاع الإلكتروني، باعتباره قطاعاً مستجداً، لذلك جاء هذا القانون ليعمل على تنظيم هذا القطاع المهم، من حيث فرض عقوبات على من يُخلّ بالسلوك العام، أو التحريض من خلال هذه المواقع»^{٤٦}.

لكن هذه التبريرات لم تُقنع منظمات دولية ومحلية عبّرت عن قلقها من خطورة القانون ومارست ضغوطاً لإلغائه، ما دفع الرئاسة الفلسطينية إلى إصدار القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن الجرائم الإلكترونية، الذي نصّ في الفقرة الأولى من المادة (٥٥) على أن «يلغى القرار بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧، بشأن الجرائم الإلكترونية»^{٤٧}.

وبقراءة فاحصة لتصريحات العوري حول دوافع إصدار قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني، فإن الأمر يتعلّق بتنظيم المعاملات الإلكترونية، وعمل المواقع الإلكترونية الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي. أما بالنسبة إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية فإن خطر الجريمة في هذا القطاع قد يكون محدوداً في فلسطين، باعتبار أن نسبة الفلسطينيين ممن يستخدمون الإنترنت للتعامل مع الخدمات المالية والبنكية تبلغ نحو ٤,٩ بالمئة فقط، فيما بلغت نسبة من يستخدمون الإنترنت للتجارة الإلكترونية والتسوق عبر الإنترنت ٣,٤ بالمئة^{٤٨}. لكن لا بدّ من القول إن اتجاه فلسطين لإقرار قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية جاء منسجماً مع التوجهات الدولية التي أقرّت بأهمية محاربة الجريمة الإلكترونية والهجمات السيبرانية التي ازدادت عالمياً وباتت تهدّد الأمن القومي للدول، حيث تشير الدراسات إلى أن ازدياد نسب استخدام الإنترنت والحاسوب بين أفراد المجتمع تؤدي إلى ظهور الجريمة الإلكترونية.

في ذات الوقت، إن النشاط الأكبر للفلسطينيين على المنصّات الإلكترونية سياسي واجتماعي، إذ باتت المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي مساحات للتعبير عن الرأي، وانتقاد الفساد وأداء الحكومة والأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، وساهمت تلك المنصّات الرقمية في إيصال صوت العامة إلى أصحاب القرار، وتحولت إلى وسيلة للاتصال السياسي الذي ينشط فيه الشباب الفلسطيني الذي يحمل آراء متباينة بشأن النظام السياسي الفلسطيني وقضية الانقسام السياسي بين حركتي «فتح» و«حماس» الذي فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وهنا يمكن فهم مقاصد العوري أن القانون صدر لينظّم عمل المواقع الإلكترونية الإعلامية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أثار حفيظة ومخاوف بشأن فرض قيود على ممارسة حرية الرأي والتعبير على المنصّات الرقمية في فلسطين.

وذكر المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية أن قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني يستخدم كلمات فضفاضة لتجريم الوصول إلى المواقع

٤٦ - للاطلاع على تصريحات حسن العوري، المستشار السابق للرئيس الفلسطيني للشؤون القانونية، المنشورة في وكالة الأنباء الفلسطينية، بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٧: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=s7c4SYa793347989445as7c4SY
٤٧- القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ بشأن الجرائم الإلكترونية، نشر في العدد الممتاز رقم ١٦ من جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨ صفحة ٨. انظر العدد كاملاً: <https://bit.ly/2ZsPw5c>
٤٨- نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٩، أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ونشر تقريره النهائي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٢٠. للاطلاع على النسخة الكاملة: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2510.pdf>

الإلكترونية وحرية التعبير عبر الإنترنت. كما يلزم مزود خدمة الإنترنت بالتعاون مع أجهزة الأمن في جمع البيانات من دون رقابة قضائية. وأكدت المفوضية أنه على الرغم من إجراء تعديلات على القانون في نيسان/أبريل ٢٠١٨، إلا أن السلطات استمرت في استخدام القانون لقمع الانتقادات عبر الإنترنت^{٤٩}

وبالفعل أصدرت محكمة صلح رام الله، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، قراراً بحجب ٥٩ موقعاً إلكترونياً، وهو ما اعتبر مؤشراً خطيراً على استخدام هذا القانون للتضييق على الحريات الرقمية في فلسطين و«وسيلة لفرض عقوبات على بعض وسائل الإعلام الناقدة للسلطة القائمة»، وفق منظمة مراسلون بلا حدود^{٥٠}. ويشكّل نص المادة (٣٩) من قانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني خطراً على حرية الإعلام بإجادة حجب المواقع الإلكترونية وفق إجراءات ومحاضر الأجهزة الأمنية، والتي يتم رفعها للنائب العام أو للحصول على إذن قضائي بحجب هذه المواقع خلال ٢٤ ساعة.

حيث تنص الفقرة (١) من هذه المادة على أن «لجهات التحري والضبط المختصة، إذا ما رصدت قيام مواقع إلكترونية مستضافة داخل الدولة أو خارجها، بوضع أي عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أي مواد دعائية أو غيرها، من شأنها تهديد الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة، أن تعرض محضراً بذلك على النائب العام أو أحد مساعديه، وتطلب الإذن بحجب الموقع أو المواقع الإلكترونية أو حجب بعض روابطها من العرض».

وتنص الفقرة (٢) من ذات المادة على أن «يقدم النائب العام أو أحد مساعديه طلب الإذن لمحكمة الصلح خلال ٢٤ ساعة، مشفوعاً بمذكرة برأيه، وتصدر المحكمة قرارها في الطلب، في ذات يوم عرضه عليها إما بالقبول أو بالرفض، على ألا تزيد مدة الحجب على ستة أشهر، ما لم تجدد المدة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة». ويلاحظ أن هذا النص وضع معايير فضفاضة كمبررات لحجب المواقع الإلكترونية، مثل «تهديد الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة»، وهو ما يخالف المعايير الدولية لحرية الإنترنت، ومعايير القيود التي يجب أن تكون في أضيق الحدود ووفق الحاجة وموضحة بشكل دقيق لا يقبل التأويل.

ويرى ممثلو وسائل إعلام من الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الإعلام الفلسطيني بحاجة إلى «ثورة» في ملف التشريعات الخاصة به، خصوصاً وأن القوانين يختلف تطبيقها في الضفة الغربية عن قطاع غزة. ويشدد ممثلو المؤسسات الإعلامية في الضفة الغربية على ضرورة تعديل قانون الجرائم الإلكترونية، ليتماشى مع التزامات السلطة القانونية والدولية، كون هذا القانون يحد من حرية النشر والتعبير عن الرأي. فيما يطالب ممثلو وسائل إعلام من قطاع غزة بضرورة وقف العمل بقانون «سوء

استخدام التكنولوجيا» الذي تطبقه حركة «حماس» في قطاع غزة بهدف تقييد حرية التعبير وملاحقة الصحافيين^{٥١}.

وقدّمت مؤسسات حقوقية فلسطينية^{٥٢} ملاحظات جوهرية على مضمون القانون، فالفقرة (١) من المادة (٣١) تلزم مزود خدمة الإنترنت بتقديم معلومات المشترك بناء على طلب النيابة العامة أو المحكمة المختصة، حيث يرى حقوقيون ضرورة حصر هذا الإجراء بالمحكمة فقط، إلى جانب القلق من نصوص المادتين (٣٢) و(٣٣) التي تمنح النيابة العامة أو من تنتدبه من «مأموري الضبط القضائي»، والمقصود هنا الأجهزة الأمنية، لأخذ البيانات والمعلومات والأجهزة وكلمات المرور وتفتيش وسائل التكنولوجيا للمشاركين، إذ ترى مؤسسات حقوقية ضرورة حصر هذه الصلاحيات بالمحكمة فقط.

٤٩- مقتطفات من تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية، الفقرة ٥٢، <https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-special-rapporteur-on-the-promotion-and-protection-of-the-right-to-freedom-of-expression-and-opinion-and-expression-a-hrc-41/35-add-2-excerpts-of-opinion-and-expression-a-hrc-41>

٥٠- للاطلاع على تعليق منظمة مراسلون بلا حدود على قرار الحجب: <https://rsf.org/ar/news/197>

٥١- مخرجات مجموعة تركيز عقدتها مؤسسة سمير قصير لممثلي وسائل إعلام فلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٥٢- ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون الجرائم الإلكترونية وحجب مواقع إلكترونية، أنظر النص كاملاً: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/16110.html>

قوانين التشهير والمحاكمات على الرأي والتعبير

تحتاج الدول إلى قوانين تحمي سمعة الأفراد من التشهير، لكن المعايير الدولية تشير إلى ضرورة أن تلتزم النصوص التشريعية باستخدام أضيق القيود وأكثرها ضرورة لحماية سمعة الأفراد. كما ينبغي أن تكون القيود الأخرى المفروضة على حرية التعبير، سواء المستندة إلى الأمن القومي أو الخطابات المحرّضة على الكراهية أو الازدراء بالمحاكم أو الفحش، واضحة ومحددة بشكل ضيق في القانون، وبعيدة عن استخدام العبارات الفضفاضة ذات التفسيرات المتعددة الغامضة، ومبرّرة كما هو ضروري في مجتمع ديمقراطي.

لكن المعضلة في فلسطين أعمق وأكثر تعقيداً من مسألة مراعاة المعايير الدولية في قوانين التشهير، إذ أن المنظومة القضائية الفلسطينية لا تزال تعتمد قوانين موروثة من الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم الإنكليزي أو المصري في قطاع غزة، وهذا يضع القوانين الفلسطينية المتعلقة بالتشهير في خانة التشريعات المقيّدة للحريات والمخالفة لمعايير حقوق الإنسان.

قيود عامة في قوانين التشهير

يسري في الضفة الغربية قانون العقوبات الأردني^{٥٣} رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، ويغلّظ هذا القانون العقوبات في قضايا الرأي، ويتشدّد في فرض القيود السالبة للحريات الإعلامية. ويعاقب هذا القانون بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات «كل من حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقطع جزءاً من الأراضي الأردنية^{٥٤} ليضمها إلى دولة أجنبية»^{٥٥}. كما يعاقب بـ«السجن مدة لا تقلّ عن خمس سنوات ل من أقدم على أعمال أو كتابات فعرض المملكة لخطر أعمال عدائية أو عكّر صلاتها بدولة أجنبية»^{٥٦}.

ويعاقب القانون بـ«الأشغال الشاقة المؤقتة كل من ينال بالدعاية من هيبة الدولة ومن الشعور القومي في المملكة زمن الحروب، وبالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على ٥٠ ديناراً كل من أذاع في الخارج أنباء كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها»^{٥٧}.

ويعاقب بـ«الحبس مدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، أو بغرامة لا تزيد على ٥٠ ديناراً لكل من كتب أو خطب بقصد إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية بين الطوائف»^{٥٨}.

وفي قطاع غزة يسري قانون العقوبات الانتدابي^{٥٩} رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، والذي يضع أيضاً قيوداً صارمة على حرية الرأي والتعبير، حيث يعاقب «كل من أذاع ألفاظاً، أو طبع أو نشر أو أخرج مطبوعاً، ينطوي على نية الفساد». كما يعاقب «كل من استورد أي مطبوع ينطوي على نية الفساد، إلا إذا لم يكن لديه سبب يحمله على الاعتقاد بأن ذلك المطبوع ينطوي على نية الفساد»^{٦٠}. وفسّر القانون مصطلح «نية الفساد» على أنها «النية المنطوية على إيجاد الكراهية والازدراء أو إيقاظ شعور النفور من شخص جلالة الملك أو من الدولة المنتدبة أو من المندوب السامي بصفته الرسمية أو من حكومة

٥٣ - للاطلاع على نص قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠: <https://maqam.najah.edu/legislation/33>

٥٤ - باستخدام قاعدة القياس، فأينما وردت كلمة «الأردن»، يقصد بها «فلسطين»، وكلمة «الملك» يقصد بها «الرئيس»، لاختلاف النظام السياسي الفلسطيني الرئاسي، عن الأردني الملكي. وهناك مدرستان في الفقه القانوني الفلسطيني، إحداهما لا تجيز القياس في القوانين الجنائية، والأخرى تجيز ذلك، أما ما يتم تطبيقه غالباً فهو جواز القياس.

٥٥ - المادة (١١٤) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٥٦ - المادة (١١٨) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٥٧ - المواد (١٣٠-١٣١-١٣٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٥٨ - المادة (١٥٠) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٥٩ - قانون وضعته حكومة الانتداب البريطاني أثناء حكمها فلسطين، ويؤرخ لهذا القانون أنه صدر يوم ٢٧ تموز/يوليو ١٩٤٨ واعتمدت مواده على التشريع الفرنسي الذي تشدّد آنذاك في تغليظ العقوبات على جرائم النشر، ولا يزال سارياً حتى الآن في قطاع غزة. للاطلاع على نص القانون: <http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16325>

٦٠ - المادة (٥٩) من قانون العقوبات الانتدابي رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦.

فلسطين القائمة بحكم القانون أو من سير العدالة، أو النية المنطوية على تحريض أو تهيج أهالي فلسطين على محاولة إيقاع أي تغيير في أي أمر قائم في فلسطين بحكم القانون، بغير الطرق المشروعة، أو على إيقاظ الاستياء أو النفور بين أهالي فلسطين، أو على إثارة البغضاء والعداوة بين مختلف فئات الشعب في فلسطين»^{٦١}.

إن النصوص القانونية سألقة الذكر تجعل نصوصاً من قانوني العقوبات المطبقين في الضفة الغربية وقطاع غزة سألقة لحرّيات الرأي والتعبير وحرّيات الإعلام، وتُظهر النصوص مدى التشدد في العقوبات ذات الصلة بقضايا الرأي، هذا بالإضافة إلى الاستخدام المفرط في المصطلحات الفضفاضة التي تقبل التفسيرات المختلفة. وتشكّل هذه النصوص قيوداً على الصحفي والمواطن، تمنع من الخوض في القضايا السياسية أو المحلية أو النشر فيها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مشروع قانون العقوبات الفلسطيني تمت صياغته في مسودة، لكن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يتمكن من إقراره كقانون بديل لقوانين العقوبات المعمول بها في فلسطين، لعدّة أسباب منها تعطل المجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٧.

وعلى الأرض، يمثل صحفيون ونشطاء فلسطينيون بشكل دوري أمام النيابة العامة والمحاكم الفلسطينية في جرائم ترتبط بحق التعبير والنشر المكفول كحق من حقوق الإنسان في القانون الأساسي الفلسطيني، إلى جانب مؤسسات إعلامية توجّه دعاوى قضائية. فبعد نشر صحيفة «العربي الجديد» تقريراً عن «التعذيب» في السجون الفلسطينية، قرّرت السلطات الفلسطينية إغلاق مكتب الصحيفة في رام الله، وأحيلت مديرتها نائلة خليل إلى المحكمة، حيث تنظر محكمة صلح رام الله في تهم «العمل من دون ترخيص والإساءة إلى الأمن».

واستدعت المباحث العامة الفلسطينية في نابلس، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، الصحفي عميد شحادة، واحتجزته مدة ١٢ ساعة، قبل أن تُفرج عنه بكفالة شخصية، ليُمثّل أمامها في شباط/فبراير على خلفية شكوى بتهمة الذمّ وفق قانون الجرائم الإلكترونية، بسبب منشور له على فيسبوك. أما المخرج عبد الرحمن ظاهر، فيُحاكَم بتهمة «الذمّ بالسلطة، وإثارة النعرات الطائفية، ونقل أخبار بقصد إثارة الفرع»، على خلفية منشور له على فيسبوك ومشاركته في برامج إعلامية ناقدة في العام ٢٠٢١.

ومثّل الصحفي رامي سمارة والصحافية نائلة خليل، أمام محكمة صلح رام الله بتهمة «القذف والتشهير» في الدعوى المقدّمة من قبل مدير مركز الإعلام في جامعة النجاح الوطنية. كما استدعت النيابة العامة في رام الله في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الصحافية فاتن علوان إثر شكوى تقدّمت

بها بلدية البيرة، على خلفية نشر علوان فيديو على صفحتها على فيسبوك، تنتقد فيه إخلاء البلدية «كشك قهوة لسيدة فقيرة»، لكنها لم تمثّل أمام النيابة للتحقيق بعد تدخل نقابة الصحفيين.

كما حقّقت النيابة العامة في مدينة رام الله، في تموز/يوليو ٢٠٢٠، مع الصحفي أشرف النبالي بتهمة «التشهير» وفق قانون الجرائم الإلكترونية، على خلفية منشور له على فيسبوك، ينتقد إحدى الشركات التي رفضت صرف شيك لأحد المواطنين. كما قرّرت محكمة صلح طولكرم، في تموز/يوليو ٢٠٢٠، الإفراج عن مدير صفحة «كرمبول طولكرم» على فيسبوك الصحفي سامي الساعي، بكفالة عدلية قيمتها ٥ آلاف دينار أردني (حوالي ٧ آلاف دولار أميركي)، بعد اعتقال دام ٢٢ يوماً بتهمة «إنشاء صفحة إلكترونية فيها مساس بالسلطة» الفلسطينية^{٦٢}.

وفي غزة يُحاكَم المصوّر الصحفي إيهاب فسفوس، المتهّم «بسوء استعمال التكنولوجيا»، حيث وثّق بالفيديو، قبل أكثر من ثلاثة أعوام، اعتداء عناصر أمنية تابعة لحكومة حماس بالضرب المبرح على صبي لا يتعدّى عمره ١٤ عاماً في خانيونس التابعة لحكومة حركة «حماس»، ونشر عن الواقعة على حسابه في فيسبوك. وفي شباط/فبراير ٢٠٢١، احتجز قسم الجرائم الإلكترونية التابع لجهاز المباحث العامة

٦١ - المادة (٦٠) من قانون العقوبات الانتدابي رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦.

٦٢ - تم الاعتماد على موقع «سكايز» التابع لمؤسسة سمير قصير كمصدر يوثّق المحاكمات والملاحقات القضائية بحق الصحفيين في الضفة الغربية. للمزيد: <https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News>

في حكومة حركة «حماس» في قطاع غزة، الفنان الشعبي حسام خلف بتهمة «القذف والتشهير»، على خلفية منشورات له على فيسبوك.

كما حُققت النيابة العامة التابعة لحكومة حركة «حماس» في قطاع غزة، في آذار/مارس ٢٠٢١، مع الصحافي إبراهيم أبو شعر، بعد يوم على استدعائه بتهمة «إساءة استخدام التكنولوجيا»، على خلفية انتقاده جمعية «الفلاح» عبر منشور له على فيسبوك. كما حُققت مع الصحافي يوسف فارس، في ذات الشهر، وفي ذات التهمة. وكذلك، استجوبت النيابة العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، الصحافي أحمد سعيد، بعد شكوى تقدّمت بها نقابة الأطباء في القطاع ضدّه، على خلفية منشور له على فيسبوك ينتقد أسعار كشافيات الأطباء، حيث اتُّهم بـ«الإساءة إلى النقابة»^{٦٣}.

جرائم النشر (الذمّ والقذف)

يعتقد يحيى شقير، الخبير في التشريعات الإعلامية، أن «مصلحة المجتمع تتحقّق بقيام وسائل الإعلام بدورها عبر ثلاثة أسس رئيسية هي، مهنية جيدة للإعلاميين، وبيئة تشريعية تضمن الحريات الإعلامية، (يعرف فيها الإعلامي حقوقه وواجباته، والمُباح والمعاقب عليه)، والالتزام بأخلاقيات المهنة. وإن أي خلل في واحدة أو أكثر من هذه الأسس يُشكّل انتهاكاً لحقّ المواطن في المعرفة، ويؤثّر على دور السلطة الرابعة (الصحافة) في الرقابة كحارس للمصلحة العامة»^{٦٤}.

إن جريمتي الذمّ والقذف تُلاحقان الصحافيين الفلسطينيين وتُهدّدان دورهم كمراقبين على أعمال السلطات لحماية المصلحة العامة وتزويد الجمهور بالمعلومات. ويُعرّف قانون العقوبات الأردني المطبّق في الضفة الغربية الذمّ بأنه «إسناد مادة معينة إلى شخص ولو في معرض الشك والاستفهام من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته أو تُعرّضه لبغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أم لا»^{٦٥}. وعرّف القذف بأنه «الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره - ولو في معرض الشك والاستفهام - من دون بيان مادة معيّنة»^{٦٦}.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن الجريمتين متشابهتان، لكن الفرق هو في «إسناد المادة» أو الفعل المرتبط بجريمة الذمّ، في حين لا تتطلّب جريمة القذف «إسناد مادة» أو فعل معيّن إلى الشخص، وتكتفي بتوجيه الصفات الماسّة بالشرف والكرامة إلى الشخص بشكل علني وبسوء نية.

ويلاحظ أن المشرّع تشدّد في توسيع دائرة الاتهام في قضايا الذمّ والقذف، حينما اعتبر أن عبارات «الاستفهام والشك» التي قد تؤدي إلى المسّ بالشرف والكرامة تدخل في إطار الإدانة بجرائم الذمّ والقذف المعاقب عليها في القانون، وهذا ما يشكّل خطراً على العاملين في مهنة الصحافة والإعلام.

كما لم يشترط قانون العقوبات في وقوع جرائم الذمّ والقذف ذكر اسم المعتدى عليه صراحة، بل اكتفى بوجود قرائن تدلّ على المعتدى عليه المقصود، حيث نصّ قانون العقوبات على أنه «إذا لم يُذكر عند ارتكاب جرائم الذمّ والقذف اسم المعتدى عليه صريحاً أو كانت الإسنادات الواقعة مبهمة، ولكن كانت هنالك قرائن لا يبقى معها تردد في نسبة تلك الإسنادات إلى المعتدى عليه وفي تعيين ماهيتها، وجب عندئذ أن ينظر إلى مرتكب فعل الذمّ أو القذف كأنه ذكر اسم المعتدى عليه وكان الذمّ أو القذف كان صريحاً من حيث الماهية»^{٦٧}. وهذا يشكّل قيداً على حرية الإعلام وحق الناس في التعبير.

٦٣ - المصدر السابق.

٦٤ - مقابلة مع يحيى شقير، الخبير العربي في التشريعات الإعلامية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٦٥ - الفقرة (١) من المادة (١٨٨) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٦٦ - الفقرة (٢) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٦٧ - الفقرة (٣) من المادة (١٨٨) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

وتقع جريمة الذم والقذف، على الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، فالإسناد للواقعة قد يكون بحق شخص طبيعي بنفسه، أو بحق أشخاص يمثلون مؤسسة ما أو شركة، ويكون الإسناد قد وقع عليهم بحكم موقعهم، لذا يُعتبر ذلك الجرم واقعاً على الشخص المعنوي، ما يعني أن المؤسسة أو الشركة قادرة على تقديم الشكوى بوقوع جريمة الذم أو القذف بحقها.

وعلى الرغم من تشدد قانون العقوبات في تحديد جرائم الذم والقذف، إلا أنه أفرد نصاً يُبيح نشر ما يتضمن ذماً أو قدحاً إلى العلن في حالات بينها هذا القانون. حيث يفرق قانون العقوبات في الذم بين آحاد الناس، وبين الموظف العام أو من في مقامه، ففي حالة آحاد الناس لا يجوز القيام بالذم أو القذف، كما لا فرصة للمتهم أمام القاضي لإثبات صحة الذم أو القذف، إلا إذا تعلّق ذلك بالمصلحة العامة، مع ثبوت حسن النية لدى الناشر، أو جريمة يعاقب عليها القانون إرتكبها من وجه إليه الذم.

وفي حالة الموظف العام أو من يقوم مقامه فمسألة الإدانة أو التبرئة تعتمد على أمور عدّة وهي أن تكون المادة المسندة صحيحة وثابتة. وأن يكون أسلوب الكتابة معتدلاً. وأن تكون في صلب الحياة العامة وتفيد المصلحة العامة.

كما يُبيح قانون العقوبات نشر الذم والقذف^{٦٨} في حالات محددة منها أن يكون موضوع الذم أو القذف «قد نشر من قبل الحكومة أو مجلس الأمة أو في مستند أو محضر رسمي»، أو «إذا كان موضوع الذم أو القذف قد نشر أثناء إجراءات قضائية من قبل شخص آخر اشترك في تلك الإجراءات كقاضٍ أو محامٍ أو شاهد أو فريق في الدعوى».

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه «إذا طلب الذمّ أن يسمح له بإثبات صحة ما عزاه إلى الموظف المعتدى عليه، فلا يُجاب إلى طلبه إلا في حال أن يكون ما عزاه متعلقاً بواجبات وظيفه ذلك الموظف أو يكون جريمة تستلزم العقاب»^{٦٩}. كما أن القانون ينص على أنه «إذا كان موضوع الذمّ جريمة وجرت ملاحقة ذلك الموظف بها وثبت أن الذمّ قد عزا ذلك وهو يعلم براءة الموظف المذكور، انقلب الذمّ إلى افتراء ووجب عندئذ العمل بأحكام المواد القانونية الخاصة بالافتراء»^{٧٠}.

وبشأن العقوبات المقررة في جريمتي الذم والقذف، فإنها تندرج ضمن نوعين: الأول، يتعلّق بزمّ وقدح الهيئات الرسمية والموظفين والتي تصل إلى الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، إذا كان المعتدى عليه بالذمّ مجلس الأمة أو أحد أعضائه أثناء عمله أو بحكم عمله، أو الهيئات الرسمية أو الجيش أو المحاكم والإدارات العامة أو أي موظف أثناء قيامه بوظيفته أو بسبب ما أجراه بحكمها^{٧١}. وتكون بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة من عشرة دنائير إلى خمسين ديناراً إذا ثبتت جريمة القذف^{٧٢}.

أما النوع الثاني، عقوبة تتعلّق بزمّ آحاد الناس والتي تصل إلى الحبس من شهرين إلى سنة، وعقوبة قدح آحاد الناس بالحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر أو الغرامة من خمسة دنائير إلى خمسة وعشرين ديناراً، على ألا يتم الجمع بين العقوبتين^{٧٣}.

٦٨ - للاطلاع على الحالات المباح فيها الذمّ والقذف، يمكن الرجوع إلى نص المادة (١٩٨) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٦٩ - الفقرة (١) من المادة (١٩٢) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٧٠ - الفقرة (٣) من المادة (١٩٢) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٧١ - المادة (١٩١) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٧٢ - المادة (١٩٣) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

٧٣ - المادة (٣٥٨) والمادة (٣٥٩) من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

التوصيات المتعلقة بالبيئة التشريعية

- البدء بحملة **ضغط لإقرار مشروع قانون حق الحصول على المعلومات** بعد إجراء تعديلات عليه تحصن الحقوق وتضيّق الاستثناءات.
- توحيد الجهود للضغط من أجل **تعديل المواد السالبة لحرية التعبير في قانون الجرائم الإلكترونية** الساري في الأراضي الفلسطينية.
- يجب أن توحّد المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني جهودها للضغط من أجل **إقرار قانون عصري ينظّم قطاع الإعلام المرئي والمسموع** بما يضمن الشفافية ويعزّز تعددية الإعلام ويضمن عدالة تنفيذ خطة التحوّل إلى البث الرقمي.
- العمل على **إلغاء المواد السالبة للحريّات في قانونيّ العقوبات المطبّقين في الضفة الغربية** وقطاع غزة، وتعديل بعض النصوص فيهما بما يضمن معرفة الإعلاميين لحقوقهم وواجباتهم، وتوسيع مساحة المُباح في النشر وتضييق حدود المعاقب عليه في النشر.
- وضع سياسة شاملة تشترك فيها الفئات كافة تضمن صياغة أنظمة تشريعية مواتية لحرية التعبير وتكفل تعددية وتنوّع وسائل الإعلام.
- **إلغاء قانون المطبوعات والنشر الساري المفعول**، واعتماد عدم تقييد صدور المطبوعات بقوانين تفرض شروطاً للحصول على الترخيص.
- ينبغي على مؤسسات تطوير الإعلام والمجتمع المدني العمل بشكل موحّد على **رفع كفاءة الصحافيين في الثقافة القانونية** وتعزيز قدرتهم على ممارسة حقوقهم، وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير.
- ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني **اعتماد مؤشر خاص لبيئة التشريعات** ومدى تأثيرها على حرية التعبير ومشاركة المخرجات مع المؤسسات الدولية.
- إشراك ممثّلين عن وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في اللجان المختصة بصياغة تشريعات وأنظمة وسياسات تتعلّق بقطاع الإعلام والحريّات.
- **تعديل هيكله اللجنة الثلاثية التي تمنح تراخيص البث** عبر توسيعها وإشراك ممثّلين مستقلّين عن مؤسسات المجتمع المدني فيها لحين إقرار قانون عصري ينظّم قطاع البث.



قدّم الفريق رفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة توصيات لتنفيذ «خريطة طريق يؤدي فيها جميع أصحاب المصلحة دوراً في الدفع قدماً بعالم رقمي أكثر سلامة وإنصافاً، يضيء الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً لفائدة الجميع». والفريق الذي شكّل في الفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، أوصى بأن تتخذ الحكومات والجهات المعنية ثمانية إجراءات منها «كفالة حماية حقوق الإنسان في العصر الرقمي». إذ إن التكنولوجيات الرقمية «تُعدّ وسائل جديدة لممارسة حقوق الإنسان، ولكنها تستخدم في حالات كثيرة جداً لانتهاك حقوق الإنسان. وينبغي وضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية والتشريعات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها. وتثير مسائل حماية البيانات، والهوية الرقمية، واستخدام تكنولوجيات المراقبة، والتحرش باستخدام الإنترنت، وإدارة المحتويات شواغل خاصة في هذا الصدد».^{٧٤}

ممارسات إعلامية تناسب البيئة الرقمية

تستخدم غالبية وسائل الإعلام الفلسطينية المنصات الرقمية للوصول إلى الجمهور الذي بات يفضل متابعة الأحداث عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من أن غالبية وسائل الإعلام الفلسطينية قطعت شوطاً كبيراً في بناء حسابات لها على تلك المنصات، إلا أن المنتج الإعلامي الفلسطيني المخصص للمنصات الرقمية يعاني من إشكاليات تقلّل فرص انتشاره وتأثيره. وأبرز الأسباب هي انخفاض مستوى الجودة لقلّة الأدوات والتقنيات الحديثة وضعف المضمون.

يحاول الإعلام الفلسطيني التقليدي التكيف مع بيئة ومتطلبات المنصات الرقمية، وهناك بعض التجارب المتفاوتة من حيث مستوى الاتقان. ويعتقد المدير العام لراديو «أجيال» وليد نصار، أن وسائل الإعلام الفلسطينية تحولت إلى الشكل الرقمي «بشكل نسبي، مع الإبقاء على الشكل الكلاسيكي الذي لم ينته في حالة الراديو والتلفاز»، مؤكداً أن «من لم يتحوّل منها إلى الشكل الرقمي ذاب واختفى».^{٧٥}

ويُعدّ إنتاج محتوى إعلامي يتناسب مع بيئة المنصات الرقمية تحدياً كبيراً لدى الإعلاميين الفلسطينيين ومؤسساتهم، لأن الوصول إلى مستويات مهنية في الإنتاج الرقمي يتطلب خطوات كبيرة منها تحويل طريقة المؤسسات الإعلامية في إدارة المحتوى، وتغيير أدوات الإنتاج وأسلوب تصميم القوالب الصحافية، وهذا يشكّل عبئاً على تلك المؤسسات سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، لأن البلاد تمرّ بظروف سياسية صعبة أدت إلى تراجع الدعم المالي الذي يقدمه المانحون لقطاع الإعلام الفلسطيني، بالتزامن مع تراجع العائدات من سوق الإعلان لوجود عدد كبير من وسائل الإعلام، إضافة إلى ميل المعلنين إلى الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى المستهلك. وهذا الواقع يؤثر بشكل مباشر على قدرة المؤسسات الإعلامية على مجاراة متطلبات الإعلام الرقمي، وإنتاج محتوى يتناسب مع التطورات التكنولوجية الجديدة.

٧٤ - خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي - الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/content/digital-cooperation-roadmap/index.shtml>

٧٥ - مقابلة مع وليد نصار، المدير العام لراديو «أجيال»، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وتعتقد رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث» الفلسطينية، أن «الصحافة التقليدية لها جمهورها ولا يمكن لها أن تختفي بفعل الصحافة الرقمية، لكن بشكل عام، هناك قبول وإقبال كبير على الصفحات الرقمية من قبل فئة الشباب، لأنها تقدم محتوى سريعاً ومكثفاً، بينما الصحافة التقليدية تطرح القضايا بشكل أكثر عمقاً. والانتقال من الإعلام التقليدي إلى الرقمي كان سريعاً في فلسطين، وهذا من شأنه خلق وعي سطحي ومشتت».^{٧٦}

ولا تفرض السلطات الفلسطينية المختصة تراخيص لإطلاق المواقع الإعلامية الإلكترونية، كما هو معمول به في الصحافة المطبوعة أو البث المرئي والمسموع. ويعتبر ذلك إيجابياً، لأن المعايير الدولية لحرية الفضاء الرقمي والإنترنت، لا تشجع على فرض قيود على هذا القطاع مثل اشتراط الحصول على ترخيص من السلطات المختصة.

وعلى أرض الواقع، هناك مئات المواقع الإعلامية والصفحات الرقمية الفلسطينية، لكنها تتفاوت من حيث مستوى انتشارها بين الجمهور. وأبرز المواقع الإعلامية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي: شبكة «معاً» الإخبارية، موقع وكالة «وطن»، وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية «وفا»، شبكة «قدس نت»، وكالة «شهاب»، شبكة «فلسطين» الإخبارية، شبكة «قدس الإخبارية»، شبكة «الحرية» الإعلامية، موقع «النجاح» الإخباري، موقع «رام الله» الإخباري، موقع «متراس»، موقع «دنيا الوطن»، موقع «وكالة سما»، موقع «فلسطين أون لاين»، ومواقع الصحف، مثل موقع جريدة «القدس»، موقع صحيفة «الحياة الجديدة»، موقع صحيفة «الأيام»، موقع صحيفة «فلسطين اليوم»، موقع صحيفة «الحدث»، ومواقع الإذاعات المحلية مثل راديو «أجيال»، راديو «راية FM»، موقع إذاعة «FM ٢٤»، موقع راديو «شباب FM»، وموقع تلفزيون «الفجر الجديد».^{٧٧}

وترى سرحان أن نشر المضمون الإعلامي رقمياً، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي بات ضرورة ملحة للإعلام الفلسطيني، «فهناك بعض الخصائص في مواقع التواصل الاجتماعي تتيح إمكانية توسيع الجمهور، وهذا يعتمد على نوع المادة الرقمية ومضمونها، ومن الأمثلة، خاصية المشاركة التي تساعد في إتاحة الصفحة لجمهور الشخص الذي شارك منشوراً من صفحة الصحيفة، والبث المباشر من مكان الحدث، وهي خاصية تثير اهتمام الناس».

ويوضح شادي زماعرة، رئيس تحرير شبكة «راية» الإعلامية، المالكة لراديو وموقع «راية»، طريقة تعامل مؤسسته مع المنصات الرقمية، والتي تقوم على أسلوب «نشر المواد الإعلامية المتنوعة على شكل مقاطع فيديو وصور وأخبار متنوعة وتساؤلات واستفتاءات، ومنشورات تفاعلية يرغب الجمهور عادةً بالإجابة عليها والتعبير عن رأيه بشأنها، وخاصة تلك المتعلقة بالحياة اليومية والأحداث الجارية، حيث تراعي اهتمامات فئات الجمهور كافة». إضافة إلى «بث المحتوى الإعلامي الإذاعي عبر كافة المنصات الرقمية، وأبرزها فيسبوك وإنستغرام، عن طريق البث المباشر أو إعادة رفع المواد كجزئيات ومقاطع مرئية هامة».

ويعتقد زماعرة أن «وسائل الإعلام التقليدية الفلسطينية تحولت بالفعل إلى الشكل الرقمي الحديث بشكل ناجح جداً، ويظهر ذلك من خلال حجم المتابعين والمشاهدين عبر المنصات الرقمية لها، بل وقد أحدث ذلك تحولاً كبيراً وإيجابياً في الإعلام الجديد، وكان له دور واضح في تثبيت مصطلح الإعلام الجديد الذي أصبح يُدرّس في الجامعات والمعاهد الفلسطينية».^{٧٨}

ويقدم معمر عرابي، المدير العام لشبكة «وطن» الإعلامية المالكة لوكالة «وطن»، تصوراً عما يجري من تحول في أسلوب وأدوات الإعلام الفلسطيني معتبراً أنه «إعلام شامل» يجري نوعاً من «التكامل

٧٦ - مقابلة مع رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث» الفلسطينية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٧٧ - تشكل قائمة المواقع الإلكترونية المذكورة في الدراسة أمثلة على أهم نماذج الإعلام الفلسطيني الإلكتروني والرقمي، وترتيبها عشوائي لا يعبر عن أي تصنيف أو فروقات بينها.

٧٨ - مقابلة مع شادي زماعرة، رئيس تحرير شبكة «راية» الإعلامية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

بين الإعلام التقليدي والرقمي. حيث نستثمر المنصات الرقمية للوصول إلى الجمهور من خلال إنتاج محتوى خاص بنا يناسب هذا النوع من وسائل الاتصال»^{٧٩}.

وعلى الرغم من محاولات وسائل الإعلام الفلسطينية التغلب على العقبات التقنية والتكنولوجية للدخول على الخارطة الإعلامية الرقمية، إلا أن المهارات الإعلامية الرقمية لدى العاملين في المؤسسات الإعلامية تشكّل التحدي الأكبر في تقديم مضمون إعلامي رقمي يُجاري التحولات والتطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام. وتبدو فرص تطوير المهارات الإعلامية الرقمية قليلة في فلسطين. ويقول صالح مشارقة، منسق وحدة الأبحاث في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، إن «مضامين التدريبات المقدّمة للصحافيين والمؤسسات الإعلامية كانت تنجح أحياناً في الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي، لكنها كانت تفشل في فهم هذا التحول الكبير الذي يتطلب مهارات إضافية في التصميم والتفاعل والتسويق وتصميم أشكال جديدة من المونتاج والتصوير والإنتاج الصحفي متعدد الوسائط».

وينقص المشهد الإعلامي الفلسطيني «الانتقال في نوعية برامج التدريب الإعلامي»^{٨٠} كي تخدم الإعلام الرقمي أكثر، وينقصه في كثير من الأحيان قوة المدربين وخبراتهم في الإعلام الرقمي، أو الوقت المخصص أو المضمون، إضافة إلى نقص التمويل الجيد، حيث إن السنوات الأخيرة شهدت وضع شروط من قبل بعض الممولين على المؤسسات التدريبية حتى ما يسمّى شروط مكافحة الإرهاب»^{٨١}.

مضمون إعلامي يلائم وسائل التواصل الاجتماعي



يستخدم الفلسطينيون تطبيقات التواصل الاجتماعي بنسب متفاوتة، وفئة الشباب هي الأكثر إقبالاً وتفاعلاً، حيث يستخدم ٩٤ بالمئة من الشباب الفلسطيني ممن يستطيعون الدخول إلى الإنترنت شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر^{٨٢}. وبشكل عام، فإن الإقبال على فيسبوك هو الأعلى في فلسطين بنسبة تصل إلى ٩٢ بالمئة، ثم يوتيوب (٦٥ بالمئة)، وإنستغرام (٦٣ بالمئة)، وسناب تشات (٣٥ بالمئة)، وتويتر (٢٥ بالمئة)، وتيك توك (٢٣ بالمئة). وبشأن تطبيقات التراسل فإن واتساب يحتل المرتبة الأولى في الاستخدام فلسطينياً، بنسبة تصل إلى ٧٧ بالمئة، ثم فيسبوك ماسنجر (٧٠ بالمئة). وتتساوى فرص استخدام الفلسطينيين لوسائل التواصل الاجتماعي وفق متغير الجنس (٥٣ بالمئة ذكور و٤٧ بالمئة إناث). ويلاحظ أن الولوج إلى وسائل التواصل الاجتماعي يتم عبر الهواتف الذكية بنسبة ٨٢ بالمئة مقابل ١ بالمئة بواسطة أجهزة الحاسوب، فيما يستخدم ١٧ بالمئة أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية في آن معاً للولوج إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي^{٨٣}.

٧٩ - مقابلة مع معمر عرابي، المدير العام لشبكة "وطن" الإعلامية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٨٠ - خصصت هذه الدراسة محوراً موسعاً لتقييم واقع التدريب الإعلامي في فلسطين.

٨١ - مقابلة مع صالح مشارقة، مدرب وأستاذ في الإعلام، ومنسق وحدة الأبحاث في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٨٢ - تقرير "أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، ٢٠٢١/٠٨/١٢" -> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للاطلاع على تفاصيل أكثر: https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_searchAr.aspx?q

٨٣ - تقرير الواقع الرقمي الفلسطيني - ٢٠٢٠، شركة أيبوك. للاطلاع على التقرير: <http://social.ipoke.co/report/69>

هذه الإحصائيات تشكّل تحدياً أمام وسائل الإعلام الفلسطينية التي باتت أمام استحقاق تصميم مضمون إعلامي يلائم التطبيقات الذكية وطبيعة تعاطي جمهورها مع التدفق الهائل للمنشورات والمعلومات المختلفة. وتتنوع مستويات وجود الإعلام الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي، على الرغم من أن وجودها يكاد يتكثف على موقع فيسبوك. وأبرز الصفحات التابعة لوسائل الإعلام الفلسطينية على هذه المنصة هي، جريدة «القدس»، وكالة «شهاب» الإخبارية، وشبكة «قدس» الإخبارية.

بالمقابل **يكاد يكون نشاط وسائل الإعلام الفلسطينية على تويتر ضعيفاً** لطبيعة هذه المنصة التي تتطلب نشرًا مكثفًا للمضمون، خاصة أن جمهور تويتر يختلف في اتجاهاته التفاعلية عن جمهور فيسبوك. ولا تزال **وسائل الإعلام الفلسطينية تواجه تحديات جدية في الوصول إلى جمهور منصة إنستغرام** بسبب ضعف الجهوية والمهارات والإمكانيات المطلوبة لهذه المنصة التي تختلف في طبيعتها عن فيسبوك وتويتر. وعلى الرغم من ذلك تحافظ شبكة «قدس» ووكالة «شهاب» على وجود جيد هناك، والتي تمكّنها من نشر إنتاجاتها الإعلامية على منصات مثل إنستغرام، وتنطبق ذات التحديات على منصة سناب تشات. وعلى الرغم من أن تطبيق التراسل واتساب يعدّ الأكثر استخداماً في فلسطين إلا أن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تحافظ على وجود مناسب فيه، باستثناء بعض وسائل الإعلام مثل شبكة «قدس» الإخبارية ووكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا». وكذلك الحال في تطبيق تيليغرام الذي يشهد وجوداً ضعيفاً لوسائل الإعلام الفلسطينية^{٨٤}.

إن مكانة الإعلام الرقمي الفلسطيني تراوح ضمن مستويات أداء الإعلام الجديد في المجتمعات العربية، حيث إن «وسائل الإعلام في المجتمعات النامية والعربية لا تزال تخطو خطواتها الأولى في هذا المجال، بل إن البعض منها ربما يعجز عن استيعاب التقنيات الحديثة لأسباب متعددة؛ منها ضعف الإمكانيات وقصور النظم والمؤسسات الإعلامية ذاتها»^{٨٥}. وفي ذات الوقت، فإن اعتماد الجمهور على المنصات الرقمية يزداد بشكل مطّرد، وهو ما يضع المؤسسات القائمة على قطاع الإعلام الفلسطيني أمام تحديات مصيرية تتعلّق بمستقبل هذه الصناعة.

وقدرة الإعلام الفلسطيني على تلبية حاجة الجمهور لمضمون متقن يعطيه حقه في الإطلاع على المعلومات، ويوائم الاتجاهات الجديدة للجمهور الفلسطيني في التفاعل مع المنتج الإعلامي، قد تكون ضعيفة، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها. كما أن المؤسسات الإعلامية باتت أمام منافسة قوية قد تؤدي إلى خروج البعض من الخارطة الإعلامية التي تتشكل من جديد، وهو ما يؤثر على واقع الحريات الإعلامية في المجتمع الفلسطيني. خاصة أن قطاع الإعلام الفلسطيني يعيش منذ سنوات تحت تحديات أخرى ليست أقل خطورة، منها الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحق الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم، إضافة إلى مضايقات الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاولات شبكات التواصل الاجتماعي خنق الأصوات الفلسطينية الفاعلة على منصات، وتحكّم الشركات الكبرى في سوق الإعلانات الذي يُعتبر مصدر دخل أساسياً لاستمرارية وسائل الإعلام.

٨٤- اعتمدت الدراسة في تقييم وجود وسائل الإعلام الفلسطينية على تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي على البحث والتدقيق في صفحات إعلامية فلسطينية، علماً أن الأمثلة المذكورة لا تمثل تصنيفاً إحصائياً ولا تمنح تقييماً لها.

٨٥ - "التحول إلى الإعلام الرقمي"، مقالة منشورة في مجلة Arab Media & Society العلمية المحكمة الصادرة عن مركز كمال أدهم للصحافة التلفزيونية والرقمية في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة. للإطلاع على النص الكامل: <https://bit.ly/3vWyOqt>

بيئة داعمة للحريات الرقمية

لا يمكن وصف بيئة الإعلام الرقمي الفلسطيني بأنها داعمة للحريات، فقد سجلت منظمات حقوقية محلية وإقليمية ودولية انتهاكات لحرية التعبير عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين تشي بتحديات جسيمة تعيق تحقيق التوجهات الدولية في تعزيز الحرية الرقمية كجزء من حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن «التكنولوجيا الرقمية توفر وسائل جديدة للدعوة إلى حقوق الإنسان والدفاع عنها وممارستها»، إلا أنه «يمكن أيضاً أن تستخدم في تقييد حقوق الإنسان»^{٨٦}. والانتهاكات المسجلة في فلسطين تعيق تحقيق الأهداف التي وضعتها خطة الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد بيئة رقمية أكثر سلامة وإنصافاً للجميع.

وتعدّ الانتهاكات وإجراءات التقييد التي تتخذها إدارات منصات التواصل الاجتماعي ضد النشاط الرقمي الفلسطيني هي الأخطر، والتي اعتبرها مركز «صدي سوشيال» المتخصص برصد هذا النوع من الانتهاكات بـ «الإعدامات الرقمية»^{٨٧}. واستهدفت الإجراءات التي اتخذتها إدارات مواقع التواصل الاجتماعي ضد منشورات فلسطينية ما يرتبط بقضايا الاحتلال والصراع مع إسرائيل، مثل ملف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأنشطة الاستيطان، واعتداءات ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقصف وحصار قطاع غزة.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، رصد المركز ٣٥ انتهاكاً على موقع فيسبوك، و١٥ انتهاكاً على تويتر، و١٤ انتهاكاً على موقع إنستغرام بين وقف حسابات أو تقييدها. وفي ذات الشهر، سجلت خمس انتهاكات على منصة تيك توك، وأوقف يوتيوب حساباً فلسطينياً واحداً. وتضمنت الانتهاكات في أيلول/سبتمبر إغلاق صفحات تابعة لوسائل إعلام فلسطينية، وإغلاق صفحة وزارة العدل الفلسطينية في غزة، وصفحات تابعة لفصائية «عودة»، وموقع «المجد»، فيما ضيّقت منصات التواصل الاجتماعي الخناق على صفحة راديو «بيت لحم ٢٠٠٠». وأغلقت حسابات يملكها نشطاء وصحافيون فلسطينيون على إنستغرام وفيسبوك.

وفي تموز/يوليو ٢٠٢١، سجل المركز ١١١ انتهاكاً منها حذف شركة فيسبوك، للمرة الخامسة، صفحة وكالة «شهاب» للأنباء التي تحظى بمتابعة ما يزيد عن سبعة ملايين شخص. وتوزعت انتهاكات تموز/يوليو بين فيسبوك (٥٠ انتهاكاً)، وتويتر (٥٠ انتهاكاً)، وإنستغرام (١١ انتهاكاً). وسجل شهر أيار/مايو من ذات العام، أكبر عدد من الانتهاكات التي وصلت إلى نحو ٧٧٠ انتهاكاً تعرّض له المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي بين الإغلاق والتقييد وغيره من الإجراءات التي تحدّ من انتشار تلك الحسابات. ويرتبط هذا الارتفاع الملحوظ في الانتهاكات الرقمية بمواجهات حي الشيخ جراح في القدس بين السكان الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية التي حاولت إخلاء الحي ومصادرة المنازل، وما رافق ذلك من قصف جوي لقطاع غزة إثر استهداف البلديات الإسرائيلية برشقات صاروخية نفذتها فصائل فلسطينية في القطاع، حيث نجح النشطاء الفلسطينيون في لفت انتباه العالم إلى قضيتهم وكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبتها الجيش الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين. وسجل فيسبوك ٣٥٠ انتهاكاً، وتويتر ٢٥٠ انتهاكاً، وإنستغرام ١٠٠ انتهاكاً، وتيك توك ٥٠ انتهاكاً، ويوتيوب ١٠ انتهاكات^{٨٨}.

ومنذ أن بدأت عمليات الطرد التي نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في حي الشيخ جراح في القدس، «دق النشطاء الفلسطينيون وأنصارهم في الخارج ناقوس الخطر بشأن حالات حذف عديدة طالت

٨٦ - خريطة طريق الأمين العام من أجل التعاون الرقمي - الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/content/digital-cooperation-roadmap/index.shtml>

٨٧ - تم الاعتماد على التقارير الشهرية لمركز «صدي سوشيال» المتخصص في وسائل التواصل الاجتماعي ورصد انتهاكات إدارات المنصات الرقمية للحقوق الرقمية الفلسطينية. للإطلاع على تفاصيل التقارير: <http://sada.social/category/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%20-%d8%b4%d9%87%d8%b1%d9%8a%d8%a9>

٨٨ - المصدر السابق.

منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلامات التصنيف والحسابات التي تمت إزالتها أو إغلاقها أو تقييدها بأي شكل آخر»^{٨٩}. وطالت حالات الحجب والتقييد صحافيين أيضاً، حيث بدأت نقابة الصحفيين الفلسطينيين، في أيار/مايو ٢٠٢٠، إجراءات ضد قرارات إدارات شبكات التواصل الاجتماعي، وطلبت من «أي صحافي تم وقف حسابه على فيسبوك إبلاغها لاتخاذ كافة الإجراءات المناسبة وأهمها مراسلة إدارة فيسبوك». وأكدت النقابة أن هذه الخطوة تأتي «في ظل الحديث عن وقف وحجب إدارة فيسبوك للعشرات من حسابات الصحفيين الفلسطينيين»^{٩٠}.

ومن الأمثلة على الاعتداء على حرية الصحفيين الفلسطينيين الرقمية، أقدمت شركة فيسبوك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، على إغلاق وتقييد حسابات كل من الصحفيين حافظ أبو صبرة ومعاذ عمارنة وعامر أبو عرفة. وفي آب/أغسطس أغلقت الشركة صفحة الصحافية نائلة خليل^{٩١}. وفي أيار/مايو ٢٠٢١، رصد **مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»** إقدام إدارة تطبيق التراسل «واتساب» على «حظر حسابات العشرات من الصحفيين والمصورين بحجة مخالفة سياسات الشركة ومن دون إبداء أية أسباب للحظر»^{٩٢}.

وعلى الرغم من أن الناشطة والإعلامية الفلسطينية منى الكرد، التي باتت أيقونة في الدفاع عن حقوق المدنيين الفلسطينيين في القدس وهي من سكان حي الشيخ جراح، ونقلت واقع ما يجري على الأرض في مقابلات عدة عبر وسائل إعلام عالمية وخاصة الأميركية، إلا أن منصة إنستغرام قيدت حسابها في تلك الفترة. حذفت منصة إنستغرام منشورات وقصصاً وتم تقييد حسابات ومنع البث المباشر للصحافيين والنشطاء الفلسطينيين، بعدما حظيت تلك الأنشطة بمتابعة كبيرة داخل فلسطين وخارجها.

وفي منطقة تُعتبر فيها صحافة المواطن ذات أهمية، فقد «وصلت مشاركات النشطاء مثل منى ومحمد الكرد إلى الملايين في جميع أنحاء العالم، مما يوفر فهماً أكثر دقة للاحتلال وتفاوت القوة في فلسطين». وتشير الإجراءات التي تقوم بها إدارات وسائل التواصل الاجتماعي ضد المحتوى الفلسطيني إلى «تحول ثقافي عبر الإنترنت بشأن هذه القضايا»^{٩٣}.

وهذا الواقع يشير إلى **تحديات جسيمة تواجه الإعلام الفلسطيني ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي**، لتعزز الأمن الرقمي للفلسطينيين، وحماية حقوقهم في التعبير بحرية من دون مضايقات.

وتضغط إسرائيل على شركات التكنولوجيا المالكة لمنصات التواصل الاجتماعي لحذف المحتوى الفلسطيني بحجة أنه «يمس أمن إسرائيل»، ويتم ذلك عبر وحدة متخصصة تسمى وحدة السايبر التابعة لوزارة العدل، وتنسق عملها مع النيابة العامة الإسرائيلية. وقدم المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية (عدالة)، التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بعدم قانونية عمل وحدة السايبر في مراقبة المنصات الرقمية والتضييق على شركات الإنترنت وحذف المحتوى^{٩٤}.

وجاء في الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة أن وحدة السايبر الإسرائيلية «تنتهك الحقوق الأساسية للمستخدمين، ومنها حرية التعبير والرأي والحق في مسار قضائي عادل، دون الاستناد إلى أي صلاحية

٨٩ - «الاستثناء الفلسطيني»: رقابة مواقع التواصل الاجتماعي على النشاط الفلسطيني. معهد الشرق الأوسط، واشنطن، حزيران/يونيو ٢٠٢١. للاطلاع على النص الكامل: <https://www.mei.edu/blog/palestinian-exception-social-media-censorship-palestinian-activism>

٩٠ - نقابة الصحفيين الفلسطينيين تطلب من الصحفيين إبلاغها بحالات الحجب والتقييد على المنصات الرقمية. <https://www.pjs.ps/ar/pjs-content/42474.html>

٩١ - مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» انتهاكات الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق - التقرير الشهري، أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. للاطلاع على نص التقرير: <https://www.skeyesmedia.org/ar/News/Reports/91-10-12-2021>

٩٢ - مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» - انتهاكات الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق - التقرير الشهري، أيار/مايو ٢٠٢١. للاطلاع على نص التقرير: <https://www.skeyesmedia.org/ar/News/Reports/03-9458/2021-07>

٩٣ - «الاستثناء الفلسطيني»: رقابة مواقع التواصل الاجتماعي على النشاط الفلسطيني. معهد الشرق الأوسط، واشنطن، حزيران/يونيو ٢٠٢١. للاطلاع على النص الكامل: <https://www.mei.edu/blog/palestinian-exception-social-media-censorship-palestinian-activism>

٩٤ - للاطلاع على تفاصيل التماس المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية (عدالة): <https://www.adalah.org/ar/content/view/9856>

قانونية أو إيفاء شروط قرار التقييد». ويقول المحامي ربيع إغبارية، من مركز عدالة، إن ما تقوم به وحدة السايبر الإسرائيلية يشكّل «انتهاكاً لمبادئ سلطة القانون تحت مزاعم مكافحة التحريض والإرهاب، والذي يمسّ بحرية التعبير السياسي، خاصةً أنه من الواضح أن هذه السياسات موجهة ضد الفلسطينيين في الأساس». ويكشف تقرير النيابة العامة الإسرائيلية لعام ٢٠١٨، ارتفاعاً ملحوظاً في عدد طلبات حذف المحتوى عن المنصات الرقمية بنسبة ٦٠٠ بالمئة، حيث بلغ أكثر من ١٤ ألف طلب، وأن ٨٧ بالمئة منها قدّمت إلى شركة فيسبوك. ووُثق تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن السلطات الإسرائيلية تسببت في «حجب أكثر من ٦٥ صفحة إعلامية، وحسابات لصحافيين على مواقع التواصل الاجتماعي لثنيهم عن نقل الرواية الفلسطينية للعالم»^{٩٥}.

ولا يتوقف انتهاك الحريات الرقمية في فلسطين على الإجراءات الإسرائيلية، بل إن السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تمارس تضييقاً على الصحافيين والناشطين بصورة تهدّد حقوقهم في الاستخدام العادل والمنصف والأمن للمنصات الرقمية. حيث رصد تقرير «أيبوك» حول الواقع الرقمي في فلسطين، «١٠٠ حالة اعتقال واستدعاء من قبل السلطات في قطاع غزة والضفة المحتلة، على خلفية منشورات على موقع فيسبوك، وتمّت محاكمة بعضهم على خلفية حرية الرأي والتعبير»^{٩٦}. ووُثقت تقارير حقوقية أخرى، حالات الاعتقال والاستدعاء على خلفية النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن أمثلة تلك الانتهاكات، إقدام جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، في آذار/مارس ٢٠٢٠، على اعتقال الصحافي أيمن قواريق، بسبب كتاباته على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن محكمة نابلس أفرجت عنه بعد أربعة أيام من اعتقاله، حيث رفض القاضي طلب النيابة تمديد اعتقاله ١٥ يوماً، معللاً قراره بأن ما قام به قواريق يأتي ضمن حرية التعبير وهو ما يجب حمايته^{٩٧}. وفي نيسان/إبريل ٢٠٢٠، «اعتقل الأمن الوقائي الفلسطيني المواطن أمين إبراهيم كحلة، وهو طبيب أسنان، من قرية بيرنبالا في محافظة القدس، وأحيل إلى المحكمة على خلفية رأي على مواقع التواصل الاجتماعي». كما تعرّض الصحافي نضال محمود أشمر، للاستدعاء والاحتجاز من قبل جهاز الأمن الوقائي في الخليل على خلفية منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي^{٩٨}.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، استدعت المباحث العامة التابعة لحركة «حماس» في بيت لاهيا في قطاع غزة الصحافي أمين خالد الهجين، والذي أفاد بأنه تعرّض «للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، وخضع للتحقيق على خلفية رأي على مواقع التواصل الاجتماعي». كما استدعت المباحث العامة في خان يونس الصحافي محمد إسماعيل خالد الحداد في آب/أغسطس ٢٠٢٠، «وخضع للتحقيق على خلفية كتاباته على مواقع التواصل الاجتماعي». واستدعت أجهزة الأمن التابعة لحركة «حماس» المواطن حسن الداودي مرتين، كانت الأخيرة في شباط/فبراير ٢٠٢٠، وخضع فيهما للتحقيق على خلفية حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتشكل ملاحقات الأجهزة الأمنية الفلسطينية للصحافيين والناشطين على خلفية النشر عبر المنصات الرقمية تهديداً جدياً لحرية التعبير، وتخرق الحق في بيئة رقمية آمنة بعيدة عن الرقابة، كما تعرّض الرقابة الذاتية^{٩٩}.

٩٥ - تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ال ٢٦: وضع حقوق الإنسان في فلسطين - ٢٠٢٠. للاطلاع على التقرير كاملاً: <https://www.ichr.ps/reports/annual-reports>

٩٦ - للاطلاع على تقرير "أيبوك" حول الواقع الرقمي في فلسطين - ٢٠٢٠: <http://social.ipoke.co/report/69>

٩٧ - تقرير خاص «الحقوق الرقمية في ظل حالة الطوارئ» في عام ٢٠٢٠ - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية - مدى. للاطلاع على التقرير: <https://www.madacenter.org/article/1644>

٩٨ - المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠. للاطلاع على نص التقرير: <https://bit.ly/31gkP3D>

٩٩ - للاطلاع على مزيد من حالات الملاحقة للصحافيين والناشطين على خلفية التعبير. أنظر الفئة الأولى من هذه الدراسة.

مبادرات محاربة المعلومات المضلّة



تُشكّل الأخبار الكاذبة، وتدقّق المعلومات غير الدقيقة والضارّة عبر المنصّات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، معضلة تواجه الصحافة والمجتمع في فلسطين، وإدراك خطورة انتشار المعلومات المضلّة ظهر مبكراً من خلال مبادرات فلسطينية تهدف إلى محاربة المضمون الضارّ وغير الدقيق، إذ يجب «الاعتراف بأن المعلومات المضلّة ليست عرضاً جانبياً، وأن مكافحتها مهمة بالغة الأهمية تقع على عاتق وسائل الإعلام في العالم». وهذا يتطلب «تحسين المهارات الصحافية الاحترافية كأمر أساسي إن أردنا للصحافة الشاملة والدقيقة أن تكون قادرة على المنافسة كبديل موثوق للمحتوى الزائف». وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال «التأكيد على أهمية الشراكة في مكافحة تلوث المعلومات بين المؤسسات الإعلامية، وكليات الصحافة، والمنظمات غير الحكومية، ومدققي الحقائق، والمجتمعات، وشركات الإنترنت، والجهات المنظمة».

مع ضرورة «إقناع الجمهور بأهمية الدفاع عن الصحافة كي لا تُخترق بالتضليل أو تُستهدف من قبل الجهات الفاعلة الضارّة التي توجّه حملات التضليل ضد الصحافيين»^{١٠٠}.

ويُستنتج من هذه التوطئة أن **البيئة الرقمية السليمة والمفتوحة بحاجة إلى رديف يتعلق بمكافحة الأخبار الكاذبة** من خلال أدوات فعالة، منها: شراكة مؤسساتية بين قطاع الإعلام والمجتمع المدني ومؤسسات التعليم لمكافحة «تلوث المعلومات»، وتفعيل دور الجمهور في هذه المواجهة، إضافة إلى أهمية وجود كيانات تدقق في المضمون المنشور وتكشف الضارّ منه والزائف.

وتُعَدّ الأمم المتحدة أهم منظمة دولية تسير في هذا الاتجاه، حيث أطلقت مبادرة Verified بالتعاون مع وكالة Purpose، «لتوفير محتوى ومعلومات منقّدة للحياة وتروي قصصاً من أفضل إبداعات البشر»^{١٠١}، حيث تتصدى هذه المبادرة للمعلومات المضلّة التي تضرّ بالأفراد والمجتمعات.

وعلى مستوى فلسطين، وتحديدًا عام ٢٠١٧، أطلق فريق من المتطوعين وخبرجي الجامعات الفلسطينية مبادرة «تيقن» لتتبع المعلومات المضلّة والأخبار الكاذبة، حيث يقوم الفريق برصد مختلف المواقع والصفحات والحسابات ومتابعتها، مع إتاحة إمكانية التعاون مع الجمهور في هذه المهمة، من خلال التبليغ عن الأخبار الكاذبة أو المساعدة في كشف حقيقة أخبار أو صور أو مقاطع فيديو منشورة على المنصّات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتقوم آلية عمل الفريق في كشف الأخبار الزائفة من خلال التواصل مع الوكالات والشبكات الإعلامية للتأكد من مصادر المعلومات، ثم محاولة الوصول إلى تلك المصادر للحصول على تأكيد آخر لما تم نشره. وفي حال نشر تصريحات منسوبة إلى شخصيات أو مسؤولين، يسارع فريق «تيقن» إلى الاتصال بالشخصية للتأكد من صدقية التصريحات أو المعلومات. كما يستعين فريق «تيقن» بمختصين في برامج الصور والفيديو لكشف التلاعب الاحترافي فيها.

١٠٠ - دليل «الصحافة الأخبار الكاذبة والتضليل» - سلسلة اليونسكو لتدريس الصحافة. للإطلاع على النص الكامل للدليل: <https://unesdoc.org/ark:/48223/pf0000373212>

١٠١ - للإطلاع على تفاصيل مبادرة Verified يمكن زيارة الرابط التالي: <https://shareverified.com/ar>

ويقول فريق «تيقن» إن هدفه من المبادرة هو حماية «حق الجمهور الفلسطيني في الوصول إلى المعلومة الصحيحة. ونشر الوعي بين الجمهور الفلسطيني بضرورة تيقنهم من الأخبار التي تصل إليهم، وعدم وقوعهم فريسة لمن يستهدفونهم بالإشاعات. وتوعية الجمهور الفلسطيني بطرق تمحيص الأخبار، وصولاً إلى تمكينهم من القيام بذلك من دون الحاجة إلينا، مع مساعدة من يحتاجون إلى ذلك باستمرار»^{١٠٢}.

ويقول التقرير السنوي لمبادرة «تيقن» إنه رصد أكثر من ٦٠٠ مادة منشورة، وتعامل معها في عام ٢٠٢٠. وكشف أن «المواد المغبركة هي الأكثر حضوراً» بنسبة بلغت ٣٩ بالمئة، تلتها المواد التي تناولت المعلومات بطريقة خاطئة حيث وصلت نسبتها إلى نحو ٢٣ بالمئة، وصور قديمة نشرت على أنها مرتبطة بأحداث حالية بنسبة بلغت ١٣ بالمئة، ومعلومات مضللة بنسبة ١٣,٥ بالمئة، فيما تم تأكيد نحو ١١,٥ بالمئة من المواد التي تعاملت معها مبادرة «تيقن». وتصدرت الأخبار والمعلومات المتعلقة بوباء كورونا الموضوعات التي تركزت حولها المواد المرصودة، حيث بلغت نسبة المواد التي نشرت معلومات عن فيروس كورونا نحو ٤١ بالمئة. ومن اللافت أن أكثر من نصف المواد التي عالجتها مبادرة «تيقن»، بنسبة بلغت نحو ٥٤ بالمئة، كانت منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، تلتها المواقع الإلكترونية والوكالات الإخبارية بنسبة ٣٤ بالمئة، ثم الإذاعات بنحو ٧ بالمئة، ثم المحطات الفضائية بنحو ٥ بالمئة^{١٠٣}.

ويقول أنس حواري، مدير ومؤسس مبادرة «تيقن» إن عملهم بحاجة إلى دعم مؤسساتي: «حاولنا سابقاً مع بعض المؤسسات، ونحاول أن نتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، لتطوير الفكرة والحصول على نوع من الاحتضان، سنواصل المحاولة لتوسيع نطاق عملنا. حيث إنه لا يوجد لدينا فريق في غزة، هناك نية للتوسع جغرافياً بأكثر مساحة ممكنة. اعتمدنا على المتطوعين بشكل كامل، التركيز حالياً في الضفة، فمثلاً جامعة النجاح الوطنية تقوم بتزويدنا في كل فصل دراسي بطلاب يدرسون مساق التدريب الميداني، وهذا الشيء نفكر في تعميمه على بقية الجامعات الفلسطينية، ونتواصل معها لتزويدنا بطلاب».

ويشير حواري إلى مستويات عالية من تعاون وتفاعل الجمهور وتداول ما يتم التحقق منه ونشره عبر «تيقن» على صفحاتهم الشخصية، وهذا شكل من أشكال التعاون، «أيضاً يزودنا الجمهور بشائعات متداولة من أجل أن نتحقق منها، وهو شكل آخر من التعاون»^{١٠٤}. وتضم «تيقن» مجموعة مهنية من الصحفيين والناشطين في مجال الإعلام والأخبار. وتؤمن الهيئة التأسيسية بصفتها فئة شبابية «بالتشارك في صنع القرار، حيث لا نؤمن بمركزية القرار وبتهميش أي فرد من طاقم العمل. لذلك قمنا ببناء هيكلتنا على أساس تشاركي، ولكن بمهام محددة لكل فرد حتى نصل إلى أكبر قدر ممكن من المهنية والمسؤولية لدى الجميع».

ومن ضمن مبادرات محاربة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة في فلسطين، **تأسس المرصد الفلسطيني للتحقق والتربية الإعلامية - «كاشف»**، وهو مرصد مستقل يسعى إلى تعزيز ثقافة التحقق، والقراءة الناقدة للمحتوى المنشور في فلسطين. وأطلقت مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين المرصد أواخر عام ٢٠١٩، بعد انتشار فيروس كورونا، وما رافق ذلك من معلومات مضللة وزائفة تلقاها الجمهور الفلسطيني عن الوباء. واعتمدت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مرصد «كاشف» مصدراً موثقاً ومتخصصاً في التحقق من المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة^{١٠٥}.

وتقوم رؤية المرصد على «تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة من خلال وصولهم إلى المعلومات الموثوقة والدقيقة. وتمكين قدرات الشباب الفلسطيني من أجل قراءة المحتوى الإعلامي بطريقة الناقد». ومن أهدافه «صون حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات الدقيقة من خلال التحقق من المعلومات ونشر مدى دقتها. والتعاون مع وسائل الإعلام من أجل استخدام أدوات

١٠٢ - «تيقن» مشروع إعلامي شبابي فلسطيني، يرصد الشائعات والأخبار الكاذبة، ويسعى إلى توعية الجمهور الفلسطيني بكيفية التحقق من الأخبار. <https://tayqan.net>

١٠٣ - التقرير السنوي لمبادرة «تيقن» ٢٠٢٠. للاطلاع على نص التقرير: <https://tayqan.net/?p=2839>

١٠٤ - مقابلة مع أنس حواري، مدير ومؤسس مبادرة «تيقن»، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٠٥ - لمزيد حول مرصد «كاشف» يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: <http://kashif.ps/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86>

التحقق من المحتوى قبل نشره. وتدريب الشباب حول مهارات التعامل مع وسائل الإعلام والمحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي. والمساهمة في نشر ثقافة التحقق من المعلومات ومبادئ أخلاقيات النشر».

ويحدّر غاي بيرغر، مدير السياسات والاستراتيجيات بشأن الاتصالات والمعلومات في اليونسكو، من أنه «في وقت تنامي المخاوف وعدم اليقين، فإن الأرض تكون خصبة لأن يزدهر تلفيق المعلومات وينمو». ويعتقد بيرغر أن «الخطر الأكبر هو أن أي خبر مضلل يحظى بالمتابعة يمكن أن يبطل أهمية مجموعة من الحقائق الواقعية. وعندما يتكرر نقل المعلومات الخاطئة وتضخيمها، بما فيه ما يُنقل على يد الأشخاص المؤثرين، فإن الخطر الأعظم هو أن تأثير المعلومات القائمة على الحقائق يصبح هامشياً»^{١٠٦}.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، تعامل «كاشف» مع «تدفق كبير للمعلومات المضلّة وغير الدقيقة، مقارنة بشهر آب/أغسطس، حيث أعد المرصد ٨٣ مادة تحققية». وكان لافتاً أن منصات التواصل الاجتماعي كانت المصدر الأبرز لنشر هذه المعلومات، «حيث بلغ مجموع المعلومات التي كان مصدرها الإعلام

الاجتماعي ٦٨ معلومة، بنسبة ٨٢ بالمئة، فيما رصدت ثلاث معلومات كان مصدرها الإعلام المهني، بنسبة ٤ بالمئة، و ١٢ معلومة مصدرها الاثنان معاً (الإعلام الاجتماعي والمهني) بنسبة ١٤ بالمئة»^{١٠٧}.

ولا شك أن وباء كورونا تسبب في نشوء بيئة خصبة لنشر الأخبار المضلّة حول العالم، ولهذا أصدرت منظمة اليونسكو تحذيرات بشأن تأثير التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على تبادل المعلومات في الأعوام الأخيرة، في إشارة إلى حملة «التلوّث» التي يقوم بها البعض لنشر التضليل، وهو ما يشكل تهديداً للصحافة القائمة على الحقائق وخاصة خلال جائحة كورونا الحالية^{١٠٨}.

وفلسطين، كانت جزءاً من بيئة التضليل التي رافقت انتشار فيروس كورونا. وكجزء من أنشطة محاربة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضلّة، أطلقت مبادرة «تيقن» بالتعاون مع مركز «صدي سوشيال» حملة «حارب كورونا»، حيث انضم إليها صحفيون وناشطون ساهموا في رصد الأخبار المضلّة المتعلقة بوباء كورونا، وكشفت الحملة عشرات الأخبار الكاذبة والمضلّة المتعلقة بالوباء^{١٠٩}. وفي ذات السياق، أطلق المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان «الشائعات حول كورونا ليست حرية تعبير». وهدفت الحملة إلى محاربة الأخبار الكاذبة والشائعات حول مصابين بفيروس كورونا في فلسطين^{١١٠}.

ولأن مروجي المعلومات المضلّة «يستغلّون مواطن الضعف في المتلقين أو الانقسامات الممكنة بينهم آمليين في استغلالهم لتضخيم الكذبة ونشرها على نطاق أوسع»^{١١١}، فإن المبادرات الفلسطينية مثل «تيقن» و«كاشف»، تأتي في إطار التوجهات الدولية التي ترسخها مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة منظمة اليونسكو، لتحفيز العمل الجاد لمحاربة مروجي المعلومات المضلّة، ومساعدة الجمهور في التعامل مع التدفق الهائل لهذه المضامين الضارة، خاصة أن مروجي المعلومات المضلّة يهدفون إلى تحويل الجمهور إلى «قنوات لرسائلهم عبر استغلال ميولنا لمشاركة المعلومات»^{١١٢}.

١٠٦ - مقابلة غاي بيرغر، مدير السياسات والاستراتيجيات بشأن الاتصالات والمعلومات في اليونسكو، مقابلة مع قسم اللغة الإنكليزية في أخبار الأمم المتحدة، للاطلاع على التفاصيل: <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053162>

١٠٧ - تقرير مرصد «كاشف» لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، للمزيد: <http://kashif.ps/category/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d9%88%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa>

١٠٨ - اليونسكو: خلال جائحة كوفيد-١٩، تعرّض الأخبار الزائفة حياة الناس للخطر، للمزيد: <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053162>

١٠٩ - حملة «حارب كورونا» أطلقتها مبادرة «تيقن» ومركز «صدي سوشيال»: للمزيد: <https://bit.ly/3CwbeDq>

١١٠ - حملة «الشائعات حول كورونا ليست حرية تعبير»، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى». <https://www.madacenter.org/article/1610>

١١١ - دليل «الصحافة الأخبار الكاذبة والتضليل» - سلسلة اليونسكو لتدريس الصحافة. للاطلاع على النص الكامل للدليل: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373212>

١١٢ - المصدر السابق.

تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية (التربية الإعلامية)

في عام ٢٠١١، احتفلت الأمم المتحدة لأول مرة بـ«الأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية»، والذي تمتد فعالياته بين ٢٤ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ليتحول هذا الأسبوع إلى مناسبة سنوية تسلط الضوء على أهمية الدراية الإعلامية والمعلوماتية في تنمية المجتمعات والأفراد، ودعم الحقوق والحريات. وفي عام ٢٠٢١، حمل الأسبوع، الذي أقيمت فعالياته في جنوب أفريقيا، شعار «الدراية الإعلامية والمعلوماتية لما فيه الصالح العام»^{١١٣}.

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تخصيص أسبوع لـ«الدراية الإعلامية والمعلوماتية» لأنها تؤمن بـ«الحاجة إلى نشر معلومات واقعية وهادفة وواضحة ومتاحة ومتعددة اللغات وعلمية وفي الوقت المناسب». ولهذا فإن القرار المتخذ يؤكد على أن «الفجوة الرقمية الكبيرة وغياب المساواة في البيانات الموجودة في مختلف البلدان وبينها، يمكن معالجتها جزئياً عن طريق تحسين كفاءات الأشخاص للبحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها في المجال الرقمي»^{١١٤}.

وفي فلسطين ظهرت مبادرات وأنشطة قادتها مؤسسات من المجتمع المدني لتعزيز التربية الإعلامية، ولوحظ زيادة الاهتمام بهذا القطاع بعد الارتفاع الكبير في إقبال الجمهور على الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار والمعلومات، إضافة إلى ما سببته جائحة كورونا من تصاعد انتشار الشائعات في المجتمع الفلسطيني.

منذ ٢٠١٧، تقود الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب «بيالارا» برنامج التربية الإعلامية والمعلوماتية الذي يستهدف تدريب طلبة المدارس على مهارات إعلامية «تمكّنهم من التعبير عن أنفسهم بشكل أفضل»، إضافة إلى «زيادة وعي الطلبة حول كيفية التعامل مع كافة وسائل الإعلام المختلفة»، وتمكين الطلبة من «الوصول إلى أنماط مختلفة من وسائل الإعلام وتحليلها وتقييمها، وفهمهم لمدى تأثير الرسائل الإعلامية على الثقافة والمجتمع، وبالتالي تقدير الفرص والمخاطر»، كما أن المشروع تضمّن العمل على «دمج مضامين ومفاهيم التربية الإعلامية والمعلوماتية في المنهاج الوطني الجديد على شكل دروس منفصلة أو مواد تم تضمينها للدروس»^{١١٥}.

وفي ٢٠١٩، نفّذ مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، والمركز العربي للإعلام الاجتماعي (حملة)، مؤتمر «التربية الإعلامية على الأمان الرقمي»، وفيه أكد ثائر ثابت، مدير الإعلام التربوي في وزارة التربية والتعليم، وحازم شملوي، رئيس قسم الإعلام، حرص الوزارة على «أهمية إدخال التربية الإعلامية إلى التعليم في فلسطين»^{١١٦}. وعلى الصعيد الحكومي، هناك أنشطة استهدفت تعزيز التربية الإعلامية، ففي شباط/فبراير ٢٠٢١، نفذت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية دورة تدريبية استهدفت ٤٠٠ من المنسقين الإعلاميين في المدارس. وأكد مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الوزارة مدحت الزطمة، أن الدورة تركز على عدّة محاور «أبرزها التربية الإعلامية، مفهوماً وأهميتها ومهاراتها وكيفية الاستفادة منها في التعامل السليم مع وسائل الإعلام الرقمية»^{١١٧}. كما أوصى مؤتمر عقدته وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسة «بيالارا»، عام ٢٠١٨، بضرورة «تنمية المهارات في مجال الأمان الرقمي على الشبكة العنكبوتية، والتعامل بحذر وحكمة مع الإعلام وتحليل ونقد مضامينه المختلفة، بما يشمل كشف الأخبار الكاذبة، وفهم المضامين الإعلامية الموجهة والحذر منها والتعاطي معها بطرق سليمة»^{١١٨}.

١١٣ - "الأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية". الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/observances/media-information-literacy-week>

١١٤ - المصدر السابق.

١١٥ - نفّذت "بيالارا" أنشطة مختلفة في مجال التربية الإعلامية التي تستهدف طلبة المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة. للاطلاع على التفاصيل: <https://pyalara.org/projects/25.html>

١١٦ - مؤتمر "التربية الإعلامية على الأمان الرقمي": <https://bit.ly/3BDQ220>

١١٧ - تنشّط وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في مجال تعزيز التربية الإعلامية: <https://bit.ly/3CAUE5r>

١١٨ - مؤتمر التربية الإعلامية والمعلوماتية «تجارب دولية... إنجازات ملموسة». للاطلاع على بيان المؤتمر الختامي: <https://bit.ly/3CAUtXP>

كما أطلق مركز تطوير وسائل الإعلام في جامعة بيرزيت، وجامعة بيت لحم، دورات تدريبية وورش عمل في محو الأمية الإعلامية بين البالغين، ضمن مشروع الثقافة الإعلامية ٢٠١٩-٢٠٢٠. وهدف المشروع هو «إعداد الأفراد لتمييز المعلومات الموثوقة من المعلومات الخاطئة في المشهد الإعلامي اليوم». وقالت مديرة مركز تطوير الإعلام نبال ثوابته، إن «التثقيف الإعلامي يساعد الناس على التحكم في تواجدهم على الإنترنت والاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها التكنولوجيا، ما يمكنهم من تجنب الوقوع ضحايا للأخبار المزيفة أو المعلومات المتحيزة»^{١١٩}. ويمكن القول إن الجهود المتعلقة بالتربية الإعلامية في قطاع غزة كانت أقل وتيرة مقارنة بالضفة الغربية، نظراً إلى الحصار والظروف الأمنية التي يعيشها القطاع منذ سنوات. كما أن وجود التربية الإعلامية في المناهج الفلسطينية ضعيف جداً، أو غير موجود، حيث لم يتخذ قرار بعد بإدراج هذا المفهوم في المنهاج الفلسطيني على الرغم من التطور الكبير والمتسارع في الإعلام الرقمي ووجود وسائل التواصل الاجتماعي، واتساع التأثير الإعلامي على طلبة المدارس، وحاجتهم الماسة إلى التعرف على الأسس والأساليب العلمية للتعاطي مع هذا التدفق الهائل للمعلومات في الإعلام بمختلف وسائله^{١٢٠}.

وتشير الأمثلة أعلاه إلى اهتمام مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بتعزيز التربية الإعلامية لرفع وعي الجمهور بكيفية التعامل مع وسائل الإعلام وتدفق المعلومات، والأمن الرقمي، في ظل إقبال الأفراد على وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي. لكن من الضروري وجود أدوات لقياس الأثر لتلك الأنشطة على الفئات المستهدفة.

ولقياس الأثر الذي تُحدثه أنشطة واستراتيجيات التربية الإعلامية، وضعت منظمة اليونسكو خمسة مؤشرات للدراية المعلوماتية، بغية تقييم التربية الإعلامية على الصعيد الوطني. وتقيس المؤشرات جودة أنشطة التربية الإعلامية استناداً إلى قدرة الناس على التعرف على احتياجاتهم من المعلومات؛ وتحديد وتقييم جودة المعلومات؛ وتخزين المعلومات واسترجاعها؛ والاستخدام الفعال والأخلاقي للمعلومات، وتطبيق المعلومات لخلق وتوصيل المعرفة^{١٢١}.

قدرة الناس على التعرف على احتياجاتهم من المعلومات

تنحصر أنشطة التربية الإعلامية في فئات محددة، حيث إنها غير معتمدة بشكل رسمي في مناهج التدريس المدرسية والجامعية، وهذا يمنع شريحة كبيرة من الفلسطينيين من فرصة الحصول على توعية وتدريب لتطوير قدراتهم على التعرف على احتياجاتهم من المعلومات. لكن دراسة بحثية أشارت إلى أن طلبة المدارس والجامعات الفلسطينية «واعون بآليات التعامل مع وسائل الإعلام، وفهم محتواها، والتمييز بين المعلومة الصادقة والملفقة، إضافة إلى قدرتهم على البحث عن المعلومة في أكثر من موقع أو وسيلة إعلامية؛ للتأكد من صدقية مصدرها، وصحة محتواها»^{١٢٢}.

١١٩ - مشروع الثقافة الإعلامية ٢٠١٩-٢٠٢٠، أطلقتها جامعتا بيرزيت وبيت لحم بتمويل من مؤسسة Finnish Lifelong Learning Foundation. <https://www.birzeit.edu/en/news/new-media-literacy-project-support-media-literacy-palestine>

١٢٠ - "فرص جديدة للتربية الإعلامية والمعلوماتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" - لمحة عامة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة - لوسي نسيبة ومحمد أبو عرقوب. للاطلاع على النص الكامل:

<http://norden.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1534778&dswid=4685>

١٢١ - دليل نحو مؤشرات محو الأمية المعلوماتية - اليونسكو. للاطلاع على مزيد من التفاصيل: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000158723>

١٢٢ - دراسة "التربية العالمية والمعلوماتية في شرق المتوسط وشمال إفريقيا - الواقع والمستقبل" - بيالارا. للاطلاع على الدراسة كاملة: <https://bit.ly/3nU6Bgh>

قدرة الناس على تحديد وتقييم جودة المعلومات

لا توجد بيانات تقيس قدرة الناس في فلسطين على تحديد وتقييم جودة المعلومات، ويعود ذلك إلى شح الدراسات المتخصصة بالتربية الإعلامية هناك. ولسدّ الفجوات المعرفية في العصر الرقمي وتتبع الأثر، فإنه «ينبغي أن تكون برامج التعليم والتدريب شاملة للجميع»^{١٢٣}. لكن على أرض الواقع، فإن مؤشرات انتشار المعلومات المضلّة والشائعات بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين، والكمّ الكبير من المعلومات الخاطئة التي رصدتها مبادرات مثل «تيقن» و«كاشف»، تؤشر إلى ضعف قدرة الناس على تحديد جودة المعلومات وتقييمها. وقد ترتبط هذه القدرة بمستوى التعليم والوعي الذي يتمتع به كل فرد، حيث إن الفروقات الفردية في المجتمع الفلسطيني قد تكون ذات تأثير كبير على القياس وفقاً لهذا المؤشر.

القدرة على تخزين المعلومات واسترجاعها لاستخدامها لاحقاً

إن القدرة على تخزين المعلومات واسترجاعها لاستخدامها لاحقاً، مؤشر إلى فعالية وجودة أنشطة التربية الإعلامية. ولا توجد بيانات يمكن الاعتماد عليها لقياس هذا المؤشر، لكن البنية التحتية الفلسطينية والمستويات التكنولوجية المتطورة تشير إلى إمكانية قيام الأفراد في المجتمع الفلسطيني بتخزين المعلومات واسترجاعها في أي وقت لاستخدامها في المستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض القيود السياسية والتشريعية التي قد تشكّل عائقاً.

الاستخدام الفعّال والأخلاقي للمعلومات

تهدف التربية الإعلامية إلى تمكين الأفراد من استخدام المعلومات بشكل فعّال وأخلاقي يساهم في تطوير قدرات المجتمعات. وفي فلسطين تعتبر الأنشطة المتعلقة بالتربية الإعلامية محدودة بغثاء معينة، كما أنها لا ترتقي إلى مستويات تساهم في تطوير اتجاهات الجمهور في طريقة الاستخدام الفعّالة للمعلومات والتي تفيد الصالح العام. ولا توجد في فلسطين بيانات كافية تتعلق بالتربية الإعلامية يمكن الاعتماد عليها لإجراء قياس كمّي لهذا المؤشر.

تطبيق المعلومات لخلق وتوصيل المعرفة

على مستوى المؤسسات التعليمية الفلسطينية فإن الأنشطة التي نفذتها مؤسسات المجتمع المدني مثل «بيالارا»، والجهات الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم العالي في مجال التربية الإعلامية، تشير إلى تحقيق مستويات مقبولة من تطبيق المعلومات لخلق وتوصيل المعرفة في المجتمع الفلسطيني. لكن لا توجد بيانات كافية تتعلق بالتربية الإعلامية يمكن الاعتماد عليها لإجراء قياس كمّي لهذا المؤشر.

١٢٣ - تقرير "التكنولوجيا والابتكار ٢٠٢١" - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. للاطلاع على النص الكامل: https://unctad.org/system/files/official-document/tir2020overview_ar.pdf

التوصيات المتعلقة بالبيئة الرقمية

- تبني ودعم وتعزيز المبادرات الشبابية التي تحارب الأخبار الكاذبة والمضللة في فلسطين.
- رفع كفاءة المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في الصحافة الرقمية لتمكينها من إنتاج محتوى يناسب الشكل الجديد للإعلام.
- تشكيل هيئة فلسطينية مستقلة تتكفل بالدفاع عن الحقوق الرقمية الفلسطينية للتعامل مع الانتهاكات التي تحد من حرية التعبير في البيئة الرقمية الفلسطينية.
- إطلاق حملة ضغط تشترك فيها المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني لحماية الحريات الرقمية من الانتهاكات بأشكالها كافة.
- تنفيذ خطة شاملة لتعزيز الدراية الإعلامية بـ«التربية الإعلامية» في فلسطين يتشارك فيها قطاع الإعلام مع قطاع التعليم ومؤسسات المجتمع المدني.
- وضع خريطة طريق تشترك فيها مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني والحكومة من أجل رفع مستويات السلامة والأمان في البيئة الرقمية الإعلامية الفلسطينية.
- ينبغي على السلطات التنفيذية الفلسطينية وقف معاقبة الصحفيين والناشطين بسبب آرائهم وأنشطتهم في الفضاء الرقمي، كما يتوجب وقف سياسة حجب المواقع الإلكترونية.
- تحتاج البيئة الفلسطينية إلى إطلاق مبادرات ومشاريع تعزز المشاركة والتعبير عبر الفضاء الرقمي.
- العمل على صياغة تشريعات إعلامية تراعي حرية التعبير في الفضاء الرقمي، وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية.
- تدريب الصحفيين على كيفية التعامل مع المضايقات التي يتعرضون لها وتعزيز كفاءتهم في قضايا الأمان الرقمي وحماية الخصوصية.

تعددية وسائل الإعلام



تُعتبر فلسطين من أولى الدول العربية التي ظهرت فيها المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة، وذلك في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت تمنع غالبية حكومات الدول العربية، في ذلك الوقت، الملكية الخاصة للإعلام المرئي والمسموع. فيما كانت الصحف والمجلات الفلسطينية موجودة قبل ذلك بعشرات السنوات، لكنها كانت محكومة بأنظمة الحكم العسكري الإسرائيلي.

ويعود توسع المشهد الإعلامي الفلسطيني إلى مجيء السلطة الفلسطينية التي بدأت تمارس صلاحياتها عام ١٩٩٤ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ظهرت وسائل إعلام حكومية أهمها تلفزيون «فلسطين»، «صوت فلسطين»، وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، وجريدة «الحياة الجديدة».

بشكل عام، تتمتع فلسطين بتعدد وسائل الإعلام إلى حد ما. لكن وفقاً للمعايير الدولية لتعددية وتنوع وسائل الإعلام، فإن قطاع الإعلام الفلسطيني لا يزال بحاجة إلى جهود مكثفة على مستوى التشريعات وبيئة الحريات وتوفير الإمكانيات الاقتصادية، لمواءمة الواقع مع متطلبات التعددية والتنوع في وسائل الإعلام. عالمياً، يُنظر إلى التعددية في قطاع الإعلام على أنها «عنصر حاسم في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، فهي تعني خيار الاستهلاك الإعلامي والإنتاج الإعلامي، تمييزاً لها عن احتكار العروض والفرص. وتتطلب التعددية حساسية لمجموعة متنوعة من نماذج الملكية الاقتصادية وهيكلًا فنيًا للتسليم يتوفر فيه توزيع متعدد القنوات ومتعدد المنابر. وغالباً ما تتطلب التعددية التزامات قوية بالنيابة عن الحكومات تجاه الخدمة العامة ووسائل إعلام المجتمع المحلي لتوفير التنوع»^{١٢٤}. وهذا التوصيف يُظهر فجوات في المشهد الإعلامي الفلسطيني على الرغم من وجود وسائل إعلام حكومية وخاصة، وأخرى تابعة لمؤسسات تعليمية يمكن تصنيفها على أنها أقرب لوسائل إعلام مجتمعية.

تركز وسائل الإعلام

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ازدهر قطاع الإعلام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وظهرت صحف «الأيام» و«فلسطين» و«الرسالة»، إلى جانب صحيفة «القدس» التي كانت تصدر منذ خمسينيات القرن الماضي من مدينة القدس. توزعت عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية على مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصدرت عدّة مؤسسات مجلات متنوعة. وشهدت فترة نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثانية ظهور الملاحق المتخصصة التي كانت تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني، تُطبع وتوزع مع الصحف اليومية. هذا إلى جانب مؤسسات الإعلام الحكومي.

اتخاذ تدابير إيجابية لتعزيز تعددية وسائل الإعلام

لا يُسجل أن اتخذت الجهات المختصة الفلسطينية تدابير خاصة لتعزيز تعددية وسائل الإعلام وتنوعها. بل هناك قصور في الحماية الحكومية الفلسطينية لمؤسسات الإعلام، وخاصة المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تعرضت لانتهاكات إسرائيلية تمثلت في مصادرة أجهزة البث، أو إنذارها بوقف البث على موجات معينة بحجة التأثير على موجات إسرائيلية. وعلى مستوى التشريعات، يضمن القانون الأساسي الفلسطيني تعددية الإعلام، إذ أكد أن «تأسيس الصحف ووسائل الإعلام حق للجميع»^{١٢٥}. لكن القوانين التفصيلية لم تنص على أي ضمانات تمنع تركّز الإعلام بصورة تمنع الجمهور من فرصة التعددية.

كما أن التقلبات السياسية والاقتصادية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني، وخاصة الانقسام السياسي، وتراجع المنح الدولية لقطاع الإعلام، كان لها تأثير أدى إلى تلاشي وسائل إعلام خاصة على حساب تمديد وسائل إعلام حزبية، فيما اقتصر دور الإعلام الحكومي على الترويج للسياسات الحكومية وتبني

١٢٤ - "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"، التقرير العالمي ٢٠١٧-٢٠١٨، منظمة اليونسكو. للاطلاع على التقرير: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261065_ara
١٢٥ الفقرة (١) من المادة (٢٧) من القانون الأساسي الفلسطيني.

النهج السياسي العام للقيادة الفلسطينية، مع مساحات محدودة للأطياف السياسية والاجتماعية الأخرى. ويقول وليد نصار، المدير العام لشبكة «أجيال» الإذاعية، إن هناك تعددية في قطاع الإعلام الفلسطيني، «ومن المفترض أن تكون المساواة مضمونة بالقانون، ولكن على أرض الواقع فإن وسائل الإعلام الحكومية والحزبية تقلص هذه الفرص الاستثمارية الخاصة»^{١٢٦}. وهذا التحول الذي حل على المشهد الإعلامي الفلسطيني أثر على فرص التعددية والتنوع في وسائل الإعلام، كما أنه أضعف فرص المساواة الاقتصادية وشفافية الملكية.

حالياً، لا تزال الصحف اليومية، «الحياة الجديدة»، «الأيام»، و«القدس»، تصدر ورقياً إضافة إلى امتلاكها مواقع إلكترونية ونسخاً إلكترونية لأعدادها اليومية. ومؤخراً انضمت صحيفة «الحدث» إلى مشهد الصحافة الفلسطينية. ويبلغ عدد المحطات الإذاعية العاملة في الضفة الغربية نحو ٤٩ محطة، فيما أغلقت في الآونة الأخيرة نحو عشر محطات إذاعية خاصة لتعثرها اقتصادياً. وتعمل حالياً نحو ست محطات تلفزيونية محلية (بث أرضي)، من أصل أكثر من ٢٠ محطة تلفزيونية انطلقت منذ مجيء السلطة الفلسطينية، حيث توقف عدد منها بسبب الظروف الاقتصادية.

ويقول أسامة عابد، المسؤول في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، إن «المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية يغلب عليها الطابع العائلي وتفتقر إلى التخصصية، لذلك عجزت عن تطوير نفسها ومجاراة الإعلام الرقمي، وكثير منها تلاشى ولا سيما التلفزيونية، لذا أعتقد أن اندماج عدد من هذه المحطات، قد يعزز قدرتها على تطوير نفسها، والتحول إلى إعلام رقمي حديث قادر على المنافسة في ظل إعلام عابر للحدود، ولتعزيز اقتصاديتها والتخصصية في البرامج»^{١٢٧}.

وتعمل في الضفة الغربية محطات فضائية، إلى جانب فضائية تلفزيون «فلسطين»، هي فضائية «معاً»، فضائية «عودة»، وفضائية «القدس التعليمية»، فيما توقفت فضائية «النجاح» مؤخراً والتي كانت تتبع لجامعة النجاح الوطنية^{١٢٨}. كما يوجد عشرات المواقع الإخبارية ووكالات الأنباء الإلكترونية الفلسطينية العاملة من الضفة الغربية.

وفي قطاع غزة، تعمل نحو ٢٢ محطة إذاعية، وسط ظروف اقتصادية صعبة، فيما تعاني تلك المحطات من عدم قدرتها على تحديث أجهزة البث والمعدات التقنية، لعدم سماح السلطات الإسرائيلية بإدخال تلك المعدات التي تعتبر مهمة لتشغيل محطات الإذاعة وتحسين جودتها. وتبث فضائية «الأقصى» التابعة لحركة «حماس» من قطاع غزة، إلى جانب عدد من وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية^{١٢٩}.

وتُظهر البيانات المتعلقة بالمشهد الإعلامي الفلسطيني أن تحديات جدية تواجه المؤسسات العاملة في الميدان، والتي تهدد استمرارية بعضها ما يضيق فرص تعزيز التعددية والتنوع. كما أن مدراء بعض المؤسسات الإعلامية يعتبرون أن **هناك انعداماً للمساواة الاقتصادية في سوق الإعلام والملكية**. وتقول رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث»، إن الإعلام الفلسطيني يتوزع بين «إعلام رسمي، وحزبي، وتابع لرأس المال، ومستقل مضطر لبناء علاقات مع رأس المال، وإعلام عربي يملك مواقع أو منصات متخصصة في الشأن الفلسطيني».

وتعتقد سرحان أن الاستثمار في قطاع الإعلام الفلسطيني يواجه حالة من «عدم المساواة، لأن علاقة السلطة الفلسطينية بالإعلام قائمة على التبعية والإخضاع، وعلاقة رأس المال بالإعلام تحولت إلى

١٢٦ - مقابلة مع وليد نصار، المدير العام لشبكة أجيال الإذاعية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
١٢٧ - مقابلة مع أسامة عابد، القائم بأعمال المدير العام للترددات والإرسال في وزارة الاتصالات سابقاً، في الضفة الغربية، ومدير مكتب وزارة الاتصالات في جنين حالياً.

١٢٨ - البيانات المذكورة في الدراسة حول عدد وسائل الإعلام، ليست نهائية، وهي متغيرة، وتم الاعتماد فيها على بيانات وزارة الإعلام في رام الله. ولا تعدّ هذه الأرقام نهائية إذ لا توجد بيانات محدّثة للعدد الدقيق لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ويمكن التعامل مع هذه الأرقام على أنها تقريبية.

١٢٩ - اعتمدت الدراسة على موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة للحصول على عدد الإذاعات العاملة في القطاع. https://1132/www.mtit.gov.ps/index.php/c_home/showMangemnt/1317

علاقة شبه رمزية، أو يمكن وصفها بعلاقة شعرة معاوية، خاصةً في الفترة التي تلت الإعلان عن انتشار فيروس كورونا، وهذا كله ضيق هامش التنافس في قطاع الإعلام».^{١٣٠} حيث كانت السنتان ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ صعبتين اقتصادياً على وسائل الإعلام الفلسطيني بسبب وباء كورونا الذي فرض عليها أعباء تشغيلية إضافية لتغطية الحالة الصحية وسط تراجع المداخيل المالية لتعطل عمل كثير من الشركات، والمؤسسات الدولية الداعمة.

ويتحدث باسم وشاح، مدير إذاعة «صوت الشعب»، عن تحديات تمنع تعزيز تعددية وسائل الإعلام في قطاع غزة على رأسها «الاحتلال الإسرائيلي واستهدافه للعديد من المؤسسات الإعلامية، وصعوبة استيراد أجهزة ومعدات، وصعوبة الظروف الاقتصادية، وارتفاع مصاريف المؤسسات الإعلامية، وغيرها من التحديات الفنية والتقنية». ويرى وشاح أن الحكومة الفلسطينية ونقابة الصحفيين «تقدمان بعض الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الإعلامية، ولكن بشكل محدود».^{١٣١}

وبالفعل تسببت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير مقرات ومعدات تابعة لوسائل إعلام عدّة، ما كبدها خسائر مالية كبيرة أثرت على قدراتها التشغيلية. ففي الحرب على غزة التي اندلعت في أيار/ مايو ٢٠٢١، واستمرت ١١ يوماً، دمر القصف مقرات ومكاتب ٣٠ مؤسسة إعلامية فلسطينية وعربية ودولية تعمل في القطاع، حيث استهدفت عدّة أبراج في القطاع. صحيفة «فلسطين» الصادرة في غزة خسرت نحو مليون و ٢٠٠ ألف دولار، فيما قذرت خسائر إذاعة «الأسرى» بنحو ٤٠٠ ألف دولار، وقناة «الأقصى» التابعة لحركة «حماس» قدرت خسائرها من القصف بنحو مليون دولار.^{١٣٢} كما أن الجيش الإسرائيلي دهم في السنوات الأخيرة عدداً من مقرات وسائل الإعلام المحلية في الضفة الغربية وصادر معداتها مثل أجهزة البث وحواسيب وغيرها من الممتلكات.

الالتزام بالتدابير التي تساهم في تعزيز تعددية وسائل الإعلام

لم يهتم المشرّع الفلسطيني بحماية بيئة التعددية والتنوّع في قطاع الإعلام. وغياب التدابير التي تساهم في تعزيز تعددية وسائل الإعلام أسفر عن تمدد الإعلام الحكومي والحزبي على حساب الإعلام الخاص والمستقل والمجتمعي. وهذا يساهم في تركّز ملكية وسائل الإعلام بصورة غير عادلة تؤثر على عدالة التنافس في سوق الإعلام والإعلان.

وتقول رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث»، إن هذا الواقع «خلق تحديات عديدة، أهمها الجانب المتعلّق بالقدرة على تطوير وسائل إنتاج ذاتية خاصة بالوسيلة الإعلامية، وهنا الحديث عن الإعلام المستقلّ، لأن الإعلام الرسمي أو الحزبي مدعوم من جهات سياسية لديها موارد مالية شبه ثابتة، أو على الأقل فإنها لأهمية الإعلام في حياتها السياسية تحافظ على دعم كافٍ لوسائل إعلامها. والتحدي الآخر هو قدرة هذا الإعلام على مقاومة أجواء التضييق على العمل الصحفي، سواء من خلال عدم إقرار الحق في الحصول على المعلومة، أو القمع، أو الابتزاز والملاحقة المستترة بالقانون».

ولا تحمي التشريعات الفلسطينية قطاعات الإعلام الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة ودعم، مثل وسائل الإعلام المجتمعية، كما أن القوانين والأنظمة التي تنظم قطاع الإعلام الفلسطيني لا تركّز على ضمان المساواة في الملكية بما يضمن التعددية. وتكاد القوانين الفلسطينية تخلو من أية نصوص تعزّز هذا الأمر. ويقول أبو شمالة، إن المساواة بمعناها العام موجودة في مسألة ملكية

١٣٠ - مقابلة مع رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة الحدث، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٣١ - مقابلة مع باسم وشاح، مدير إذاعة صوت الشعب، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٣٢ - بيانات وثّقها تقرير الحريات الإعلامية نصف السنوي الصادر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى": <https://www.madacenter.org/article/1742>

وسائل الإعلام في فلسطين، لكن مصير المؤسسة الإعلامية مرتبط بمدى تحقيقها الأرباح التي تضمن استدامتها. «الاستثمار مفتوح للجميع، والفرص متساوية في التسجيل، لكن هل تحقق الربح أم لا؟ اعتقد أن وسائل الإعلام لا تحقق الربح لأصحابها. هذا ثابت بشكل كبير في العمل الإعلامي في فلسطين. وسائل الإعلام في غالبيتها لا تحقق أرباحاً نتيجة حالة الركود الاقتصادي، وربما نتيجة التحزب السياسي وعدم رغبة الشركات التجارية والمؤسسات بسبب أزمته الاقتصادية في الإعلان في وسائل الإعلام، وهي تشك بالأساس في أن هذه الوسائل الإعلامية مستقلة ولا تخضع للعمل السياسي بشكل أو بآخر»^{١٣٣}.

مزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والمجتمعية

لا يوجد في فلسطين وسائل إعلام مصنفة على أنها وسائل إعلام الخدمة العامة، كما أن تجربة وسائل الإعلام المجتمعية ازدهرت عبر محطات إذاعية في فترة معينة لارتباطها بالمؤسسات المانحة، لكنها تلاشت بشكل كبير لصعوبة اعتمادها على مصادر دخل تضمن استدامتها.

الترويج لمزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والمجتمعية

يلاحظ أن فلسطين تسجل حالات تقع ضمن تفتت الشراكات في ملكية وسائل الإعلام الخاصة، حيث يفصل شركاء عن مؤسسات قائمة ويتجهون لإنشاء مؤسسات إعلامية أخرى جديدة منفصلة الملكية.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة عدد وسائل الإعلام، ويسهم نظرياً في تعزيز التعددية، إلا أنه يغرق سوق الإعلام في تخمة بوسائل إعلام ضعيفة مالياً ومهنيّاً. ولوحظ أن خلافات الشراكة والملكية في قطاع المحطات الإذاعية كانت الأكبر، وأسفر ذلك عن ولادة عشرات المحطات المحلية التي غالباً ما تتعرض لانتكاسات مالية بسبب عدم القدرة على تغطية المصاريف التشغيلية. وسجلت حالات عدّة في هذا الإطار خاصة في محافظات الخليل ونابلس ورام الله، فيما يبقى الوضع في قطاع غزة محدوداً نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها الإعلام في القطاع.

وتعتبر **تجربة فلسطين في الإعلام المجتمعي متواضعة، ولم تنجح في الاستدامة**، فقد أقيمت بعض الإذاعات المجتمعية في عدد من المدن الفلسطينية، وكانت مرتبطة بمشاريع تمولها مؤسسات دولية مانحة، لكن هذه التجارب توقفت أو تقلص تأثيرها ونشاطها بسبب توقف التمويل. ولا تعطي الحكومة الفلسطينية أي مزايا للإعلام المجتمعي القائم على عدم الربحية، والذي يركّز فقط على خدمة المجتمع وتنميته، حيث إن رسوم وإجراءات الترخيص لا تفرّق بين المؤسسات الإعلامية وفقاً لأهدافها إن كانت تجارية أو تنموية.

ويلحظ في فلسطين حرص الجامعات الفلسطينية على إطلاق وسائل إعلام خاصة بها، حيث تملك جامعة النجاح الوطنية إذاعة «النجاح» المحلية التي تبث على مستوى فلسطين. وتبث إذاعة «بيرزيت» من جامعة بيرزيت. كما أطلقت جامعة الخليل إذاعة «علم»، وأطلقت جامعة القدس إذاعة «هنا القدس» الإلكترونية وتلفزيون «القدس التربوي»، والجامعة العربية الأميركية أطلقت إذاعة «الجامعة»، فيما تتبع فضائية «القدس التعليمية» لجامعة القدس المفتوحة. وتعتبر المحطات التابعة للجامعات غير ربحية، وتسعى إلى تقديم المعرفة والتنمية للمجتمعات المحلية وخدمة رؤى وأهداف المؤسسات التعليمية التي تنطلق منها، وتصنف هذه الوسائل الإعلامية على أنها مجتمعية لاقترابها من المعايير الدولية لهذا النوع من وسائل الإعلام، على الرغم من أن ملكيتها ليست للمجتمع، إنما تتبع مباشرة لإدارات تلك الجامعات.

ويعتقد مفيد أبو شمالة، مدير تحرير صحيفة «فلسطين»، أن قطاع الإعلام الفلسطيني لا يتمتع بمزيج متنوع من وسائل الإعلام العامة والخاصة والمجتمعية، حيث إن «وسائل الإعلام في غالبيتها، ٧٠ بالمئة على الأقل، مملوكة إما للسلطة أو فصائل العمل الوطني والسياسي، وبالتالي فهي ملكية سياسية أو حزبية وليست شخصية. وأعتقد أن القانون ينص على أن وسيلة الإعلام يجب أن تكون مسجلة في وزارة الاقتصاد كشركة مساهمة خصوصية ذات مسؤولية محدودة، وبالتالي لها عدد معين من المؤسسين وغالباً لا يزيد عن ١٠ شركاء. أما الجزء الآخر من ملكية وسائل الإعلام، (٣٠ بالمئة)، فهي أيضاً شركات محدودة وتهدف إلى الربح وأعتقد أن عددها قليل جداً»^{١٣٤}. وتعتمد وسائل الإعلام الفلسطينية الخاصة في الغالب على الشركات التجارية كمصدر للدخل عبر التعاقد على بث إعلانات تجارية، وتعدّ شركات الاتصالات الفلسطينية والبنوك الرافد الأساسي للإعلانات.

أنظمة مستقلة وشفافة

لا تعتبر الأنظمة والقواعد التي تنظم قطاع الإعلام مستقلة وشفافة، لأن مهمة تنظيم قطاع الإعلام الفلسطيني مناهضة بالحكومة ولا يوجد دور لمنظمات المجتمع المدني في هذا الأمر. ولا تلزم القوانين الفلسطينية الجهات التنفيذية بالالتزام بأنظمة شفافة ومستقلة في قطاع الإعلام. إلى جانب ذلك، فإن صلاحية منح تراخيص وسائل الإعلام مناهضة لوزارة الإعلام الفلسطينية التي تنسق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤولة بشأن ترددات البث، ومع وزارة الداخلية المسؤولة بشأن الموافقات الأمنية للمتقدمين للحصول على رخص بث. والوزارات الثلاث تعمل تحت مظلة لجنة ثلاثية هي الجهة المخولة منح التراخيص لمحطات الإذاعة والتلفزيون، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية^{١٣٥}. ولا يوجد تمثيل لمؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية.

الترويج للنشاط لتنمية وسائل الإعلام المجتمعية

يشير الواقع إلى شبه غياب وسائل الإعلام المجتمعية في فلسطين، كما أن المنافسة غير عادلة بين الإعلام المستقل من جهة، والحزبي والحكومي من جهة أخرى. إذ أن المبادرات المتعلقة بالأنشطة الإعلامية المجتمعية عانت من مشكلة الاستدامة، حيث لا تمنح الحكومة تفضيلاً لهذا النوع من الإعلام في حين شروط الترخيص والرسوم والضرائب تساهم في دعمها. وفي الوقت ذاته، تتكفل الجهات الرسمية بتمويل الإعلام الحكومي، كما تقدم الفصائل والأحزاب السياسية الدعم المالي اللازم لوسائل إعلامها. وهذا الأمر يعارض جهود الترويج لوجود إعلام مجتمعي يساهم في تعزيز التعددية والتنوع في ملكية ومضمون الإعلام الفلسطيني، باعتبار أن الإعلام المجتمعي يكون مملوكاً للمجتمع وتساهم في إدارته جهات مجتمعية مستقلة ولا يُعتبر إعلاماً ربحياً.

ويقول عمر زين الدين، مدير الإنتاج في شبكة «قدس» الإخبارية: «مؤخراً أصبحت ملكية معظم وسائل الإعلام تؤول إلى جهات حزبية سواء معلنة أو غير معلنة، حيث استغلت الأحزاب ضعف التمويل الذي تعاني منه وسائل الإعلام الخاصة وعملت على شراء ولاءاتها، وهذا انعكس بشكل واضح على سياستها التحريرية. من جانب آخر بقي عدد محدود من وسائل الإعلام مستقلاً لكنه يعتمد على تمويل الجهات الداعمة للشعب الفلسطيني، وآخر مستقل يعتمد على قطاع الإعلانات المحلية والرقمية والخدمات الإعلامية»^{١٣٦}.

١٣٤ - مقابلة مع مفيد أبو شمالة، مدير تحرير صحيفة فلسطين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
١٣٥ - أنظر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية الأرضية والفضائية وشركات خدمات البث الفضائي ومكاتب المحطات الفضائية والإنتاج الإعلامي: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17122>
١٣٦ - مقابلة مع عمر زين الدين، مدير الإنتاج في شبكة قدس الإخبارية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وخرجت مجموعة من مدراء وسائل إعلام فلسطينية بنتيجة تؤكد أن «المؤسسات الإعلامية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بقطاعاتها الأربعة، التلفزيوني والإذاعي والمطبوع والإلكتروني، بحاجة إلى التمويل بشكل طارئ لتأمين النفقات التشغيلية وتوظيف كوادر جديدة في ظل الحاجة الكبيرة إلى ذلك، إذ أن المؤسسات الإعلامية أصبحت تبحث عن «الصحافي الشامل» والذي يستطيع أن يقوم بمهام عدة، من تقديم وإنتاج وتصوير وغيرها، وذلك لعدم قدرة المؤسسات على توظيف كادر كامل لتلك المهام»^{١٣٧}، كما ورد في القسم الأول من هذه الدراسة.

الترخيص وتخصيص الطيف

لفلسطين خصوصية في ما يتعلق بالطيف الترددي، حيث يعاني الفلسطينيون من انتهاكات ترتكبها السلطات الإسرائيلية، خاصة أن محطات تابعة للمستوطنات الإسرائيلية تحتل ترددات بث فلسطينية بشكل يخالف أنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات.

خطط عامة لتخصيص الطيف بما يضمن الاستعمال الأمثل لمصلحة الجمهور

من المفترض أن يتحول البث الأرضي لمحطات التلفزة والإذاعة في فلسطين من تقنية البث التماثلي إلى البث الرقمي، بموجب القرار الملزم الذي اتخذته الاتحاد الدولي للاتصالات وفق خطة GE٠٦^{١٣٨}. وكانت فلسطين قد مُنحت فرصة لإجراء التحول من النظام التماثلي إلى الرقمي. ومن أجل هذا وضعت الحكومة خطة لتنفيذ التحول حددت فيها شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥ موعداً لإغلاق آخر محطة تعمل بنظام البث التماثلي لتتمتع المحطات كافة بالبث الرقمي^{١٣٩}. لكن هذا الأمر لم يتم لعدة أسباب سياسية واقتصادية.

ويعتبر التحول من البث التماثلي إلى البث الرقمي فرصة ذهبية لتعزيز تعددية وسائل الإعلام، لأن هذه التقنية تساهم في توسيع الطيف الترددي، وتمنح المحطات الإذاعية والتلفزيونية فرصة الانتشار الواسع والبث بجودة عالية وبتكلفة أقل. كما أنه يساهم في منح ترددات أكثر لمحطات إعلامية، ما يعني فرصة دخول لاعبين جدد يساهمون في تنويع ملكية وسائل الإعلام، ويقدمون مضامين إعلامية متنوعة تُعزز الحريات الإعلامية.

خطة لتخصيص الطيف تعزز الملكية والمضمون

تُعَدّ الخطة التي وضعتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن التحول من البث التماثلي إلى البث الرقمي واعدة في أهدافها، لكنها لم تطبق على الرغم من أنها وضعت شهر حزيران/يونيو ٢٠١٥ موعداً نهائياً لانتقال كامل للبث الرقمي. وقد نصت الخطة على أنها تهدف إلى «توفير الظروف الملائمة للحفاظ على خدمات بث تلفزة مجانية تكون متاحة للعامة إلى جانب الخدمات

^{١٣٧} - نتائج جلسة مجموعة تركيز عقدتها مؤسسة سمير قصير مع مجموعة من مدراء وسائل الإعلام حول واقع الإعلام الفلسطيني، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{١٣٨} - للاطلاع على تفاصيل التحول إلى البث الرقمي الدولي: <https://www.itu.int/pub/R-QUE-SG06.132>

^{١٣٩} - للاطلاع على خطة التحول إلى البث الرقمي في فلسطين، التي أعدتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: https://www.mtit.pna.ps/Content/files/plains_and_strategies/ar/-8586172492452966119seyasat.pdf

الأخرى المرافقة للبث التلفزيوني، وذلك على المستويين المحلي والوطني». لكن عدم تنفيذ بنود الخطة المتعلقة بالتحويل إلى البث الرقمي يشير إلى غياب أي أفق لخطط فعالة لتخصيص الطيف بما يعزز الملكية والمضمون.

مجموعة أنظمة مستقلة وشفافة

وفق لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^{١٤٠} فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بإنشاء هيئة أو سلطة ترخيص مستقلة وعامة للبث، تمنح التراخيص وتشرف على مراجعة الطلبات والبت فيها وفحصها بصورة تساهم في تحقيق الشفافية والاستقلالية في اتخاذ القرار. لكن في فلسطين فإن منح تراخيص البث يعاني من انعدام الشفافية والاستقلالية. حيث أن تركيبة اللجنة الثلاثية التي تمنح تراخيص المحطات في الضفة الغربية غير مستقلة. كما أن السلطات التابعة لحركة «حماس» تسيطر على منح تراخيص البث في قطاع غزة بصورة لا تراعي الاستقلالية والشفافية في هذه العملية.

أنظمة ضريبية وأخرى خاصة بالأعمال لدعم تنمية الإعلام

هناك أنواع مختلفة من الضرائب التي تفرضها السلطات الفلسطينية، وهي تختلف بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب حالة الانقسام السياسي التي شهدتها الساحة الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٧.

لا توجد نصوص قانونية أو أنظمة ضريبية تدعم تنمية وسائل الإعلام. ولا تتبنى الحكومة الفلسطينية هذا النهج في سياساتها المتعلقة بالإعلام. لكنها تقدّم تسهيلات في بعض الظروف لمساعدة وسائل الإعلام على تخطي بعض الظروف الاستثنائية. فعلى سبيل المثال وخلال جائحة كورونا، يقول وليد نصار، مدير شبكة «أجيال» الإذاعية إن الحكومة «أعفت وسائل الإعلام من ضريبة الإرسال للإذاعات والتلفزيونات الأرضية لمدة عام واحد، وهذه خطوة جيدة، ولكنها غير كافية. أما نقابة الصحفيين فهي فعلاً تحاول اختراق الحلقات الحكومية وتشكيل مجموعات ضغط لدعم وسائل الإعلام، أحياناً تنجح وأحياناً لا، ولكنها تمارس دورها في المحاولة دائماً»^{١٤١}.

ولا تخصص الحكومة الفلسطينية أية تفضيلات ضريبية لوسائل الإعلام غير الربحية أو التي تحمل رسائل مجتمعية تنموية وتركز على رفع وعي الجمهور بالقضايا العامة. وهذا يشكل عبئاً عليها خاصة أن فرصها في الحصول على التمويل والدخل تكون محدودة، على عكس وسائل الإعلام التجارية.

١٤٠ - جاءت التوصية ضمن التعليق العام رقم (٣٤) على المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي وقّعت عليه دولة فلسطين وأصبحت ملزمة به. وقد درست مواد هذا العهد في فصول أخرى من هذا المساق.

١٤١ - مقابلة مع وليد نصار، مدير شبكة أجيال الإذاعية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.



تشكّل الإعلانات مصدر دخل أساسياً لوسائل الإعلام الفلسطينية، سواء الصحف أو المحطات التلفزيونية أو الإذاعية، إضافةً إلى أن الصحافة الإلكترونية تعتمد على هذه الإعلانات لتغطية نفقاتها التشغيلية. لكن سوق الإعلان في فلسطين يُعتبر محدوداً، خاصةً في قطاع غزة الذي يعاني فيه القطاع الاقتصادي من أزمات مالية بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل، والحروب التي تشنها وتؤدي إلى خسائر كبيرة في البنى التحتية.

سياسة خاصة بالإعلانات الحكومية غير تمييزية

لا توجد سياسة خاصة بالإعلانات الحكومية غير تمييزية في فلسطين، ويتم توزيع الإعلانات الحكومية غالباً على الصحف وفق أنظمة داخلية متبعة في الدوائر الحكومية، ويقل حضور الإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وتعتقد رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث»، أن «علاقة الحكومة بالإعلام مبنية على اللاتقّة المتبادلة. الإعلام المستقل على الأقل يرى في الحكومة أنها تدعم من يتوافق مع أجندتها ورؤيتها أو لا يبالغ في نقدها ولديه سقف معين في النقد، وقد كانت هناك إشارات واضحة في هذا السياق من بينها الاجتماعات التي عقدتها الحكومة لدعم المؤسسات الصحافية في ظل الجائحة، وقد استثنت بعض وسائل الإعلام وتعاملت معها وكأنها غير موجودة، وهذا يعطي انطباعاً حول تعامل الحكومة مع المؤسسات الإعلامية»^{١٤٢}. ولا تعتبر الإعلانات الحكومية مصدر دخل أساسياً لوسائل الإعلام الخاصة، حيث تعتمد على الشركات والمؤسسات الخاصة التي تمنح إعلاناتها لوسائل الإعلام الأكثر انتشاراً بين الجمهور.

أنظمة فعّالة ترعى الإعلانات في وسائل الإعلام

لا توجد في فلسطين أنظمة فعّالة ترعى أو تحمي الإعلانات في وسائل الإعلام، حيث إن وسائل الإعلام الفلسطينية تضررت بشكل كبير بعد أن تغيرت اتجاهات الشركات المعلنّة والتي أصبحت تفضل وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجاتها، ما قلّص من حصص وسائل الإعلام من الإعلانات التي كانت تعتمد عليها في تغطية نفقاتها التشغيلية. ولا تتخذ الجهات الحكومية أية إجراءات تتعلق بهذا الأمر خاصةً أن بعض الشركات الفلسطينية تعلن عن طريق غوغل وفيسبوك وإنستغرام، وهي شركات تكنولوجيا ضخمة وعالمية ولا تستوفي السلطات الفلسطينية ضرائب منها.

ويقدّم وليد نصار، مدير شبكة «أجيال» الإذاعية، شرحاً لواقع الإعلان في فلسطين ومدى تأثير قطاع الإعلام الفلسطيني من التغيرات الحاصلة، حيث يقول إن ما يجري هو «استمرار عمل وسائل التواصل العملاقة مثل غوغل وفيسبوك في سوق الإعلان الفلسطيني دون دفع أي ضريبة، ومحاربة المحتوى

١٤٢ - مقابلة مع رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة الحدث، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

الفلسطيني والتضييق عليه خصوصاً في فيسبوك، وإحجام الشركات الكبرى الفلسطينية عن الإعلان في وسائل الإعلام الفلسطينية، أو تقليص حجم إعلاناتها بشكل لافت لصالح منصات أميركية مثل غوغل وفيسبوك».

ويضيف نصار أن هذا يتزامن مع «ارتفاع قيمة رسوم الترخيص السنوية مقارنة بحجم السوق الإعلاني، ووضع شروط تعجيزية من مؤسسات التمويل الأجنبية، ما يجعل العمل الإعلامي والإعلاني معها محدوداً للغاية. كما نشهد حالياً تراجعاً لمشاريع الدعم الدولي لفلسطين بشكل عام، خلال الأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ما أدى إلى تراجع عمل هذه الجهات مع وسائل الإعلام الفلسطينية»^{١٤٣}.

ولا يختلف الحال في الضفة الغربية عن قطاع غزة في هذا الأمر، حيث يقول رامي الشرافي، مدير إذاعة «زمن FM»، إن هناك «تراجعاً في دعم الشركات الوطنية للإعلام المحلي المستقل بسبب التحول باتجاه وسائل التواصل الاجتماعي الأقل تكلفة، وهذا أدى إلى تراجع الإيرادات على الإعلام المستقل، ولا تستفيد الحكومة الفلسطينية من عوائد الضرائب التي تدفع لوسائل التواصل الاجتماعي، وغالبية الاقتصاد المحلي في فلسطين وتحديداً في قطاع غزة اقتصاد عائلي لا يعتمد على خطط منهجية في التسويق ولا يعرف قيمة التسويق والإعلان»^{١٤٤}.

إن التغييرات في توجهات الشركات المعلنّة، وغياب استراتيجيات وأنظمة واضحة لحماية وسائل الإعلام من الظروف الاقتصادية المستجدة، وضعف إدارات وسائل الإعلام المحلية في التعاطي مع المتغيرات الجديدة، أدت إلى تراجع في مستوى الأداء الإعلامي في فلسطين، وتقلص مساحات التغطية الإعلامية، ما يؤثر على حق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات. كما أن هذا الواقع أدى إلى تلاشي وسائل إعلام وخروجها من سوق المنافسة. وكل هذه العوامل تضعف فرص فلسطين في بناء تعددية إعلامية وتنوّع في الملكية والمضامين الإعلامية بشكل لا يوائم التوجهات العالمية في هذا الإطار.

التوصيات المتعلقة بالتعددية الإعلامية

- **إعادة إعطاء الزخم للإعلام المجتمعي في فلسطين** عبر مشاريع دعم لإقامة وسائل إعلام مجتمعية تساهم في تعددية المشهد الإعلامي في فلسطين.
- العمل الفوري لمساعدة المحطات الإذاعية والتلفزيونية المحلية من أجل الاستمرار في تقديم الخدمة للجمهور، وضمان عدم خروجها من المشهد بسبب الظروف الاقتصادية.
- صياغة سياسات وطنية تضمن التعددية والتنوّع في وسائل الإعلام الفلسطينية وتحمي الإعلام المستقل من تغوّل الأنواع الأخرى المدعومة من الدولة والأحزاب.
- **إيجاد آلية تضمن التوزيع العادل للإعلانات التجارية** وتعالج مشكلة مزاحمة المنصات الرقمية العالمية العملاقة للإعلام المحلي على الإعلان باعتباره مصدر دخل أساسياً لاستمرارية المؤسسات الإعلامية.
- العمل على تدريب وتأهيل أصحاب المشاريع الإعلامية ليكونوا قادرين على قيادة مؤسساتهم بصورة أكثر فعالية.
- ينبغي على المؤسسات المانحة بالشراكة مع مؤسسات تطوير الإعلام تنفيذ خطط فورية لدعم استمرارية الإعلام الخاص في ظل آثار جائحة كورونا الاقتصادية.

١٤٣ - مقابلة مع وليد نصار، مدير شبكة أجيال الإذاعية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٤٤ - مقابلة مع رامي الشرافي، مدير إذاعة زمن إف إم، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

- تشكيل فريق وطني من مؤسسات إعلامية ومجتمع مدني للضغط على الحكومة من أجل **تنفيذ خطة التحول الرقمي** بما يساهم في تعزيز التعددية والتنوع في الإعلام الفلسطيني.
- إجراء **مراجعة شاملة لواقع الاستثمار في قطاع الإعلام** وتقديم ورقة سياسات تطور ظروف القطاع كي يكون أكثر جذباً للاستثمار.
- يتوجب على اللجنة الثلاثية صاحبة الصلاحية في منح التراخيص مراعاة التعددية الإعلامية وعدم حصر الملكية في يد جهة بعينها.
- **إعادة النظر في الأنظمة الضريبية ورسوم تشغيل المحطات الإعلامية وفق الهدف من كل محطة** على أن يتم إعفاء المحطات ذات الأهداف التنموية المجتمعية.

وسائل الإعلام منصة للخطاب الديمقراطي



تُقاس الديمقراطية في أي مجتمع بمجال الحرية المُتاح لوسائل الإعلام، فلا ديمقراطية من غير إعلام حر، ولا يمكن للإعلام أن يتنفس في مجال ما، إن لم تعزز فيه قواعد الديمقراطية. وأول ركيزة للديمقراطية الفعّالة، هي أن تكون وسائل الإعلام منصة لخطاب حر يعكس التنوع في المجتمع ويخدم الأفراد، ويمارس فيه الصحفيون مهنتهم بحرية وأمان، ضمن بيئة تضمن عدم التمييز بين فئات المجتمع.

في الثالث من أيار/مايو من كل عام، يحتفل العالم باليوم العالمي لحرية الصحافة. في عام ٢٠١٩ احتفلت منظمة اليونسكو بالدورة الـ ٢٦ الخاصة بهذه المناسبة في إثيوبيا، بإلقاء الضوء على التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام في فترات الانتخابات، والقدرات الكامنة في وسائل الإعلام على المساعدة في إرساء السلام والمصالحة. وهو هدف سعت المنظمة من خلاله إلى التأكيد على دور الإعلام في تعزيز الديمقراطية. وفي ذات الوقت، حذرت المنظمة من أن «الدور الذي تضطلع به الصحافة في إرساء الديمقراطية معرض للخطر في العديد من المناطق، بفعل تزايد محاولات الجهات الفاعلة السياسية السيطرة على وسائل الإعلام، مما يفاقم الوضع الاقتصادي المتردي لهذا القطاع أصلاً. ويتزايد، في الوقت نفسه، استبعاد المؤسسات الإعلامية بفعل استخدام السياسيين قنوات أخرى غير وسائل الإعلام لمخاطبة الجمهور مباشرة»^{١٤٥}. وهذا التحدي يشكّل تهديداً لقطاع الإعلام في المجتمعات التي لا تتمتع ببيئة تشريعية ضامنة لحرية والتعبير وحرية الإعلام، مثل فلسطين.

ويعتقد جهاد حرب، الكاتب والباحث في قضايا الحكم والسياسة، أن جعل وسائل الإعلام الفلسطينية منصة للخطاب الديمقراطي يرتبط أساساً بأمرين، «أولاً، إتاحة جو ديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. ثانياً، احترام مؤسسات الحكم القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة لسيادة القانون، وعدم توفير بيئة وثقافة داخل هذه المؤسسات لانتهاك الحريات المتعلقة بحقوق الرأي والتعبير وانتهاك حقوق الصحفيين في التغطية الإعلامية والوصول إلى المعلومات»^{١٤٦}.

١٤٥ - المؤتمر العالمي "الإعلام من أجل الديمقراطية"، اليونسكو، أديس أبابا، أيار/مايو ٢٠١٩. https://en.unesco.org/sites/default/files/concept_note_ara_wpfd_2019_007.pdf

١٤٦ - مقابلة مع جهاد حرب، كاتب وباحث في شؤون الحكم والسياسة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وسائل إعلام تعكس التنوع في المجتمع

لا توجد في فلسطين اختلافات عرقية أو إثنية أو طائفية، ولا توجد لغات أصلية غير العربية، مع الإشارة إلى أن الأرمن^{١٤٧} المتركزين في القدس، يحافظون على استخدام اللغة الأرمنية في ما بينهم، كما يستخدم السامريون^{١٤٨} المتركزون على جبل جرزيم في مدينة نابلس، اللغة العبرية القديمة في صلواتهم واحتفالاتهم الدينية. لكن تعتبر اللغة العربية جامعة للمجتمع الفلسطيني، وهي المعتمدة في وسائل الإعلام المحلية. كما أن المجتمع الفلسطيني يضم ديانات مختلفة، الإسلام، وهو دين الأكثرية، والمسيحية، والديانة السامرية. وتعكس وسائل الإعلام الفلسطينية هذا التنوع الديني بالتركيز على احتفالات الديانات، فهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية تنقل احتفالات وقداش عيد الميلاد من بيت لحم في بث مباشر، وتشاركها وسائل إعلام أخرى. فيما تحظى مناسبات السامريين الدينية بتغطية إعلامية مناسبة. هذا إلى جانب التغطيات الدينية المعتادة للمناسبات الدينية الإسلامية. ويمكن القول أن وسائل الإعلام الفلسطينية تعكس هذا التنوع في المجتمع الفلسطيني.

وسائل الإعلام العامة والخاصة والمجتمعية في خدمة المجموعات كافة في المجتمع

تنقسم وسائل الإعلام الفلسطينية بين الرسمية المملوكة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والخاصة التجارية المحكومة برأس المال وسوق الإعلان، والحزبية التي استغلت ضعف الإعلام الخاص اقتصادياً فتوسعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلى جانب غياب إعلام الخدمة العامة، ووجود ضعيف أو غير مكتمل للإعلام المجتمعي، إذ يمكن مجازاً اعتبار وسائل الإعلام التعليمية والجامعية ووسائل إعلام مجتمعية. ويقول بلال الشوبكي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل وعضو شبكة السياسات الفلسطينية، إنه «من الطبيعي في البيئة الديمقراطية أن يكون هناك منابر إعلامية لكافة التيارات، ويتم التعامل معها على أنها منصات لوجهات النظر والأفكار والمواقف، وليست مصدراً دقيقاً بالضرورة للمعلومات. إجمالاً، لدينا وسائل إعلام فلسطينية متنوعة، منها ما يؤدي دوراً في تعزيز الخطاب الديمقراطي، ومنها ما يُعتبر منصة للخطاب السلطوي، مضافاً إلى ذلك، أن لدينا وسائل إعلام فلسطينية خارج فلسطين، وهي متحررة نوعاً ما من القيود المفروضة على الإعلام داخل فلسطين»^{١٤٩}.

ونتيجة لغياب إعلام الخدمة العامة، وضعف حالة الإعلام المجتمعي في فلسطين، وتمدد الإعلام الحزبي المستقطب على حساب الإعلام المستقل، فإن الإعلام الفلسطيني لا يؤدي دوراً محورياً في خدمة فئات المجتمع خاصة المهمشة منها، مثل المرأة. وفي هذا الإطار يقول سعيد أبو معلا، الصحافي والمحاضر في كلية الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، إن «ثقافة إخفاء العنف داخل المجتمع العائلي المعقد، والتفسيرات الدينية الخاطئة في التغطية الإعلامية الفلسطينية تساهم في ديمومة ما يسمّى بالخطاب التقليدي الذي يبرر العنف ضد النساء، ويزيد هذا خطورة قلة الوعي في أصداء الصحافة حول حقوق المرأة والعنف الأسري». مؤكداً أنه «يجب أن تكون وسائل الإعلام منصة لعرض قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها»^{١٥٠}.

١٤٧ - للمزيد حول الأرمن في فلسطين: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5049

١٤٨ - للمزيد حول الطائفة السامرية في فلسطين: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4046

١٤٩ - مقابلة مع بلال الشوبكي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل، وعضو شبكة السياسات الفلسطينية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٥٠ - "تعزيز التغطية المراعية للنوع الاجتماعي في وسائل الإعلام الفلسطينية"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فلسطين: <https://arabstates.news-promoting-gender-sensitive-reporting-in-the-palestinian-media/03/unwomen.org/ar/news/stories/2021>

وتعتقد سهير فراج، الإعلامية الفلسطينية المدافعة عن حقوق المرأة، أن صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني «نمطية سلبية حيث يتم عرضها عن أنها ضعيفة ومهمشة». وترى أن الإعلام الفلسطيني مطالب بالتركيز على «عرض قصص نجاح للمرأة الفلسطينية في حياتها، ودورها ومساهماتها المجتمعية». فيما تسلط ناهد أبو طعيمة، الإعلامية الفلسطينية والمدافعة عن حقوق المرأة، الضوء على تغطية الإعلام الفلسطيني «السلبية» للمرأة خلال جائحة كورونا، حيث «أظهر الإعلام الفلسطيني المرأة بدورها التقليدي، من تدريس الأطفال، وتنظيف البيت، وزيادة مسؤوليتها داخل المنزل»، مشيرة إلى إهمال تغطية الجانب الآخر إعلامياً، وهو المتعلق بدور المرأة «في اللجان المحلية والتمريض والطب»^{١٥١}.

وترصد وثيقة حول السياسات الإعلامية والنوع الاجتماعي، أن الإعلام الفلسطيني لا يزال يقدم في تغطيته «الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الإنجاب والتربية، واستغلال صورة المرأة كضحايا للتعاطف السياسي، واستخدام جسد المرأة، والتعاطي مع حقوق النساء وكأنها منحة»^{١٥٢}. ويرجع السبب في هذا النوع من التغطية التقليدية لقضايا المرأة في الإعلام الفلسطيني إلى غياب مؤسسات إعلام الخدمة العامة والإعلام المجتمعي التي من المفترض أن تقدم نموذجاً مختلفاً في تغطية قضايا النوع الاجتماعي. إذ يلاحظ تركيز المدافعات عن حقوق المرأة على جزئية تقديم الإعلام الفلسطيني المرأة كـ «سلعة» و«ضحية»، وهذا مرده إلى نوع التغطية التجارية التي تستجدي الدخل المالي من وراء ارتفاع نسبة المتابعين، وبالتالي تحسين فرص الحصول على إعلانات تجارية، إضافة إلى عدم اهتمام المؤسسات الإعلامية الرسمية والحزبية بقضايا الفئات المهمشة في المجتمع بقدر اهتمامها بالقضايا السياسية والترويج للسياسات الرسمية أو سياسات الحزب الذي تتبع له، مع ضرورة الإشارة إلى أن الإعلام الرسمي والحزبي منشغل بشكل دائم في تغطية انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مؤسسات إعلامية تعكس التنوع الاجتماعي عبر ممارساتها التوظيفية

هناك إشكاليات في الممارسات التوظيفية داخل المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، وبعضها يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان أو مخالفاً لقانون العمل الفلسطيني. حيث **يعمل صحفيون في محطات إعلامية محلية برواتب متدنية مقارنة بالحد الأدنى للأجور**. كما أن هناك **مؤسسات ترفض منح موظفيها عقوداً وفق الأصول تضمن حقوقهم**. وتقول الصحافية شيرين خليفة، من قطاع غزة، إن الكثير من الصحفيين الفلسطينيين يعملون «من دون عقود عمل ويتلقون رواتب دون الحد الأدنى للأجور، ويعملون لفترات طويلة، ناهيك عن أن أزمة كورونا تبعها تخفيض المزيد من رواتب الصحفيين الضعيفة أصلاً، أما من يتم فصله تعسفياً، فهو لا يحصل على حقوقه، وفي أحسن الأحوال يحصل على مبالغ بسيطة نظير تسوية الأمر، وكثيرون اضطروا إلى قبولها لعلمهم أنهم لن يحصلوا على حقوقهم»^{١٥٣}.

ويقول محمد الأطرش، الصحفي من مدينة الخليل، إن «هناك مؤسسات تضع الصحفي تحت الأمر الواقع، ويجد نفسه مضطراً إلى العمل، بسبب قلة الفرص، ما يعني قبوله برواتب متدنية قد لا تصل إلى الحد الأدنى للأجور في بعض المؤسسات المحلية، لكن هناك مؤسسات إعلامية رسمية ومؤسساتية ما زالت تحافظ على حقوق الصحفي بموجب أنظمتها الإدارية». وبالمجمل **يشكو خريجو الصحافة والإعلام في فلسطين من نسبة بطالة عالية** تضطرهم إلى القبول بالشروط التوظيفية في وسائل الإعلام الخاصة التي غالباً ما تنهرب من التزاماتها المنصوص عليها في قانون العمل الفلسطيني.

١٥١ - ندوة "دور الإعلام في تعزيز شراكة النساء في الحياة العامة"، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠: <https://bit.ly/3kp34pn>

١٥٢ - "وثيقة سياسات إعلامية حساسة وآمنة للنوع الاجتماعي"، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت: http://mdc.birzeit.edu/functions.php?action=files&table=files&ID=254&fbclid=IwAR0MIskf3gy_kwL7tJXFln

١٥٣ - مقابلة مع شيرين خليفة، صحافية فلسطينية تعمل في قطاع غزة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وفي مطلع ٢٠٢١، تعرّض نحو ٢٠ صحافياً للفصل من وظائفهم، ثلاثة منهم في شبكة «أجيال» الإذاعية، التي بررت قرارها بتداعيات وباء كورونا الاقتصادية، و١٧ موظفاً في محطة «النجاح» الفضائية التي قررت جامعة النجاح إغلاقها. وقد رفضت نقابة الصحفيين الفلسطينيين الإجراءات التي اتخذت وطالبت في بيان «إدارة جامعة النجاح الوطنية بالتراجع عن هذه الخطوة، واستيعابهم في وظائف أخرى في الجامعة»، كما دعت النقابة «إدارة شبكة أجيال الإذاعية إلى الإيفاء بدفع كامل المستحقات المالية للصحافيين الذين استغنت عن خدماتهم». وشكّلت النقابة لجنة قانونية برئاسة المستشار القانوني للنقابة، «للبحث في أية خروق أو إجحاف بحقوق الصحفيين الذين مسّتهم الإجراءات»^{١٠٤}. وتكشف واقعة فصل صحافيين فلسطينيين من عملهم ضعف منظومة الأمان الوظيفي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

ويقول محمد الرجوب، وهو صحافي يعمل في الضفة الغربية، إنه نظراً إلى كون الاقتصاد الفلسطيني محدوداً وضعيفاً، فإن وسائل الإعلام الخاصة تواجه أزمة عميقة تتعلق باستدامة التمويل، الذي تعدّ الإعلانات التجارية أو الرعايات المحدودة مصدراً وحيداً له. أما وسائل الإعلام الممولة حزبياً أو من السلطة الفلسطينية أو من التمويل الدولي، فلا يزال وضعها أفضل من حيث التمويل، ولذلك يعاني الصحافيون العاملون في وسائل الإعلام الخاصة من انخفاض في الأجور ومن تذبذب في صرفها، وهذا ينعكس على حقوقهم»^{١٠٥}. وهذا الأمر يعكس إشكالية حقيقية تؤثر على تنوع الإعلام الفلسطيني.

ويسرد الصحافي فادي العاروري تجربته، حيث يقول إن «الكثير من المؤسسات الإعلامية المحلية لا تقدم رواتب تليق بعمل ومخاطرة الصحفيين، إلى جانب عدم ضمان وتأمين وسائل الحماية وتأمين صحي وتأمين على الحياة. تتكفل السلطة الفلسطينية بشكل أساسي في تغطية الإصابات الناتجة عن الاحتلال، وفي ذات الوقت تهربت مؤسسات عدّة من إيفاء المصابين حقوقهم، كتوفير راتب فترة العلاج أو بدل عجز. بشكل شخصي عانيت خلال عملي إثر إصابتي في ٢٠٠٧ من تنصل وسيلة إعلام محلية من حقوق، وكانت النتيجة اللجوء إلى القانون حيث تم إنصافي»^{١٠٦}.

ولمعالجة مشكلات حقوق العمل وغياب الأمان الوظيفي في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، أعدت نقابة الصحفيين نموذج عقد عمل خاص بالصحافيين، محكم قانونياً، وحثت وسائل الإعلام والصحافيين على اعتماده في أي عملية توظيف، ومواءمة العقود الحالية معه، كما دعت الصحفيين إلى رفض وفسخ أي عقد عمل لا يتلاءم مع الحقوق العمالية المكفولة بالقانون.

والمخالفات في أنظمة التوظيف داخل المؤسسات الإعلامية تمنع أي فرص لبناء بيئة مهنية مبنية على التنوع الاجتماعي داخل المؤسسات ينعكس على المضمون الذي يصل إلى الجمهور، خاصة في ما يتعلق بفرص النساء التوظيفية ووصولهن إلى مناصب قيادية. وتقول وثيقة السياسات الإعلامية والنوع الاجتماعي إن **هناك «تمثيلاً ضعيفاً للمرأة في سوق العمل الإعلامي، وخاصة في مواقع صنع القرار** داخل المؤسسة الإعلامية، حيث يعتبر أمراً نادراً وجود امرأة في منصب رئيسة التحرير أو كاتبة مقال أو عمود صحافي، وظهور غير كافٍ للنساء في التغطيات الإخبارية، سواء ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي أو مجمل مناحي الحياة. ويعتبر أمراً نادراً أيضاً ظهور امرأة في دور المحلل السياسي أو المتحدث الخبير»^{١٠٧}. إذ لا تزال فرصة حصول المرأة على وظيفة مجزية تحدياً جدياً أمام الصحافيات الفلسطينيات، خاصة في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية البعيدة عن مدينة رام الله، التي تعتبر مركزاً لوسائل الإعلام الرسمية والخاصة ذات الإمكانيات الاقتصادية الجيدة. ففي مدن شمال وجنوب

١٠٤ - بيان نقابة الصحفيين الفلسطينيين بشأن فصل عاملين في مؤسسات إعلامية: <https://www.pjs.ps/ar/pjs-content/42592.html>

١٠٥ - مقابلة مع محمد الرجوب، صحافي فلسطيني يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٠٦ - مقابلة مع فادي العاروري، صحافي فلسطيني، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٠٧ - "وثيقة سياسات إعلامية حساسة وأمنة للنوع الاجتماعي"، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت: http://mdc.birzeit.edu/functions.php?act=ion=files&table=files&ID=254&fbclid=IwAR0Mlskf3gy_kwL7tJXFl

الضفة الغربية، فرص التوظيف في الصحافة تكاد تكون معدومة لكلا الجنسين، وإذا توفرت، فإنها تكون وفق ظروف تشغيلية غير متوائمة مع قانون العمل الفلسطيني، بل قد تصل حد الاستغلال.

نموذج خدمة البث العام

لا توجد في فلسطين خدمة إعلام البث العام بمفهومه المستقل ومعناه الدقيق، حيث تعرّف منظمة اليونسكو إذاعة خدمة البث العام بأنها وسيلة إعلام يؤسّسها ويموّلها ويراقبها الجمهور، فهي ليست تجارية ولا مملوكة للدولة، ومحضنة من التدخل السياسي، والضغط الذي تمارسه القوى التجارية (الإعلانات وتحقيق الربح المالي)، وتضمن التعددية والتنوع والاستقلال التحريري، والتمويل المناسب والمساءلة والشفافية، وإعلام الخدمة العامة يمكن أن يكون بمثابة حجر الزاوية للديمقراطية^{١٥٨}. ويعمل الإعلام المرئي والمسموع الرسمي الفلسطيني تحت هيئة الإذاعة والتلفزيون التي تقوم تغطيتها على تقديم وجهة نظر السلطة الفلسطينية في الشؤون العامة كافة.

أهداف الهيئات الإذاعية العامة محددة ومكفولة قانونياً

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية تأسست بقرار من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عام ١٩٩٣. لكنها استبدلت بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، بموجب مرسوم رئاسي أصدره الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بهدف «تقديم الخدمة الإذاعية والتلفزيونية بالكفاءة المطلوبة وضمان توجيهها لخدمة الوطن والمواطن والمصلحة العامة في إطار القيم والتقاليد الأصيلة للشعب الفلسطيني، ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وصيانة كرامة الفرد وحرّياته والعمل على نشر الثقافة الوطنية الديمقراطية، ورفع وعي المواطنين بالتاريخ والتراث الفلسطيني والعربي والإنساني، وتوعية المواطنين وتشقيفهم وتنمية أفكارهم وأذواقهم وتقديم التسلية المفيدة لهم عن طريق وسائل البث التلفزيوني المختلفة، وطرح القضايا العامة والإسهام في التعبير عن مطالب المواطنين ومشكلاتهم ودعم حقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة والمعرفة»^{١٥٩}.

لكن الهيئة القائمة حالياً لا تنطبق عليها معايير هيئات بث الخدمة العامة، فهي ليست مستقلة التمويل، حيث نص المرسوم الرئاسي على أن أموالها تكون «من الموازنة العامة والهبات والتبرعات التي جمعت لها، كما أنها معفاة من الضرائب والرسوم والعوائد، بما في ذلك الأجهزة والمعدات التي تستخدمها، أو أية مواد تستخدمها في عملها»^{١٦٠}.

هيئات إذاعية عامة لا تعاني من أي تمييز في أي من المضامين خلال تشغيلها

لا يمكن قياس هذا المؤشر لعدم جود إعلام الخدمة العامة الموائم للمعايير التي وضعتها منظمة اليونسكو لهذا النوع من الإعلام المستقل.

١٥٨ - بث الخدمة العامة: كتاب مرجعي لأفضل الممارسات، اليونسكو: <http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/publications-and-communication-materials/publications/full-list/public-service-broadcasting-a-best-practices-sourcebook>

١٥٩ - المادة (٣) من المرسوم الرئاسي رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16093>

١٦٠ - المادة (١٢) و(١٣)، المرسوم الرئاسي رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

نظام شفاف ومستقل في الحكم

لا توجد للمجتمع المحلي سلطة اتخاذ القرار في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، ولا يتمتع ممثلو المجتمع بصوت يؤثر في عملية اتخاذ القرار الإداري والتحريري، حيث يملك الرئيس الفلسطيني وحده سلطة تعيين مجلس أمناء للهيئة^{١٦١}. فيما عدل مرسوم آخر بعض المهام الإدارية في الهيئة مثل نقل صلاحيات مجلس الإدارة إلى مجلس الأمناء^{١٦٢}، كما ألغى منصب «المشرف العام»^{١٦٣}. وهذا يشير إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تعريف ودور وصلاحيات ومرجعيات الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. كما أن آليات عمل الهيئة تخضع لمتغيرات التوجهات السياسية الرسمية التي تحكم أدوار الإعلام المدار من قبل الهيئة، وفقاً لمتغيرات المعادلة السياسية الداخلية في فلسطين، وهذا مناقض تماماً لخدمة البث العام المستقلة عن أي متغيرات سياسية، والتي يجب أن تعمل وفق نظام شفاف ومستقل.

هيئات إذاعية عامة ملتزمة مع الناس ومنظمات المجتمع المدني

لا تعكس الهيئة التنوع السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، ولا يوجد تمثيل لمنظمات المجتمع المدني، على الرغم من أن رؤية الهيئة تؤكد على الالتزام بـ«التعدّد الثقافي والسياسي، وحرية التعبير والانفتاح؛ وذلك انسجاماً مع البرنامج السياسي والنظام الأساسي ووثيقة إعلان الاستقلال، وتراث الشعب الفلسطيني وثقافته الوطنية»^{١٦٤}، حيث يؤخذ على تلفزيون «فلسطين» وإذاعة «فلسطين»، ووكالة الأنباء الرسمية «وفا» أنها تنحاز إلى وجهة النظر الرسمية. كما أنها كانت أداة لمواجهة الدعاية السياسية التي كانت تطلقها فضائية «الأقصى» التابعة لحركة «حماس»، خلال فترة الانقسام السياسي الفلسطيني. مع الإشارة إلى أن هذه المنصات الإعلامية تقوم بدور أساسي في تغطية انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

تنظيم وسائل الإعلام الذاتي

يتحقق التنظيم الذاتي بخطوات يقودها الجسم الصحفي لتنظيم المحتوى وضبط جودة الإعلام، وضمان ممارسة إعلامية قائمة على قواعد مهنية وأخلاقية تحفظ حق الجمهور في الحصول على المعلومات من دون إيقاع الأذى بالآخرين. وتهدف الخطوات تلك إلى قطع الطريق أمام أي تدخل من السلطة التنفيذية للسيطرة على قطاع الإعلام. وتكون مدونات السلوك وقواعد المهنة أداة أساسية في التنظيم الذاتي، لتمنع السلطة من استخدام القوانين السلطوية كأداة للسيطرة وخنق حرية التعبير.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن التنظيم الذاتي يحمي الصحفيين من أن يفرضوا على أنفسهم رقابة ذاتية تكون مدفوعة بالخوف من السلطة الحاكمة التي تتربص بالصحفيين وتعاقبهم على الرأي ونشر المعلومة. ويظهر المشهد الفلسطيني بكثير من الرقابة الذاتية، وقليل من التنظيم الذاتي، كنتيجة لقمع تعرّض له الصحفيون من السلطة التنفيذية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى جانب قمع يمارسه الاحتلال الإسرائيلي. ويقول عبد الله مقداد، صحفي يعمل في قطاع غزة، إن «التحدي

١٦١ - المادة (٥) من المرسوم الرئاسي رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

١٦٢ - المادة (٣) من المعدل للمرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

١٦٣ - المادة (٤) من المعدل للمرسوم رقم (٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية.

١٦٤ - معلومات تفصيلية عن الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5134

الأكبر أمام الصحافي الفلسطيني هو تلاشي فضاء الحرية بشكل كبير في الضفة وقطاع غزة، لدرجة أنه أصبح محكوماً برقيب ذاتي في كل شيء»^{١٦٥}.

وهذا الأمر يشير إلى غياب تجربة فعّالة في التنظيم الذاتي في الإعلام الفلسطيني، وهذا يُضعف فرص الممارسة المهنية الحرة للإعلام، ويزيد من حدة ضغوط السلطة التنفيذية التي تتحكم بحرية الإعلام عبر قوانين سلطوية مثل قانون المطبوعات والنشر.

وسائل إعلام تتمتع بآليات فعّالة للتنظيم الذاتي

وضعت نقابة الصحفيين الفلسطينيين مدونة سلوك للعاملين في مهنة الصحافة والإعلام، تتبنى «الحرية والديمقراطية نهجاً، وهو ما يتطلب وجود صحافة حرة وغير منحازة، محصنة بالمعلومة والمعرفة». وتشير المدونة إلى ضرورة أن يعتمد الصحفيون في عملهم «المعايير المهنية ورفض كل أشكال الرقابة على العمل الإعلامي». وتفصّل المدونة المعايير المهنية التي تركّز بشكل عام على «التحقق من دقة المعلومات المراد نشرها من مصدرين على الأقل، دون تغليب السبق الصحفي»، و«عدم التلاعب في مضمون المادة الإعلامية (المعلومات، أو الصور، أو الصوت)، أو تأخير نشرها. وعدم إخفاء المعلومات كلياً أو جزئياً، واستكمال القصص الإعلامية من كافة جوانبها، وإعطاء فرص متساوية لكافة أطرافها للتعبير عن مواقفها»^{١٦٦}.

إلى جانب مجموعة من المعايير المتعلقة بالنزاهة واحترام شرف المهنة وزملاء العمل. لكن محمد الرجوب، صحفي يعمل في الضفة الغربية، يعتقد أنه «من الناحية النظرية، هناك بيئة تشريعية ومدونات سلوك مهنية، تضمن استقلالية التحرير، لكن من الناحية التطبيقية، ما زالت هناك تحديات حقيقية أمام الوصول إلى حالة مقبولة من استقلالية التحرير»^{١٦٧}.

كما أنشأت النقابة لجنة أخلاقيات المهنة، وهي لجنة طوعية مكونة من أعضاء في نقابة الصحفيين تتابع شكاوى الجمهور بحق وسائل الإعلام وتحقق فيها لتصل إلى قرارات يلتزم بها الصحفيون طوعاً، بهدف تقويم السلوك المهني. كما أنها تفض نزاعات قد تقع بين الصحفيين الفلسطينيين.

لكن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تعتمد في داخل هيكلها الإداري والتحريرى مجالس تختص بمراجعة الأداء المهني وجودة المضمون، ويرجع ذلك أن هناك ضعفاً عاماً في ثقافة التنظيم الذاتي داخل المؤسسات الفلسطينية.

وسائل إعلام تظهر ثقافة التنظيم الذاتي

لا يوجد ما يشير إلى تبني وسائل الإعلام الفلسطينية خطوات تظهر التزاماً بثقافة التنظيم الذاتي. وتبيّن دراسة حول التنظيم الذاتي في فلسطين، أعدتها جامعة بيرزيت، إلى نتيجة مهمة، هي «أن وسائل الإعلام الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على التوجيهات غير المكتوبة ضمن السياسات التحريرية، كأحد أشكال أدوات التنظيم الذاتي، التي يتم اتباعها لتحديد وضبط معايير أخلاقيات مهنة الصحافة،

و ما يعتبر من أضعف أشكال أدوات التنظيم الذاتي لعدم القدرة على اعتماده كوثيقة»^{١٦٨}.

ويقول سامر خويرة، صحفي من الضفة الغربية، إنه «لا يوجد شيء واضح ومكتوب يتعلق بالقرارات

١٦٥ - مقابلة مع عبد الله مقداد، صحفي يعمل في قطاع غزة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٦٦ - مدونة السلوك الإعلامي المهني، نقابة الصحفيين الفلسطينيين: <https://www.pjs.ps/ar/pjs2/code-of-Conduct>

١٦٧ - مقابلة مع محمد الرجوب، صحفي من الضفة الغربية، أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٦٨ - «التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الفلسطينية وصحافة المواطن»، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت: <http://mdc.birzeit.edu/functions.php?action=files&table=files&ID=329>

التحريرية، بل الأمر يتعلق بمالكي وسائل الإعلام ورؤساء التحرير، فهم أنفسهم يمارسون رقابة ذاتية على الصحفيين لأسباب تتعلق بالخوف من السلطات أو مراعاة لمصالح تربط المؤسسة الإعلامية بالمعلنين»^{١٦٩}.

لكن المؤسسات المعنية بتطوير الإعلام الفلسطيني تُبدي اهتماماً من خلال مبادرات لتعزيز التنظيم الذاتي في الوسط الصحفي، منها ما قام به مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت من إعداد مدونة السلوك المهني بالتعاون مع نقابة الصحفيين عام ٢٠١٦، كما عمل المركز مع نقابة الصحفيين على تأسيس «لجنة شكاوى الإعلام والدعاوى التأديبية»، إلى جانب وثيقة «سياسات حساسة للنوع الاجتماعي في الإعلام». لكن تغيب الدراسات التي تقيس أثر هذه المبادرات على الممارسات الإعلامية في فلسطين، ومدى تبني وسائل الإعلام لهذه الوثائق التي تندرج ضمن التنظيم الذاتي.

ويقول أدهم مناصرة، صحفي يعمل في الضفة الغربية، إن «استقلالية التحرير أو التنظيم الذاتي بمعناه المطلق، بمثابة تعبير مفقود في العمل الصحفي الفلسطيني من الناحية المنهجية، بمعنى أنه يفتقر إلى المأسسة المطلوبة، لاعتبارات عدة، أبرزها وجود أكثر من حارس بوابة: الرقابة الذاتية للصحافي، والمؤسسة الإعلامية ومصالحها، والسلطة الفلسطينية، والسلطات الإسرائيلية، والجهات الدولية من خلال أذرعها المؤسسية العاملة في الضفة الغربية». ويضيف أن «العالم المتقدم يحث على أخلاقيات إعلامية تنظم مهنة الصحافة وتعزز الحرية المسؤولة، وليس سنّ قوانين باعتبارها تقييداً لحرية الصحافة»^{١٧٠}.

ويضيف منجد أبو شرار، صحفي يعمل في الضفة الغربية، جانباً آخر إلى هذه القضية بالقول إن «هناك ضغوطاً منبعها سياسي، لكن غالباً ما تكون بتواطؤ غير معلن، من قبل المحررين ورؤساء التحرير، بدافع الخوف من الملاحقة أو التضييق وخسارة فرص»^{١٧١}، في إشارة إلى تأثير علاقات المصالح على بيئة الحريات في الإعلام الفلسطيني مما يعيق تأسيس بيئة صلبة للتنظيم الذاتي.

متطلبات العدالة وعدم الانحياز

تتطلب إدارة الطيف الترددي اعتماد قواعد ضامنة للعدالة وعدم الانحياز في القرارات ذات العلاقة، لأن الترددات هي ثروة قومية وهي ملك المجتمع لذلك لا بدّ من أن تُدار وفق نظام شفاف.

قانون بث إذاعي فعّال يحدد متطلبات العدالة وعدم الانحياز

لا يوجد في فلسطين قانون معتمد ينظم قطاع البث الإذاعي، بل إن الحكومة الفلسطينية ومن خلال اللجنة الثلاثية المكونة من وزارات الداخلية والاتصالات والإعلام، تدير الترددات والبث ومنح التراخيص. وهي لجنة حكومية لا تراعي المعايير الدولية للهيئات المستقلة التي تدير هذا القطاع، على ما بيّنته هذه الدراسة آنفاً.

التطبيق الفعلي لقانون البث الإذاعي

يطبّق في فلسطين قرار مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ المتعلق بنظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية. ويوجد مشروع قانون للإعلام المرئي والمسموع، ومشروع آخر للمجلس الأعلى للإعلام، لكنهما لم يُقرّا بعد. كما أن البث الإذاعي تأثر بشكل كبير نتيجة الانقسام السياسي بين الضفة الغربية

١٦٩ - مقابلة مع سامر خويّرة، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٠ - مقابلة مع أدهم مناصر، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧١ - مقابلة مع منجد أبو شرار، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وقطاع غزة، حيث تبعثرت الصلاحيات بين الحكومتين ومنحت تراخيص البث الإذاعي من دون أي تنسيق مشترك يضمن تحقيق المصلحة العامة ومبدأي الشفافية والاستقلالية.

مستويات ثقة الناس وتعويلهم على وسائل الإعلام

باتت علاقة وسائل الإعلام بالجمهور أهم تحدٍّ في غرف الأخبار وصناعة المحتوى الإعلامي، لأن الجمهور يمتلك منصات رقمية تجعله صاحب دور فعال ومؤثر في تدفق المعلومات، وتواجه وسائل الإعلام الفلسطينية كغيرها العربية والإقليمية والدولية ذات التحدي. وباتت مصداقية وسائل الإعلام الفلسطينية على المحك في ظل انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة والمضللة، في وقت لا يظهر تغيير جذري في سياسات وسائل الإعلام للحفاظ على مستويات من الثقة بالجمهور.

إظهار الجمهور مستويات رفيعة من الثقة بوسائل الإعلام والتعويل عليها

لا توجد دراسات مسحية مستقلة تقيس مدى ثقة الجمهور الفلسطيني بوسائل الإعلام المحلية. لكن من المؤكد أن اتجاهات الجمهور الفلسطيني تأثرت بوسائل التواصل الاجتماعي وتغيرت سلوكياته في التعاطي مع وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال، يلجأ الفلسطينيون أكثر إلى وسائل التواصل الاجتماعي لطرح قضاياهم ومشاكلهم أكثر من اللجوء إلى البرامج الإذاعية الصباحية التي تقدم خدمة عرض المشكلات اليومية وإيصالها إلى المسؤولين.

لكن على الرغم من ذلك، تحتفظ وسائل الإعلام المحلية، ولا سيما الإذاعات الخاصة والتابعة للجامعات، بمستويات من الثقة لدى الجمهور، لكن لا توجد بيانات دقيقة تقيس هذه المستويات رقمياً، وهذه مشكلة يعاني منها الإعلام الفلسطيني الذي يعاني من قلة البيانات والدراسات التي تقيس أدائه وتأثيره في الجمهور، ومستويات الثقة التي يمنحها له الشارع الفلسطيني.

مؤسسات إعلامية تستجيب لنظرة الجمهور بشأن عملها

تغيب الدراسات الكمية التي تقيس مستويات استجابة وسائل الإعلام الفلسطينية لنظرة الجمهور بشأنها، لكن يمكن القول إن وسائل الإعلام الفلسطينية تهتم بالتغذية الراجعة التي تحصل عليها مجاناً من تفاعل الجمهور مع رسالتها عبر منصات التواصل الاجتماعي. وهذه طريقة يمكن الاعتماد عليها لبناء جسور تفاعلية مع الجمهور وكسب الثقة.

وتقول صحيفة «نيويورك تايمز»، إنها استغنت عن وظيفة «المحرر العام» أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان «أمبودسمان» (أي أمين المظالم)، أو «ممثل القراء في الصحيفة»، في عام ٢٠١٨، لأن الصحيفة باتت على قناعة بأنه لا حاجة لدفع راتب لهذه الوظيفة، في وقت تقوم وسائل التواصل الاجتماعي بإيصال التغذية الراجعة والنقد والشكاوى بشكل فعال وأكثر حيوية، والأهم أنه بشكل مجاني^{١٧٢}. ويمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة في هذا الإطار فلسطينياً.

١٧٢ - صحيفة نيويورك تايمز ألغت منصب المحرر العام في عصر وسائل التواصل الاجتماعي: <https://www.nytimes.com/2017/05/05/the-new-york-times-is-eliminating-the-position-of-public-editor-heres-the-sulzberger-memo>

سلامة الصحفيين



تُعَدُّ السلامة المهنية من أهم القضايا الملحة التي تواجه الصحفيين والإعلاميين في فلسطين، حيث تُعتبر الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من المناطق الساخنة التي تشهد أحداثاً ميدانية تهدد سلامة الصحفيين. ويُعتبر الاحتلال الإسرائيلي التهديد الأول لسلامة الصحفيين، تليه الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تمكّن الصحفيين والموظفين في المؤسسات والمنظمات الإعلامية من ممارسة مهنتهم بأمان

يعمل الصحفيون الفلسطينيون في بيئة خطيرة، حيث تعتدي قوات الاحتلال الإسرائيلي عليهم خلال تغطيتهم للأحداث الميدانية بعدة أشكال، أخطرها استهداف بالقتل عبر قصف مقرّات مؤسساتهم أو إطلاق الرصاص عليهم أثناء التغطيات الميدانية. ويقول الصحفي الفلسطيني فادي العاروري، إن «واقع العمل الصحفي صعب في ظل الاحتلال الذي يمارس وسائل ضغط كبيرة على الصحفيين الميدانيين من جهة، ومن جهة أخرى يحرض عليهم في وسائل الإعلام الإسرائيلية، ويضغط على مؤسساتهم».

ويشير إلى أنه في السنوات الماضية «تعرّض العديد من الصحفيين للاعتداءات والتضييق، حيث تعرّض المئات للإصابة والاعتقال والضرب وغيرهم خسر عمله جرّاء التحريض عليه»^{١٧٣}. وفي عام ٢٠٢١، قتل ثلاثة صحفيين فلسطينيين بقصف إسرائيلي في قطاع غزة، لينضم هؤلاء إلى قائمة طويلة من ٤٦ صحافياً قتلهم إسرائيل في اعتداءات مختلفة منذ عام ٢٠٠٠. كما أن سلطات الاحتلال اعتقلت ١٥٣ صحافياً و١٦ صحافية منذ عام ٢٠١٦ حتى الآن^{١٧٤}.

وتعمل نقابة الصحفيين بشكل حثيث على توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفيين، وملاحقته دولياً، حيث يقول نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، أنه تقدّم في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ «بشكوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي ومسؤوليها على الجرائم بحق الصحفيين الفلسطينيين، قمنا بتجميع ملف استغرق ثلاث سنوات من أجل التقدم إلى محكمة الجنايات الدولية لأننا كنا نجمع الشهادات والملفات والوثائق ونجيب على أسئلة المحامين».

ويضيف أنه «منذ العام ٢٠١٣ حتى اليوم نصدر تقريراً سنوياً من لجنة الحريات في النقابة يتعرض لكل الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، ونحن نفرّق ما بين الوضع الداخلي الفلسطيني وبين الاحتلال الإسرائيلي، فما يجري من الاحتلال هي جرائم ترتقي وفق القانون إلى جرائم حرب، القتل والقصف وإغلاق مقرّات ومنع البث والعديد من الجرائم التي حصلت من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠. لقد جمعنا كل الجرائم التي بلغت أكثر من ٥٥٠٠ جريمة واعتداء وانتهاك احتلالي إسرائيلي ضد الصحفيين الفلسطينيين

١٧٣ - مقابلة مع فادي العاروري، صحفي فلسطيني، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٤ - تقرير خاص "اعتقال الاحتلال الإسرائيلي للصحفيين والصحافيات في فلسطين"، مركز مدى: <https://www.madacenter.org/article/1745>

والمؤسسات الإعلامية، أي بمعدل ٦٢٠ جريمة واعتداء في العام الواحد ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية، تتراوح ما بين القتل وإطلاق الرصاص الحي والمعدني والقنابل الغازية والصوتية على وجوه الصحفيين وتحطيم وتكسير معدات ومنع تغطيات، كل ذلك عبر توثيق إفادات المعتدى عليهم».

ولدى نقابة الصحفيين الفلسطينيين خطة للتوجه إلى المؤسسات الدولية و«تطورت الخطة إلى التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية. ومنذ ٢٠١٨ حتى اليوم نقوم بتجميع الملف بعد استشهاد الصحفيين من قطاع غزة، أحمد أبو حسين وياسر مرتجي، لوضعه أمام محكمة الجنايات، اجتمعنا مع محامين عدة مرات واستمعوا إلينا وإلى إفادات صحفيين، وسألوا مئات الأسئلة وكنا نجيب عليها بالوثائق». كما تقدمت النقابة بشكوى في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ إلى المقرر الخاص لحقوق الإنسان والمقرر الخاص للقتل خارج القانون، ومنتظر منهما أن يصدرا تقريراً بشأن ما يجري» يضيف نقيب الصحفيين^{١٧٥}.

داخلياً، يعمل الصحفيون الفلسطينيون في أجواء من الخوف، حيث تستهدفهم أجهزة الأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاستدعاء والتحقيق، والاعتداء عليهم أثناء التغطيات الميدانية. ويقول جهاد حرب، الكاتب والباحث في شؤون الحكم والسياسة: «حتى الآن بيئة الإعلام الفلسطيني غير مواتية لخطاب ديمقراطي في ظل التشنج القائم بين حركتي «فتح» و«حماس» اللتين تسيطران بشكل رئيسي على وسائل الإعلام المكتوبة والمرئي والمسموع، فيما هناك انتهاكات ضد العديد من الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى أن هناك رقابة ذاتية تمارسها المؤسسة الإعلامية سواء كمؤسسة من قبل رئاسة التحرير أو صحفيين يخشون من الانتقام أو من تبعات حرية التعبير»^{١٧٦}.

وارتفعت وتيرة استهداف الصحفيين خلال تغطيتهم للاحتجاجات الشعبية على مقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات، حيث سجّل صحفيون وناشطون شكاوى بسبب تعرضهم لاعتداءات جسدية على أيدي قوات الأمن الفلسطينية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية. ويقول الخبير في الحريات والتشريعات الإعلامية كارم نشوان إن هناك «ارتفاعاً في حالات انتهاكات حرية الرأي والتعبير بعد الانقسام الفلسطيني، حيث تؤكد التقارير الحقوقية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حصول انتهاكات متواصلة ضد الصحفيين والإعلاميين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، بالاعتقال غير المشروع، والتعذيب»^{١٧٧}.

ويقول قيس أبو سمرة، صحفي ميداني من الضفة الغربية، أن الصحفي الفلسطيني يواجه «رقابة وضغوطاً ذاتية في بعض وسائل الإعلام، بسبب انتماء المسؤول السياسي أو الخشية من المحاسبة والملاحقة، فالصحفي لا يشعر بأي حماية، والتغول على الصحفيين وصل حد الاعتقال والتهديد والضرب والسحل في الشوارع من قبل أجهزة الأمن، حيث أن الصحفي بات يخشى على كل شيء، على نفسه وعائلته ومصدر رزقه، والأهم أنه يخشى أن تغيب الكلمة الحرة والرأي الآخر»^{١٧٨}. وتعرض صحفيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لحالات تهديد وتحريض من جهات عدة منها أمنية وسياسية وحتى عشائرية بسبب تغطياتهم الصحافية.

ويقول سامر خويرة، صحفي من الضفة الغربية، إن «هناك عمليات تحريض واضحة وعلنية بحق صحفيين، وقد تعرضت شخصياً عشرات المرات لعمليات تحريض، وتم نشر صورتي على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب مواقف وآرائي التي أعبر عنها، ولم أقدّم بشكوى لأن من كان ينشر ضدي هو رجل أمن، على الرغم من أنه كان يدّعي بأنه صحفي، فهناك كثيرون يدّعون بأنهم صحفيون، لكنهم في الأصل رجال أمن أو عناصر في تنظيم سياسي، لكنهم يحملون بطاقات صحافة صادرة عن النقابة»^{١٧٩}.

١٧٥ - مقابلة مع ناصر أبو بكر، نقيب الصحفيين الفلسطينيين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٦ - مقابلة مع جهاد حرب، الكاتب والباحث في شؤون الحكم والسياسة، أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٧ - مقابلة مع الخبير في القانون الفلسطيني كارم نشوان، غزة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٨ - مقابلة مع قيس أبو سمرة، صحفي فلسطيني من الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٧٩ - مقابلة مع سامر خويرة، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وأصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في شباط/فبراير ٢٠٢١، مرسوماً رئاسياً بشأن تعزيز الحريات العامة، أكد فيه على «توفير مناخات الحريات العامة، على أن يكون المرسوم ملزماً للأطراف كافة في أراضي دولة فلسطين». لكن الاعتداءات ظلت مستمرة، ولم يقدم المرسوم حماية فعلية للصحافيين في الضفة الغربية، كما أنه لا يسري على الجهات الأمنية في قطاع غزة^{١٨٠}.

ويقول نقيب الصحافيين ناصر أبو بكر إن الانتهاكات الفلسطينية بحق الصحافيين «تتروح ما بين الاستدعاء والاعتقال ومنع البث أحياناً أو منع التصوير أو منع المشاركة في المؤتمرات الصحافية أو منع العمل. كل هذا موجود في الضفة وغزة، نفذنا منذ عام ٢٠١٥ خلال عملنا أكثر من ٦٢ اعتصاماً في الضفة وغزة ضد الانتهاكات فيهما، وأصدرنا بيانات نوثقها في تقرير لجنة الحريات، ونطالب الحكومة في الضفة وحماس في غزة بوقفها».

ويعتقد أبو بكر أن الجهات المعنية باتت تتعامل مع النقابة بشكل أكثر جدية «وهذا مهم جداً من أجل التقليل من هذه الانتهاكات، لكن بكل الأحوال نلاحظ أنه في الأزمات والانقسام تزيد الانتهاكات في غزة والضفة، وفي الأوقات العادية تقل، ولكن الأمر يحتاج إلى قوانين وأنظمة لتحريم الانتهاكات بحق الصحافيين والسماح بحرية العمل الصحفي للجميع»^{١٨١}.

الممارسة الإعلامية لا تتأذى بأجواء انعدام الأمان

تحاول نقابة الصحافيين العمل على تخفيف حدة أثر الانتهاكات وانعدام الأمان على الممارسة الإعلامية في فلسطين. ويقول تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحافيين الفلسطينيين، إن «هناك صعوبات نواجهها متعلقة أولاً بالصحافيين أنفسهم، وثانياً بالواقع الذي نعمل فيه، ولكن على الرغم من ذلك أوجدنا لجنة حقوق الصحافيين ولجنة الحريات واللجنة القانونية، جميعها تعمل بتنسيق وتكامل من أجل أن توفر الدعم القانوني والإرشادي والتوثيقي والتواصل مع المنظمات الدولية، وإصدار البيانات وتوضيح مخاطر الانتهاكات، ونحاول تثقيف الصحافيين بما هو مطلوب منهم، من أجل أن يحموا مهنة الصحافة والممارسة المهنية، وحققهم في الحصول على المعلومات وهذا حق كفله لهم القانون الأساسي الفلسطيني».

ويشير الأسطل إلى وجود «تجاوب من قبل الصحافيين في التعامل مع اللجان الثلاث التي يتواجد أعضاؤها بشكل متواصل في نقابة الصحافيين، وهم على تواصل مع الزملاء الصحافيين في الاستماع لأي شيء قد يتعرضون له، أو انتهاكات تحصل معهم، ويقدمون لهم النص القانوني، وكذلك يُعرض على الأمانة العامة للنقابة تقرير مفصل بهذه الانتهاكات، لتقوم بواجبها تجاه هذه القضايا سواء بالتواصل مع جهات الاختصاص ومؤسسات حقوق الإنسان وغيرها»^{١٨٢}.

لكن الصحفي أدهم مناصرة، يرى أن تعقيدات الوضع السياسي الفلسطيني تؤدي الممارسة الإعلامية، «فالخوف الأبرز للصحافي الفلسطيني هو أن تأتي مرحلة يشتد فيها الخناق أكثر على السياسة التحريرية، وتتأذى الممارسة المهنية، خاصة في ظل حساسية السلطة الفلسطينية الشديدة في هذا التوقيت، ارتباطاً بالصراع الخفي على خلافة محمود عباس في رئاسة السلطة، وترتيب مرحلة ما بعده»^{١٨٣}.

يقول مصطفى إبراهيم، كاتب وحقوقى من غزة، إن «أشكال الانتهاكات التي ترتكب متعلقة بحرية الرأي والتعبير أكثر من أي شكل آخر، وهي متعلقة بالانقسام الفلسطيني وتأثيره على الصحافيين

١٨٠ - للاطلاع على نص المرسوم: <https://wafa.ps/Pages/Details/18118>

١٨١ - مقابلة مع ناصر أبو بكر، نقيب الصحافيين الفلسطينيين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٨٢ مقابلة مع تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحافيين الفلسطينيين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٨٣ مقابلة مع أدهم مناصرة، صحفي يعمل في الضفة الغربية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

بشكل عام، وكثير من الاعتداءات التي تمت على عدد من الصحفيين بالضرب فإن البعض منهم رُفعت عليهم قضايا أمام المحاكم، صحيح أنها لم تكن كثيرة ولكن هذا شكل من أشكال الانتهاكات، والاستعدادات من قبل الأجهزة الأمنية والتحقيق مع الصحفيين على خلفياتهم السياسية وعملهم الصحفي. وهؤلاء ربما تم الاعتداء عليهم أثناء تغطيتهم للانتهاكات التي تبرز مثلاً في حالات التجمع السلمي كما حدث في شهر أيار/مايو ٢٠٢١ إثر اغتيال نزار بنات في الضفة الغربية، والاعتداءات التي تمت على الصحافيات بشكل خاص وسرقة هواتفهن النقالة والعبث بها، والتحرّيش عليهن، وأيضاً الاعتداء على ممتلكاتهن الشخصية وتشويه صورهن، وكذلك الاعتداء على الصحفيين بالضرب من قبل مدنيين على الرغم من وجود أجهزة الأمن التي كانت بين هؤلاء»^{١٨٤}.

وتأثر أداء الإعلاميين الفلسطينيين بسبب مثل هذه الانتهاكات، وحالة التوتر ما بين حركة «حماس» من جهة، والسلطة الفلسطينية وحركة «فتح» من جهة أخرى، في وقت تتصاعد فيه انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحرية التعبير، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على ممارسة المهنة ويؤذيها بسبب انعدام الأمان في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ ترتفع وتيرة الخوف، وتراجع قوة الإعلام المستقل الذي ترك فراغاً حرم الجمهور الفلسطيني من حقه في الحصول على المعلومات من مصادر مستقلة.

التوصيات المتعلقة بالبعد الديمقراطي للعمل الإعلامي

- مراجعة قانون الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وتحويلها إلى إعلام البث العام على أن يكون للمجتمع المدني الدور الأساس في إدارتها وتمويلها.
- ينبغي على مؤسسات تطوير الإعلام وبالشراكة مع نقابة الصحفيين **مساعدة الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام على حماية حقوقهم في العمل** وضمان عدم استغلالهم.
- وضع خطة شاملة لتأهيل المؤسسات الإعلامية كي تكون منصات للخطاب الديمقراطي عبر اعتماد سياسات تحريرية واضحة ومكتوبة.
- **إطلاق مرصد حقوقي يراقب الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات الإعلامية بحق الصحفيين الفلسطينيين** بهدف معالجتها وضمان التزام الإدارات بسياسات داعمة لحرية الصحافة والتعبير.
- العمل على **تعزيز بيئة التنظيم الذاتي** عبر تدريب وتأهيل الصحفيين ومؤسساتهم وتطوير سياسات داعمة لهذه الممارسة.
- **تطوير مؤشر فلسطيني لثقة الجمهور بالإعلام** يصدر تقاريره سنوياً لقياس مدى ثقة الجمهور بالمضمون الذي تبثه وتنشره وسائل الإعلام.
- البناء على جهود نقابة الصحفيين في **الدفاع عن الصحفيين الذين يتعرضون للانتهاكات** من الجهات كافة.
- دعم المؤسسات الإعلامية لتكون قادرة على **توفير أدوات السلامة المهنية** للعاملين لديها.
- **تطوير آليات توفر خدمة الدعم النفسي للصحفيين** خاصة من يتعرضون للصدمات أثناء التغطيات في المناطق الخطرة في فلسطين.
- إطلاق جائزة سنوية خاصة بالإعلام الفلسطيني تشرف عليها مؤسسات تطوير الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بمشاركة مؤسسات إقليمية ودولية لدعم الممارسات الصحافية الشجاعة التي تكرس الديمقراطية وحرية التعبير.

بناء القدرات المهنية لدعم حرية الإعلام

ممارسة حرية التعبير تتطلب إعلاماً مهنيّاً يقوم على قواعد يتبنّاها العاملون في هذا القطاع بأنفسهم، من دون تدخل سلطة تنفيذية مثل الحكومة، أو قوانين مقيدة للحقوق تصدرها السلطة التشريعية. وفي فلسطين فإن إشكالية القدرات المهنية تُعتبر تحدياً قائماً، على الرغم من سنوات طويلة من جهود التدريب المهني للإعلاميين ومؤسساتهم، وتوسع كليات وأقسام الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية اهتمت مؤسسات دولية بتأهيل الإعلاميين الفلسطينيين، وقدمت الدعم والمشورة للقائمين على المؤسسات الإعلامية. على سبيل المثال، تقدّم الأمم المتحدة لشؤون الإعلام دورة تدريبية سنوية للإعلاميين الفلسطينيين في المقر الدائم للمنظمة في نيويورك ومكاتب الأمم المتحدة في واشنطن، بهدف تعزيز مهارات وقدرات الصحفيين الفلسطينيين الشباب، وبناء المؤسسات الديمقراطية في فلسطين. وفي هذه الدورة السنوية، يخضع المشاركون لتدريبات عملية في الإعلام، يحصل هؤلاء على فرصة تغطية فعاليات الأمم المتحدة وجلساتها، والالتقاء بممثلي برامج الأمم المتحدة وصناديقها، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية فلسطين. وفي كل عام تركز الدورة على حقل من حقول الإعلام الجديدة لتواكب التطور وحاجة السوق الإعلامي^{١٨٥}. هذا إلى جانب أنشطة تدريبية أخرى رعتها منظمات تابعة للاتحاد الأوروبي، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بالتعاون مع مؤسسات فلسطينية أشرفت على تنفيذ البرامج التدريبية.

يشير المشهد في فلسطين إلى تجارب وجهود قدّمت في مجال التدريب الإعلامي وتدرّس تخصص الصحافة والإعلام. وهناك وعي لمتطلبات السوق ومتابعة حثيثة لتطوير التدريب عبر التركيز على التطور المتسارع لقطاع الإعلام وبالتالي الحاجة إلى مهارات جديدة، خاصة في الإعلام الرقمي. لكن هذا لا ينفي أن تطوير القدرات الإعلامية في فلسطين يعاني من إشكالية تتكون من شقين: الأول، مواءمة التدريب الإعلامي مع مقررات التدريس ومخرجات كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية.

والثاني، فوضى التدريب وغياب استراتيجية تنسق بين الجهود لتكون تكاملية، بدلاً من تكرار أو تقليد يؤدي إلى إهدار الجهود وإهمال جوانب مهمة يحتاجها الصحفيون وخريجو الإعلام في فلسطين.

التدريب المهني لدعم الإعلام



تقدّم مؤسسات فلسطينية خدمات التدريب الإعلامي للصحافيين الفلسطينيين في مختلف المجالات. ويُعتبر مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت الأكثر نشاطاً في هذا المجال منذ منتصف التسعينيات، حيث قدّم المركز تدريبات متخصصة في قطاعات الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة. وتوسعت حقول التدريب فيه لتشمل قوانين وأخلاقيات مهنة الصحافة، وصولاً إلى الصحافة الرقمية بتقنياتها المختلفة، وأنواع الصحافة المتخصصة الأخرى، مثل صحافة الحلول، والصحافة الاقتصادية، والصحافة النسوية، وقضايا حقوق الإنسان. حتى توجّ المركز جهده في هذا الحقل بإطلاق الدبلوم المهني في الصحافة.

إلى جانب ذلك، يقدم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» تدريبات مكثفة حول حرية التعبير، ويعمل على رفع الوعي بالتشريعات الإعلامية وحقوق الحصول على المعلومات والحماية القانونية للصحافيين. فيما تركز نقابة الصحافيين على التدريب المتعلق بالسلامة المهنية، خاصة أن معظم أعضائها من الصحافيين يعملون في ظروف غير آمنة، وبالتحديد في قطاع غزة، إلى جانب سعي النقابة إلى تطوير قدرات أعضائها في مجالات أخرى. ففي عام ٢٠٢٠، وقّعت النقابة مذكرة تفاهم مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شملت محوراً يتعلق بـ«التدريب والتأهيل للكادر الإعلامي في مختلف المجالات»، بهدف رفع مستوى مهارات الصحافيين في التعامل مع الإحصاءات والبيانات التي يتعامل معها الجهاز^{١٨٦}.

وفي ذات الوقت، تشارك مؤسسات المجتمع المدني في توفير فرص تدريب إعلامي حول قضايا تشكل محور اهتمامها، مثل تعزيز قدرات الصحافيات الفلسطينيات، ودعم الصحافة النسوية، وهو مجال تنشط فيه مؤسسة «فلسطينيات» وطاقم شؤون المرأة، وإعلام حقوق الإنسان، الذي تنشط فيه مؤسسات مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وتعدّ هذه جهود متخصصة تهدف إلى رفع مستوى وعي الإعلاميين في قضايا أساسية ترتبط بتنمية المجتمع وحقوق الإنسان في فلسطين. كما نفّذت العشرات من منظمات المجتمع المدني الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة برامج تدريبية استهدفت الإعلاميين، لكن من دون استراتيجية واضحة، حيث «تعاني بعض الأجسام القائمة على التدريب من فوضى، فليست جميعها إعلامية، وبعضها يدير الشأن التدريبي في قضايا الإعلام طبقاً للتمويل، وليس بناء على أهداف ورسالة وبرامج مؤسسته»^{١٨٧}.

لكن الصحافي صالح مشاركة، منسق وحدة الأبحاث والسياسات في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، يعتقد أن ما يجري «لا يمكن وصفه بالفوضى، وإنما غياب التنظيم القطاعي، الذي يضمن عدم تضارب عناوين الدورات التدريبية، وعدم التخمّة في بعض المواضيع، وعدم الاكتفاء بتدريبات للإعلام التقليدي، وإنما الانتقال إلى التدريب الرقمي، وغياب أبحاث ودراسات تعطي مؤشرات للعاملين في هذا القطاع لتحسين جودة المضامين التدريبية، وغياب معايير واضحة لقوة المدربين وبالتالي دخول غير المؤهلين للتدريب»^{١٨٨}.

١٨٦ - مذكرة تفاهم بين نقابة الصحافيين الفلسطينيين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تتضمن تدريب وتأهيل الإعلاميين. <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3645>

١٨٧ - ورقة بعنوان «السياسات الضامنة لجودة التدريب الإعلامي» - مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت. <http://mdc.birzeit.edu/functions.php?action=files&table=files&ID=250>

١٨٨ - مقابلة مع صالح مشاركة، منسق وحدة الأبحاث والسياسات في مركز تطوير الإعلام، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ونفذت مؤسسات دولية مشاريع كبيرة للتدريب الإعلامي في فلسطين، مثل شبكة «إنترنيز» التي نشطت عدة سنوات في فلسطين، وهيئة الإذاعة البريطانية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي التي نفذت مشاريع تدريب من خلال مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت. وبسبب الظروف السياسية الخاصة بفلسطين، إضافة إلى وباء كورونا، فإن أنشطة التدريب الإعلامي في فلسطين عانت من حالة ركود بسبب نقص التمويل. وتقول نبال ثوابته، مسؤولة ضبط الجودة في مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت: «خلال السنتين الأخيرتين، وبفعل كورونا، نستطيع أن نقول إن التدريب الإعلامي في فلسطين انكمش كثيراً، والمشاريع التي كانت في العادة بالعشرات في عدة محافظات ومؤسسات، تراجعت بفعل تأثير كورونا. ولكن هناك انتعاش حالياً، حيث عادت العجلة لتدور وزاد الاهتمام بالدورات التدريبية في قطاع الإعلام»^{١٨٩}. حيث تتركز أنواع التدريب الإعلامي حالياً على حقول جديدة في الإعلام، ترتبط بالبيئة الرقمية.

فُرص الإعلاميين في الحصول على التدريب

تتوفر في فلسطين برامج تأهيلية للصحافيين، كما أن الفُرص متاحة للصحافيين لتحديث مهاراتهم، خاصة أن معظم التدريبات المقدمة تكون مجانية، وتوزع جغرافياً بشكل منصف في الضفة الغربية، مع الإشارة إلى أن التركيز الأكبر لها هو في مدينة رام الله التي تحتضن المؤسسات المحلية الكبيرة، والمؤسسات الدولية التي تهتم بقطاع التدريب. أما قطاع غزة فيعاني نقصاً في التدريب الإعلامي مقارنة بالضفة الغربية. وتساهم التدريبات المقدمة في منح الصحافيين فرصة التخصص في مجالات معينة، كما أن الفرصة متساوية بين الجنسين. ومؤخراً باتت التدريبات الإعلامية متوفرة عن بُعد عبر تقنيات الاتصال التي زادت شهرتها خلال وباء كورونا مثل «زووم» و«تيمز» وغيرها من التطبيقات التي تقدم هذه الخدمات.

وتقسم ثوابته جهود التدريب الإعلامي في فلسطين إلى مرحلتين، «الأولى ما قبل اهتمام فلسطين بالإعلام الرقمي أي قبل عام ٢٠١٤، والثانية بعد عام ٢٠١٤، حيث بدأ الاهتمام بالإعلام الرقمي واختلعت المضامين والدورات». وتشرح أن التدريب في المرحلة الأولى كان «مركّزاً على القضايا التقنية والمضامين والمحتوى والأخلاقيات والقوانين والنوع الاجتماعي وغيرها. منذ عام ١٩٩٦ كان التدريب موجّهاً لسد الفجوة التي برزت بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وانكباب الكثير من المؤسسات الإعلامية العالمية للعمل في فلسطين، وكان التحدي أنه لا يوجد العدد الكبير من الإعلاميين، فأصبحت الفرص مفتوحة أمام العديد من الشباب للعمل مع المؤسسات الإعلامية كمراسلين ومنتجين من دون أن يكون لديهم أي خلفية أكاديمية أو تدريب».

واتسمت تلك الحقبة التدريبية، وفق ثوابته، بالتركيز على «تطوير قدرات وبناء الصحافيين الفلسطينيين العاملين في الميدان، فنحن عملياً تدريباً كانت وما زالت موجهة للأشخاص الذين يعملون في المؤسسات الإعلامية. كان التدريب أحياناً يتم من خلال التنسيق مع المؤسسات الإعلامية، يعني مثلاً العديد من الدورات كانت تتم داخل مؤسسات إعلامية بعينها، مثل تلفزيون فلسطين ووكالة وفا ومعاً ووطن، وكلها حظيت بدورات داخلها بهدف تقوية الصحافيين العاملين فيها». أما المرحلة الثانية من التدريب الإعلامي الفلسطيني فقد بدأت، بحسب ثوابته، «منذ عام ٢٠١٥، حيث بدأ الاهتمام بالإعلام الرقمي، وأخذ القوالب في التدريب، فمثلاً قريباً كان لدينا تدريب للعاملين في بنك فلسطين عن موضوع الإعلام المجتمعي، لأن ثورة الإعلام المجتمعي والرقمي لفتت أنظار الجميع بأن الإعلام جزء لا يتجزأ من نجاح أي مهنة، سواء كانت في القطاع التجاري أو الطبي أو التسويقي، لأن أدوات الإعلان اختلفت وأصبحت تعتمد كلها على مواقع التواصل الاجتماعي، فبات الاهتمام بالإعلام مطلوباً من الجميع، مثلاً على المستوى السياسي كسياسيين ووزراء لجأوا إلينا وحصلوا على تدريبات للتواصل

١٨٩ - مقابلة مع نبال ثوابته، مسؤولة ضبط الجودة في مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

والحديث للإعلام وتطوير التغريدات الأنسب على تويتر. وبالتالي أصبح مجال التدريب في الإعلام أوسع، ولم يعد مقتصرًا على الإعلاميين فقط، بل أصبح يهتم به كل أصحاب المهن بدءًا من السيدة التي تعمل في المطرقات الفلسطينية في بيتها وترغب في تسويقها حتى رئيس الوزراء»^{١٩٠}.

ويشير مشهد التدريب الإعلامي في فلسطين إلى تخمة في العدد، وضعف في النوعية، فهناك نقص في توفر مدربين متمرسين ومتخصصين في تكنولوجيا الإعلام المتقدمة، وفي مهارات الإعلام الرقمي المتقدمة، ما يضعف فرصة الصحافيين الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، في الحصول على التدريب الذي يحتاجه هؤلاء لتطوير قدراتهم الصحافية، وتعزيز أنشطتهم الداعمة لحرية التعبير والنشر، والحصول على المعلومات عبر التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

ويعتقد الصحافي والمدرّب الإعلامي محمد ضراغمة، أن الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان «نقصًا في التكنولوجيا، والتدريب على الصحافة الرقمية»، لكن يؤكد أن «فلسطين من المناطق المشبعة بالتدريب (محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً)، لأن هناك تركيزاً على فلسطين بسبب وجود قضية والمتمثلة بالاحتلال، فالكل يوجه نحوها برامج تدريبية، لدرجة أن الصحافيين الفلسطينيين، خاصة في الضفة الغربية، يصابون بحالة من الملل بسبب كثرة برامج التدريب. لكن في غزة، هناك إقبال على التدريب بسبب إغلاق القطاع، وهناك تعطش للفرص»^{١٩١}. ويعتقد الصحافي والمدرّب الإعلامي سامي أبو سالم، من قطاع غزة، أن «قطاع التدريب الإعلامي يعاني من نقص في عدة جوانب تفقد الصحافيين فرصهم في الحصول على التدريب الذي يحتاجونه لممارسة الإعلام بمهنية وحرية. فما ينقص هو التخصص والاحتراف، ومواكبة التطور التكنولوجي، ومهارات البحث، وهي ليست بالأمر البسيط، ومهارات الحماية الرقمية (حماية المعلومات وتوثيق الحسابات وتقليل احتمالية اختراقها)»^{١٩٢}.

ومن أبرز إشكاليات جودة المدربين الذين يقودون التدريب الإعلامي في فلسطين هو «عدم تطابق التدريب مع العنوان الذي أراده المركز والمخرجات التي سعى إليها. ويشتكى المتدربون أحياناً من عدم وجود مادة مكتوبة يوزعها المدرّب ويمكنهم الرجوع إليها، ويشتكى آخرون من أن التدريب كان مملاً ونظرياً زيادة عن اللزوم»^{١٩٣}. ويظهر هذا الأمر حالة عدم رضى يديها الصحافيون الفلسطينيون، وهو ما يدفع البعض إلى العزوف عن المشاركة في التدريب الإعلامي. وبالتالي فإن هذه الحالة تعني أن فرص الإعلاميين في فلسطين في الحصول على تدريب إعلامي يدعم حرية التعبير تبدو ضعيفة، خاصة أن المؤسسات التدريبية في غالب الأحيان لا تلتفت إلى التغذية الراجعة من المتدربين، أو بالأساس لا تسعى إلى تقييم التدريب بصورة منهجية للاستفادة من التجربة وتطوير التجارب الأخرى.

ويرى ماجد تريان، المدرّب وأستاذ الصحافة في جامعة الأقصى في قطاع غزة، **ضرورة خلق استراتيجية تنظم التدريب الإعلامي،** «وهي ليست مطلوبة من المؤسسات الإعلامية، بل يجب أن تبنى من ثلاثة قطاعات، هي التعليم المتمثل بالجامعات (كليات الإعلام)، ووزارة الإعلام، ونقابة الصحافيين. وفي ظل الواقع المتاح أستطيع القول إننا لا نمتلك استراتيجية للتدريب توضح ما هي التدريبات المطلوبة، وكيف نصقل مهارات الطلبة، حيث إن الطلبة في فلسطين يتدربون بشكل فردي أو يتدربون للحصول على شهادة تدريب فقط»^{١٩٤}.

يعتقد عماد الأصفر، القائم بأعمال مدير مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أن قطاع التدريب الإعلامي في فلسطين بحاجة إلى استراتيجيات تقوم على «مزيد من التنظيم والتخصص، والتشبيك مع المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام، كما ينقص القطاع مسألة وجود جهة تقوم على اعتماد المدربين»^{١٩٥}. وفي إطار المحاولة لإيجاد استراتيجية تخرج قطاع التدريب الإعلامي من إشكالياته خصصت

١٩٠ - المصدر السابق.

١٩١ - مقابلة مع الصحافي والمدرّب الإعلامي محمد ضراغمة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٩٢ - مقابلة مع الصحافي والمدرّب سامي أبو سالم، من قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٩٣ - ورقة بعنوان «السياسات الضامنة لجودة التدريب الإعلامي» - مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت. <http://mdc.birzeit.edu/functions.php?action=files&table=files&ID=250>

١٩٤ - مقابلة مع ماجد تريان، مدرّب وأستاذ الصحافة في جامعة الأقصى في قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٩٥ - مقابلة مع عماد الأصفر، القائم بأعمال مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

المبادرة الوطنية للإعلام الفلسطيني^{١٩٦} محوراً كاملاً لتطوير قطاع التدريب الإعلامي. ويقول الأصفر: «عملنا مع أكثر من ٨٠ شريكاً محلياً بين مؤسسات أكاديمية وإعلامية وحقوقية تمثل القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة على تسعة محاور هي الإصلاح القانوني، والتطوير الأكاديمي، والإعلام المجتمعي، والتنظيم الذاتي، والإعلام العمومي، والنوع الاجتماعي، والبنية التحتية، والسلامة المهنية، وكذلك التدريب الإعلامي»^{١٩٧}.

وفي محور إصلاح قطاع التدريب الإعلامي، هدفت المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام الفلسطيني، إلى «تنظيم واقع التدريب الإعلامي في فلسطين، وخلق كوادرات تدريب إعلامية، وتطويرها وتوجيهها للوصول إلى ما يخدم في رفع كفاءة التدريب في فلسطين، ولصالح المؤسسات الإعلامية والمجتمعية معاً، وهي تضم كوكبة من المؤسسات الإعلامية والمجتمعية المهتمة بقضايا التدريب»^{١٩٨}. ويشرف على هذا المحور مؤسسات لها باع طويل في التدريب الإعلامي، وهي نقابة الصحفيين الفلسطينيين، هيئة الإذاعة البريطانية، كلية العروب، تلفزيون «فلسطين»، الدفاع المدني الفلسطيني، شبكة «أمين» الإعلامية، مؤسسة «بيالارا»، منتدى «شارك» الشبابي، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، مركز المرأة للإرشاد القانوني، وكلية دار الكلمة. وقدّمت المبادرة الوطنية مخرجات

مفيدة في قطاع الإعلام منها رؤى واضحة لتطوير قطاع التدريب الإعلامي كي يكون أكثر فاعلية في منح الفرص للعاملين في حقل الإعلام للمشاركة في تدريبات تطور مهاراتهم الإعلامية وتجعلهم أكثر استعداداً لتطورات تكنولوجيا الإعلام المتسارعة.

وتغيب عن قطاع التدريب الإعلامي في فلسطين دراسات الأثر لقياس جودة وتأثير المخرجات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية. ويقول الصحفي والمدرّب الإعلامي محمد ضراغمة: «من الصعب قياس درجة الاستفادة من هذه التدريبات، كما توجد صعوبات متمثلة بالقوالب للمؤسسات الإعلامية القائمة، خاصة الحزبية والحكومية منها، وليس من السهل التأثير فيها كثيراً، مما يعيق ترجمة درجة الاستفادة من مخرجات التدريب. لكن بالتأكيد التدريبات مهمة لإطلاع المتدربين على أشكال جديدة من الصحافة والقوالب»^{١٩٩}.

وعلى الرغم من وفرة التدريب في قطاع الإعلام، إلا أن **احتياجات الصحفيين الفلسطينيين تتجاوز الحصول على المهارات.** فظروف العمل الخطيرة، خاصة أثناء تغطية الاشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، والقصف الجوي الإسرائيلي لقطاع غزة، تتطلب تزويد الصحفيين بمعدات كافية لتطبيق ما تعلّموه في الورش التدريبية. وتقول الصحفية شيرين خليفة، من قطاع غزة، إنه «على الرغم من عقد العديد من دورات السلامة المهنية في العمل الصحفي، إلا أن مفاجأة الاحتلال للصحفيين بأساليب هجوم جديدة تجعل الخطر غير متوقع، بالتالي فإن طرق الحماية منه تكون اجتهدية أكثر مما تعلمناه في التدريب، كما أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم توفر أدوات السلامة المهنية للصحفيين في غزة، لأن الاحتلال يمنع دخولها إلى القطاع، ما يرفع مستوى الخطر الذي تتعرض له أثناء التغطية، وهذا يعني أن أثر الدورات التدريبية من هذا النوع يكون محدوداً»^{٢٠٠}.

١٩٦ - «المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام الفلسطيني»، أطلقت عام ٢٠١٤، وتتضمن تسعة محاور. للاطلاع على التفاصيل: http://mdc.birzeit.edu/index.php?action=show_art&ID=18&lang=ar

١٩٧ - مقابلة مع عماد الأصفر، القائم بأعمال مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

١٩٨ - محور «التدريب الإعلامي» في «المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام» الفلسطيني، <http://mdc.birzeit.edu/page-543-ar.html>

١٩٩ - مقابلة مع الصحفي والمدرّب محمد ضراغمة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٠٠ - مقابلة مع الصحفية شيرين خليفة، من قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

فرص تدريب مدراء وقادة وسائل الإعلام

تُركّز التدريبات في قطاع الإعلام على الصحفيين ومهارات الإعلام، وهناك **نقص حاد في الدورات المتخصصة في إدارة المؤسسات الإعلامية**، وهو تخصص غير موجود في التخصصات الأكاديمية في الجامعات أيضاً. كما أن المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بحاجة إلى تطوير مهارات المسؤولين في قطاع التسويق والإدارة المالية، لكن هذا النوع من التدريب يكاد يكون شحيحاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى أرض الواقع، فإن وسائل الإعلام الخاصة هي في الغالب ملكيات فردية، تعتمد إدارتها على مهارات وقرارات المالك المباشرة والتي غالباً لا تستند إلى نظام إداري واضح. وهذا الأمر يفسر خروج العشرات من المحطات المحلية والمؤسسات الإعلامية من السوق لظروف مالية، أو بسبب سوء الإدارة أو خلافات قانونية بين الشركاء المالكين. وينبّه عماد الأصغر إلى إشكالية ترتبط بهذا الأمر، حيث إن قطاع التدريب الإعلامي الفلسطيني يفيد الأفراد، ولا ينعكس على المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، فـ «غالبية من تاهل جيداً في التدريبات، غادر المحطات المحلية للعمل في وسائل إعلام خارجية. والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية الخاصة ضعيفة التمويل، ولم تكن مؤهلة تقنياً للاستفادة من بعض التدريبات وخاصة التقنية»^{٢٠١}. ما يعني أن مدراء وقادة وسائل الإعلام الفلسطينية لديهم فرص محدودة في تطوير الأداء الإداري وتأسيس أنظمة مؤسسية قائمة على استقلالية القرار الإداري لدعم حرية التعبير والممارسة المهنية لمهنة الإعلام.

تدريب يساهم في التمكين لفهم الديمقراطية

من أهم أنواع التدريب التي تمكّن الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام من فهم الديمقراطية وممارستها عبر الإعلام، هي التأهيل لإنتاج التحقيقات الاستقصائية. ومن خلال شبكة «إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية» (أريج)^{٢٠٢}، خضع صحافيون فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة لتدريبات مهنية معمقة ومتخصصة على أيدي مدربين إقليميين ودوليين محترفين، لتعزيز مهارات الاستقصاء الصحفي. ومؤسسة «أريج»، مقرها العاصمة الأردنية عمّان، تنشط في عدد من الدول العربية منها فلسطين. على سبيل المثال، شارك صحافيون فلسطينيون في دورة تدريبية نظمها مؤسسة «أريج»، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، تتعلق بتطوير مهارة «البحث والسرد القصصي في التحقيقات الاستقصائية»^{٢٠٣}. ومهارات البحث والسرد القصصي بشكل عام تكاد تكون من نقاط الضعف التي يعاني منها الإعلام الفلسطيني، وتقف عائقاً أمام فاعليته في المشهد الديمقراطي.

وتقدّم المؤسسات المعنية بالديمقراطية والشفافية ومكافحة الفساد تدريبات إعلامية وأنشطة هدفها تشجيع الصحفيين على تطوير مهاراتهم الإعلامية بما يساهم في فهم الديمقراطية وتشجيع ممارستها. فالائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»^{٢٠٤} قدّم دورات تدريبية في مجال الإعلام لتأهيل صحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليكونوا قادرين على التعامل مع قضايا الفساد في فلسطين من خلال إنتاج تحقيقات استقصائية تسلط الضوء على تجاوزات مالية وإدارية في القطاع العام. ومؤسسة «فلسطينيات»^{٢٠٥} ساهمت في تأهيل صحافيات فلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة لتعزيز وجود الصحافيات في الحقل الإعلامي وتسليط الضوء على قضايا المرأة

٢٠١ - مقابلة مع عماد الأصغر، القائم بأعمال مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٠٢ - شبكة إعلاميون من أجل صحافة استقصائية - أريج. <https://arij.net>

٢٠٣ - دورة «البحث والسرد القصصي في التحقيقات الاستقصائية»: <https://arij.net/news/searchandstorytelling-ar>

٢٠٤ - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»: <https://www.aman-palestine.org>

٢٠٥ - مؤسسة فلسطينيات: <https://www.filastiniyat.org>

وإعلاء صوتها، إلى جانب دورات تدريبية يهتم المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»^{٢٠٦} بتقديمها للصحافيين لرفع مستوى وعيهم بقضايا حرية التعبير وحقوق الحصول على المعلومات وفهم حقوقهم التي يكفلها القانون الأساسي والشرعة الدولية. كما تهتم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» برفع وعي الصحافيين الفلسطينيين بقضايا حقوق الإنسان عبر تقديم دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال دربت الهيئة في مكتبها وسط وجنوب قطاع غزة، مجموعة من الإعلاميين والصحافيين، من سكان جنوب القطاع حول كيفية تناول قضايا حقوق الإنسان في الإعلام^{٢٠٧}. كما نظمت الهيئة دورات تدريبية تستهدف طلبة الإعلام في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، منها جامعة الخليل، حيث نظم قسم الإعلام فيها بالتعاون مع الهيئة دورة تدريبية لعدد من الطلبة في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان^{٢٠٨}.

يمكن القول إن التدريبات الإعلامية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان متوفرة من خلال مؤسسات ناشطة في مجالات معينة، مثل طاقم شؤون المرأة، وهي مؤسسة نسوية فلسطينية تنشط في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعطي اهتماماً كبيراً في مجال تمثيل صوت المرأة في الإعلام الفلسطيني وهو من أهم أنواع الممارسة الديمقراطية في الإعلام.

مع ذلك، يبقى تأثير التدريب الإعلامي الذي يهدف إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية في الإعلام الفلسطيني ضئيلاً. ويقول عماد الأصفر إنه «على صعيد المضمون، فإن البيئة القانونية لم توفر الحماية الكافية للصحافي، ومنعت الاستفادة المؤسسات من الدورات التدريبية التي تتعلق بالصحافة الاستقصائية، أو أخلاقيات العمل، أو السياسات التحريرية، أو تغطية الصراع، أو تغطية الانتخابات وما شابه»^{٢٠٩}، وهي موضوعات ترتبط بالممارسة الديمقراطية. ويعتقد المدرب والصحافي سامي أبو سالم، من قطاع غزة، أن مخرجات التدريب الإعلامي تكون «جيدة في حال كان التدريب متعلقاً بحقل جديد لم يخضه الصحافي من قبل، مثل الصحافة الاستقصائية أو الأفلام الوثائقية. على أن تتخللها تطبيقات عملية». لكن المعضلة هي نقص المدربين المحترفين في أنواع الصحافة الاحترافية والمتخصصة في فلسطين، وهو ما يعيق فرص الصحافيين في الحصول على التدريب الجيد.

إضافةً إلى تلك المعضلة، فإن غالبية الدورات التدريبية المتعلقة بالإعلام والديمقراطية تعتمد على الأسلوب التقليدي النظري لورش التدريب، والتي غالباً تفتقر إلى الأدوات والإمكانيات التي تساهم في إيجاد مخرجات جيدة للتدريب. وتقول نبال ثوابته، مسؤولة ضبط الجودة في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، إن الأمر يرتبط بـ«التقنيات المتعلقة بالمعدات التي تمكّننا من إعطاء منتج أفضل. كما أننا بحاجة إلى التركيز على تطوير محتوى مناسب، فقد تغيرت المضامين في الإعلام». وتضيف أن مركز تطوير الإعلام خطا خطوة مهمة في هذا الإطار، حيث «صمّمنا دبلوم الإعلام الرقمي، وهو عبارة عن تدريب احترافي في موضوع الإعلام الرقمي لمدة عام، انضم إليه خلال الدفعتين الأولى والثانية صحافيون يعملون في مؤسسات كبرى، لكنهم كانوا بحاجة إلى تحديث لأدواتهم ورسائلهم وقدرتهم على صياغة محتوى يتماشى مع الإعلام الرقمي الحالي»^{٢١٠}. ويمكن الاستنتاج أن الجودة في التدريب الإعلامي في قضايا الديمقراطية والحريات، محدودة، لأن الورش لا تصمم وفق آلية فعّالة تقدّم مخرجات مفيدة يمكن البناء عليها في المستقبل.

٢٠٦ - المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»: <https://www.madacenter.org>

٢٠٧ - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»: <https://www.ichr.ps/media-center/2126.html>

٢٠٨ - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»: <https://www.hebron.edu/index.php/facilities-3/news-archive/10693-018-9-news-13>

٢٠٩ - مقابلة مع عماد الأصفر، القائم بأعمال مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢١٠ - مقابلة مع نبال ثوابته، مسؤولة ضبط الجودة في مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

مناهج حديثة لتدريس الإعلام



تتميّز فلسطين بارتفاع مستوى التعليم الجامعي فيها، حيث بلغ عدد الجامعات المرخصة، وفق إحصاءات وزارة التعليم العالي، ٥١ مؤسسة، منها ١٦ جامعة تقليدية، وجامعتان تعملان ضمن نظام التعليم المفتوح، و١٦ كلية جامعية، و١٧ كلية مجتمع متوسطة. وتعمل ٣٣ مؤسسة تعليمية في الضفة الغربية، و١٧ في قطاع غزة، فيما تتبع لإحدى جامعات التعليم المفتوح فروع في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً. وتهتم الأسر الفلسطينية بتمكين الأبناء من الحصول على الدرجة الجامعية الأولى على الأقل. وتشير بيانات عام ٢٠٢٠ إلى أنه «من بين كل ١٠٠ شاب وشابة في العمر بين ١٨ و٢٩ سنة هناك ١٨ شاباً حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى». وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة التعليم بين الإناث مقارنة بالذكور، فمن بين كل ١٠٠ شابة، هناك ٢٣ حصلن على درجة البكالوريوس فأعلى، مقابل ١٣ شاباً من الذكور لكل ١٠٠. لكن الإشكالية التي تواجه مخرجات التعليم العالي الفلسطيني هي الارتفاع المطرد في نسبة البطالة بين الخريجين، إذ بلغت ٦٤ بالمئة بين الإناث، و٣٣ بالمئة بين الذكور. وتكشف البيانات أن نسبة البطالة أعلى في قطاع غزة (٦٧ بالمئة)، مقارنة بالضفة الغربية (٢٤ بالمئة)^{٢١١}.

وفي العام الجامعي ٢٠٢٠-٢٠٢١، التحق نحو ٥٧ ألف طالب وطالبة بالتعليم العالي في فلسطين، منهم ٢٣٧٢ في تخصص العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام، ليشكلوا نحو ٤ بالمئة من مجموع الطلبة الجدد. ويلاحظ أن الإناث أكثر إقبالاً على تخصصات العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام، حيث سجلت ١٦٨٠ طالبة في هذه التخصصات للعام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١، مقابل ٦٩٢ من الذكور. أما الطلبة الذين تخرجوا من تخصصات العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ فقد بلغ ٢٢٩٣ طالباً وطالبة، منهم ١٤٤٢ من الإناث. وبلغت نسبتهم ٥,٦ بالمئة من مجموع الخريجين لذلك العام، والذين بلغ عددهم نحو ٤١ ألف طالب وطالبة^{٢١٢}.

وعلى الرغم من الإقبال على دراسة تخصص الصحافة والإعلام، إلا أن أعلى المستويات في البطالة سجلت بين خريجه، نظراً إلى الظروف الاقتصادية الصعبة للمؤسسات الإعلامية الخاصة التي لا توفر فرص عمل، إضافة إلى انخفاض أجور العمل فيها بمستويات لا تلبي الاحتياجات الأساسية للشخص، لتبقى المؤسسات الإعلامية الحكومية مثل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الرسمية «وفا»، وجريدة «الحياة الجديدة»، هي الأكثر قدرة على استيعاب موظفين ضمن نظام الخدمة المدنية لموظفي الحكومة الفلسطينية. فيما تتراجع قدرة التوظيف لدى الصحف الفلسطينية الأخرى مثل «الأيام» و«القدس» وغيرها من وسائل الإعلام المحلية.

ويرى سعيد أبو معلا، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، أن هناك «خللاً في خطط تدريس الإعلام، كما أن هناك خللاً في السوق في بلد مثل فلسطين، فالتحول الذي يعيشه الإعلام يتطلب وجود مؤسسات إعلامية قادرة على المواكبة، وأعتقد أن أغلب المؤسسات في فلسطين لا تقدر على مواكبة تطورات السوق، وإن واكبت فإن ذلك يتم ببطء شديد». ويلفت أبو معلا إلى أن «غالبية الجامعات أجرت تعديلات بين طفيفة وشاملة على خططها، لكن أعتقد أن هناك ضعفاً في تحديد ماذا نريد بالضبط؟ هناك غياب للرؤية الواضحة لما نريده في هذه

٢١١ - تستند البيانات إلى إحصاءات قدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في آب/أغسطس، ٢٠٢١. <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&itemID=4045>

٢١٢ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢١) الدليل الإحصائي السنوي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية رام الله، فلسطين. للاطلاع على التقرير: <https://www.mohe.pna.ps/services/statistics>

الأقسام، والسبب هو اختلاف وجهات نظر القائمين عليها. وهو أمر عربي وعالمي. والسوق الفلسطيني ضعيف، ويعاني من تحولات اقتصادية قادت إلى فصل الكثير من العاملين. كما أن وسائل الإعلام الفلسطينية ليست مؤسسات عريقة وكبيرة وأغلبها مؤسسات خاصة فقيرة».^{٢١٣}

وهناك نقاش مفتوح في قطاع الإعلام على المستويين الأكاديمي والمهني، حول مدى ملائمة مخرجات كليات وأقسام الصحافة والإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة لمتطلبات سوق قطاع الإعلام، سواء محلياً أو عربياً. إذ يرى خبراء أن **المؤسسات الأكاديمية لا تزال عاجزة عن توفير بيئة عصرية وفعّالة تخرج أجيالاً من الصحفيين قادرين على الانخراط في السوق**. في حين يرى آخرون أن الواقع تغير، حيث زاد اهتمام إدارات الجامعات بتطوير تخصص الإعلام، وتوفرت الإمكانيات لإخضاع طلبة الصحافة والإعلام لمناهج حديثة تبني صحافيين مستعدين للميدان المهني.

ويقول سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، إنه «نظراً إلى المنافسة المحتدمة بين الجامعات، فإن معايير القبول قد تغيرت في السنوات الخمس الأخيرة، بحيث باتت دون المستوى المطلوب، لذلك تستقبل دوائر الإعلام أعداداً أكبر من حاجة السوق، وبمعدلات (الثانوية العامة) أقل مما كان عليه بحدود ١٠ إلى ١٥ علامة. وهذا الأمر خفض من مستوى المخرجات، فزاد هذا الأمر من أعداد البطالة وسط الخريجين، في حين أن الدفعات الأولى كانت تمتاز بالموهبة والكفاءة والمهارة المطلوبة لسوق العمل وتأقلمها وتكيفها بسرعة».^{٢١٤}

ويقول محسن الإفرنجي، أستاذ الإعلام في جامعات قطاع غزة، إن «الحال في الجامعات الفلسطينية وصل إلى حد التنافس المؤلم لاستقطاب المزيد من الطلبة عبر خفض معدلات القبول بصورة كبيرة جداً تصل إلى ٦٠ بالمئة في بعض تلك الكليات والمعاهد، وهو ما أثر على مستوى ونوعية الطلبة الملتحقين ببرامج الإعلام، وعدم وجود سياسة قبول يمكنها اختيار الأنسب من بين صفوف المتقدمين للدراسة في تلك المعاهد والجامعات».^{٢١٥}

وعلى الرغم من الخلاف حول مخرجات الدرجة الجامعية الأولى في تخصص الصحافة والإعلام، إلا أن الجامعات الفلسطينية خطت خطوة للأمام واستحدثت برامج دراسات عليا في الإعلام، ما يفتح الباب أمام نقاش آخر حول جودة مخرجات هذه البرامج، خاصة في ظل نقص الخبرات الاحترافية في مجال التدريس والتدريب الإعلامي في فلسطين، وعدم رضى البعض عن مخرجات الدرجة الجامعية الأولى في تخصصات الصحافة والإعلام.

وتعتقد فدوى الجعبري، أستاذة الإعلام في جامعة الأقصى، أن مخرجات كليات وأقسام الصحافة في الجامعات الفلسطينية، «من حيث الكم هي أعداد كبيرة جداً، بالمقارنة مع حاجة سوق العمل، لذا يتجه عدد كبير من خريجي الإعلام للعمل في مجالات بعيدة عن تخصصاتهم، لكن لا شك بأن هناك عدداً من الإعلاميين المميزين هم من خريجي كليات وأقسام الإعلام في فلسطين».^{٢١٦}

وتتوفر في معظم الجامعات الفلسطينية درجة البكالوريوس في تخصصات الصحافة والإعلام، بمسميات مختلفة. منها، في الضفة الغربية على سبيل المثال، تخصص الإعلام ضمن كلية الآداب في جامعة بيرزيت.^{٢١٧} وتقدم كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة النجاح الوطنية عدة تخصصات، هي الإذاعة والتلفزيون، الاتصال والإعلام الرقمي، الاتصال والتسويق الرقمي، والعلاقات العامة والاتصال، كما تمنح درجة الماجستير في تخصص العلاقات العامة المعاصرة وتخصص السينما والتلفزيون.

^{٢١٣} - مقابلة مع سعيد أبو معل، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢١٤} - مقابلة مع الدكتور سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢١٥} - مقابلة مع الدكتور محسن الإفرنجي، أستاذ الإعلام في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢١٦} - مقابلة مع الدكتورة فدوى الجعبري، أستاذة الإعلام في جامعة الأقصى، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢١٧} - تخصص الإعلام في جامعة بيرزيت: <https://www.birzeit.edu/ar/study/programs/media>

أما الجامعة العربية الأميركية فتقدّم بكالوريوس اللغة العربية والإعلام^{٢١٨}، والذي يعتمد على الدمج بين التخصصين باعتبار اللغة عنصراً أساسياً في صناعة الإعلام. فيما أسست الجامعة كلية الإعلام الحديث والتي تتكون من ثلاثة أقسام هي: الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، الإعلام الرقمي، والعلاقات العامة^{٢١٩}. كما تقدّم الجامعة درجة الماجستير في ثلاثة تخصصات هي، الاتصال الرقمي المتكامل، العلاقات العامة المعاصرة، والإعلام والتواصل الجماهيري^{٢٢٠}.

وتمنح جامعة الخليل درجة البكالوريوس في الإعلام^{٢٢١}. وتوفر جامعة بيت لحم تخصصاً فرعياً في الصحافة والإعلام ضمن برنامج البكالوريوس في اللغة العربية، وتهدف إلى تمكين الطلبة من نقد المضمون الإعلامي، وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية وبعض الفنون الصحافية الأخرى^{٢٢٢}. كما أسست جامعة القدس المفتوحة كلية الإعلام التي تمنح درجة البكالوريوس في تخصصي الإعلام الجديد والعلاقات العامة والإعلان^{٢٢٣}. فيما تقدّم جامعة القدس ضمن كليات الآداب تخصصات في الصحافة والإعلام هي، البكالوريوس في الاتصال الرقمي، الماجستير في الإعلام الرقمي والاتصال^{٢٢٤}.

وتقدّم جامعة فلسطين التقنية «خضوري» تخصص تكنولوجيا الإعلام^{٢٢٥}. وتمنح جامعة فلسطين الأهلية درجة البكالوريوس في الوسائط المتعددة والإنتاج الرقمي^{٢٢٦}. وتمنح الكلية العصرية الجامعية الدبلوم المتوسط في الصحافة والإعلام^{٢٢٧}. وتمنح جامعة دار الكلمة البكالوريوس في تخصصات ترتبط بتكنولوجيا الإعلام أيضاً^{٢٢٨}.

وفي قطاع غزة، تمنح جامعة الأزهر درجة البكالوريوس في الإعلام والاتصال الجماهيري، ضمن كلية الآداب^{٢٢٩}. وتمنح الجامعة الإسلامية درجة البكالوريوس في الصحافة والإعلام في تخصصات مختلفة منها الصحافة، العلاقات العامة والإعلان، تكنولوجيا الإذاعة والتلفزيون، والإعلام الرقمي^{٢٣٠}. وتمنح جامعة الأقصى من خلال كلية الإعلام درجات علمية في تخصصات الصحافة، العلاقات العامة، والإذاعة والتلفزيون^{٢٣١}. وتمنح جامعة غزة درجة البكالوريوس في الإعلام ضمن تخصصات كلية الاتصال واللغات^{٢٣٢}. وتمنح كلية الإعلام وتكنولوجيا المعلومات درجة البكالوريوس في تخصصات الإعلام والاتصال والإعلام باللغة الإنكليزية^{٢٣٣}.

ويشرح الدكتور فريد أبو زهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، أن أقسام الصحافة والإعلام تعتبر حديثة في فلسطين، على الرغم من أن بعضها تأسس قبل حوالي ٤٠ سنة (مثل قسم الصحافة في جامعة النجاح الذي كان ضمن قسم العلوم السياسية والصحافة). إلا أن «استقلالية أقسام الصحافة لم تتحقق إلا في التسعينات من القرن الماضي. وكان تطور هذه الأقسام متسارعاً مع تسارع

٢١٨ - البكالوريوس في اللغة العربية والإعلام - الجامعة العربية الأميركية: <https://www.aaup.edu/ar/Academics/Undergraduate-Studies/Faculty-Arts/Arabic-Language-and-Media-Department/Arabic-Language-and-Media>

٢١٩ كلية الإعلام الحديث - الجامعة العربية الأميركية: <https://www.aaup.edu/ar/Academics/Undergraduate-Studies/Faculty-Modern-Media>

٢٢٠ - تفاصيل حول برامج ماجستير الإعلام في الجامعة العربية الأميركية: <https://www.aaup.edu/ar/Academics/Graduate-Studies>

٢٢١ - برنامج البكالوريوس في الإعلام - جامعة الخليل: <https://www.hebron.edu/index.php/arts-dep-2/arts-dep4/arts-dep4-plans.html>

٢٢٢ - تقدّم جامعة بيت لحم تخصصاً فرعياً في الصحافة والإعلام: <https://www.bethlehem.edu/ar/degrees/minor-in-journalism-2>

٢٢٣ - كلية الإعلام - جامعة القدس المفتوحة: <https://www.qou.edu/ar/faculties/media/index.jsp>

٢٢٤ - تقدّم جامعة القدس درجتي البكالوريوس والماجستير في الإعلام والاتصال الرقمي: <https://www.alquds.edu/ar/faculties-at-al-quds-ar/arts-ar>

٢٢٥ - تخصص تكنولوجيا الإعلام، جامعة فلسطين التقنية «خضوري»: <https://ptuk.edu.ps/vision-about-department-of-media-technology-departments-college-of-arts-and-educational-sciences-academics>

٢٢٦ - بكالوريوس الوسائط المتعددة والإنتاج الرقمي، جامعة فلسطين الأهلية.

٢٢٧ - الدبلوم المتوسط في الصحافة والإعلام، الكلية العصرية الجامعية: <http://www.muc.edu.ps/Program/Major/press%20and%20media>

٢٢٨ - تخصصات ترتبط بالإعلام في جامعة دار الكلمة: <https://www.daralkalima.edu.ps/ar/page>

٢٢٩ - البكالوريوس في الإعلام والاتصال الجماهيري، جامعة الأزهر: <http://www.alazhar.edu.ps/arabic/art/dep6.asp>

٢٣٠ - تخصصات الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية: <https://arts.iugaza.edu.ps>

٢٣١ - تخصصات كلية الإعلام في جامعة الأقصى: <https://bit.ly/3CR1FRf>

٢٣٢ - تخصص الإعلام في كلية الاتصال واللغات في جامعة غزة: <http://comm.gu.edu.ps/Page.aspx?ID=49>

٢٣٣ - تخصصات الإعلام في جامعة فلسطين: <https://bit.ly/3wo1tFV>

تطور الاتصال من جهة وانتشار وسائل الإعلام، وبخاصة المسموعة والمرئية في فلسطين»، وكذلك مع نشوء السلطة الفلسطينية من جهة أخرى. وبالطبع تزايدت حاجة المجتمع إلى المعلومات، فضلاً عن المناخ الاقتصادي الذي فرض الحاجة إلى وسائل الإعلان والترويج. ويعتقد أبو زهير أن حداثة تأسيس أقسام الإعلام والصحافة، «وفي ظل ندرة حملة الشهادات العليا في هذا المجال في فترة الثمانينات والتسعينات، وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، ترتب عليه مخرجات متواضعة، لكنها كانت تتلاءم مع طبيعة الإعلام السائد من جهة، وحاجة المجتمع من جهة أخرى».

إلا أن التحدي الكبير كان التطور المتسارع في عالم الاتصال، وبالذات ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وتطورها، وهيمنتها على العمليات الاتصالية. وكانت مخرجات أقسام الصحافة «لا تتناسب أبداً مع هذا التطور، ليس بالطبع من جهة المضمون، ولكن من جهة التقنيات وملاءمة المضمون للإعلام الجديد. وكان التحدي الأكبر أيضاً انتقال صناعة الرسالة وبثها إلى يد المواطن غير المؤهل للعمل الإعلامي، مما استدعى قيام أقسام الإعلام بالعمل بشكل سريع للتصدي لهذه التحديات». ويرى أبو زهير أنه في الوقت الحالي، «بدأ طالب الصحافة والإعلام يتعلم نظريات وتقنيات حديثة تجعله قادراً على دخول السوق، وعلى المنافسة، وتؤهله للعمل في مجالات متعددة في الإعلام». ومع ذلك، يجد أبو زهير أن «كليات وأقسام الإعلام لا تزال تحتاج إلى المزيد من التطور، ويحتاج الطلبة إلى المزيد من الجهد كي يطوروا قدراتهم الصحافية، ويجدوا لأنفسهم مواقع في مجالات العمل الصحافي المعاصر»^{٢٣٤}.

ويعتقد الإفرنجي بوجود «ضعف في الخبرات المهنية المتوافرة لأعضاء الهيئة التدريسية لقلة خبرتهم، بما ينعكس سلباً على أداء الطلبة، خاصة أن معظم الأكاديميين لا يمارسون الإعلام، وليس لديهم أنشطة إعلامية بارزة في المشهد الإعلامي الفلسطيني، أضف إلى ذلك عدم تنوع خبرات الأكاديميين فمعظمهم من خريجي جامعات عربية، وهو أمر على الرغم من أهميته إلا أنه لا يعكس تنوعاً طبيعياً وحيوياً في الخلفيات الأكاديمية وخبراتهم المكتسبة»^{٢٣٥}.

مقررات أكاديمية حديثة ومتاحة للطلبة

تتطلب درجة البكالوريوس في تخصصات الصحافة والإعلام أربع سنوات من الدراسة يجتاز الطالب خلالها بنجاح من ١٣٠ إلى ١٤٠ ساعة أكاديمية معتمدة ضمن البرنامج. وتتوزع الساعات الأكاديمية على عدد من المقررات التي تنقسم عادة إلى متطلبات جامعية عامة، ومتطلبات الكلية التي يتبع لها التخصص، فيما تتوزع باقي المواد على مواد إجبارية واختيارية متخصصة في حقل الإعلام. وتكلفة الساعات الجامعية تختلف من جامعة إلى أخرى، وهناك فروق واضحة في تكلفة الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص الصحافة والإعلام بين الجامعات الفلسطينية. فيما تكون التكلفة أقل بكثير في الكليات الجامعية وكليات المجتمع. لكن بمقارنة تخصص الإعلام مع التخصصات الأكاديمية الأخرى كالإقتصاد أو الكليات العلمية، فيُعتبر من الأقل تكلفة بشكل عام.

وتتنوع المقررات الدراسية في الجامعات الفلسطينية بين النظرية التطبيقية والتي تهدف إلى رفع مستوى المهارات النقدية والتحليلية لدى طلبة التخصص، وبين المقررات التقنية والعملية والتي تهدف إلى رفع كفاءة الطلبة في تكنولوجيا الإعلام. وتوجهت جامعات فلسطينية في الآونة الأخيرة إلى رفع نسبة المقررات العملية مقارنة بالنظرية، لتتماشى مع الإقبال الكبير على تعلّم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي مهارات باتت مطلوبة في سوق الإعلام المحلي والعربي، إذ تركز المؤسسات

٢٣٤ - مقابلة مع الدكتور فريد أبو زهير، أستاذ الصحافة والإعلام في جامعة النجاح الوطنية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.
٢٣٥ - مقابلة مع الدكتور محسن الإفرنجي، أستاذ الإعلام في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

الإعلامية على استقطاب أصحاب الكفاءات في الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الإنتاج الإعلامي، مع قلة التركيز على معارف وقدرات الخريجين النظرية والثقافية والنقدية.

وترى فدوى الجعبري، أستاذة الإعلام في جامعة الأقصى، أن مقررات التدريس في كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية «تتسجم إلى حد ما مع متطلبات سوق العمل، ولكن ينقص التركيز على المساقات التدريبية أكثر». وفي هذا الإطار، تعتقد الجعبري أن «أبرز تحدٍّ يعيق عمل أساتذة الإعلام هو الوضع الفلسطيني العام، والذي يؤثر سلباً على عملية الضبط في التعامل مع الطلبة نظراً إلى التساهل ومراعاة الظروف، إضافة إلى نقطة سابقة الذكر والتي تتعلق بأعداد ونوعية الطلبة الملتحقين بالتخصص، فلا شك أن عدداً منهم يجب توجيهه منذ البداية لتخصص آخر غير الإعلام». ولمواكبة التطور في التخصص، تُبين الجعبري أن الخطط الدراسية المعتمدة في كلية الإعلام في جامعة الأقصى «تخضع للدراسة والتقييم والتحديث، مع مراعاة حاجة السوق من ناحية والاطلاع على أبرز خطط كليات الإعلام في العالم العربي».

وتشرح أن قسماً من المقررات «مصممة لتكون عملية، حيث يقوم الطالب فيها بالتدرب على مدار الفصل الدراسي، وهناك قسم نظري عملي يتم توجيه الطالب وإلزامه بتطبيقات عملية مكتبية، وميدانية تتوافق وطبيعة المفردات في المساق تحقيقاً للأهداف المرسومة»^{٢٣٦}. ويوضح سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، أن «الخطة الدراسية لتخصص الإعلام في الجامعة يتم تطويرها كل أربع سنوات، بحيث يتم دمج أو إضافة أو حذف بعض المساقات التي يحتاجها أو لا يحتاجها الطالب. وبالنسبة إلى الخطة الحالية أضيفت أكثر من ١٥ ساعة أكاديمية تتعلق بصحافة

البيانات والعلوم والإنفوغراف والموبايل وغيرها. كما تكون بعض المساقات لدينا مناصفة بين النظري والعملي والبعض الآخر عملي بالكامل. والجانب العملي يحتل أكثر من ٦٠ بالمئة من خطة التدريس»^{٢٣٧}.

وعلى الرغم من تنوع مسميات المقررات الدراسية في كليات وأقسام الصحافة في فلسطين، واستخدام موضوعات جديدة تواكب تطور الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها ليست منسجمة بصورة تكوّن معرفة تراكمية ومهارات فعّالة لدى الطلبة. ويعتقد الدكتور فريد أبو زهير، أستاذ الصحافة في جامعة النجاح الوطنية، أنه «بالرغم من دخول بعض المساقات الحديثة جداً في مناهج أقسام الإعلام، مثل صحافة الموبايل، وصحافة البيانات، ومواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن هناك حاجة إلى تطوير وتعميق مضمون هذه المساقات. فهي مجالات واسعة ومتشعبة، وتتطلب تأهيل الطلبة على إتقان أسس استخدامها وتوظيفها في تطوير الأداء الصحافي».

أما مقررات «النظريات الإعلامية، وأخلاقيات الإعلام، والرأي العام، والبحث الإعلامي، فتبقى ذات أهمية كبرى في التعليم الصحافي، مع ضرورة تطويرها لمواءمة التطور الذي حصل في المساقات ذات العلاقة بالإعلام الجديد»، يقول أبو زهير، والذي يرى أن أقسام الصحافة والإعلام «تحتاج إلى تطوير في بعض الجوانب، مثل التسويق الإلكتروني، والوسائط المتعددة، وغيرها»^{٢٣٨}.

وأجرت الدراسة مسحاً عاماً لخطط المقررات الدراسية في معظم أقسام وكليات الصحافة والإعلام في الجامعات الفلسطينية، وأجرت مقارنة بين الخطط الحالية والسابقة، ليتبين أن جميعها أدخلت عليها مقررات جديدة تواكب متطلبات الإعلام الرقمي، وتكنولوجيا الاتصال، كما لوحظ تخصيص مقررات دراسية تهتم بمهارات الإعلام باللغة الإنكليزية. وهذه المقررات تُعدّ إضافة نوعية إلى مقررات التحليل والنقد الإعلامي والثقافة العامة. ويدل هذا التغير الجذري في شكل وتصميم خطط مقررات الصحافة والإعلام على حرص الجامعات على إجراء مراجعات دورية لخططها التدريسية خاصة في تخصص الإعلام سريع التطور.

٢٣٦ - مقابلة مع الدكتورة فدوى الجعبري، أستاذة الإعلام في جامعة الأقصى، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٣٧ - مقابلة مع الدكتور سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٣٨ - مقابلة مع الدكتور فريد أبو زهير، أستاذ الصحافة والإعلام في جامعة النجاح الوطنية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

لكن سعيد أبو معل، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، يعتقد أن أقسام وكليات الإعلام في فلسطين «تواجه مأزقاً أكبر منها، ويتمثل في سرعة تطور حقل الإعلام وتحولاته الضخمة التي تضرب كل شيء. هناك تغير كبير وتنوع في المجالات والحقول ومساحات العمل، وهي أمور أعتقد أن سرعتها أكبر من سرعة التأقلم والتكيف معها من أقسام الإعلام في فلسطين، وهو أمر يأتي أمام وجود تقاليد أو تعليمات لأي تغيير على خطط كليات وأقسام الإعلام، وهو أمر يعيق أي ملائمة بين السوق والتحول في الحقل الإعلامي وخطط أقسام الإعلام»^{٢٣٩}.

واستحدثت الجامعات الفلسطينية مراكز تدريب ومختبرات إعلامية مخصصة لتأهيل طلبة الإعلام، وهي خطوة في إطار دمج التعليم الأكاديمي مع التدريب العملي لمهارات الصحافة والإعلام. ويقول محمد ضراغمة، الصحفي والمدرّب الإعلامي، إن هناك «تجارب فلسطينية قائمة وتوجهات مهمة لإنشاء مراكز تدريب داخل الجامعات الفلسطينية، مثل جامعتي بيرزيت والنجاح، وهي مهمة. وهناك جهود لبناء شراكات بين الجامعات ومؤسسات تدريبية، وهي أيضاً في غاية الأهمية، لأن الصحافة تتطور بشكل سريع، وعدد قليل من أساتذة الإعلام في الجامعات يواكبون التطور، فقدرات الأساتذة على التطور في عصر الرقمنة محدودة، لذلك من المهم إنشاء مراكز تدريب داخل الجامعات، وإنشاء شراكات لتحديث التدريس لأنه يجب عدم الاكتفاء بالتدريس، إنما يجب الاهتمام بالتدريب أيضاً»^{٢٤٠}.

وتسعى نقابة الصحفيين الفلسطينيين إلى إيجاد تناغم بين حقل الإعلام ومخرجات كليات الإعلام. حيث يؤكد نقيب الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، توقيع اتفاقيات بين النقابة من جهة، وبين أقسام وكليات الإعلام في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى. كما أن النقابة تسعى إلى التنسيق مع وزارة التعليم العالي، ومع مجلس التعليم العالي «لدراسة إن كانت المقررات التي يدرسها الطلاب حديثة ووفق الأنظمة العصرية والإعلام الحديث، وتستطيع أن تواكب العصر، وهل عدد الطلاب الذين يدرسون أيضاً يحتاجه السوق. حيث إنه سنوياً يتخرج ألف طالب من كليات الإعلام في

داخل فلسطين وخارجها، لكن سوق العمل لا يستوعب أكثر من ٢٠ بالمئة منهم، وبالتالي نريد أن ندرس أشكالاً مهمة جديدة، لأن مهنة الصحافة في خطر إذا بقي الحال على ما هو عليه، حيث يتخرج الطلاب من دون أن يجدوا فرص عمل. لذلك قررنا أن تكون هناك لقاءات بيننا تصل إلى ورشة عمل نخرج بمخرجات تلزم الحكومة ومجلس التعليم العالي وإدارات الكليات بما تتفق عليه جميعاً كنقابة ومؤسسات أهلية وحكومية»^{٢٤١}.

ويشير صالح مشارقة، أستاذ الإعلام في دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، إلى أهمية دمج التدريب لدعم مقررات الصحافة والإعلام الأكاديمية في الكليات والأقسام الجامعية، حيث إن «التدريب الإعلامي قدّم لمهنة الصحافة في السنوات الأخيرة إضافات توازي ما قدّمته الدرجات العلمية «البكالوريوس والدبلوم» وهذا لا يعني أنه أهم منها، بل هو الإضافة الحتمية المطلوبة لكل حديثي التخرج، أو للزملاء الذين تنقصهم المهارات وهي كثيرة في ظل التحول إلى الإعلام الرقمي». ويرى مشارقة أن هناك ضرورة «لتخصيص عدد من الدورات للطلاب بالتنسيق بين مراكز التدريب ودوائر الإعلام، وتوقيع اتفاقيات عمل أو تفاهم بين كليات وأقسام الإعلام في الجامعات، وبين مؤسسات التدريب للقيام بعبء التدريب، واستضافة مدرّبين للمحاضرات مجاناً أو مقابل مكافآت مالية لتدريب الطلاب، ورفع مستويات التدريب في المواد الأكاديمية التي يدرسها الطلاب، بحيث تكون العلامات التقديرية على إنتاج مواد صحافية حقيقية قابلة للنشر وليس للحصول على علامة أكاديمية فقط»^{٢٤٢}.

وبالعقل، يؤكد سامر رويشد، رئيس قسم تكنولوجيا الإعلام في جامعة فلسطين التقنية «خضوري» - فرع العروب، أن خطة التدريس المعتمدة في مؤسسته تولي اهتماماً بالجانب العملي: «مشروع تخرج

٢٣٩ - مقابلة مع سعيد أبو معل، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٤٠ - مقابلة مع الصحفي والمدرّب الإعلامي محمد ضراغمة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٤١ - مقابلة مع ناصر أبو بكر، نقيب الصحفيين الفلسطينيين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٤٢ - مقابلة مع صالح مشارقة، أستاذ الإعلام في دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

الطالب هو عملي كامل بامتياز، يوجد مساقات كثيرة تقنية تعتمد على الأسلوب العملي. الخطة تم تطويرها ثلاث مرات مؤخراً خلال خمس سنوات؛ غالبية الخريجين يعملون في قطاعات مختلفة، وهذا يعود بالنهاية إلى تميز الطالب»^{٢٤٣}.

لكن حسن دوحان، أستاذ الإعلام ومدير دائرة التدريب والتحقيقات الاستقصائية في جريدة الحياة الجديدة في قطاع غزة، يرى أن «أقسام الإعلام تملك من المختبرات والقدرات ما هو جيد نوعاً ما، ولكنها غير مؤهلة للتعامل مع العالم الجديد من الإعلام الرقمي، نظراً إلى أنها لا تعطي الطلبة المهارات اللازمة لتصميم وإخراج المواقع الإلكترونية، إضافة إلى كيفية محاكاة أنماط الصحافة المستحدثة كصحافة البيانات والصحافة الاستقصائية وصحافة الموبايل وصحافة المواطن»^{٢٤٤}.

وتعاني كليات وأقسام الصحافة في الجامعات الفلسطينية من تعقيدات بيروقراطية تتعلق بأنظمة الجامعات، ما يمنعها من مجاراة التطور التكنولوجي السريع في قطاع الإعلام. ويقول سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، إن «نقص المعدات التي تتطور في وقت زمني قصير نظراً إلى الطفرة التقنية في مجال الاتصال، وعدم قدرة بعض الجامعات على مواكبتها، تمثل تحدياً حقيقياً أمام رفع مستوى مخرجات تدريس الإعلام». ويشير إلى مشكلة أخرى تتعلق «بنقص في الكادر المتخصص في علوم الإعلام الضيقة وخصوصاً الرقمي والإنفوغراف، ناهيك عن تباطؤ الجامعات في ترقية الكادر إلى أستاذ مشارك وأستاذ، مما يخلق نقصاً في الكادر المطلوب لبرامج الماجستير في الإعلام. زد على ذلك أن تطوير الخطط يحتاج إلى إمكانيات مادية وتقنية وبشرية»^{٢٤٥}.

ويسلط سعيد أبو معل، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، الضوء على مشكلات أخرى تعيق عمل أساتذة الإعلام في الجامعات الفلسطينية، منها «تراجع الحريات الإعلامية، وتزايد حالة القمع أمنياً واجتماعياً أيضاً. إضافة إلى أن الانخراط في التدريس اليومي قد يعيق تطوير الذات، وهناك شعور عند البعض بأن الأكاديمي ليس بحاجة إلى تدريب. شخصياً أرفض ذلك وأقول إن الأكاديمي عليه أن يتعرض لبرامج تدريب أسوة بالطلبة. كما أن البيروقراطية في الجامعات ونظام التعليم العالي تشكل عبئاً، حيث إن هناك ما يفرض قيوداً على أي تطوير أو تغيير في طريقة التدريس»^{٢٤٦}.

ويبذل عمداء كليات الإعلام ورؤساء الأقسام جهداً كبيراً في إقناع إدارات الجامعات بالضرورات المطلوبة لتطوير تخصص الصحافة والإعلام، خاصة ما يتعلق بالموافقة على مخصصات مالية لشراء معدات رقمية قد تبدو مكلفة بالنسبة إلى ميزانيات الجامعات التي تعاني في الفترة الحالية من تحديات مالية، بالتزامن مع تقلص حجم الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لقطاع الإعلام في فلسطين.

ويلحظ أن كليات وأقسام الإعلام في الجامعات الفلسطينية تعاني من نقص المراجع والمصادر الحديثة في حقل الإعلام، خاصة الصادرة باللغة الإنكليزية، وهذا يعيق فرص الطلبة في الاطلاع على كتب ودراسات مهمة في حقل الإعلام. ويعتقد أمين وافي، أستاذ الإعلام في الجامعة الإسلامية، أن «هناك جامعات وكليات تأخذ بعين الاعتبار آخر ما توصلت إليه الخطط الدراسية والجامعات، وتعمل نوعاً من التزاوج ما بين الخطط في الجامعات الأجنبية والفلسطينية ومتطلبات السوق». ولكنه يشير إلى «ضعف التواصل ما بين المجتمع الفلسطيني والخارج لاكتساب التجربة والخبرة، وهنا أعني غياب برامج التواصل والزمالة والزيارة، ولهذا تأثير كبير، وكذلك غياب التواصل مع المؤسسات الإعلامية الكبرى»^{٢٤٧}.

^{٢٤٣} - مقابلة مع سامر رويشد، رئيس قسم تكنولوجيا الإعلام في جامعة فلسطين التقنية "خضوري" - فرع العروب، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢٤٤} - مقابلة مع حسن دوحان، أستاذ الإعلام ومدير دائرة التدريب والتحقيقات في جريدة الحياة الجديدة، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢٤٥} - مقابلة مع الدكتور سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢٤٦} - مقابلة مع سعيد أبو معل، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

^{٢٤٧} - مقابلة مع أمين وافي، أستاذ الإعلام في الجامعة الإسلامية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

مقررات أكاديمية تُطوّر من مهارات الطلبة حول التنمية والديمقراطية

تُظهر خطط التدريس المعتمدة في كليات وأقسام الصحافة والإعلام في الجامعات الفلسطينية، أن هناك اهتماماً بمقررات أخلاقيات وتشريعات الإعلام. ولكن هناك اختلاف في تسميات المساقات والهدف منها. على سبيل المثال، تقدّم جامعة النجاح الوطنية عدّة مساقات في هذا الإطار، مثل مقرر قوانين الإعلام والصحافة الفلسطينية، وأخلاقيات الإعلام والاتصال الرقمي، والقانون وأخلاقيات العلاقات العامة. وتتوزع هذه المقررات حسب التخصصات التي توفرها الجامعة. أما الجامعة العربية الأمريكية، فتقدّم مقرر أخلاقيات وقوانين الإعلام والسياسات التحريرية، وهو مساق يجمع بين البيئة التشريعية وأخلاقيات المهنة، مع ما يمكن أن تتبناه المؤسسة الإعلامية من سياسات تحريرية. وتقدّم جامعة بيرزيت مقرر قوانين وأخلاقيات الإعلام الذي يركّز على التشريعات الإعلامية الفلسطينية والدولية، ومبادئ أخلاقيات المهنة، ويتشابه مقرر جامعة بيرزيت مع ما توفره جامعة القدس لطلبة الإعلام. كما تقدّم جامعة الخليل مقرر أخلاقيات العمل الإعلامي والتشريعات الإعلامية.

لكن يلاحظ غياب مقررات إعلامية تركز على قضايا الديمقراطية، على الرغم من أن معظم الجامعات توفر موضوع الديمقراطية في مساقات عامة أخرى، مثل متطلبات الجامعة أو الكلية، من دون أن تكون معززة بمساقات احترافية في تخصص الإعلام، باعتبار وسائل الإعلام منصة للخطاب الديمقراطي. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن كلية الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية، تقدّم مساقات تظهر اهتمام الخطط التدريسية بموضوع الديمقراطية. حيث يلاحظ وجود مقررات مثل مقرر النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. كما أن الكلية تمنح طلبة الإعلام فرصة الاستفادة من مقرر الانتخابات والمشاركة السياسية، ومقرر التفكير النقدي، ومقرر منظمات المجتمع المدني. وهي مقررات تنضوي تحت مظلة الإعلام والديمقراطية، وهو محور مهم لتأهيل الطلبة في مهارات تسهم في تعزيز الممارسة الديمقراطية في الإعلام. لكن يؤخذ على خطط التدريس في الجامعة أنها وضعت هذه المقررات على أهميتها ضمن المساقات الاختيارية، ما يعني أنها تخضع لاختيار الطلبة، وليست مفروضة على جميع الطلبة.

ويقول فريد أبو زهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية: «يوجد لدينا ثلاثة أنواع من التدريس: مساقات نظرية بالكامل، مثل مساق النظريات الإعلامية، ومساقات تجمع بين النظري والعملي، مثل كتابة الأخبار، ومساقات تدريبية بحتة، مثل مساق التدريب العملي الذي يختم به الطالب دراسته في الجامعة. ففي النوع الأول يتم التركيز على المفاهيم النظرية، مع إعطاء أمثلة، والسعي إلى منح الطالب فرصة للقراءة والتحليل والفهم. وفي النوع الثاني ينتقل الطالب إلى المجال العملي والتدريب على ما يدرسه من مواد نظرية»^{٢٤٨}، حيث تشكل المواد النظرية فرصة لتأهيل الطالب فكرياً لتنمية مهاراته النقدية والتحليلية.

وتشير خطط تدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية إلى تسابق كبير بين المتنافسين على إضافة مقررات الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الإعلام، لجذب الاهتمام وإظهار الخطط بصورة عصرية تواكب التطور في حقل الإعلام، لكن يبدو أن هذا الأمر تم على حساب المقررات النظرية التي يفترض أن تكون مخصصة لتعزيز المعرفة التحليلية والنقدية لدى طالب الإعلام، وتطور مستوى ثقافته في الديمقراطية والحقوق والحرّيات. وفي هذا الإطار يعتقد سعيد أبو معلّا أن هناك مشكلة «توازن بين تعليم الكتابة والتقنيات، فهناك اهتمام يبدو أكبر نحو التقنيات والتكنولوجيا من تصوير ومونتاج وغيره، مقابل تراجع في الاهتمام بمساقات الكتابة التي تعتبر أساس العمل الصحفي. فالمساقات المطروحة ينقصها أن تعمل بتناغم مع بعضها البعض بحيث تكمل بعضها البعض، وهذا يحتاج إلى دماء جديدة في أعضاء الهيئة الأكاديمية. أي تطور جديد في الأقسام والمواد يتطلب وجود من يدرس هذا التطور والتغير وبالتالي هو أمر مرهون بالدماء الجديدة»^{٢٤٩}.

٢٤٨ - مقابلة مع الدكتور فريد أبو زهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح الوطنية، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٤٩ - مقابلة مع سعيد أبو معلّا، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ويؤكد سعيد شاهين، أستاذ الإعلام في جامعة الخليل، وجود مشكلة في هذا الإطار، حيث أن «هناك جملة من التحديات تتمثل في التأثير السلبي لموجة الإعلام الاجتماعي على مستوى الطلبة اللغوي من ناحية القدرة على صياغة المحتوى بشكل سليم، وكيفية الارتقاء بالمستوى الثقافي والمعرفي للطلبة، وخاصةً في مجال البحث وقدرته على فهم السياقات التي توضع بها المضامين الإعلامية والمعايير المهنية المطلوبة». ولتطوير مقررات تدريس الإعلام في الجامعات الفلسطينية، أطلق مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، بالشراكة مع مؤسسات أكاديمية ومهنية، خمسة مسابقات في الإعلام^{٢٥٠}، ضمن مشروع المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام الفلسطيني. والمسابقات الخمسة تصب في إطار سدّ الفجوة المتعلقة بتعزيز المعرفة عند الطلبة في قضايا الحريات والتشريعات والديمقراطية والممارسة المهنية للإعلام.

والمسابقات الخمسة هي:

١. الإعلام والقانون، ويقدم أساليب جديدة لتدريس الطلاب البيئة القانونية النازمة لقطاع الإعلام في فلسطين.

٢. أخلاقيات الإعلام، ويركز على تعزيز المعرفة بالمعايير المهنية للعمل الصحفي ومبادئ أساسية يلتزم بها الصحفيون طوعاً.

٣. الصحافة الاستقصائية، التي تعزّز دور الصحفيين في البحث عن المعلومات وتتبع التجاوزات والفساد وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات وكشف الحقائق، حيث أطلق المساق بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان».

٤. الصحافة الاقتصادية، وهو مساق متخصص في شؤون الاقتصاد التي تهم الجمهور ويحتاج الصحفيون إلى التدريب على طرق التعامل مع ملفاتها المعقدة.

٥. الإعلام والنوع الاجتماعي، وهو مساق يركز على تعزيز المعرفة لدى الطلبة في قضايا النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني^{٢٥١}.

كما تضمنت المقررات الصحافة الثقافية التي ترفع من معرفة الطلبة في قضايا الثقافة لتمكينهم من تغطيتها بالشكل السليم خلال عملهم في المهنة. والمقررات الخمسة اعتمدت في بعض أقسام وكليات الإعلام في الجامعات الفلسطينية، لكنها بحاجة إلى متابعة لدراسة الأثر الذي أحدثته على مستوى الطلبة والهيئة التدريسية التي تتعامل معها. وتعتبر هذه الخطوة نوعية لأنها جمعت بين الخبرات الأكاديمية والعملية الحديثة في مقررات عصرية تتضمن أساليب نموذجية لتدريس الطلاب.

٢٥٠ - أطلقت المسابقات الخمسة ضمن مبادرة تطوير الإعلام الفلسطيني التي نفذها مركز تطوير الإعلام بالشراكة مع فريق وطني في الضفة وقطاع غزة، يتكون من أكثر من ٨٠ مؤسسة حكومية وأهلية وخاصة، ويتمويل من الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (سيدا)، بإشراف لجنة التطوير الأكاديمي.

٢٥١ - للاطلاع على النصوص الكاملة للمسابقات الخمسة: <http://mdc.birzeit.edu/page-727-ar.html>

العمل النقابي في قطاع الإعلام



العمل النقابي في فلسطين مكفول بالقانون، ويتمتع قطاع الصحافة بنقابة فعّالة تقوم بعدة مهمات لتوفير البيئة السليمة لممارسة مهنة الصحافة بحرية ومن دون قيود. لكن نقابة الصحفيين الفلسطينيين تعرضت للانتكاسة بسبب حالة الانقسام السياسي التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية، أدت إلى وجود نقابتين، واحدة في الضفة الغربية معترف بها، وأخرى في قطاع غزة بعد أن سيطرت حركة «حماس» على السلطة في القطاع عام ٢٠٠٧. لكن، حالياً توجد نقابة واحدة تتمتع بوجود قوي على الساحة الفلسطينية، يرأسها نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر.

حق الانضمام إلى النقابات

تُعرّف نقابة الصحفيين الفلسطينيين عضو النقابة بأنه «كل من اتخذ من الصحافة مهنة ومورد رزق أساسياً، ويعمل في مؤسسة إعلامية (صحف، مجلات، محطات إذاعة وتلفزة، ووكالات أنباء) تعنى بالحصول على المعلومات وتحريرها وبثها أو نشرها، ويشمل هذا التعريف كلاً من المحررين، المراسلين الصحفيين، المصورين الصحفيين، رسامي الكاريكاتور، المدققين اللغويين، مذييعي ومقدمي ومعدّي ومخرجي الأعمال والبرامج التلفزيونية والإذاعية المختلفة». ويُعتبر هذا التعريف شاملاً ويمنح الحق لشريحة واسعة من العاملين في حقل الإعلام بالانضمام إلى نقابة الصحفيين، لكنه بحاجة إلى تحديث ليشمل فئة العاملين في الصحافة الرقمية، خاصة أن هذا القطاع ينمو بسرعة وتظهر فيه أشكال جديدة من العمل الإعلامي التي تلبي ذات الأهداف، ولكن بصورة مختلفة.

ولعضوية نقابة الصحفيين الفلسطينيين أنواع، هي «العضو العامل» الذي يتمتع بالحقوق والواجبات كافة، بما فيها حق الترشح والانتخاب لأي من هيئات النقابة، و«عضو الشرف» و«العضو المؤقت» حيث يتمتع من يصنف من هذين النوعين بالحقوق والواجبات كافة، باستثناء حق الترشح والانتخاب في أي من هيئات النقابة. إضافةً إلى أن النقابة تمنح فرصة انضمام الصحفيين المتدربين تحت بند «العضو المتدرب» الذي يتمتع بحقوق وواجبات محدودة.

ورسوم الانتساب السنوية لنقابة الصحفيين الفلسطينيين تبدو مناسبة، ولا تثقل على كاهل المنتسبين، كما أن الشروط ليست معقدة، إذ أن العضوية للعاملين في المهنة تتطلب أن يكون الشخص فلسطينياً عاملاً في حقل الإعلام، ولا يكون عضواً في «أي جسم نقابي صحافي يتعارض مع وحدانية تمثيل النقابة للصحفيين الفلسطينيين»، إضافة إلى شروط أخرى تفصيلية تتعلق بسنوات العمل في المهنة والشهادات الجامعية^{٢٠٢}.

ويسود جدل حول إلزامية عضوية نقابة الصحفيين للعاملين في مهنة الإعلام، فهناك من يدعم هذا الاتجاه، فيما يرى آخرون أن مهنة الصحافة ترتبط بالحرّيات ولا يجوز تقييد ممارستها بالانضمام إلى النقابة، بل يجب أن تكون عضوية طوعية. ويرى صالح مشارقة، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، أن من الضروري أن «تقرّ نقابة الصحفيين فترة تدريب إجبارية للصحفيين قبل الحصول على بطاقة عضوية

٢٠٢ - شروط العضوية في نقابة الصحفيين الفلسطينيين وتفاصيل العضوية: <https://www.pjs.ps/ar/membership/conditions>

أنه لا يوجد ولن يكون هناك قوانين بديلة، بل على العكس، هناك حديث عن مطالبة للسلطة بإصدار قوانين جديدة، مثل قانون مزاولة المهنة، وهو القانون الذي يجب أن يكون من صنع وإخراج النقابة نفسها، إذا كان هناك قناعة بأن نقابة الصحفيين هي نقابة صحافية مستقلة»^{٢٥٦}.

وتواجه نقابة الصحفيين الفلسطينيين تحديات كبيرة ومطالبات محقة يضغط من أجلها الصحفيون العاملون في فلسطين، خاصة مع فقدان عدد منهم وظائفهم بسبب جائحة كورونا التي أثّرت على الوضع الاقتصادي لبعض المؤسسات الإعلامية. ويقول تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحفيين: «ظلم كبير يتعرض له الزملاء الصحفيون بسبب الأوضاع المالية الصعبة، وفي نقابة الصحفيين نحاول بكل ما نستطيع توعية الصحفيين بمخاطر تدني أجورهم واستمرار عملية استغلالهم، ومع الأسف الشديد الأمر يتم بإرادة الصحفيين أنفسهم لعدم وجود البديل في العمل. وهذا يدفعنا إلى إصدار قانون نقابة الصحفيين، وكذلك قانون تنظيم مهنة الصحافة والذي سيكفل كل هذه الثغرات التي تنهي الظلم الذي يتعرض له الصحفيون في الإعلام المحلي. وقانون تنظيم مهنة الصحافة قانون واعد، وإذا تم إقراره بالتأكيد سيشكل رافعة قوية لتحسين واقع مهنة الصحافة في فلسطين»^{٢٥٧}.

ولا تزال نقابة الصحفيين الفلسطينيين تواجه نقداً من بعض الصحفيين الذين يرون نوعاً من العجز في الحماية النقابية لحقوقهم في العمل.

منظمات المجتمع المدني والإعلام

تنشط في فلسطين منظمات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة، وهناك منظمات تقوم مهمتها على تعزيز واقع الحريات وحقوق الإنسان في فلسطين، وتشكل داعماً أساسياً للحريات الإعلامية، خاصة أن معظمها يناصر قضايا الصحفيين وحريات الإعلام. لكن الإشكالية هي أن غالبية منظمات المجتمع المدني تعتمد على المنظمات الدولية المانحة ويتأثر نشاطها في حال تعثر التمويل.

منظمات تنشط في رصد أداء الإعلام بشكل منهجي

لا يوجد في فلسطين منظمات متخصصة برصد دائم لمضمون وأداء الإعلام الفلسطيني وفق المعايير المهنية الحرة لممارسة مهمة الإعلام. ويحتاج الإعلام الفلسطيني إلى هذا النوع من التقارير التي تشكل مراجعات دورية لأداء الإعلام، لكشف مواطن الانحياز في التغطية، ونقاط الضعف المهنية. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن مبادرات إعلامية ظهرت في الآونة الأخيرة لرصد الأخبار الكاذبة والمعلومات المضلّة في الإعلام الفلسطيني ووسائل التواصل الاجتماعي. لكن عمل هذه المبادرات محدود من حيث التركيز وإمكانيات الرصد أيضاً.

منظمات تُقدّم الدعم والمناصرة لحرية التعبير

تعمل منظمات المجتمع المدني على مناصرة حرية التعبير في فلسطين، وتساهم في دعم حرية الإعلام من خلال حملات لدعم المناصرة. حيث تصدر منظمات مختلفة إلى جانب نقابة الصحفيين تقارير شهرية وسنوية توثق انتهاكات حرية التعبير سواء التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، أو التي ترتكبها أجهزة الأمن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن هذه المنظمات، المركز الفلسطيني

٢٥٦ - مقابلة مع حسام عز الدين، الرئيس السابق للجنة أخلاقيات وقواعد المهنة في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٥٧ - مقابلة مع تحسين الأسطل، نائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين، أجريت لصالح الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والمراكز والمنظمات التي تنشط في مجال الديمقراطية. كما تنفذ هذه المؤسسات حملات ضغط على السلطات التنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمناصرة الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير. أما من خارج فلسطين، وتحديدًا من مقره في بيروت، فيقوم مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» في مؤسسة سمير قصير، معتمداً على مراسليه في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ٤٨، برصد يومي للانتهاكات بحق العاملين في القطاعين الصحفي والثقافي.

منظمات تدعم حق الجمهور في الحصول على المعلومات

نفّذت نقابة الصحفيين الفلسطينيين حملات ضغط لإقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات. كما أن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى» نفّذ حملات وأنشطة أخرى في هذا الصدد، إضافةً إلى جهود بذلها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» بهدف دعم حق الجمهور في الحصول على المعلومات، إلى جانب دراسات وأبحاث وأنشطة أخرى نفّذها مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، ضمن المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام الفلسطيني.

ولوحظ أن مؤسسات المجتمع المدني نفّذت مشاريع مشتركة لإنتاج مضامين إعلامية تثقيفية حول حق الحصول على المعلومات، منها برنامج إذاعي نفّذه ائتلاف «أمان» بالتعاون مع راديو «راية»، وإعلانات الخدمة العامة التي أنتجها مركز «مدى». كما أن هيئة مكافحة الفساد نشطت بالتعاون مع وسائل إعلام محلية في مجال رفع الوعي بالحق في الحصول على المعلومات كأساس لمحاربة الفساد.

التوصيات المتعلقة ببناء القدرات المهنية

- **تنظيم قطاع التدريب الإعلامي** في فلسطين بما يكفل تقديم الدورات المطلوبة لتطوير أداء الإعلاميين وضمان حصول الجميع على فرص عادلة.
- الاستعانة بخبرات دولية لعقد **دورات تدريبية في قطاع الإعلام الرقمي** لرفع كفاءة الصحفيين الفلسطينيين.
- **الاستثمار في تدريب مدراء المؤسسات الإعلامية لرفع كفاءة الأنظمة الإدارية** لتكون داعمة لبيئة إعلامية حرة.
- التركيز على **التدريبات التي ترفع مستوى الوعي بالديمقراطية وممارستها** في الإعلام.
- العمل على خلق آليات فعّالة وتعمل ضمن نظام مؤسسات لدمج وتنسيق التدريب الإعلامي ليكون مكملًا وداعمًا لأنشطة تدريس الإعلام في الجامعات والكليات الفلسطينية.
- إجراء **دراسة شاملة تقيس مخرجات كليات وأقسام الإعلام** في فلسطين لتقديم صورة واضحة كماً ونوعاً حول واقع تدريس الإعلام في فلسطين.
- البناء على مخرجات المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام في قطاع تدريس الإعلام لصياغة وتنفيذ خطوات أكثر توسعاً في مجال **تطوير مناهج تدريس الإعلام**.
- فحص التوازن بين المقررات التي تركز على المهارات والمقررات التي تعزّز الفكر الديمقراطي النقدي لدى طلبة الإعلام.

- إطلاق مشروع يبني على جهود نقابة الصحفيين لإيجاد طول عملية وواقعية لمشكلة البطالة في سوق الإعلام والعمل مع كليات وأقسام الإعلام لتوجيه الطلبة بصورة تضمن خفض نسبة بطالة الإعلام.
- **إعادة النظر في معايير اعتماد أساتذة الإعلام** وعدم الاستناد إلى المعايير الأكاديمية البحتة وإدخال خبرات جديدة تسهم في رفع كفاءة طلبة الإعلام.

البنية التحتية تدعم استقلالية الإعلام وتعدديته

الحديث عن البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين أمر معقد، حيث إن السلطة الفلسطينية منفتحة على توفير وصول آمن وحرّ لمواطنيها إلى تكنولوجيا الاتصال، لكن إسرائيل تتحكم بالبنية التحتية وهو ما يعيق عجلة التطور التكنولوجي الفلسطيني. وتستخدم وسائل الإعلام الفلسطينية التكنولوجيا المتاحة في البث الإذاعي والتلفزيوني كما أن وجود الإنترنت منذ زمن مبكر أسهم في وجود إعلام إلكتروني، خاصة أن معظم التجمعات السكانية الفلسطينية تتمتع بالوصول إلى خدمة الإنترنت.

توفر الموارد التقنية واستخدام وسائل الإعلام لها

تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية الإشراف على قطاع تكنولوجيا الاتصالات والبث. ومن أهم الأدوار التي تتولاها الوزارة هي إدارة الطيف الترددي، حيث تطمح الوزارة إلى أن تتولى الشق التنظيمي للقطاع هيئة وطنية أسوة بما هو معمول به في دول العالم.

وفي فلسطين تتوفر خدمات الاتصالات الثابتة والمتحركة (الخلوي)، وخدمة الإنترنت والاتصالات اللاسلكية، وخدمة وكالات البريد، وشركات أنظمة المعلومات. ويتمثل دور الوزارة في ضمان وصول خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المستهلكين بشكل عادل، حيث تتولى الوزارة الرقابة على السوق ومتابعة شكاوى المستخدمين^{٢٥٨}.

وبشأن تكنولوجيا الإعلام، فإن من مسؤوليات الوزارة منح ترددات البث للمحطات الإذاعية والتلفزيونية وضمان أن يكون البث آمناً ومنظماً ضمن نطاق الرخصة الممنوحة لعدم تداخل الموجات والتشويش. لكن الوزارة تواجه تحديات تفرضها ظروف الاحتلال الإسرائيلي الذي يتدخل في موجات البث. وهذا الأمر يُعيق مشاريع طموحة تعمل الحكومة الفلسطينية على تنفيذها في البلاد.

نفاذ المنظمات الإعلامية إلى التسهيلات التقنية لجمع المعلومات وإنتاجها وتوزيعها

يتمتع الصحفيون الفلسطينيون بوصول سهل إلى تكنولوجيا الاتصالات المتاحة منذ تسعينيات القرن الماضي في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث يمكن الحصول على خدمات الإنترنت، التي باتت أساسية في عمل الصحفيين، في أي مكان في الضفة الغربية مع بعض إشكاليات ضعف التغطية في المناطق النائية، لكن شبكة الهواتف الخلوية متاحة في كل مكان. ويقول أسامة عابد، المهندس في وزارة الاتصالات الفلسطينية: «لقد أتاحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات باباً واسعاً لوسائل

الإعلام لتنتقل من المحلية إلى العالمية بسهولة فائقة، كما أن التكنولوجيا أزالَت الفواصل بين وسائل الإعلام وأدت إلى اندماجها وسهّلت وصولها إلى كافة شرائح المجتمع في فلسطين».^{٢٥٩}

ولكن حُرِّم الفلسطينيون من خدمات أجيال الاتصالات المتقدمة، بسبب المنع الإسرائيلي لإدخالها إلى السوق الفلسطيني لتكون متاحة للمواطنين. لكن في عام ٢٠١٥ توصلت السلطة الفلسطينية إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي لإتاحة الجيل الثالث من الاتصالات في السوق الفلسطيني. وهذا المنع الذي دام سنوات طويلة حرم الصحفيين الفلسطينيين طوال تلك السنوات من ميزات الجيل الثالث في الاتصالات، خاصة في مسائل البث المباشر.

ونتيجة لذلك فإن وسائل الإعلام الفلسطينية واجهت في السنوات الماضية مصاعب بسبب محدودية الصلاحيات الفلسطينية في قطاع الاتصالات وسيطرة إسرائيل عليه، وهذا انعكس على الأرض بمجموعة من المشكلات، أهمها التكلفة والسرعة، إذ يقول أسامة عابد، من وزارة الاتصالات: «في حاضرنّا، البنية التحتية للاتصالات تُعتبر هي الأساس، وهي نفسها البنية التحتية لوسائل الإعلام، وبالتالي فإن المشكلات التي تعاني منها البنية التحتية للاتصالات، تنسحب على مشكلات البنية التحتية للإعلام، وأهمها ارتفاع أسعار الاتصالات عريضة النطاق في فلسطين، وانخفاض سرعة وسعة الاتصالات المتنقلة، والذي يعود إلى محدودية الطيف الترددي لشبكات المحمول، أضف إلى ذلك عدم وجود الجيلين الرابع والخامس من الاتصالات المتنقلة في فلسطين».^{٢٦٠}

لكن على الرغم من ذلك فإن وسائل الإعلام الفلسطينية استطاعت الاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة لإنتاج مضامين إعلامية ونشرها أمام أكبر شريحة من الجمهور، على الرغم من أن الكلفة تعدّ أكبر من الطبيعي بسبب المشكلات المذكورة أعلاه. ويقول سمير حمتو، مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة، «إن وسائل الإعلام في فلسطين تمكنت من مواكبة التطورات المتلاحقة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، مما انعكس إيجاباً على تطوير الأداء الإعلامي. وأنشئت العديد من وسائل الإعلام التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في إيصال الرسالة الإعلامية واستثمرت مؤسسات إعلام فلسطينية الفضاء الإلكتروني المُتاح لها في نشر رسالتها الإعلامية بالصوت والصورة والكلمة».^{٢٦١}

كما يرى حمتو أن تكنولوجيا الاتصالات المتوفرة في فلسطين، مكّنت وسائل الإعلام من «التخلص من بعض القيود التي تحيط بالصحافة التقليدية، حيث إنها تنشر الأخبار المحلية والعالمية، ويمكنها تخطي حدود القانون والرقابة أيضاً، كما أن استخدام تقنيات الحاسوب والإنترنت المختلفة في إعداد البرامج الإعلامية يجعلها أكثر جاذبية وأكثر تميزاً، وأعلى دقة أيضاً، ويُساعد على توصيلها بسرعة وسهولة وسلسلة إلى الجمهور».

لكن بالرغم من ذلك، فإن تكنولوجيا الاتصالات المتاحة للإعلام الفلسطيني تعرضت لخروق من جهات عدة أهمها إسرائيل، وأسفرت عن توقّف وسائل إعلام صادر الجيش الإسرائيلي أجهزة البث الخاصة بها، أو حطّم معدّاتها، أو حجب مواقع إلكترونية، إضافة إلى مضايقات على شبكات التواصل الاجتماعي. كما تمارس الجهات الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إجراءات تهدف إلى التحكم في الوصول إلى التكنولوجيا التي تخدم وسائل الإعلام.

٢٥٩ - مقابلة مع أسامة عابد، القائم بأعمال المدير العام للترددات والإرسال في وزارة الاتصالات سابقاً، في الضفة الغربية، ومدير مكتب وزارة الاتصالات في جنين حالياً.

٢٦٠ - مقابلة مع أسامة عابد، القائم بأعمال المدير العام للترددات والإرسال في وزارة الاتصالات سابقاً، في الضفة الغربية، ومدير مكتب وزارة الاتصالات في جنين حالياً.

٢٦١ - مقابلة مع سمير حمتو، مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

الصحافة والبلث الإذاعي والخرق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشير البيانات إلى أن نحو ٨٠ بالمئة من الأسر الفلسطينية لديها نفاذ إلى خدمات الإنترنت، كما أن ٩٧ بالمئة من الأسر الفلسطينية لديها خط هاتف خلوي واحد على الأقل. وهذا الأمر يعني أن غالبية الأسر الفلسطينية لديها نفاذ إلى خدمات الإعلام، حيث إن غالبية وسائل الإعلام الفلسطينية باتت توفر البلث والنشر عبر تطبيقات الهواتف الذكية وحساباتها على شبكات التواصل الاجتماعي. وبشأن النسبة المتبقية من الأسر الفلسطينية (٢٠ بالمئة)، فإن الأمر قد يعود إلى أنها تعيش في مناطق نائية أو أنها تستخدم خدمات الإنترنت الإسرائيلية المتوفرة تحديداً في الريف الفلسطيني القريب من المستوطنات والمدن الإسرائيلية.

نفاذ المجموعات المهمشة إلى أشكال التواصل التي يمكن استخدامها

تكشف نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٢٠^{٢٢} أن نسبة الأسر التي تمتلك جهاز حاسوب مكتبي أو محمول، أو جهازاً لوحياً ذكياً بلغت ٣٣,٢ في المئة، (٣٥,٧ بالمئة في الضفة الغربية و٢٨,٧ بالمئة في قطاع غزة). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة إلى الأسر التي تمتلك أجهزة حاسوب بناء على التوزيع الجغرافي لمكان السكن، سواء كان في المدينة أو الريف أو المخيمات.

وهذا يعني أن ثلث الأسر الفلسطينية فقط تمتلك أجهزة حاسوب، وهي نسبة متدنية، لكنها لا تشير إلى ضعف اندماج الأسر الفلسطينية في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، لأن الأفراد يفضلون الولوج إلى التكنولوجيا عبر الهواتف الذكية واستخدام التطبيقات المختلفة التي تمكنهم من التفاعل والاتصال من دون عناء اقتناء جهاز حاسوب. وقد أظهرت البيانات الإحصائية للمسح أن ٩٧,٣ بالمئة من الأسر في فلسطين لديها خط هاتف خلوي نقال واحد على الأقل، (٩٧,٢ بالمئة في الضفة الغربية و٩٧,٣ بالمئة في قطاع غزة)، ونسبة الأسر الفلسطينية التي تمتلك هاتفاً ذكياً واحداً على الأقل بلغت ٨٦,٢ بالمئة، (٩٠,٨ بالمئة في الضفة الغربية و٧٨,٢ بالمئة في قطاع غزة).

وتكشف نتائج المسح أن نسبة الأفراد من الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، الذين يمتلكون هاتفاً خلوياً، بلغت ٧٤,٩ بالمئة (٨١,٦ بالمئة في الضفة الغربية و٦٤,٢ بالمئة في قطاع غزة). كما أظهرت نتائج المسح **فروقاً ذات دلالة إحصائية تشير إلى فجوة بين الجنسين في امتلاك واستخدام الهاتف الخلوي** النقال، حيث بلغت نسبة امتلاك الهاتف الخلوي بين الذكور ٧٩,٢ بالمئة فيما بلغت ٧٠,٥ بالمئة بين الإناث. وتشير نتائج استخدام الهاتف الخلوي إلى تفوق الذكور (٨٧,٥ بالمئة) على الإناث (٨٤,٦).

وبشأن النفاذ إلى الإنترنت، كشفت نتائج المسح أن ٧٩,٦ بالمئة من الأسر الفلسطينية لديها نفاذ إلى الشبكة العنكبوتية، (٨٣,٥ بالمئة في الضفة الغربية و٧٢,٧ بالمئة في قطاع غزة). ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في النفاذ إلى الإنترنت في فلسطين بناء على تغير التوزيع الجغرافي بين المدن والريف والمخيمات. لكن البيانات المسحية تشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام الإنترنت بين الفلسطينيين وفق متغير الفئة العمرية، حيث إن الشباب في الفئة العمرية ١٨ إلى ٢٩ سنة هم الأكثر استخداماً للإنترنت، بنسبة ٨٥,٩ بالمئة. تشير هذه الأرقام إلى أن فرص وسائل الإعلام الفلسطينية في الوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور الفلسطيني كبيرة، حيث إن تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت المتاحة تمكن صانعي المضمون الإعلامي من البلث والنشر عبر منصات عدّة منها صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الخلوية، إلى جانب خدمة البلث المباشر عبر المنصات الرقمية. هذا بالإضافة إلى النشر على المواقع الإلكترونية.

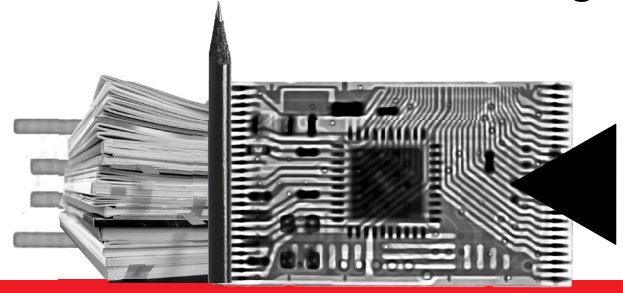
^{٢٢} - نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٩، أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ونشر تقريره النهائي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٢٠. للاطلاع على النسخة الكاملة: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2510.pdf>

ويغطي بث الإذاعات الفلسطينية عبر موجة FM معظم التجمعات السكنية الحضرية والريفية والبدوية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يبلغ عدد المحطات الإذاعية العاملة في الضفة الغربية نحو ٤٩ محطة إذاعية، فيما تعمل نحو ٢٢ محطة إذاعية في قطاع غزة. وما يميز الإعلام الإذاعي المحلي تَوَزُّعه جغرافياً بين المدن والقرى، خاصة في الضفة الغربية التي تشهد تركّزاً للإذاعات المحلية في رام الله (وسط) والخليل (جنوب)، فيما يبث عدد من الإذاعات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل شبكة «أجيال» الإذاعية وراديو «راية»، وإذاعة «النجاح»، ومحطات أخرى تسعى إلى توسيع بثها ليشمل شريحة أكبر من المستمعين.

وهذا الواقع يُظهر فرصاً أكبر للجمهور في النفاذ إلى وسائل إعلام محلية، خاصة القطاع الإذاعي الذي يُعتبر الوسيلة الأسهل لمن لا يجيدون القراءة والكتابة. كما أن الإذاعات وسيلة تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على المعلومات.

لكن تبقى إمكانية نفاذ المجموعات إلى التكنولوجيا وأشكال التواصل محدودة، بسبب أربعة تحديات، وفق سمير حمتو، «الأول: الجانب التقني، ومحوره إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والنطاق العريض والسرعات العالية والبيانات الضخمة. والثاني: تطوير المهارات وبناء الكوادر، مثل تحسين نوعية التعليم وإدخال تخصصات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات لزيادة عدد الطلبة للالتحاق في هذه التخصصات. والثالث: تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الشركات على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والرابع: تكامل الأدوار بين جميع القطاعات وبناء نظام متكامل لهذا الغرض وفي قلبه حوكمة التكنولوجيا»^{٦٣}.

تتمتع الدولة بسياسة تكنولوجيا هادفة إلى تلبية الحاجات الخاصة بالمجموعات المهمشة



على أرض الواقع، فإن صلاحية منح التراخيص وطرح العطاءات وتخطيط وتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في يد الحكومة. ولا توجد حتى الآن هيئة مستقلة تشرف على هذا القطاع المهم. يقول ممثلون عن وسائل إعلام فلسطينية إن هناك حاجة «إلى رفع الشروط الأمنية التي تضعها أجهزة الأمن ووزارتها الإعلام والاتصالات للموافقة على منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية»^{٦٤}. هذا إلى جانب ملاحظات أخرى عادة ما يطرحها أصحاب المصلحة والمستثمرون في قطاع الإعلام والبث، تتعلق بالسياسات الحكومية في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

ويعتقد سمير حمتو أن السياسات الرسمية الفلسطينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات بحاجة إلى حل إشكاليات وإجراء مراجعات تتعلق بـ«تشغيل المواقع الراديوية للمرخصين حسب المواصفات والشروط المعمول بها، وضمان عدم تجاوز حدود معايير السلامة المعتمدة بخصوص مدى التعرض للحقل الكهرومغناطيسي، وتطوير ومتابعة الجدول الوطني الفلسطيني للترددات والسجل الوطني، بما يشمل مشاريع الترددات على المستوى الوطني حسب حاجة الطيف للتطوير ومجاراة التطوير التكنولوجي،

٦٣ - مقابلة مع سمير حمتو، مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٦٤ - مجموعة تركيز عقدتها مؤسسة سمير قصير لممثلين عن وسائل إعلام فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

والتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية بالترددات وأنشطة الإرسال المختلفة في ما يتعلق بتوزيع وتخصيص الترددات ومشاريع الإرسال الوطنية، وتعديل ودمج المشاريع المتشابهة، وذلك لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية، وتوحيد الجهود وخفض عامل التكلفة، وضمان سلامة الإرسال وعدم التشويش بين أنظمة الإرسال المختلفة».

كما أن الحكومة الفلسطينية تحتاج إلى «إعداد شروط ومعايير منح موافقات شبكات/خدمات الاتصالات الراديوية، بالإضافة إلى إعداد الخطط اللازمة للاستثمار الأمثل للطيف الراديوي وتحفيز المنافسة المشروعة في مجال الاتصالات الراديوية، وإعداد مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بلوائح الراديو، بالإضافة إلى إجراء الدراسات والبحوث والخطط اللازمة لتطوير إدارة ومراقبة الترددات الوطنية»^{٢٦٥}.

ولعل أهم خطوة في إطار إتاحة تكنولوجيا الاتصالات للفئات كافة هي أن فلسطين مطالبة بالتحول إلى البث الرقمي والانتهاه من البث التماثلي. وهي فرصة لمنح مزيد من المساحة لوسائل إعلام تبث بجودة أعلى وتكلفة أقل إن نفذت الحكومة خطة تتناسب مع المعايير الدولية للتحول الرقمي.

لكن يبدو أن الحكومة الفلسطينية قد واجهت بعض التحديات التي أخرت موعد الانتقال الكامل للبث الرقمي. ويقول أسامة عابد، من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، إن «شبكة البث التلفزيوني الأرضي الرقمي شبه جاهزة في فلسطين، ويمكن تحميل أكثر من ١٥ برنامجاً تلفزيونياً عليها (محطة بث) ما بين محطات HD وSD، وهذه الشبكة سيتم تشغيلها من قبل الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وحسب استراتيجية الانتقال للبث التلفزيوني الرقمي، فإن بإمكان المحطات التلفزيونية الخاصة أن تبث عبرها، حيث تم تركيب جزء كبير من الشبكة، ويجب على ممثلي المحطات المحلية في اللجنة التي وضعت الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي أن يسعوا ليجدوا سبيلاً للمحطات المحلية لتبث عبر هذه الشبكة الرقمية».

ولتحقيق التعددية من خلال تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والبث، يرى عابد أن «هناك ضرورة لخلق تنسيق بين وزارات الإعلام والاتصالات والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون لنقل من يرغب من شبكات البث المحلية إلى الشبكة الرقمية، وألا تقتصر هذه الشبكة على إعادة بث برامج (محطات) الهيئة الفضائية، لأنه عندما تكون على هذه الشبكة باقية من المحطات التلفزيونية المحلية ذات الاختصاصات المتعددة، ستشجع المشاهد على شراء أجهزة استقبال هذه الباقية، وأن اقتصرها على المحطات الرسمية سيؤدي إلى عزوف الناس عنها وستفشل فشلاً ذريعاً. وانتقال المحطات إلى الشبكة الرقمية يعني إمكانية استقبالها عبر الهاتف النقال، وبالتالي تستطيع الوصول إلى شريحة الشباب وهي الشريحة الأكبر في مجتمعنا الفلسطيني»^{٢٦٦}.

والدور الأساسي للمُنَاط بوزارة الاتصالات هو إجراء التعديلات لتخصيص الترددات اللازمة، ووضع شروط الاستخدام عن طريق إعداد اتفاقية رخصة تنظم استخدام الترددات لخدمة البث التلفزيوني الرقمي، واقتراح آلية تخصيص التردد وترخيصه، عن طريق عطاء، وعن طريق عوائد ثابتة يتم إقرارها وفقاً لشروط معينة. كما أن الدور المُنَاط بوزارة الإعلام يتعلق بإيجاد البيئة القانونية والتشريعية الناضجة لبث المحطات الرقمي.

وتقترح الخطة الاستراتيجية لجنة للإشراف على التنفيذ مكوّنة من وزارات الاتصالات والمالية والإعلام والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وممثلين عن محطات البث التلفزيوني. ويبدو واضحاً غياب التمثيل العادل لمؤسسات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها ضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي بصورة تخدم الجمهور عبر استثمار هذه التكنولوجيا لتلبية حاجاته وتمكينه من الحصول على المعلومات عبر وسائل إعلام متعددة ومتنوعة تخدم الفئات المجتمعية كافة، خاصة المهمشة منها.

٢٦٥ - مقابلة مع سمير صمتو، مدير العلاقات العامة والتعاون الدولي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة، أجريت لصالح هذه الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٦٦ - مقابلة مع أسامة عابد، القائم بأعمال المدير العام للترددات والإرسال في وزارة الاتصالات سابقاً، في الضفة الغربية، ومدير مكتب وزارة الاتصالات في جنين حالياً.

التوصيات المتعلقة بالبنية التحتية

- التسريع في إقرار الخطة الوطنية للتحويل إلى البث الرقمي.
- العمل مع المحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية لتأهيلها لمرحلة البث الرقمي.
- صياغة سياسات واضحة تضمن أن يخدم التحويل إلى البث الرقمي التعددية والتنوع في وسائل الإعلام.
- توسيع اللجنة المشكّلة للإشراف على خطة التحوّل الرقمي لتشمل ممثلين عن المجتمع المدني وأعضاء من الخبراء المستقلين.
- تدريب مدراء ومالكي وسائل الإعلام على آليات استثمار التكنولوجيا لرفع كفاءة مؤسساتهم إعلامياً.

القسم الثالث:

دراسة السوق والمؤشرات الاقتصادية للقطاع الإعلامي الفلسطيني

السياق العام

أحدثت الرقمنة تغييرات هائلة في قطاعي الترفيه والإعلام بمستوياته المحلية والعالمية، إذ أصبح المحتوى أكثر ثراءً ويمكن الوصول إليه بشكل أسهل وأسرع عندما يريد المستخدمون ذلك. في المقابل خلق التنوع الرقمي قفزة داخل الطرق التسويقية المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي عزز من القدرات والمهارات لدى القائمين على الإعلام في البحث عن الإيرادات المالية.

بالرغم من ذلك، لم يكن الكفاح من أجل جذب انتباه العملاء والمال بهذه الضراوة. قبل سنوات، كان بإمكان الشركات الإعلامية الحصول على القليل من مصادر الدخل الثابت إما من خلال الاشتراكات أو محدودية عدد وسائل الإعلام أو دائرة المنافسة في ما بينها. تلك الأيام ولّت منذ فترة طويلة. اليوم، يعتمد النمو المستدام والمربح على وجود مصادر دخل متعدّدة، وهي في بعض الأحيان لا تعتمد على الأشكال التقليدية لتوليد الإيرادات.^{٢٧}

فبالرغم من نجاح البعض في تحقيق دخل إضافي كبير من خلال الاشتراكات والمعاملات الصغيرة والعضوية والمنتجات الاستهلاكية والأحداث الحية والإعلانات الرقمية، يُكافح البعض الآخر من أجل إيجاد مصادر دخل جديدة. يساعدهم معجبوهم في تطوير محافظ خبراتهم، وربط وتكملة العوامل التي تستفيد من النجاح التجاري لعملائهم الأكثر التزاماً. استراتيجياً، فإن المنطق يدعو الوسائل الإعلامية، التقليدية والحديثة، إلى ضرورة التنبّه إلى قدرتها على دمج شرائح متعدّدة من المتابعين أو المعجبين في مضامينها لزيادة المتابعة والمشاهدة لها، مما قد يُحقّق مصدراً لزيادة الثقة التي بدورها تُعزّز إمكانية الحصول على التمويل من خلال عائدات الإعلانات. أو ربما أن تحظى هذه الوسائل بفرص تطويرية إما باستثمارات، أو هبات، أو منح تمويلية تُعزّز من حظوظها في سوق صناعة الإعلام.

في الحالة الفلسطينية، التي ينعكس الواقع السياسي وتركيبته بخصوصية مختلفة عن باقي البقاع العربية أو الإقليمية، فإن الإعلام فيها هو انعكاس لهذه الحالة والتركيبية. فهو منقسم ما بين إعلام رسمي ممثّل بالسلطة الفلسطينية التي نشأت نتاج اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، أو إعلام حزبي يقوم على مبدأ الولاء التنظيمي للفصائل والتيارات السياسية التي يتبع لها، وهو متنوع في منطلقاته ومضامينه بما يتناغم وارتباطاته الحزبية، أو إعلام يحاول شقّ الطريق بين النوعين السابقين؛ إلا أنه في نهاية المطاف يبحث عن تمويل يجعله ينطلق وينافس وسط كمّ كبير من الوسائل، فتارة يستقي تمويلًا محلياً، وتارة أخرى يلجأ إلى التمويل الخارجي والممثل بالدول والمؤسسات المانحة، وهو ما يجعله يتقلّب في مزاجيته وظروف عمله.

في ظلّ الواقع الحالي، فإن درجة الاحترافية للمؤسسات الإعلامية قد تكون بوابة مهمة للخطط نحو إدارة مالية تحفظ وجودها وقدرتها التنافسية، وقد تكون أيضاً منفذاً لها للولوج إلى مصادر التمويل التي بدأت تأخذ الكثير من القوالب والأساليب غير التقليدية. وهذا ربما ما يحاول العديد من الدراسات والأبحاث استكشافه، وخصوصاً في أعقاب سلسلة من الارتدادات التي عانت منها المنظومة الاقتصادية العالمية، وأسفرت عن إحداث خلل بنيوي سواءً في عدم استقرار سعر صرف الدولار، مروراً بجائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى ترتيب الأولويات المرتبطة بالأجندات السياسية وإعادة تشكيل التحالفات الدولية في ظلّ حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

إلى جانب التمويل التقليدي الذي كانت تسعى إليه وسائل الإعلام دوماً، برز العديد من المصادر غير التقليدية والتي يمكن أن تساعد الإعلام في تجاوز الكثير من العقبات في حال امتلاك المهارة لذلك. وفي ذات الوقت تتعدّى هذه المصادر غير التقليدية المحدّدات السياسية والشروط التي تُفرض على

٢٧ - Omer, M (٢٠١٥). Against all odds: media survive in Palestine. Global Media Journal-African Edition. ٩(٢).

المؤسسات للحصول على تمويل لها، وهو الأمر الذي يمنحها أيضاً مساحة أوسع في صناعة مضامين تتناسق مع الواقع ومتطلباته الرقمية وحجم تأثير مواقع التواصل الاجتماعي، التي باتت مصدراً واضحاً لتحقيق الأرباح، بل عالماً متكاملًا في تقديم المحتوى الأكثر تأثيراً مقارنةً بالقوالب التقليدية.

ترمي هذه الدراسة إلى استكشاف مصادر الدخل لوسائل الإعلام الفلسطينية كحالة دراسية، أخذة بعين الاعتبار وسائل الإعلام وفق تصنيفاتها انطلاقاً من تبعيتها (الرسمية أو الحزبية أو الخاصة)؛ وقالب حداثتها (الإعلام التقليدي أو الحديث، أي الرقمي)؛ وكذلك التوزيع الجغرافي في الضفة الغربية والقدس المحتلة وقطاع غزة، لاستكشاف ممارساتها المالية التي يمكن أن تنعكس على بناء أرضية اقتصادية تُشكّل لها حماية مجتمعية أو قدرة على الاستمرارية والاستدامة في ظل حالة المنافسة الشديدة.

كوفيد ١٩: صدمة للإعلام



بالرغم من أن الأزمات التي تعرّض لها الإعلام الفلسطيني لم تكن وليدة جائحة كورونا التي دخلت إلى فلسطين في آذار/مارس ٢٠٢٠، إلا أن دخول الجائحة وما رافقها من إعلان حالة الطوارئ والإغلاقات كان بمثابة الصدمة المالية للإعلام الفلسطيني والتي تمثّلت في^{٢٦٨}:

الصدمة المباشرة: يرى الكثير من ممثلي المؤسسات الإعلامية أن ما بين ٤٠ و ٦٠٪ من الإعلانات سُحبت بشكل مباشر عقب إعلان حالة الطوارئ وما رافقها من إغلاق للمدن الفلسطينية مع بداية ظهور حالات الإصابة الأولى بفيروس كورونا في آذار/مارس ٢٠٢٠، الأمر الذي أحدث فجوة مباشرة تبعها العديد من الارتدادات لاحقاً.

التأثيرات الارتدادية: لم يتوقّف الأمر على تراجع الإعلان كمصدر دخل للمؤسسات الإعلامية، بل تأثر أيضاً بانغلاق الأفق أمام المعلنين أولاً، وثانياً أمام المشاريع التمويلية التي كان من المفترض أن تكون ضمن الموازنات السنوية للمرحلة المقبلة لبعض المؤسسات، إذ أن دخول الجائحة وامتدادها العالمي عملاً على تعديل وتغيير في العديد من الخطط وعلى مستويات إقليمية ودولية.

الواقع الإحصائي

وفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن عدد الفلسطينيين منتصف العام ٢٠٢١ يُقدّر بحوالي ١٣,٨ مليون فلسطينياً؛ ٥,٢٣ ملايين في دولة فلسطين (٣,١٢ ملايين في الضفة الغربية و ٢,١١ مليون في قطاع غزة)، وحوالي ١,٦ مليون فلسطينياً في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وما يقارب من ٦,٢ ملايين في الدول العربية، ونحو ٧٣٨ ألفاً في الدول الأجنبية.

وتُقدّر نسبة الأفراد في الفئة العمرية ١٤-٠ سنة، في منتصف العام ٢٠٢١ بحوالي ٣٨ بالمئة من مجمل السكان، بواقع ٣٦ بالمئة في الضفة الغربية و ٤١ بالمئة في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين

٢٦٨ - مجموعة نقاشية مكرّرة عقدها الباحثان لغرض إعداد الدراسة، وشارك فيها قرابة ١٠ من ممثلي المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة وما فوق، حيث قُدِّرت نسبتهم بحوالي ٣ بالمئة في فلسطين، بواقع ٤ بالمئة في الضفة الغربية و٣ بالمئة في قطاع غزة. فيما يبلغ عدد الذكور ٢,٦٦ مليون ذكر والإناث ٢,٥٧ مليون أنثى^{٦٩}.

واقع المتابعة الإعلامية في فلسطين

جاء ترتيب المواقع الإعلامية الفلسطينية بين الـ ٥٠ موقعاً الأولى للتصفح في فلسطين بحسب موقع Alexa المتخصص بترتيب المواقع الإلكترونية من حيث نسب الدخول والمتابعة، كالتالي^{٧٠}:

اسم المؤسسة الإعلامية	رابط الصفحة
١. دنيا الوطن	Alwatanvoice.com
٢. تلفزيون الفجر	Alfajertv.com
٣. وكالة معاً الإخبارية	Maannews.net
٤. وكالة سما الإخبارية	Samanews.ps
٥. وكالة سوا الإخبارية	Palsawa.com
٦. فلسطين اليوم	Paltoday.ps

جدول رقم ١: المواقع الإعلامية الفلسطينية الأكثر متابعة

أما على مواقع التواصل الاجتماعي، فأنت المواقع التالية في المراتب الثلاث الأولى:

اسم المؤسسة الإعلامية	رابط الصفحة	عدد المتابعين
١. صحيفة القدس الفلسطينية	alqudsnewspaper/com.FB	٩,٠٥٩,٢٥٢
٢. وكالة شهاب الإخبارية	e.ShehabAgency/com.FB	٧,٤٨٧,٨٤٥
٣. شبكة قدس الاخبارية	QudsN/com.FB	٦,٦٩٧,٨٧٨

جدول رقم ٢: أبرز الصفحات الإعلامية الفلسطينية على موقع فيسبوك^{٧١}

اسم المؤسسة الإعلامية	رابط الصفحة	عدد المتابعين
١. شبكة قدس الإخبارية	qudsn/com.instagram	١,٢٧٠,٦٢٨
٢. رام الله مكس	mix.ramallah/com.instagram	٨٩٣,٠٢٧
٣. وكالة شهاب للأنباء	shehabagency/com.instagram	٧٦٣,٣٩٥

جدول رقم ٣: أبرز الصفحات الإعلامية الفلسطينية على إنستغرام^{٧٢}

^{٦٩} - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تموز/يوليو ٢٠٢١، على الرابط: <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023>

^{٧٠} - الترتيب وفق موقع <https://www.alexam.com/topsites/countries/PS>، وقت الدخول: ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

^{٧١} - الواقع الرقمي الفلسطيني، تقرير ipoke لمواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين، العدد الخامس، ٢٠٢٠

^{٧٢} - الواقع الرقمي الفلسطيني، تقرير ipoke لمواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين، مرجع سابق.

المنهجية

اعتمد الباحثان في إعداد الدراسة على منهجية مزدوجة مركّبة تمزج ما بين المنهج الوصفي بهدف توصيف المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، والمنهج الكمي الذي اعتمد على قراءة بعض المتغيرات الرقمية التي جمعها الباحثان من خلال استمارة إلكترونية أعدت خصيصاً ووُزعت على عينة الدراسة. إضافةً إلى ذلك، اعتمد منهج ثالث وهو المنهج النوعي لفهم واقع المشكلة البحثية واستنباط الحلول والمقترحات المستقبلية حيث اختار الباحثان أداتي المقابلة ومجموعات التركيز.

ويمتاز المنهج الوصفي بالمهنية لعدم تدخّل الباحثين في النتائج، التي تتصف بالموضوعية، نظراً إلى اشتقاقها بطريقة دقيقة، مما يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالدراسة من خلال تقديم الإيضاحات والشروح الخاصة بها.

أما في حالة المنهج النوعي، تمّت مشاركة العديد من المرجعيات ذات الخبرة والأثر في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية في النقاش، ولقاء بالقائمين على هذه المؤسسات ومناقشتهم في سبل إيجاد الخيارات والبدائل والحلول المستقبلية. وتضمّنت الدراسة ثلاث عمليات: جمع البيانات، والتحليل، والنقاش القائم على استنباط المؤشرات.

الغرض من الدراسة

تُركّز هذه الدراسة على أربعة أنواع من وسائل الإعلام في فلسطين: وسائل الإعلام المطبوعة، وسائل البثّ الإذاعي، وسائل التلفزيون، والوسائط الرقمية (الإعلام الجديد). وتحاول استكشاف الوضع المالي لهذه الوسائل وأبرز مصادر إيراداتها. كما تشرح كيف لوسائل الإعلام في فلسطين خلق إيرادات ومصادر دخل جديدة في ظلّ مفاهيم متطورة وبيئات مالية غير مستقرّة.

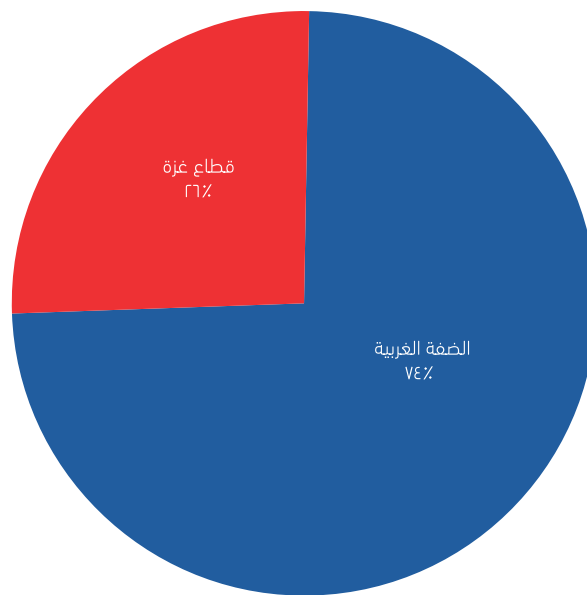
أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من ٤ أسئلة رئيسية:

١. كيف تولّد وسائل الإعلام عائدات مستدامة؟
٢. ما هي أشكال التمويل المتّاحة لوسائل الإعلام في فلسطين؟
٣. كيف يمكن لوسائل الإعلام الفلسطينية تنويع مصادر دخلها لتحسين وضعها المالي؟
٤. ما هي الخيارات المستقبلية للتمويل في وسائل الإعلام الفلسطينية؟

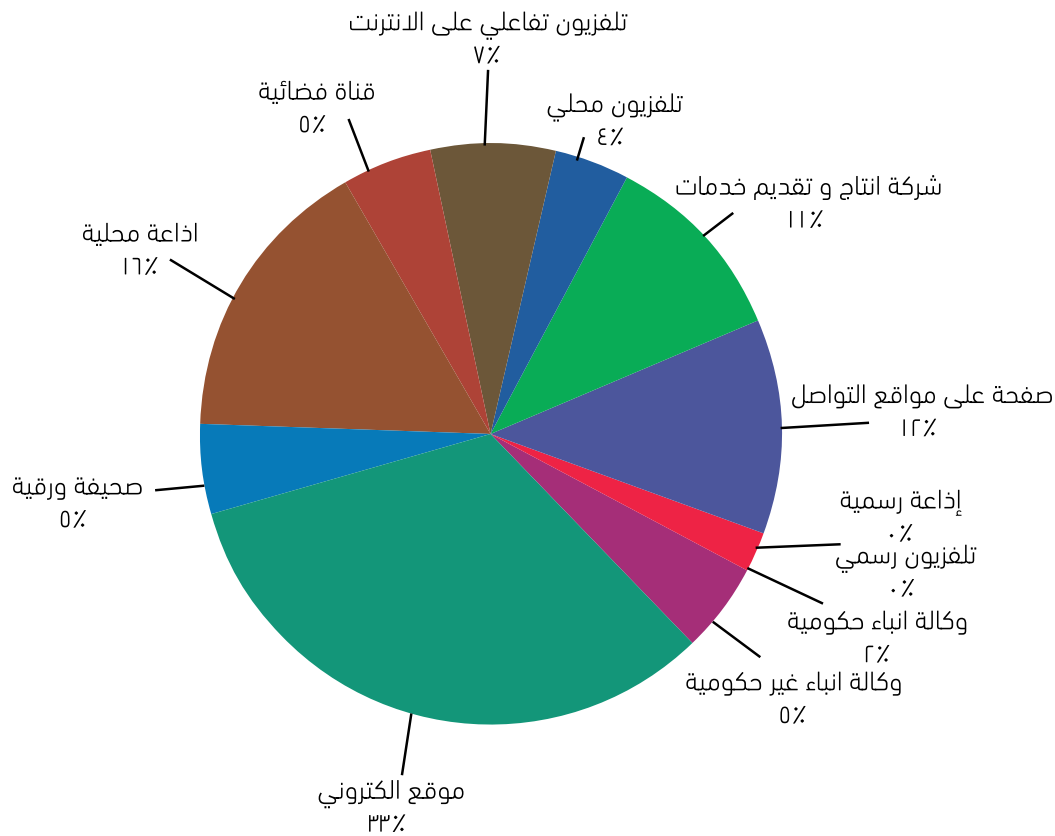
عينة الدراسة

العينة الأولى: الدراسة المسحية؛ من خلال تصميم استمارة إلكترونية أُعدّت خصيصاً للدراسة بهدف الحصول على إجابات تتعلّق بالأسئلة الرئيسية التي تقوم عليها، حيث شارك في الإجابة عليها ممثلون لـ ٣٥ مؤسسة إعلامية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر ملحق ١)، وهو ما يوضحه الرسم رقم ٣٣.



الرسم رقم ٣٣: التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

حرص الباحثان خلال إعداد الدراسة، وتطبيقاً للمنهجية الشمولية التي تستهدف المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، على أن تكون العينة تشمل تنوعاً للمؤسسات من حيث النوعية. ويظهر الرسم رقم ٣٤ أنه تمّ توزيع الاستمارة البحثية على المؤسسات بواقع ٣٣% لمواقع إلكترونية، و١٦% للإذاعات، و١١% لشركات الإنتاج ومقدمي الخدمات الإعلامية، و٥% لكل من الصحف الورقية والمحطات الفضائية ووكالات الأنباء غير الحكومية، و٧% للتلفزيون التفاعلي، و١٢% للصفحات الإعلامية على مواقع التواصل، و٤% للمحطات التلفزيونية المحلية، و٢% لوكالات الأنباء الحكومية.



الرسم رقم ٣٤: توزيع عينة الدراسة من حيث نوع المؤسسات الاعلامية

العينة الثانية: المقابلات الشخصية. أجريت سبع مقابلات مع شخصيات ذات علاقة بموضوع البحث، وركزت المقابلات حول تغطية ثلاثة محاور رئيسية:

١. الشخصيات الممثلة لبعض المؤسسات الإعلامية، بهدف قراءة أعمق حول أسئلة الدراسة.
٢. الشخصيات الخبيرة في القطاع الاقتصادي، بهدف فهم أكثر للحالة الاقتصادية الفلسطينية وقدراتها والتأثيرات والمتغيرات التي تتعلق بالوسائل الإعلامية ومستقبلها.
٣. الشخصيات الخبيرة في الجانب التقني والرقمي، بهدف فهم أكثر لمستقبل القطاع الإعلامي في ظل التطور الرقمي.

العينة الثالثة: مجموعات التركيز. شاركت في الدراسة مجموعة مركزة واحدة، ضمت نحو عشر شخصيات ممثلة لمؤسسات إعلامية متنوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغالبيتها من مدراء هذه المؤسسات.

تحديات وعقبات

خلال فترة إعداد الدراسة، واجه الباحثان مجموعة من التحديات والعقبات ومن المهم توثيقها في المنهجية، وتمثلت في:

- حساسية مضمون الدراسة: تلامس الدراسة واحدة من القضايا الحساسة لدى المؤسسات الإعلامية، وهي ما يتعلق بالجانب المالي والتمويل وحجمه، ونتاج حالة الثقافة العربية التي ترفض الإفصاح بوضوح عن أحجام وكميات ومصادر التمويل. فقد اضطر الباحثان إلى صياغة بعض الأسئلة والمحاور دون أن يكونا مباشرين في الطرح، بل أثرا استنباط النتائج من خلال المؤشرات. أضف إلى ذلك أن بعض المؤسسات رفضت المشاركة في الاستمارة انطلاقاً من اعتبار هذه المعلومات خاصة بالمؤسسة ولا يمكن الإفصاح عنها.

- المؤسسات الإعلامية الرسمية، وخصوصاً هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية: فعلى الرغم من التواصل معها للمشاركة في تعبئة الاستمارة، وكذلك مجموعة التركيز، إلا أنه تمّ التهرّب من المشاركة في كليهما، وهذا مردّه أيضاً إلى رفض الإفصاح عن المعلومات التي تخصّها.
- التحدّي الجغرافي والبيئي: لجأ الباحثان إلى استخدام الاستمارة الإلكترونية، وبعض المقابلات كذلك، ومجموعة التركيز، من خلال الاستعانة بوسائل التواصل الحديثة التي وفّرتها التكنولوجيا، حيث عقدت مجموعة التركيز عبر تطبيق «زووم»، وبعض المقابلات عبر الهاتف أو البريد، وذلك تخطياً لعقبة التواصل الجغرافي وعدم قدرة الالتقاء بالجميع نتيجة الواقع الفلسطيني، وكذلك نتيجة الحالة الوبائية المتعلّقة بجائحة كورونا، والتي ما زالت تحول دون التواصل المباشر بين الجميع بشكل سلس.

هيكلية الإعلام الفلسطيني

تتشكّل هيكلية المؤسسات الإعلامية في فلسطين ضمن شجرة متفرّعة:

- **مؤسسات إعلامية رسمية:** قبل حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، كانت المؤسسات الإعلامية الرسمية (الحكومية) تتشكّل من هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وتضمّ تحت إدارتها العديد من القنوات التلفزيونية وإذاعة «صوت فلسطين»، إضافة إلى وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». بعد حدوث الانقسام، أنشأت حكومة حركة «حماس» في غزة وكالة «الرأي» الفلسطينية التي تتبع للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة.
- **مؤسسات إعلامية تتبع الجامعات:** أنشأت غالبية الجامعات الفلسطينية محطات فضائية وأخرى إذاعية ضمن محاولتها توفير وسائل إعلامية تُساعد في تطوير مهارات طلبتها في تخصصات الإعلام. إلا أن هذه القنوات أصبحت منافسة لباقي المؤسسات الإعلامية الأخرى وهي تعمل في المضامين السياسية والمجتمعية، ما كلفها موازنات عالية أدت إلى إغلاق بث بعضها. ومن أبرز المؤسسات التي تتبع الجامعات

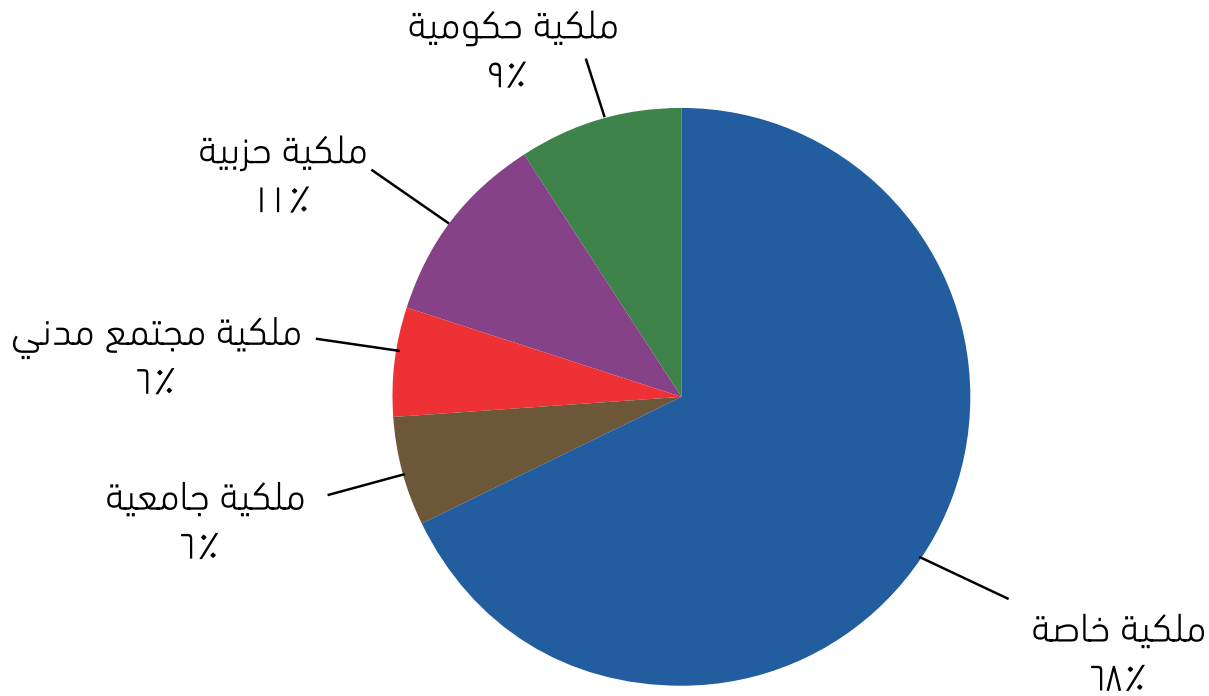
الجامعة	الوسيلة الإعلامية
الجامعة العربية الأميركية (جنين)	إذاعة الجامعة FM
جامعة النجاح الوطنية (نابلس)	مركز النجاح الإعلامي ويضم فضائية وإذاعة وموقع إلكتروني. إلا أن الفضائية غابت عن البث الفضائي وتحولت إلى قناة تلفزيونية محلية
جامعة القدس أبو ديس (القدس المحتلة)	إذاعة تعليمية ومحطة تلفزيونية تعليمية
جامعة القدس المفتوحة	فضائية «القدس التعليمية» ومحطة إذاعية
جامعة الخليل	إذاعة «علم»
الجامعة الإسلامية - غزة	فضائية «الكتاب» (أغلقت)

جدول دقم ٤: المؤسسات الإعلامية الجامعية

- **مؤسسات إعلامية خاصة (مستثمرون):** وفي غالبيتها محطات تلفزيونية محلية، أو إذاعات محلية، وتقوم فكرتها بشكل أساس على الاستثمار من أصحاب رأس المال مقابل تحصيل العائدات من الإعلانات أو الرعايات.

- **مؤسسة إعلامية تتبع جمعيات أو مؤسسات أهلية (مجتمع مدني):** تمّ ترخيص هذه المؤسسات ضمن جمعيات أهلية وفق قانون المؤسسات الأهلية، وتعتمد على تبعيتها لهذه الجمعيات التي تنفذ مشاريع في غالبيتها ممولة من جهات مانحة.
- **مؤسسات إعلامية حزبية (تنظيمية):** وهي التي تتبع التنظيمات والفصائل الفلسطينية وفي مقدّمتها فضائية «العودة» التي تتبع حركة «فتح»، وشبكة «الأقصى» الإعلامية التي تتبع حركة «حماس».

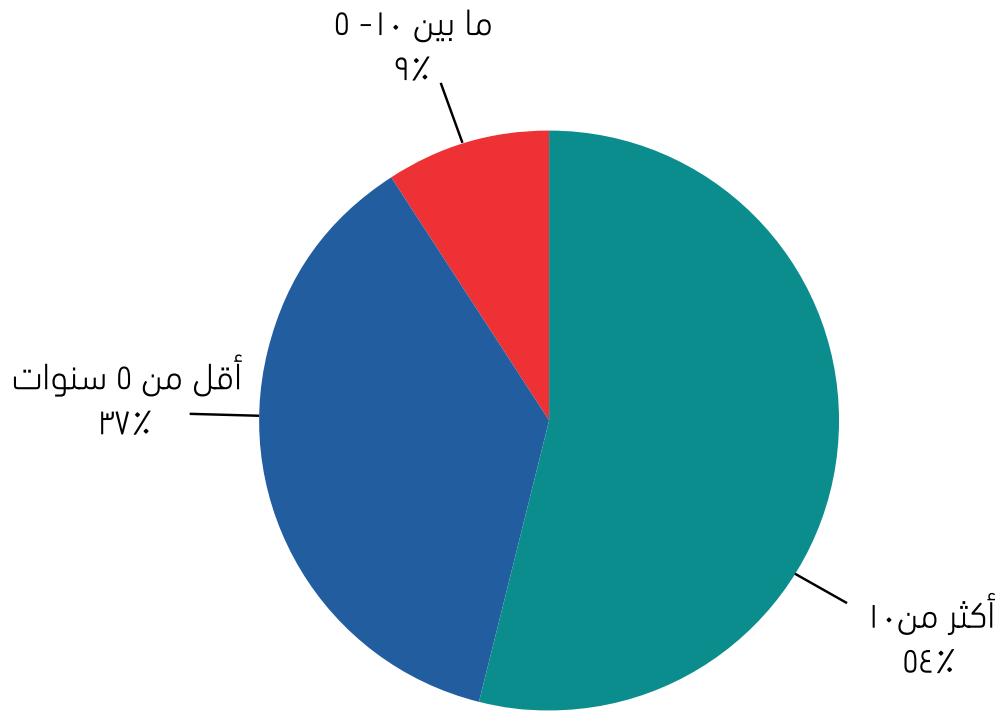
ويُظهر الرسم ٣٥ تمثيلاً لهذه الهيكلية ضمن الاستثمار التي وُزعت على المؤسسات الإعلامية، وهو ما يعكس شموليتها وتمثيلها كافة الشرائح.



الرسم رقم ٣٥: ملكية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية

السوق الإعلامي الفلسطيني

ويظهر من الرسم ٣٦ أنه بالإضافة إلى التنوع الجغرافي وتبعيّة المؤسسات التي شملتها الدراسة، فإن هناك أيضاً تنوعاً في مجال الخبرة العملية من حيث عدد سنوات العمل. إذ بلغت نسبة المؤسسات الإعلامية المشاركة في الدراسة والتي تعمل منذ أكثر من ١٠ سنوات ٥٤ بالمئة، وهو ما يعني أنها كوّنت حصيلة تجربة معرفية على مدار هذه الفترة الزمنية. فيما بلغت نسبة المؤسسات المشاركة في الدراسة والتي تمتلك خبرة عملية ما بين ٥ و ١٠ سنوات ٩ بالمئة. أما باقي المؤسسات، ونسبتها ٣٧ بالمئة، فهي تمتلك خبرة عملية من ٥ سنوات وما دون.



الرسم رقم ٣٦: الخبرة الزمنية للمؤسسة الإعلامية

التخصّصة أم الشمولية

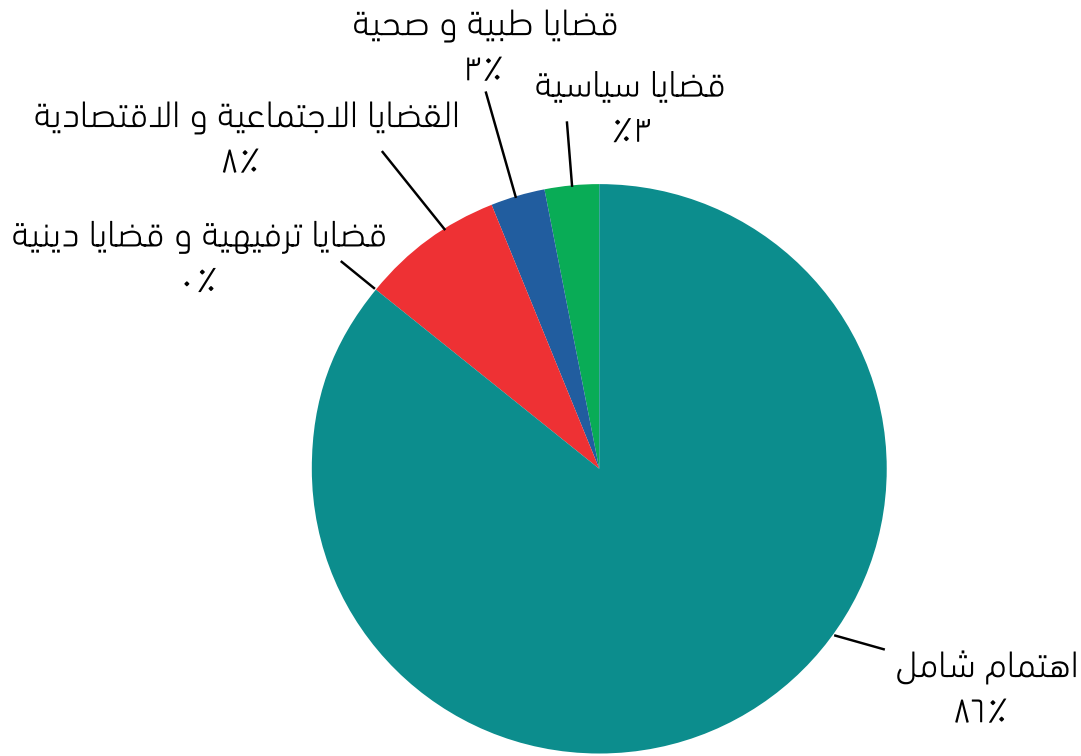
في ظلّ تزايد انتشار وسائل الإعلام، وحالة التنافسية في جغرافيا محصورة وإمكانيات مالية محدودة، فإن السؤال المطروح دائماً هو عن توجّه المؤسسات الإعلامية لمفهوم التخصّص أم البقاء ضمن حالة الشمولية في المضامين التي تُقدّمها؟ هذا الأمر قد يُعطي مؤشرات في الحالة الفلسطينية من خلال الرسم رقم ٣٧ الذي يُظهر نسبة المؤسسات المشاركة في الدراسة وفقاً لطبيعة المضامين التي تُقدّمها. فغالبية المؤسسات الإعلامية، بنسبة ٨٦ بالمئة، تُقدّم مضامين شمولية، فيما بلغت المؤسسات المتخصصة في القطاعات الاقتصادية ٨ بالمئة، وتوازت النسبة بواقع ٣ بالمئة في المؤسسات المتخصصة بالقضايا السياسية فقط والقضايا الطبية والصحية.

في هذا الإطار، يطرح د. سعيد أبو معلّا، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية^{٢٣}، مجموعة منطلقات يمكن أن تحكم اختيار المضامين وربط ذلك بالتمويل:

١. التمويل المحلي ومفهوم الوصول إلى أكبر رقعة جماهيرية، وهذا طرح يُبرره المعلن الذي يبحث عن قدرة الوصول إلى أكبر قدر من شرائح المجتمع، وبالتالي عدم التقيّد بمفهوم التخصّص التي قد تنحصر في فئة مجتمعية معيّنة.

٢. محاولة الاستفادة من التمويل الدولي الذي تُقدّمه المؤسسات المانحة، وهو مرتبط بنظام مشاريع وأفكار، وبالتالي تسعى المؤسسات الإعلامية إلى المضامين الشمولية التي قد تفتح لها آفاقاً أوسع وفرصاً متعدّدة في التمويل.

^{٢٣} - د. سعيد أبو معلّا، أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأميركية، رام الله، مقابلة خاصة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.



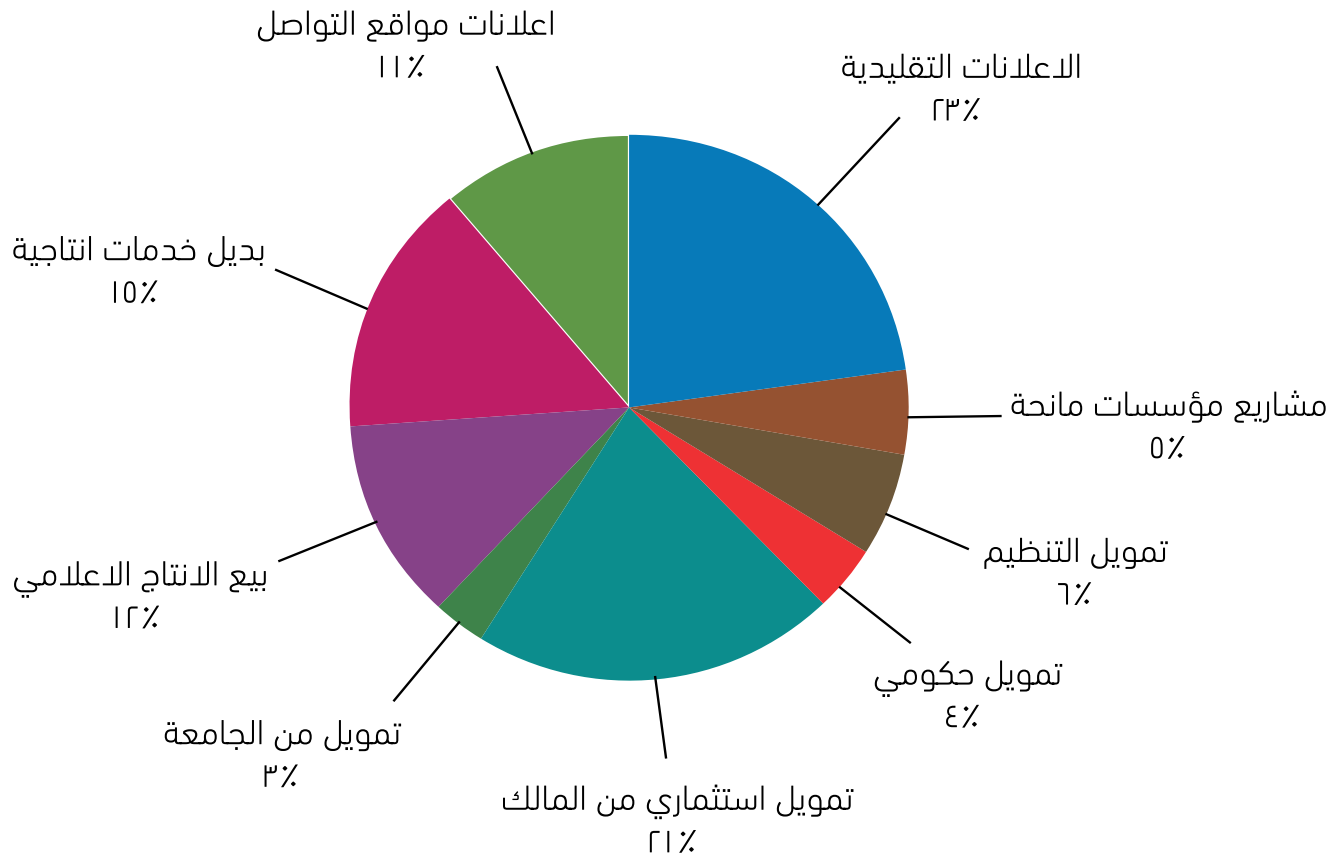
الرسم رقم ٣٧: اهتمامات المؤسسة الإعلامية ومضامينها

المصادر الأساسية للتمويل

تتنوّع المصادر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الإعلامية في توفير تمويلها. ويوضح الرسم رقم ٣٨ أن الاعتماد على الإعلانات التقليدية ما زال هو المصدر الأساس بما نسبته ٢٣ بالمئة من قيمة التمويل للمؤسسات الفلسطينية، فيما يأتي التمويل الخاص من المستثمرين مصدراً أساسياً في المؤسسات الخاصة بنسبة ٢١ بالمئة. ويشكّل التمويل القادم مقابل تقديم الخدمات الإعلامية ما نسبته ١٥ بالمئة، فيما تبلغ نسبة التمويل من بيع الإنتاج الإعلامي ١٢ بالمئة. أما التمويل من الأحزاب أو التنظيمات فيُشكّل ما نسبته ٦ بالمئة، والتمويل المعتمد على المنح الخارجية أو مؤسسات التمويل يُشكّل ما نسبته ٥ بالمئة، والتمويل الحكومي يشكّل ٤ بالمئة. و٣ بالمئة من التمويل قادم من الجامعات التي تُشكّل حاضنة لعدد من المؤسسات الإعلامية.

ويعتبر د. صالح مشاركة، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت^{٢٧٤}، أن تنوّع مصادر التمويل لدى الإعلام الفلسطيني مرده إلى طبيعة المؤسسات سواء من خلال مرجعيتها أو المضامين التي تعمل عليها. ويضيف أن الجهة المالكة لكل وسيلة هي من تحدّد بشكل كبير طبيعة التمويل وشكله، فمثلاً الوسائل الحكومية تعتمد على موازنة مقررة في الموازنة العامة من قبل وزارة المالية إضافة إلى الإعلانات، ووسائل الإعلام الحزبية تتلقّى دعماً مباشراً من الحزب لتمويل وتغطية النفقات اليومية والرواتب وكل المصاريف المطلوبة. ووسائل إعلام القطاع الخاص تعتمد على الإعلانات والرايات وعلى القدرات الاستثمارية لمالكي الوسيلة، وهناك وسائل إعلام أهلية تعتمد على مانحين محليين أو دوليين.

٢٧٤ - د. صالح مشاركة، أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، مقابلة خاصة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.



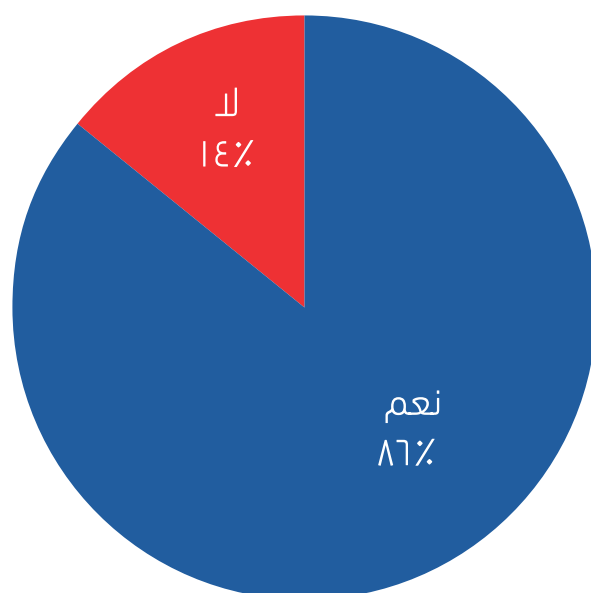
الرسم رقم ٣٨: المصدر الرئيس للتمويل في المؤسسة

التحديات أمام التمويل

شكّل العام ٢٠٢٠ محطة بالغة الصعوبة بالنسبة للإعلام الفلسطيني. فقد عانت ٨٦% من المؤسسات من عجز مالي، كما يوضح الرسم رقم ٣٩، وهذا مرده إلى عوامل رئيسية تتمثل في^{٢٧٥}:

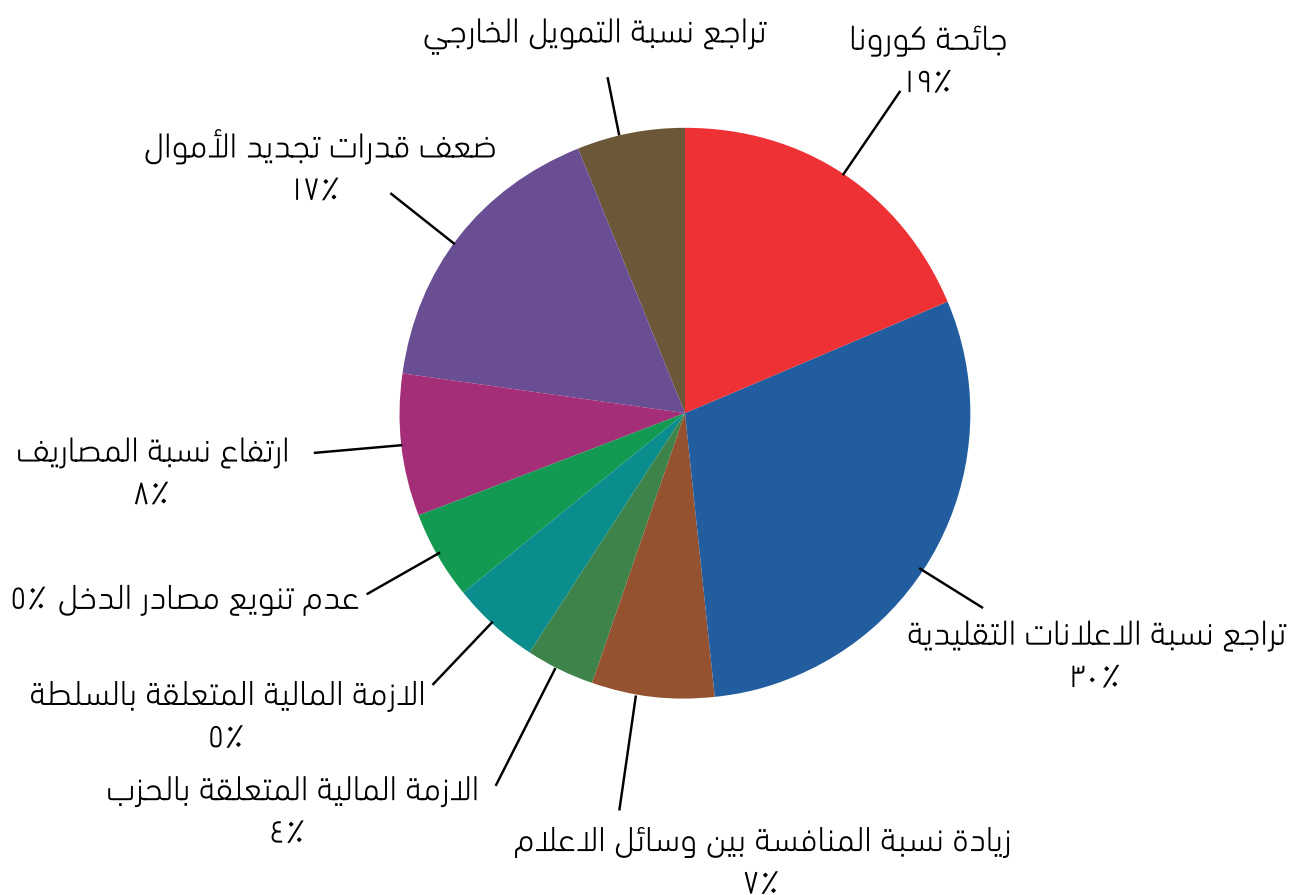
- غياب الاستثمارات الإعلامية الحقيقية التي من شأنها أن تُساند الإعلام الخاص، بسبب التقلبات السياسية، وغياب الربحية والمردود المالي من مثل هذه الاستثمارات.
- تراجع أداء القطاعات التجارية والصناعية في فلسطين بسبب تراجع الحالة الاقتصادية العامة، التي انعكست على سوق الإعلانات التجارية للشركات بوصفها المورد المالي الأول والأكبر لوسائل الإعلام المحلية الخاصة.
- العزوف التجاري عن استخدام وسائل الإعلام المحلية التقليدية في الإعلانات، بسبب التطور التقني والتكنولوجيا الخاصة بالإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، والذي انعكس سلباً على الاهتمام التجاري بالرسائل التقليدية القديمة، كون الوسائل الحديثة والتي وفّرت مساحات إعلانية ضخمة أكثر كفاءة وإنتاجية تجارية بالنسبة إلى المعلنين، مما انعكس على تراجع الإيرادات للمؤسسات الإعلامية التقليدية.
- نقص وقلة الإمكانيات التقنية والخبرات المطلوبة لمواكبة التطور التقني والتكيف مع الأسواق والتحول الرشيق بما يُحقّق الحفاظ على الموارد المالية ويُطوّر من أساليب ووسائل النشر الإعلامي، ويضمن التدفّقات النقدية لهذه الوسائل.

٢٧٥ - محمد أبو جياب، رئيس تحرير صحيفة الاقتصادي، غزة، مقابلة خاصة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.



الرسم رقم ٣٩: هل عانت المؤسسة من عجز مالي سنة ٢٠٢٠؟

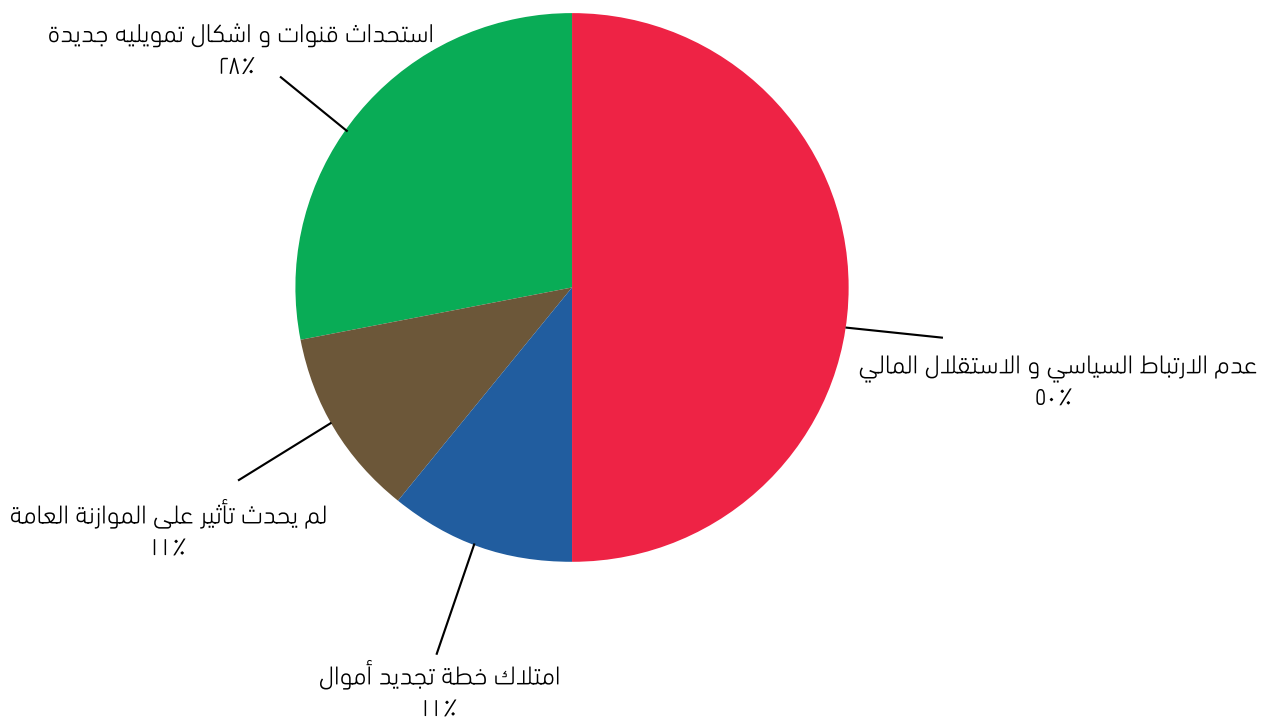
ويتقاطع ممثلو المؤسسات الإعلامية في تفسيراتهم حول أسباب الأزمة المالية التي تتعرض لها مؤسساتهم، بالإضافة إلى العوامل السابقة التي ذكرها محمد أبو جياب. ويوضح الرسم رقم ٤٠ هذه الأسباب، حيث يظهر أن ما نسبته ٣٠ بالمئة من المؤسسات تعزو الأزمة المالية إلى تراجع نسبة الإعلانات التقليدية، فيما يرى ١٩ بالمئة أن جائحة كورونا كانت المسبب الرئيسي للأزمة. ويعتبر ١٧ بالمئة أن هناك حالة ضعف لدى طواقم المؤسسات الإعلامية نفسها وعدم قدرتهم على تجديد الأموال وجلب الاستثمارات، و٨ بالمئة أن هذا العجز ناتج عن زيادة في مصاريف هذه المؤسسات، و٧ بالمئة أن هناك زيادة بالمنافسة بين المؤسسات الإعلامية أدت إلى تراجع الوضع المالي بسبب تشتت مصادر التمويل، و٥ بالمئة أن مردّ هذه الأزمة يعود إلى أزمة اقتصادية عامة تعاني منها السلطة الفلسطينية، وبشكل مساوٍ عدم تنويع مصادر التمويل، فيما يرى ٤ بالمئة أن الأزمة المالية التي تعرضت لها التنظيمات والأحزاب السياسية أدخلت مؤسساتها بهذه الأزمة.



الرسم رقم ٤٠: أسباب العجز المالي سنة ٢٠٢٠

أما تلك المؤسسات الإعلامية التي لم تُعانِ من أزمة مالية في العام ٢٠٢٠، والتي بلغت نسبتها ١٤ بالمئة، فعزت ذلك إلى تنبُّهها لأهمية بعض النقاط التي يظهرها الرسم رقم ٤١. حيث يظهر أن ٥٠ بالمئة من هذه المؤسسات لم ترتعن للتمويل السياسي وحافظت على استقلاليتها المالية، و٢٨ بالمئة عملت على استحداث أشكال وقنوات تمويلية حديثة، أما نسبة ١١ بالمئة منها فقد تمكّنت من بناء خطة تجنيد أموال واستقطاب تمويل مكنتها من تخطي هذه الأزمة، و١١ بالمئة أخرى لم تحدث تغيرات فعلية على موازنتها العامة.

وفي هذا الإطار، يرى محمد أبو جياب^{٢٧٦} أنه من الصعب على الإعلام الفلسطيني تحقيق الاستقلال المالي بسبب غياب ثقافة الاستثمار الإعلامي، بالإضافة إلى عدم جدوى مثل هذه الاستثمارات في ظل غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجع الواقع الاقتصادي الداخلي، بالإضافة إلى اعتماد كبرى الشركات على وسائل التواصل الاجتماعي بدلاً من وسائل الإعلام التقليدية في النشر الإعلاني التي تُمثّل أكبر المداخل المالية لوسائل الإعلام.



الرسم رقم ٤١: عوامل منعت حدوث عجز مالي سنة ٢٠٢٠

السياسة وانعكاساتها على التمويل

تُشكّل التركيبة السياسية الداخلية محدّداً مهماً في عمل المؤسسات الإعلامية وحصولها على التمويل؛ سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا نتاج ثلاثة منطلقات في الحالة الفلسطينية:

١. استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وعدم منح الاستقلالية للمؤسسات العاملة حتى في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة وفق اتفاقية أوسلو. وفي هذا الإطار هناك مجموعة تدخّلات تقوم بها إسرائيل وتُلقي بظلالها على الإعلام الفلسطيني:

• استهداف المحتوى الفلسطيني بشكل مباشر وملاحقته إما من خلال سنّ قانون «فيسبوك»^{٢٧٧} في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أو محاكمة الصحافيين الفلسطينيين على خلفية عملهم الإعلامي وكذلك استهدافهم المستمر خلال العمل الميداني^{٢٧٨}.

^{٢٧٦} - محمد أبو جياب، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

^{٢٧٧} - الجزيرة نت، إسرائيل تُقرّ قانون فيسبوك لملاحقة الفلسطينيين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على رابط: <https://www.aljazeera.net/news/presstour/2016/12/26/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%82%D8%A9>

^{٢٧٨} - الجزيرة نت، ٦٥٢ انتهاكاً إسرائيلياً ضد إعلامي فلسطين في ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2021/9/%D9%82%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AA%D8%AF>

• إغلاق المؤسسات الإعلامية، أو مصادرة المعدات وأجهزة البث، وهو ما يتسبب بخسائر فادحة للمؤسسات الإعلامية، أو التشويش على موجات البث الخاصة بها وبالتالي حصر جمهورها.

٢. الحالة السياسية الفلسطينية الداخلية. وتنقسم إلى مرتكزين:

• الانقسام السياسي وتبعاته: أحدث الانقسام السياسي الفلسطيني انتكاسة على مستوى العمل الإعلامي خصوصاً في مجال الحريات الإعلامية، أو الملاحظات التي تعرّض لها الإعلام الفلسطيني في الضفة وغزة، وكذلك إغلاق العديد من المؤسسات نتيجة المواقف السياسية أو تبعيتها الحزبية، أضف إلى ذلك حرمان المؤسسات الإعلامية من حقّها في الحصول على التمويل. هذه الحالة كانت بمثابة عقبة كبيرة أمام الإعلام ومؤسساته وهو ما يعني أنه ما لم يتمّ تجاوز هذه الحالة السياسية الداخلية فإن المؤسسات الإعلامية ستبقى تعاني في شقها المالي كانعكاس واضح للظرف السياسي.

• مفهوم السيطرة والتحكّم وتقليص المساحات: ترى رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة «الحدث»، أن هناك محاولة من الحكومة الفلسطينية لربط المساعدات للمؤسسات الإعلامية، ما بعد كورونا، بالمواقف وما يطرح من مواد إعلامية؛ هذا لا يمكن العثور عليه في الأقوال وإنما في الأفعال. أحياناً تنعكس هذه السطوة من السلطة التنفيذية على تعامل القطاع الخاص أيضاً، «وفي النهاية الموقف هو، في الآن معاً، أكبر عقبات التمويل وأكبر معايير المصادقية، هذه المفارقة هي الأزمة التي نعيشها»^{٢٧٩}

٣. أزمة التمويل المرتبطة بالتنظيمات: إن إبقاء التنظيمات السياسية والأحزاب المؤسسات الإعلامية رهينة السياسات التنظيمية أو الحزبية، وإدخالها في المناكفات السياسية، يجعلان المؤسسات الإعلامية التابعة لها تخسر في مجالات التمويل مرتّتين.

• المرّة الأولى، إذا ما تعرّضت هذه الأحزاب لتضييق على ما تحصل عليه من تمويل، من أطراف أو جهات غالبها خارجي.

• المرة الثانية، عبر حرمانها هذه المؤسسات من أي تمويل محليّ لما يشكل ذلك من مصدر خوف للمعلنين من تقديم إعلاناتهم عبر مؤسسات إعلامية ذات ارتباط سياسي.

٤. التمويل الأجنبي وانعكاساته: تصطدم المؤسسات الإعلامية التي تحصل على تمويل أجنبي بإشكاليّتين:

• الأولى داخلية، وهي تعرّضها للاتّهام دوماً بتنفيذ أجنّادات المموّل الخارجي^{٢٨٠}.

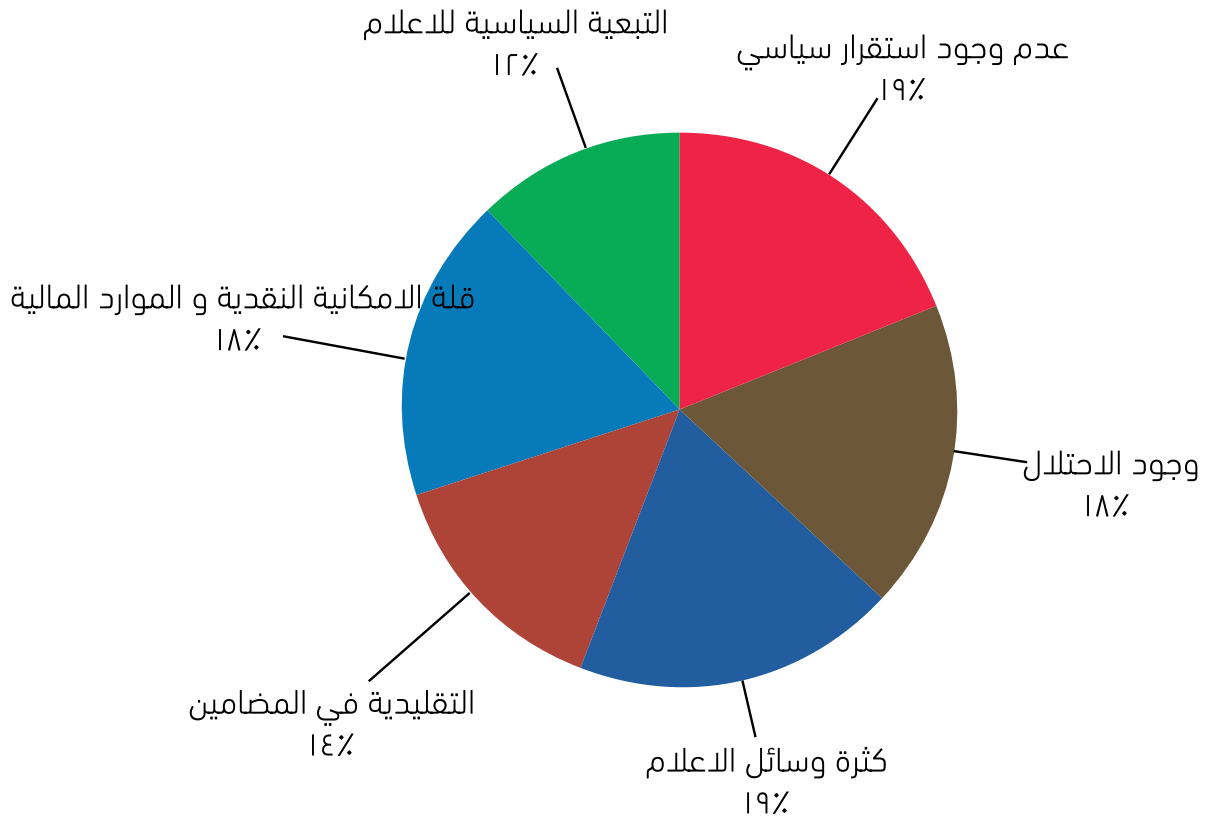
• الثانية أن هذه المؤسسات تضطر إلى تنفيذ برامج أو تقديم مضامين تتناغم والأسس التي يطرحها المموّل حتى وإن لم يطلب منها ذلك بهدف حفاظها على التمويل الدائم أو المتجدّد من هذه الجهات. هذا الواقع تعاني منه المؤسسات الإعلامية الفلسطينية كما هو الحال في باقي البلدان العربية، وقد ألقي بظلاله على قدرة هذه المؤسسات إما على تغيير الصورة أو على الأقل الخروج من حالة الصراع لإثبات العكس.

ويعرض الرسم رقم ٤٢ مجموعة من المحدّدات التي يمكن أن تتقاطع مع المحاور السابقة والتي قد تلعب دوراً في التأثير على مستقبل المؤسسات الإعلامية الفلسطينية وتمويلها، إذ يرى القائمون عليها أن لكلّ محدّد من هذه المحدّدات دوراً مستقبلياً.

<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1324>

٢٧٩ - رولا سرحان، رئيسة تحرير صحيفة الحدث، مقابلة خاصة بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٢٨٠ - أحمد أبو حمد، التمويل الأجنبي... «استعمار جديد» أم بحث عن استقلالية مفقودة؟، مجلة الجزيرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على الرابط:



الرسم رقم ٤٢: محددات تؤثر على مستقبل الإعلام الفلسطيني

القدرة على جلب التمويل

هذا الجزء من الدراسة يُمثّل المحاولة الاستكشافية التي ترمي إلى تحديد رؤية مستقبلية قد تُمكن المؤسسات الإعلامية الفلسطينية من رسم خطوات غير تقليدية في استجلبها للتمويل أو توليد التمويل، إضافة إلى كيفية اجتياز التحديات في هذا الإطار.

يُشير ماريوس دراغومير، مدير مركز الإعلام والبيانات والمجتمع، والخبير في مجال التنمية الإعلامية^{٢٨١}، إلى أن الحكومات تلعب دوراً رئيسياً في وسائل الإعلام المحليّة باستخدام الضوابط لتنظيم تردّدات البثّ ومتطلّبات الترخيص لتشكيل السوق. هذا الأمر بحّد ذاته يُمثّل أولى محاولات السيطرة أو الانتفاع من قبل الحكومات على تقييد الحالة المالية للمؤسسات الإعلامية، وهو ما يعني إما عدم تمكين وسائل الإعلام المستقلّة من تخطّي حدود ترسمه الحكومات، أو تغوّل الحكومات في فرض الضرائب وبالتالي إنهاك المؤسسات الإعلامية من خلال هذه النافذة.

إضافة إلى ما سبق، وبالحالة الفلسطينية الخاصة، فإن البحث في القدرة على توليد التمويل من قبل المؤسسات الإعلامية يتطلّب دراسة العديد من المحاور المتمثّلة في:

٢٨١ - Dragomir, M - مخاطر تمويل وسائل الإعلام العامة، آذار/مارس ٢٠١٨، على الرابط:
<https://www.project-syndicate.org/commentary/public-media-loss-of-journalistic-integrity-by-marius-dragomir-2018-03/arabic>

السوق والقدرة على الاستثمار الإعلامي

دخل الإعلام مرحلة التنافسية الشديدة في السوق الاستثماري في ظل تطوّر الحالة الرقمية، إذ أصبح الإعلام التقليدي يبذل جهوداً مضاعفة لتقديم المضامين الأكثر تأقلاً مع الحالة الرقمية، وخصوصاً عقب بروز مواقع التواصل الاجتماعي كمرحلة ثانية من الإعلام الإلكتروني الذي بدأ بالمواقع الإلكترونية التقليدية. في هذه الحالة واجه الإعلان التقليدي مستويين من التحديات في مفهوم الاستثمار الإعلامي:

الاستثمار في المضمون

أحدثت الرقمنة قفزة في آلية صناعة المضمون، وانتقال من مفاهيم وأشكال تقليدية إلى مفاهيم وأشكال تعتمد على الإنفويديو والغرافيك وغيرها من قوالب العرض؛ أضف إلى ذلك التغيّر في وقت العرض، فبدلاً من الجلوس لدقائق أصبح بالإمكان في أقلّ من دقيقة استعراض قضية بمضامين قوية وجاذبة تقدّم وجبة سهلة للمتابع. كل هذا الأمر فتح المجال أمام المقاربة والمقارنة بين الباحثين عن الاستثمار في الإعلام، سواء الاستثمار التجاري المبني على جلب الإعلانات أو المبني على صناعة المضامين وتقديمها ضمن احتياجات مؤسسات أخرى تتناغم وطبيعة اهتمامها ومراطها، وهو ما سحب الكثير من حجم الاستثمارات في الإعلام التقليدي وأدّى إلى تراجع وتيرة الاعتماد عليه كصانع مضامين ذات تأثير أو وصول قوي.

تضاعف الأمر، وبات واضحاً أكثر في ظلّ جائحة كورونا، حيث تُظهر دراسة أميركية^{٢٨٢} أن الجائحة أحدثت حالة من التدقّق للمتابعين والجمهور باتجاه مواقع التواصل والمنصات والتطبيقات الرقمية، وساهمت بوتيرة غير مسبوقة في تعزيزها. فقد ازداد عدد الزائرين للمنصات الرقمية والتطبيقات من ٤٣ مليار زيارة في شباط/فبراير ٢٠٢٠ إلى ٦٤ ملياراً في نيسان/أبريل، ليصل إلى ٨٠ ملياراً في العام نفسه.

في الحالة الفلسطينية، ترى المستشارة القانونية والمختصة بالإعلام الرقمي والاجتماعي، ليندا سفاريني^{٢٨٣}، أن القفزة في العصر الرقمي والعالم الافتراضي تمثل فرصة جاذبة للاستثمارات وصناعة الإعلام بعموميتها، إلا أن الحالة الفلسطينية في هذا الإطار تصطدم بمجموعة عقبات تتمثل في:

- منع التجوال الرقمي، وهو الحظر الذي يفرض على المضامين الفلسطينية.
- الفلاتر الرقمية، حيث تتمّ غربلة المضامين الفلسطينية تحت مسميات عديدة ومن قبل توجهات كثيرة.
- عدم القدرة على التحكم بمصادر الطاقة وفي مقدمتها استمرار الإمداد بالتيار الكهربائي الذي يتحكم به الاحتلال الإسرائيلي، ويفصل لساعات طويلة وخصوصاً في قطاع غزة.
- رغم وصول الجيل الخامس 5G للعالم منذ زمن بعيد، فلسطين حتى اللحظة تعيش في ظل الجيل الثالث 3G بتكاليف عالية وأداء متواضع.
- البنية التحتية الخاصة بالشبكة الفلسطينية هي استئجار من الشبكات الاسرائيلية ولا تملكها السلطة الفلسطينية.
- محرّك البحث العالمي غوغل لا يُعطي نفس النتائج لنفس الكلمة، وتعتمد النتائج على موقع الشخص المشترك في الضفة أو غزة أو داخل المستوطنات الإسرائيلية.
- مزوّد خدمات الإنترنت الفلسطيني هو ما يشبه الوكيل للتحكم والمحتكر الرئيسي الإسرائيلي، وبالتالي لا يمتلك الفلسطينيون مقدّرات الشبكة ويخضعون بالكامل للشروط الإسرائيلية غير القابلة للنقاش.

^{٢٨٢} - Essling Ian, Weitman Bridget, Revisited: Media Consumption during the Coronavirus Pandemic. comscore - <https://www.comscore.com/Insights/Blog/Revisited-Media-Consumption-during-the-Coronavirus-Pandemic>

^{٢٨٣} - ليندا سفاريني، مستشارة قانونية وخبيرة في الإعلام الرقمي والاجتماعي، غزة، مقابلة خاصة بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وبحسب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، فإن إسرائيل نشرت، لغاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، ٥٦٠ برجاً للاتصالات في الضفة. وتشترط اتفاقية أوصلو موافقة إسرائيل على أية خطوات أو اتفاقيات في ما يتعلق بقطاع الاتصالات الفلسطيني، ومنحت إسرائيل حق إدارة الطيف الترددي^{٢٨٤}.

الاستثمار في القدرات والمهارات

تُظهر معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة البطالة بين صفوف الخريجين من كليات الإعلام من أعلى النسب بين الخريجين الجامعيين بنسبة ٤٦,٤ بالمئة في نهاية العام ٢٠٢٠، هو ما يعني أن هناك فجوة كبيرة ما بين أعداد الخريجين والفرص المتاحة، أو ما بين الخريجين والمهارات التي يمكن أن تُشكّل مرتكزاً للعمل في هذا القطاع، أو الإثنين معاً.

ويُشير سامي مشتهى، مقدّم برامج ومنتج تلفزيوني وصانع محتوى^{٢٨٥}، إلى أن هناك فجوة حتى هذه اللحظة ما بين النظرة للإعلام الحديث والمضامين والمهارات التي يتوجب على صانعي المحتوى تطوير قدراتهم بها، وهذا ربما يكون واضحاً من خلال عدم رغبة القائمين على المؤسسات الإعلامية بالاستثمار في الطاقات البشرية والبقاء في العمل وفق «القوالب التقليدية» في الإنتاج، الأمر الذي قد يجعل المؤسسات المعنية تصطدم بعجز مالي أو فقدان مصدر مالي. فيما لو أن أصحاب خبرة بالمنصات الرقمية يشرفون على كل خطوات العمل من الفكرة حتى النشر والتسويق، لكان بالإمكان توفير الدخل والتميز وربما الانعتاق من التمويل التقليدي.

هذا الأمر يُعزّزه الإعلامي أكرم النتشة، الذي يرى أن الإعلام الرقمي حوّل نمط الاتصال التقليدي من مرسل يتمثل بالمؤسسة الإعلامية ومتلقين، إلى نموذج آخر من الاتصال، بأن تكون المؤسسة الإعلامية جزءاً من عملية اتصالية يستطيع الكل الحديث بجانب الإعلام وربما بصوت أعلى أحياناً. ولم يعد الإعلام يحتكر الوساطة بين الجمهور ومصدر المعلومة من جهة أو المعلن وجمهوره من جهة أخرى، وصارت التكنولوجيا تحلّ محلّ الإعلام في هذا السياق^{٢٨٦}.

ويتّضح في الحالة الفلسطينية، أن حجم الاستثمار في الخبرات البرمجية يُعتبر ضعيفاً وهو ما يدفع المختصين في هذا القطاع إلى العمل ضمن شركات عربية أو إقليمية أو دولية أو حتى استقطابهم من قبل شركات إسرائيلية.

الرقمنة والفرص الممكنة

خلصت دراسة نفّذها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) إلى أنه بالرغم من غياب جهود الإصلاح الشاملة في عملية الابتكار وإنتاج المعرفة، إلا أن هناك آفاقاً واعدة للنمو في هذا المجال مستقبلاً في فلسطين. وهذا الأمر ممكن من خلال إطلاق المبادرات الفردية التي يمكن أن تنتهي بشركات ناشئة start-ups، وخصوصاً أن فلسطين تمتلك «رأسمال بشري» يُمكن أن يكون الأرضية الأساسية لأي عملية استثمار في الاقتصاد الرقمي^{٢٨٧}.

٢٨٤ - وكالة الأناضول التركية، «الاتصالات» الإسرائيلية تحتاج الضفة وتهدد بانهيار نظيرتها الفلسطينية، شباط/فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/الاتصالات-الإسرائيلية-تحتاج-الضفة-وتهدد-بانهيار-نظيرتها-الفلسطينية-تقرير/2153858>

٢٨٥ - سامي مشتهى، منتج وصانع محتوى، غزة. مقابلة خاصة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢٨٦ - أكرم النتشة، كيف تعثر الاستثمار في الإعلام؟، وكالة وطن للأنباء. كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. على الرابط: <https://www.wattan.net/ar/news/330169.html>

٢٨٧ - الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين: التحديات والفرص، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

هذا دفع الباحثان إلى طرح سؤال: «ما هي العقبات الفنية والتقنية أمام قدرة الإعلام الفلسطيني على استقطاب مالي من خلال ما يُنشر عبر المنصات الرقمية؟»

وتجيب عن ذلك الخبيرة ليندا سفاريني من خلال النقاط التالية^{٢٨٨}:

- هناك اختلاف في التعامل ما بين منصة رقمية وأخرى، فمنصات التواصل الاجتماعي ليست جميعها ذات قدرات واحدة، وفي ذات الوقت لكل منها سياساته في التعاطي مع المضامين ضمن إطارات سياسية وأخرى جغرافية.
- الصفحات الرسمية للمؤسسات تُشكّل عقبات أمام الاستفادة من المهارات الرقمية وفرصها الممكنة وذلك من خلال الجوانب الفنية، وسياسات التحرير التي تعمل على فلترة المضامين.
- الفلاتر التي تقوم عليها المنصات الرقمية في مواجهة ومحاورة المضامين الفلسطينية والكلمات التي صُنّفت بطريقة أو أخرى أنها خطاب كراهية فقط لأنها تحاكي الواقع الفلسطيني اليومي.
- جهاز الرقابة والتعقب التابع للمؤسسات الأمنية يقع ضمن عدة طبقات تراكمية، «فالحرية الرقمية ذات أصفاد في بلادنا».
- أهم المعوقات الرقمية على الإعلام الفلسطيني هي نفسها التي تُعيق التطور المالي والمصرفي الرقمي لقطاع المصارف الفلسطينية.
- تحاول شركات القطاع الخاص الفلسطينية فتح باب ولو صغير لحلّ هذه الأزمة من خلال تأسيس شركات تُسمّى بـ«المحافظ الإلكترونية»، محدودة ومجموعة التوسع والانتشار، لما تواجهه من عقبات تصل حدّ المستحيل.
- هناك حرب ضروس في مجال التوسع المصرفي الرقمي، وهناك حملة عالمية لفتح السوق الفلسطيني أمام PayPal لتجاوز أزمات البيع والشراء الإلكتروني، وفتح الفضاء الفلسطيني للأعمال البنكية العالمية.
- حلّ المشكلة لا يكمن في المؤسسات الإعلامية وإنما في القطاع المالي والمصرفي، والذي يفتح تطويره مجالات غير محدودة من المعلومات والتحديات والحلول الرقمية والتقنية.

التمويل التشاركي والقدرة على التحقيق



تُشير ورقة بعنوان «Department for Digital, Culture, Media & Sport Overview of Recent Dynamics in the UK Press Market» إلى أنه في الفترة ما بين ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٨ كان هناك تراجع واضح في مبيعات الصحف البريطانية اليومية من ١١,٥ مليون نسخة يومياً إلى قرابة ٥,٨ ملايين نسخة في العام ٢٠١٨. هذا الأمر دفع بالصحف إلى البحث عن الكثير من الخيارات بهدف تعويض هذا التراجع في حجم المبيعات. فآثر بعضها إلى فرض رسوم على الوصول للمحتوى الرقمي الخاص بها تُشكّل مردوداً مادياً،

فيما عمد بعضها الآخر إلى البحث عن مفاهيم جديدة للتمويل والتي أطلق عليها تسمية «التمويل التشاركي» (Crowdfunding)^{٢٨٩}.

٢٨٨ - ليندا سفاريني، مرجع سابق.
٢٨٩ - محمد خميسة، التمويل التشاركي في الإعلام، مجلة الجزيرة، حزيران/يونيو ٢٠١٩. على الرابط:

والتمويل التشاركي فكرته تقوم على مساهمة بسيطة يُقدّمها الأشخاص في مختلف أماكن تواجدهم، ويؤمنون بكفارة معيّنة أو يتقاطعون الاهتمام حولها أو يتعاطفون حولها، بالتبرّع المالي دون تحديد رقم محدّد، قد يكون بسيطاً ويتفاوت بحسب الأشخاص، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي. وظهر هذا النوع من التمويل منذ قرابة عشر سنوات في عدد من الدول الأوروبية، إلا أن انتشاره بات يتّسع، ويتعزز مفهومه والقضايا التي يهتم فيها^{٢٩٠}.

ويمكن أن يساهم التمويل التشاركي في حالة الإعلام الفلسطيني بشكل خاص بإزاحة المفهوم الارتباطي للإعلام بالواقع السياسي غير المستقر، وكذلك محاولة الانفكاك عن التبعية السياسية، خاصة وأنه يمكن أن يكون ضمن مشاريع تمويلية تشرف عليها شركات متخصصة في التمويل المجتمعي، وهي أقرب إلى مفهوم المؤسسات الأهلية التي تساند القضايا التي تهتمّ المجتمع.

أضف إلى ذلك أن هناك حالة من التعاطف والتضامن مع القضية الفلسطينية على مستوى شعبي عالمي، يمكن أن يُحقّق لها حاضنة شعبية وتمويلية ذات استقرار مالي مستقبلي أفضل بكثير من الأنواع التمويلية التقليدية. ويتطلّب تحقيق هذا النوع من التمويل مجموعة من المحدّدات^{٢٩١}:

- صناعة مضمون ومحتوى ذي قيمة معلوماتية بعيدة عن العاطفة، ويُقدّم الحقائق لا المعطيات السطحية.
- تعزيز مفهوم الثقة والشفافية لدى المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، خصوصاً وأن هناك تجارب سابقة ومؤسسات عملت وما زال يعمل بعضها في إطار عدم الإفصاح عن طبيعة مواردها المالية، وكذلك طريقة الصرف، وهو ما يعني شبكات فساد داخلها.
- تطوير مهارات العاملين في المؤسسات الإعلامية على أمرين؛ الأول صناعة المحتوى، والثاني أشكال تقديم المحتوى بما يعزّز مفاهيم الرقمنة والمهارات العالية.
- امتلاك فريق إداري وتسويقي قادر على دراسة تجارب المؤسسات الإعلامية على المستوى الإقليمي والدولي، ومحاولة الاستفادة منها.
- توقيع مذكّرات تعاون وربما شراكة مع مؤسسات عالمية يمكن أن تعزّز تجربة المؤسسات الإعلامية المحليّة فلسطينياً بما يساعد على تعزيز الثقة فيها وتطوير الأداء.

السياسات العامة وإمكانيات التطبيق والتغيير

إحدى الركائز المهمة لناحية تمويل المؤسسات الإعلامية تطرح دائماً القدرة على مواءمة القوانين والأنظمة. وهذا يتطلّب العمل على شقّين: الأول، المواءمة بما يتعلّق بحرية العمل الإعلامي وحمائته وحماية العاملين فيه، والشق الثاني يتعلّق بمواءمة القوانين التي تسمح له بالاستفادة من المصادر المالية سواء المحليّة أو التي يمكن أن يجنيها الإعلام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي العالمية. وفي هذا الإطار تطرح ليندا سفاريني^{٢٩٢} مجموعة من الأفكار:

- ضرورة تطوير النظام المالي والمصرفي الفلسطيني على أن يكون قادراً على تحصيل الأموال للمستفيدين على النطاق المحلي أو الدولي.
- المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، عند فتحها لصفحاتها الرقمية والاجتماعية، يجب أن تبني الحساب بالطريقة التي تضمن تقنياً وإلكترونياً الحفاظ على أصوله وتوثيقه كمصدر معلوماتي موثوق Blue Tick.

<https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/764>

٢٩٠ - Euronews، التمويل التشاركي: معاً لبناء المستقبل، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. على الرابط: <https://arabic.euronews.com/financing-for-the-future/21/01/next/2013>

٢٩١ - سعيد أبو معل، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

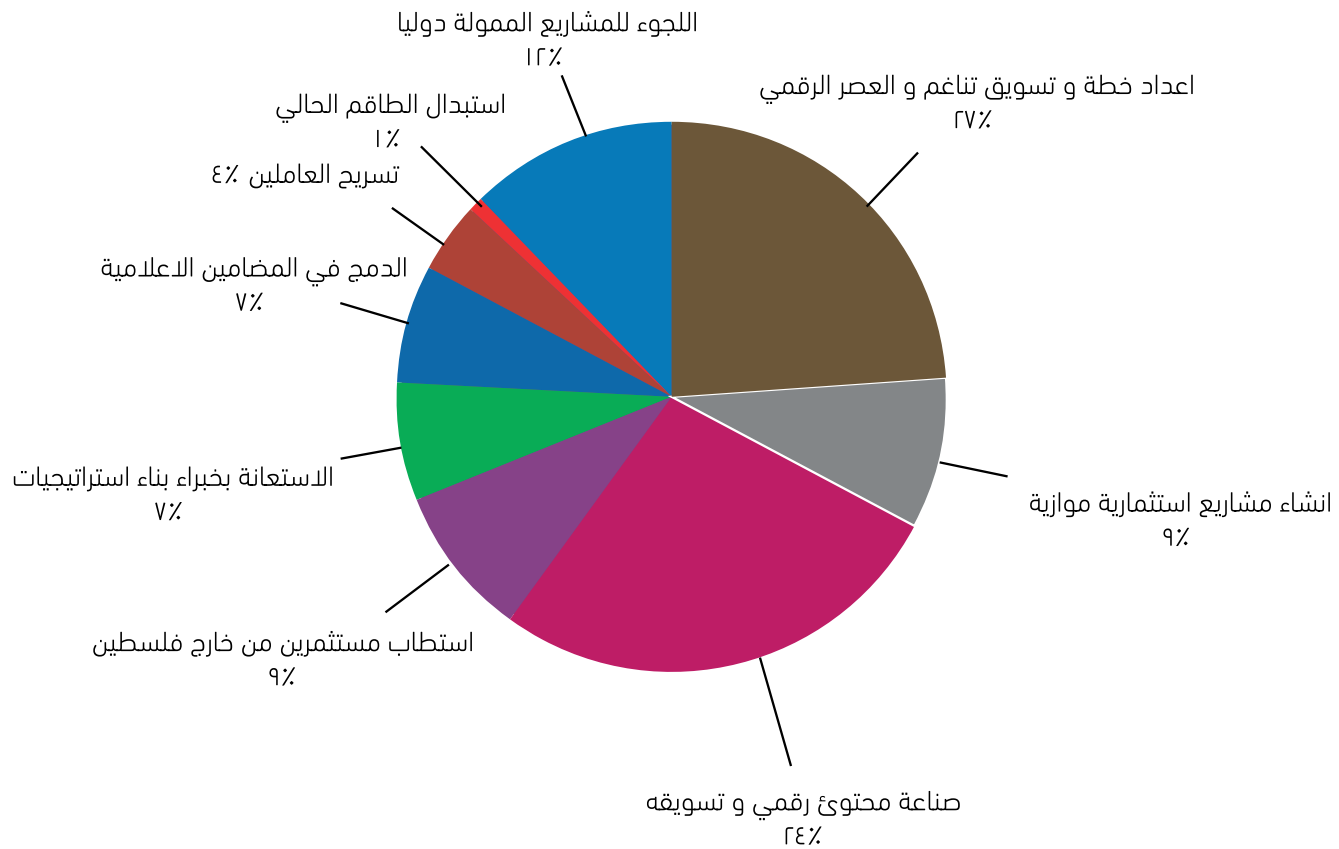
٢٩٢ - ليندا سفاريني، مقابلة خاصة، مرجع سابق.

- يجب أن توفر القوانين الوطنية واتفاقيات العقود مع الشركات المزودة للخدمة الحماية للمؤسسات الإعلامية، وتوليها اهتماماً وحماية خاصة، لا سيما وأنها مؤسسات في بعض الأحيان توثق الانتهاكات ضدّ حقوق الإنسان والحريات العامة.
- يجب أن تتبع هذه الحسابات التعليمات والأنظمة بصرامة لحماية لحساباتها على الشبكة ولضمان ديمومة ثقة المستخدمين بها، مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على عدد متابعيها.
- النظام المالي والمصرفي لغاية الآن يوجد فيه العديد من الثغرات والكثير من أدوات الرقابة على مصادر التمويل المسموح بها في فلسطين، من حيث الرقابة المصرفية ومحدودية التقنيات المالية الرقمية، ويخضع للعديد من طبقات الرقابة والقيود التي تحدّ من الحركة المالية كما تحدّ من الحركة الجسدية على الأرض.
- العمل على فتح باب الاشتراك المدفوع مسبقاً في الجرائد والمجلات، وفتح باب المشاركة في حوارات عالمية وندوات مدفوعة مسبقاً، والتعاقد مع مؤسسات وشركات وطنية للإعلان الحصري لديها.

المستقبل التمويلي للإعلام في فلسطين

ساهمت عملية توصيف، ومن ثم تحليل إشكاليات التمويل للإعلام الفلسطيني، وطرح العديد من الخيارات لتوليد التمويل، في رسم صورة بحاجة إلى استكمالها في بعدها المستقبلي؛ وهو ما يطرحه الرسم رقم ٤٣، والذي يقوم على مقترحات ذات أوزان من القائمين على المؤسسات الإعلامية تتمثل في الخيارات المستقبلية لتمويل الإعلام في فلسطين.

ويطرح ٢٧ بالمئة من القائمين على المؤسسات الإعلامية أهمية إعداد خطة تسويق تتناغم والعصر الرقمي. و٢٤ بالمئة منهم يعتبرون أن المستقبل التمويلي يمكن أن يتعرّز من خلال صناعة محتوى رقمي يمكن تسويقه ويشكّل عائداً مالياً مهماً للمؤسسات، فيما يرى ١٢ بالمئة أن خيار التمويل من المؤسسات المانحة الدولية أو عبر المشاريع الممولة يمكن أن يبقى خياراً حاضراً، ويطرح ٩ بالمئة خيارين في شكل مواز بإنشاء مشاريع استثمارية مواكبة للعمل الإعلامي وبالتالي ممكن أن يكون المرء مساهماً ومعيناً للمؤسسة الإعلامية في أي محطات تعثر مالي. أما الخيار الموازي فهو فتح المجال أمام استقطاب الاستثمارات الخارجية في الإعلام الفلسطيني، وهذا الأمر قد يكون من الأفكار المهمة والحديثة والتي تحتاج مزيداً من الدراسة والقدرة على استقطاب ذلك، في ظلّ كثير من المعطيات والمحددات.



الرسم رقم ٤٣: خيارات مستقبلية لتوفير التمويل

الخيارات ممكنة

الإيمان برسالة المؤسسات، والانتماء إليها، وارتباطها بالواقعية والهوية الوطنية، كلها منطلقات مهمة يرى من خلالها القائمون على المؤسسات الإعلامية محفزاً للصمود. وفي ذات الوقت يطرحون خياراتهم التي تمثل الحد الأدنى من الاستمرارية في ظل غياب الأفق، وهذه الخيارات التي يمكن تسميتها بالخيارات الممكنة تتمثل في:

- المسؤولية الشخصية والجهد الذاتي؛ وهي قدرة القائمين على المؤسسات الإعلامية على الصمود ورفض الانسحاب بسهولة من سوق العمل الإعلامي، أو الاستسلام أمام العقبات التي قد تحول بينهم وبين الحصول على التمويل المناسب لمؤسساتهم. في هذه الحالة يمكن الاعتماد على التجربة الشخصية، أو من خلال اللجوء إلى مؤسسات الإقراض.
- فلسطين بيئة خصبة للأحداث، وهناك قدرة على صناعة المضامين حولها حتى في حالات الهدوء، وبالتالي هذه ميزة قد لا تكون ممنوحة لباقي المؤسسات الإعلامية في الدول الأخرى، وهذا ما يُبقي إمكانية الاستثمار في المضامين ممكنة إذ ما استطاع القائمون على المؤسسات الإعلامية امتلاك المهارة والخطة والأدوات لصناعة إعلام حديث يجمع ما بين المضمون والقوالب الرقمية.
- البحث دوماً عن حالة تتمكّن فيها المؤسسات من تحقيق الاستقلالية المالية، وهذا ممكن إلى حدّ ما، لكنه يؤثر بكل تأكيد على حجم الطاقم وبالتالي حجم التغطية وطبيعتها وشموليّتها.

- تطوير العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام، وهنا يمكن أن يكون دور في التكاملية، فمؤسسات المجتمع المدني التي تتلقّى دعماً مهماً، يجب ألا تحتكر قطاع الدفاع عن الحريات، أو ما يمكن تسميته القطاع الحقوقي لذاتها، بل يمكن من خلال شراكتها مع الإعلام صناعة حالة من الضغط التي يمكن أن تُحقّق تغييراً على الأرض.
- قطاع الثقافة، والقطاعات المتعلقة بواقع المرأة في المجتمع الفلسطيني، فهذه إلى جانب أنها قطاعات بحاجة إلى تطوير مفاهيمي، وبالتالي فالاستثمار فيها مهمة أخلاقية ووطنية وإنسانية، هي أيضاً محلّ جدل ونقاش في الواقع الفلسطيني. وهذا ربما يدفع باتجاه المفهوم التخصصي أو العمق في مناقشة وطرح القضايا التي تتعلق بفئات مجتمعية معيّنة. وقد يساعد ذلك المؤسسة الإعلامية كمورد مالي يُشكّل لها خصوصية عن غيرها من المؤسسات.
- الاندماج بين أكثر من وسيلة للوصول إلى جمهور أوسع وتوفير تكاليف الاستئجار والمساحة والإنفاق الشهري، وهو ما يمكن تنفيذه من خلال مفهوم تشاركية المؤسسات الإعلامية وعدم النظر إلى العمل الإعلامي كقطاع تنافسي بحت.
- من المعروف أن مواقع التواصل الاجتماعي وبالتحديد يوتيوب يُحقّق أرباحاً جيّدة لصنّاع المحتوى في العالم العربي، كذلك فيسبوك وغيره من المنصّات. لكن على مستوى الإعلام الفلسطيني، لم يُستثمر هذا المجال بشكل صحيح وبالتالي يجب العمل وفق المعايير التي يمكن أن تمنح هذا المقابل للمؤسسات.
- طريقة الإنتاج التقليدية السائدة في الإعلام الفلسطيني تجعل من الصعب جذب ملايين المشاهدات اليومية، وبالتالي قلّة المشاهدات لن تُحقّق أي أرباح تُذكر من منصّة يوتيوب.
- صحيح أن القاعدة اليوم هي بحث غالبية الناس عن المحتوى الترفيهي «الخالي من المضمون» والذي يستخدم عناوين وصوراً مضلّة أو «مثيرّة» لجذب الجمهور، وهذا ما ترفضه بالتأكيد المؤسسات الإعلامية الفلسطينية. لكن بالإمكان عمل برامج بقوالب متجدّدة كتلك البرامج التي يُنتجها غالباً أفراد مؤثرون وتجذب يومياً ملايين المشاهدات.
- المشكلة ليست فقط بأن المحتوى الأكثر شهرة هو المحتوى السطحي، وإن كانت هذه مشكلة كبيرة أيضاً وهي مشكلة تدني الذوق العام، لكن بالنظر إلى منصّات التواصل، هناك ملايين الناس حول العالم يبحثون عن المحتوى المفيد القيّم. إلّا أن المشكلة تكمن غالباً بقالب وطريقة العرض، فنجد الناس تنفر من القوالب التلفزيونية التقليدية.
- إشكالية المؤسسات الإعلامية الفلسطينية أنها يمكن أن تصرف ٩٥ بالمئة من مواردها في الإنتاج وتنسى التسويق له، وغالباً تُقصي هذا الجانب ولا تضم إلى فريقها صنّاع محتوى أصحاب خبرة في طريقة التعامل مع المنصّات الرقمية.

الخلاصات والاستنتاجات

قدّمت الدراسة في محطّاتها المختلفة جملة من المحاور والقضايا التي يمكن أن تمنح المؤسسات الإعلامية جملة من الأفكار للبناء عليها ضمن خططها التمويلية المستقبلية. وفي ختامها يمكن التركيز على مجموعة من الخلاصات:

١. إنّ الأزمات المالية التي تعرّض لها الإعلام الفلسطيني لم تكن وليدة جائحة كورونا التي دخلت إلى فلسطين في آذار/مارس ٢٠٢٠ فحسب، إلّا أن دخول الجائحة وما رافقها من إعلان حالة الطوارئ والإغلاقات وغيرها من الإجراءات، كان بمثابة الصدمة، حيث سحب ما بين ٤٠ و ٦٠ بالمئة من الإعلانات

بشكل مباشر، وتراجعت المشاريع التمويلية التي كان من المفترض أن تكون ضمن الموازنات السنوية للمؤسسات الإعلامية.

٢. هيكلية المؤسسات الإعلامية وتبعيتها في فلسطين ترسم ملامح الواقع المالي لها وفي ذات الوقت ترسم ملامح قدرتها على الحصول على التمويل.

٣. ٨٦ بالمئة من المؤسسات الإعلامية في فلسطين تُقدّم مضامين شمولية، اعتقاداً منها أن عدم التخصص سيحمي مصادرها التمويلية، وهذا نتاج ثقافة مجتمعية أو طمعاً في التمويل الذي تقدّمه المؤسسات الدولية أو الجهات المانحة.

٤. الإعلان ما زال يُشكّل المصدر الأساس لتمويل المؤسسات الإعلامية، يليه عن قرب التمويل الخاص من المستثمرين. وفي المصادر الأخرى الأساسية، يندرج التمويل مقابل تقديم الخدمات الإعلامية، وبيع الإنتاج الإعلامي. أما التمويل من الأحزاب أو التنظيمات، والتمويل المعتمد على المنح الخارجية أو مؤسسات التمويل، والتمويل الحكومي أو الجامعي، فهي مصادر لا تدرّ نسبة كبيرة من الميزانية السنوية للقطاع الإعلامي.

٥. عام ٢٠٢٠ مثّل واحدة من المحطّات الصعبة أمام الإعلام الفلسطيني، فقد عانت ٨٦ بالمئة من المؤسسات الإعلامية من عجز مالي.

٦. يرى الخبراء المشاركون في الدراسة أنه من الصعب على الإعلام الفلسطيني تحقيق الاستقلال المالي بسبب غياب ثقافة الاستثمار الإعلامي، بالإضافة إلى عدم جدوى لمثل هذه الاستثمارات في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجع الواقع الاقتصادي الداخلي.

٧. هناك آفاق واعدة للنمو في مجال الإعلام الرقمي مستقبلاً في فلسطين، وهذا الأمر ممكن من خلال إطلاق المبادرات الفردية التي يمكن أن تنتهي بشركات ناشئة.

٨. التمويل التشاركي في حالة الإعلام الفلسطيني يمكن أن يُشكّل فرصة قوية لتوليد التمويل، وكذلك محاولة الانفكاك عن التبعية السياسية، خاصة وأنه يمكن أن يكون ضمن مشاريع تمويلية تشرف عليها شركات متخصصة في التمويل المجتمعي.

٩. هناك ضرورة لتطوير النظام المالي والمصرفي الفلسطيني على أن يكون قادراً على تحصيل الأموال للمستفيدين على النطاق المحلي أو الدولي وخصوصاً شبكات التواصل الاجتماعي.

التوصيات المتعلقة بالسوق الإعلامي الفلسطيني

- ضرورة إقرار **قانون ينظّم التمويل للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية** من خلال الضرائب العامة التي تجبها الحكومة من المواطنين، كون هذه الضرائب هي من المواطنين وبالتالي يجب أن يكون جزء منها لتطوير الخدمات المقدّمة لهم.
- الضغط على الجهات الممولة لتغيير السياسات العامة التي تفرضها تجاه تمويل المشاريع في فلسطين، وبشكل خاص ما يتعلّق بالإعلام.
- ضرورة فتح بند التمويل الحكومي للإعلام وبالتالي عدم احتكار التمويل الرسمي للقطاع الإعلامي الرسمي فقط.

- ضرورة بناء موازنات تسويقية للإعلام الفلسطيني والمضامين التي يقدّمها.
- تطوير المضامين بما يتناغم والمجال الرقمي والمنافسة الشديدة التي بات يفرضها الإعلام الجديد.
- العمل على تشكيل لوبي إعلامي فلسطيني لمحاربة أو مواجهة الابتزاز السياسي للتمويل، ورفض هذا الإجراء بشكل جماعي.
- الاستفادة من التمويل التشاركي من خلال حملات المناصرة للقضية الفلسطينية على الصُّعد العالمية.
- ضرورة أن يكون هناك تكامل في الموقف الإعلامي الفلسطيني بغضّ النظر عن مرجعية الإعلام وهذا الأمر من الممكن أن يفتح المجال لإحداث شراكات حقيقية.

ملحق رقم ١: المؤسسات الإعلامية المشاركة في الاستثمارية البحثية

اسم المؤسسة	مجال المؤسسة	المنطقة
شبكة أصداء الإخبارية	موقع إلكتروني	نابلس - الضفة الغربية
وكالة الأنباء الفلسطينية وفا	وكالة أنباء رسمية	رام الله - الضفة الغربية
سبيس ميديا	شركة إنتاج وتقديم خدمات	الخليل - الضفة الغربية
شبكة وطن الإعلامية	شبكة إعلامية متعددة الوسائل	رام الله - الضفة الغربية
تلفزيون المدينة	تلفزيون تفاعلي رقمي	نابلس - الضفة الغربية
فضائية فلسطين اليوم	قناة فضائية	قطاع غزة
شبكة الأقصى الإعلامية	شبكة إعلامية متعددة	قطاع غزة
مؤسسة الرواد للصحافة والإعلام	خدمات إعلامية متعددة	نابلس - الضفة الغربية
البعد الرابع ٤D	شركة إنتاج وتقديم خدمات إعلامية	رام الله - الضفة الغربية
شبكة قدس الإخبارية	موقع إلكتروني - مواقع تواصل	قطاع غزة
بيت لحم ٢٠٠٠	محطة إذاعية محلية	بيت لحم - الضفة الغربية
أنت لها	موقع متخصص بالمرأة الفلسطينية	نابلس - الضفة الغربية
نساء إف أم	محطة إذاعية محلية	رام الله - الضفة الغربية
تلفزيون أضواء	تلفزيون محلي	نابلس - الضفة الغربية
شبكة إخباريات	موقع إلكتروني	نابلس - الضفة الغربية
موقع طب ٢٤	موقع إلكتروني	سلفيت - الضفة الغربية
كواليس المال	موقع إلكتروني	رام الله - الضفة الغربية
وكالة خبر ٢٤	وكالة إخبارية	رام الله - الضفة الغربية
وكالة معاً	شبكة إعلامية (موقع إلكتروني ومحطة تلفزيونية)	بيت لحم - الضفة الغربية
إذاعة الجامعة	إذاعة محلية تتبع الجامعة العربية الأمريكية	جنين - الضفة الغربية
صوت النقب	إذاعة محلية	الخليل - الضفة الغربية
مؤسسة المشرق للإعلام	موقع إلكتروني	قطاع غزة
وكالة سند للأنباء	وكالة إخبارية	قطاع غزة
شباب إف أم	إذاعة محلية	نابلس - الضفة الغربية
جي ميديا	وكالة إعلامية وإنتاج وتقديم خدمات	رام الله - الضفة الغربية
راديو علم	محطة إذاعة تتبع جامعة الخليل	الخليل - الضفة الغربية
وكالة الصحافة الفلسطينية - صفا	وكالة إخبارية	قطاع غزة
راديو حياة	إذاعة محلية	نابلس - الضفة الغربية
المركز الفلسطيني للإعلام	موقع إلكتروني	قطاع غزة
صحيفة الرسالة	موقع إلكتروني وصحيفة	قطاع غزة
دوز	موقع إلكتروني	نابلس - الضفة الغربية
وكالة الرأي الفلسطينية	وكالة حكومية	قطاع غزة
البوابة ٢٤	موقع إلكتروني	قطاع غزة
الحياة الجديدة	صحيفة يومية	رام الله - الضفة الغربية
مؤسسة الأيام	صحيفة ودار نشر	رام الله - الضفة الغربية

ملحق رقم ٢: المقابلات الخاصة بالدراسة الاقتصادية

اسم الضيف	التعريف	المنطقة
محمد أبو جياب	رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية	غزة
سامي مشهراوي	صانع محتوى ومنتج ومقدم تلفزيوني	غزة
د. صالح مشاركة	منسق دبلوم الإعلام الرقمي في جامعة بيرزيت	رام الله
ليندا سفاريني	مستشارة قانونية متخصصة بالإعلام الرقمي والاجتماعي	غزة
ميسون عودة	مديرة إذاعة نساء إف أم	رام الله
رولا سرحان	رئيسة تحرير صحيفة الحدث	رام الله
د. سعيد أبو معلد	أستاذ الاعلام في الجامعة العربية الأميركية	رام الله

ملحق (٣): المشاركون في مجموعة التركيز حول الواقع الاقتصادي عُقدت في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢١

اسم الضيف	التعريف	المنطقة
رائد عثمان	مدير عام شبكة "معاً" الإخبارية	بيت لحم
خالد فقيه	المدير التنفيذي لشبكة "وطن" الإعلامية	رام الله
معمر عرابي	مدير عام شبكة "وطن" الإعلامية	رام الله
وليد نصار	مدير شبكة "أجيال" الإذاعية	رام الله
حامد جاد	مدير مكتب صحيفة "الأيام" في غزة	غزة
وسام عفيفة	مدير عام شبكة "الأقصى"	غزة
عمر زين الدين	مدير الإنتاج في شبكة "قدس" الإخبارية	غزة
ناصر أبو بكر	نقيب الصحفيين الفلسطينيين	رام الله

يجوز نشر هذا العمل أو نسخه أو توزيعه أو تناقله بشرط أن يتم نسب العمل إلى مؤسسة سمير قصير، من دون الإشارة بأي شكل من الأشكال إلى أن المؤسسة تدعم استخدامك أو نشرك للعمل. يُمنع استخدام العمل لغايات تجارية.



مؤسسة سمير قصير (c)
شباط/فبراير ٢٠٢٢

مؤسسة سمير قصير
مجمع ريفرسايد - المبنى C، الطابق السادس
شارع شارل حلو، سن الفيل
المتن - لبنان

+٩٦١ ٤٤٩ ٠١٢ / +٩٦١ ١ ٤٩٩ ٠١٣

info@skeyesmedia.org
www.skeyesmedia.org